https://الأنترنت و السياسة



د. عادل صالح



الإنترنت والسياسة

دراسة في الاستخدام والتأثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية

تأليــف

د. عادل صالح

2017

طبعة ٢٠١٧

صالح، عادل.

الإنترنت والسياسة/ عادل صالح - الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٧ .

٢٥٢ ص ، ٢٤ سم .

تدمك: ٨ ٥٣٤ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- السياسة - تطبيقات حاسب آلى

٢- الإنترنت

أ- العنوان

٣٢٠,٠٢٨٥

الإنترنت والسياسة

دراسة في الاستخدام والتأثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية

تأليــف

د. عادل صالح

2017



رئيس مجلس الإدارة

عـادل المصـرى

عضو مجلس الإدارة

المنتدب

نوران المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٧/٣٢٩٨

الترقيم الدولى

٩٧٨-٩٧٧-٣٩٩-٥٣٤-٨

الطبعة الاولى

طبعة ٢٠١٧

الكتـاب : الإنترنت والسياسة

المؤلف : د. عادل صادق

الغلاف : إسلام البلاط

الناشـر : أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ش وادى النيل - المهندسين - الجيزة

sales@atlasdic.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ - ٣٣٠٤٢٤٧١ - ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكـــــس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

المقدمة

هـذا الكتـاب امتـداد لجهـد بحثـي بـدأ في أثنـاء إعـدادي لرسـالة الدكتـوراه التـي حصلـت عليهـا مـن جامعـة فريـدرش - إليكسـندر في ألمانيـا حـول اسـتخدامات الإنترنـت في الاتصـال السـياسي، ونـشرت باللغـة الإنجليزيـة عـام 2005 في كتـاب تحـت عنـوان «Uses and Effects of New Media on Political Communication in the United States of America, Germany, and Egypt». وللأسـف لم أتمكـن مـن ترجمـة هـذا الكتـاب, والـذي كان قبـل اثنـي عـشر عامًـا بمثابـة إرهاصـات أولى للدراسـات عـن اسـتخدام الإنترنـت في الواقـع العـربي، وقـد واكـب بـدء الاسـتخدامات في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي تعتـبر رائـدة في اسـتخدامات الإنترنـت وتطبيقاتهـا في العمليـة السياسـية، كـما واكـب الدراسـات الألمانيـة في هـذا المجـال.

والمفارقـة أن اسـتخدام الإنترنـت في المجـال السـياسي في مـصر بـدأ في وقـت متزامـن مـع كلتـا الدولتـين، وإن اختلفـت أنمـاط الاسـتخدام والتأثـيرات بمـا رشـحها لأن تصنـف في الفئـة الأقـل في معـدلات الاسـتخدام وتأثـيرات الإنترنـت السياسـية في هـذا الوقـت. فقـد اسـتخدم المرشـحون والأحـزاب السياسـية الإنترنـت في التواصـل السـياسي منـذ عـام 2004، وتطـور اسـتخدامه في المجـال السـياسي وبخاصـة بعـد ظهـور تطبيقـات شـبكات التواصـل الاجتماعـي Social Networking Sites (SNSs) والتدويـن الإلكـتروني حتـى بلـغ ذروتـه في ثـورتي 25 ينايـر 2011، و30 يونيـو 2013؛ حيـث لعبـت وسـائل الاتصـال الحديثـة، وأهمهـا شـبكات التواصـل الاجتماعـي Social Network Sites دورًا مهـمًا في التوعيـة والنقـاش والحشـد والمراقبـة للعمليـة السياسـية، في أثنـاء 25 ينايـر وبعـده، وأصبحـت الموضوعـات والقضايـا المتداولـة في شـبكات التواصـل الاجتماعـي مكونًـا أساسـيًا في النقـاش العـام Public Discourse، إمـا مـن خـلال تداولهـا بـين أعضـاء السـاحات الافتراضيـة، أو نقلهـا وتداولهـا عـبر وسـائل الإعـلام التقليديـة.

وقد تواصل اهتمامي البحثي باستخدامات الإنترنت في المجال السياسي، حيث أجريت عديدًا من البحوث وشاركت في مؤتمرات دولية، واقترح عليَّ بعض الأصدقاء والزملاء إصدار كتاب لمتابعة الظاهرة وتجلياتها في الواقع العربي، خاصة بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، والتي شهدت حضورًا طاغيًا ومؤثرًا لوسائل التواصل الاجتماعي، لكنني فضلت الانتظار حتى تستقر الظواهر الاجتماعية والسياسية المرتبطة بثورتي 25 يناير و30 يونيو، وتستقر معها استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي المصري.

الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ يواكب الدراسات الغربية في الأفكار البحثية والمناهج والأطر النظرية، ويعقد الكثير من المقارنات لاستخدامات الإنترنت السياسية ووسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات الغربية, وأيضًا في بعض الدول الآسيوية والأفريقية. ولاشك أن هذه الرؤية المقارنة تساعد في الاطلاع على هذه الظاهرة في سياقات متباينة؛ مما يمكن من بلورة توجهات بحثية تتواكب واحتياجتنا المجتمعية وتستفيد من الرؤى المطروحة في هذه الدراسات.

ويغطي هذا الكتاب جوانب مختلفة من استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي, مثل: الإنترنت ووسائل التواصل في الحملات الانتخابية، الحكومة الإلكترونية في ضوء الديموقراطية الإلكترونية، اعتماد المواطنين على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات السياسية، وتأثيرات الإنترنت ووسائل التواصل الجتماعي على المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية. ويتناول الكتاب فترات زمنية مختلفة ويضم دراسة تتبعية لاستخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات المصرية 2010-2014. وقد غطت الدراسات التي قدمها هذا الكتاب الفترة من 2007 حتى 2014 على مستوى دراسات الباحث، وإن كان قد أضيف لها الدراسات الآنية التي أجريت في سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة حتى 2016.

ويـأتي هـذا الكتـاب في وقـت تتعـرض فيـه الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي كوسـيلة للاتصـال السـياسي للكثـير مـن النقـد بعـد الادعـاء بوجـود انتهـاكات لقيـم الحياديـة والمنافسـة وجنـوح نحـو الدعايـة السياسـية في تـداول والتفاعـل مـع أخبـار وموضوعـات غـير صحيحـة «أخبـار وهميـة Fake News» ترتبـط بالسياسـيين والأحـزاب والمرشـحين، مـا اعتـبر سـوء اسـتخدام قـد يهـدد القيـم الديموقراطيـة. وحظيـت هـذه القضيـة بالكثـير مـن الاهتـمام في الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة 2016 (ترامـب – كلينتـون)، ومـا زالـت أصداؤهـا تـتردد في الكثـير مـن الـدول الغربيـة وأهمهـا فرنسـا وألمانيـا التـي تنتظرهـما انتخابـات عامـة في 2017. وتـدرس الحكومـة الألمانيـة في هـذا السـياق تجريـم الأخبـار الزائفـة المتداولـة عـبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي التـي قـد تؤثـر سـلبًا في مخرجـات الانتخابـات العامـة 2017.

وعـلى الرغـم مـن هـذا الجـدل؛ فـإن الإنترنـت وشـبكات التواصـل الاجتماعـي تلعـب دورًا مهـمًا في الاتصـال السـياسي؛ حيـث تتيـح هـذه الأدوات التواصليـة مصـادر متعـددة للمعلومـات، وتوفـر سـاحات للنقـاش العـام حـول القضايـا السياسـية، عـلى أسـس مـن الحريـة والمسـاواة، مقارنـة بوسـائل الإعـلام التقليديـة. وتتزايـد أهميتهـا بالانتشـار الواسـع لاسـتخداماتها وخصائصهـا التفاعليـة وقدرتهـا عـلى تمكـين المسـتخدمين مـن أدوات جديـدة للمشـاركة المجتمعيـة والسياسـية. هـذه الأهميـة المتزايـدة لشـبكات التواصـل الاجتماعـي وتأثيراتهـا في مخرجـات العمليـة السياسـية أصبحـت مجـالًا خصبًـا للباحثـين في مجـال الاتصـال السـياسي.

ويتنامـى الاهتـمام بدراسـات الإنترنـت وشـبكات التواصـل الاجتماعـي بعـد أن كشـفت البيانـات أن اسـتخدام الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعي في مـصر تتطور بشـكل تصاعدي؛ حيث تشـير الإحصائيات إلى أن معـدلات اسـتخدام الإنترنـت في مـصر حتـى يونيـو 2016 بلغـت حـوالي 35 مليـون مسـتخدم أي مـا يـوازي 39% مـن عـدد السـكان تقريبًـا، مقارنـة بعـدد 450 ألـف مسـتخدم فقـط عـام 2000. وتبلـغ حصة مـصر مـن مسـتخدمي الإنترنـت في إفريقيـا 10.2%، حيـث تحتـل المرتبـة الثانيـة في عـدد المسـتخدمين بعد

نيجيريـا التـي تضـم نسـبة 28.5% مـن عـدد المسـتخدمين عـلى مسـتوى القـارة[1]. كـما تشـير الإحصائيـات إلى أن معـدلات اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي تتزايـد أيضًـا بشـكل مطـرد. فعـلى سـبيل المثـال، تشـير البيانـات إلى أن عـدد مسـتخدمي الفيـس بـوك في مـصر وصـل إلى 32 مليـون مسـتخدم بنهايـة يونيـو 2016، مقارنـة بــ 4.5 مليـون مسـتخدم في 2010، وهـي معـدلات مرتفعـة؛ إذ تسـاوي ضعـف عـدد المسـتخدمين في نيجيريـا (16 مليـون مسـتخدم فقـط للفيـس بـوك)[2].

وعـلى المسـتوى الـدولي يمكـن رصـد ثلاثـة اتجاهـات أساسـية في الدراسـات الخاصـة باسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي. الاتجـاه الأول: يمثـل مجموعـة مـن الدراسـات التـي أثبتـت دورًا مهـمًا للإنترنـت وتطبيقاتـه في الاتصـال السـياسي، مـن حيـث زيـادة المعرفـة السياسـية وخلـق آليـات للتفاعـل بـين المواطنـين وبعضهـم ببعـض، وبينهـم وبـين السياسـيين، وزيـادة المشـاركة المجتمعيـة والسياسـية في سـياقات معينـة. كل ذلـك دعـا إلى الافـتراض بـأن الإنترنـت أسـهم في حـدوث تغيـير سـياسي سـيقود حتـمًا إلى تحسـين الممارسـة الديمقراطيـة، وهـو مـا أطلـق عليـه موجـة «التفـاؤل التكنولوجـي Technological optimism».

الاتجـاه الثـاني: وهـو مجموعـة الدراسـات التـي تقلـل مـن أهميـة الوسـائل التكنولوجيـة ودورهـا الإيجـابي في إحـداث التغيـيرات السياسـية؛ حيـث يـرى هـؤلاء أن التكنولوجيـا قـد أثـرت فقـط فيمـن لديهـم القـدرة والكفـاءة عـلى اسـتخدامها والتواصـل مـن خلالهـا، وأنهـا عـززت قـدرات أولئـك الناشـطين سياسـيًا، بينـما مـن ظلـوا خـارج نطـاق الاسـتخدام والخاملـين سياسـيًا لم تتأثـر أحوالهـم الاجتماعيـة والسياسـية نتيجـة ظهـور هـذه التكنولوجيـا. وتتمثـل أهـم الحجـج التـي تسـاق في هـذا الإطـار, في أن التغيـير الاجتماعـي لا يمكـن أن يعـزى فقـط للتكنولوجيـا، ولكنـه يمكـن أن ينسـب إلى متغـيرات وعوامـل اجتماعيـة وسياسـية وثقافيـة، وهـذه التوجـه البحثـي لهـذه الموجـة يطلـق عليـه «التشـاؤم التكنولوجـي Technological pessimism».

الاتجـاه الثالـث: الـذي يـرى أن للتكنولوجيـا دورًا باعتبارهـا متغـيرًا ضمـن المتغـيرات المجتمعيـة الأخـرى التـي تتفاعـل معهـا، وليـس لـه تأثـيرات إيجابيـة أو سـلبية شـأنها شـأن كل وسـائل الاتصـال التـي سـبقتها. وأنهـا تحتـاج إلى مزيـد مـن الوقـت ومزيـد مـن الدراسـات حتـى يمكـن تقديـر معـدلات اسـتخدامها ومـدى تأثيرهـا، وهـو مـا يطلـق عليـه «الحياديـة التكنولوجيـة Technological neutral».

يناقـش هـذا الكتـاب الاتجاهـات الثلاثـة ويقـدم رؤيـة نقديـة حـول تطـور الدراسـات الدوليـة في هـذا المجـال، كـما يطـرح مسـارات بحثيـة يمكـن أن تسـاعد في تطـور مجـال الدراسـات الخاصـة باسـتخدامات التكنولوجيـا ودورهـا في التغيـير الاجتماعـي.

ويـأتي هـذا الكتـاب في خمسـة فصـول ومقدمـة، يقـدم الفصـل الأول رؤيـة نقديـة لتطـور دراسـات الإنترنـت واسـتخداماته في المجـال السـياسي اعتـمادًا عـلى مجموعـة واسـعة مـن الدراسـات والبحـوث المعـاصرة والتـي اتسـمت بتنـوع الأطـر النظريـة والأدوات المنهجيـة واختـلاف السـياقات السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة. ويناقـش الفصـل الثـاني الاسـتخدامات السياسـية لشـبكات التواصـل الاجتماعـي في الانتخابـات المصريـة في ضـوء نظريـة المجـال العـام، اعتـمادًا عـلي دراسـة ميدانيـة.

ويقـدم الفصـل الثالـث دراسـة تتبعيـة لتطـور اسـتخدامات وتأثـيرات الانترنـت في أربعـة انتخابـات برلمانيـة ورئاسـية في مـصر (2010،2011، 2012، 2014), وذلـك في ضـوء نظريـة «الحتميـة التكنولوجيـةDigital Determinism». وأتمنـى أن تكـون هـذه الدراسـة محاولـة جـادة لسـد النقـص في الدراسـات التتبعيـة في الدراسـات والبحـوث العربيـة. أمـا الفصـل الرابـع فقـد سـعى إلى اختبـار فعاليـة اسـتخدامات الإنترنـت كوسـيلة للتواصـل السـياسي في العمـل المحـلي بالمحافظـات المصريـة مـن منظـور الديموقراطيـة الإلكترونيـة E-democracy. هـذا وقـد قـدم الفصـل الخامـس دراسـة كيفيـة حـول مـدى تأثـير الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي عـلى نظـام التواصـل السـياسي في المحليـات عـلى مسـتوى القـرى مـا يضمـن استكشـاف الظاهـرة في مسـتويات مجتمعيـة مختلفـة تبـدأ

بالعاصمة وتنتهي بالمحافظات والقرى؛ مما يساعد في تقديم رؤى محلية - قومية مقارنة بحالات دولية.

وفي النهاية أرجو أن يساهم هذا الكتاب في مجال دراسة علاقة التكنولوجيا بالتغير الاجتماعي بصفة عامة، ودراسات استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي بصفة خاصة. كما أرجو أن يساهم هذا الكتاب وبشكل نقدي في تطوير النقاش العام حول هذه الظاهرة.

وما توفيقي إلا بالله.........

القاهرة

نوفمبر 2016

---

1 Ministry of Communications and Information Technology. (2010-2014). Egypt ICT Indicators. Accessed December 2016, from http://www.egyptictindicators.gov.eg/en/Pages/default33.aspx

[2] Internet and World Stats. (2016).Internet Usage Statistics for Africa. Accessed, December 12, 2016, from http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

الفصل الأول

التطورات في مجال دراسات الإنترنت والاتصال السياسي

رؤية نقدية

1.الاتجاهـات الحديثـة في البحـوث والدراسـات في مجـال اسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت في المجـال السـياسي:

في ضـوء البحـوث التـي يضمهـا هـذا الكتـاب، يهتـم المؤلـف برصـد الاتجاهـات الحديثـة في مجـال اسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت وتطبيقاتهـا في الاتصـال السـياسي. ولتقديـم أحـدث مـا توصلـت إليـه الدراسـات في هـذا المجـال، قـام بمراجعـة عـدد مـن البحـوث والدراسـات الحديثـة ذات الصلـة بمجـال الاسـتخدامات والتأثـيرات السياسـية للإنترنـت وتطبيقاتهـا، لرصـد أهـم الاتجاهـات الحديثـة والمقتربـات والنظريـات التـي تـم الاعتـماد عليهـا مـع تحليـل نقـدي لأهـم النتائـج والمقترحـات المسـتقبلية، بهـدف إمكانيـة الاسـتفادة مـن ذلـك في تطويـر البحـث الإعلامـي عـلى المسـتويين الوطنـي والإقليمـي, ووضـع أجنـدة مسـتقبلية تمثـل خطـة عامـة للمحـاور الرئيسـية التـي تـأتي في ذات السـياق. ومـن هـذه البحـوث والدراسـات:

دراسـة (Marko M Skoric and Qinfeng Zhu, 2016) حيـث اهتمـت هـذه الدراسـة التحليليـة مـن المسـتوى الثـاني (التحليـل البعـدي) بمراجعـة الدراسـات الإمبريقيـة التـي أجريـت في الفـترة مـن 2007 إلى 2013، التـي درسـت العلاقـة بـين اسـتخدامات وسـائل التواصـل الاجتماعـي ومشـاركة المواطنـينCitizen Engagement؛ حيـث تـم تحليـل 22 دراسـة تناولـت 116 علاقـة وتأثـيراً، وجـاءت النتائـج لتؤكـد وجـود علاقـة بـين اسـتخدامات وسـائل التواصـل الاجتماعـي ومشـاركة المواطنـين، بمكوناتهـا الثلاثـة (فئاتهـا) وهـي: رأس المـال الاجتماعـيSocial Capital ، والمشـاركة المجتمعيـة Civic Engagement، والمشـاركة السياسـية Political Participation . وبشـكل أكـثر تحديـدًا أوضحـت الدراسـات التـي خضعـت للتحليـل وجـود علاقـة مـا بـين صغـيرة ومتوسـطة بـين اسـتقاء المعلومـات والتعبـير مـن خـلال وسـائل التواصـل والتفاعـل الاجتماعـي مـن جهـة ومعـدلات ومسـتوى مشـاركة المواطنـين مـن جانـب آخـر. وعـلى العكـس مـن ذلـك لم تظهـر النتائـج علاقـة إيجابيـة بـين الاعتـماد عـلى وسـائل التواصـل الاجتماعـي لأغـراض التسـلية أو الحفـاظ عـلى الهويـة ومعـدلات مشـاركة المواطنـين .

دراســة (Gadi Wolfsfeld, Moran Yarchi and Tal Samuel-Azran, 2016) التــي أثبتــت أن زيــادة وتنـوع مصـادر المعرفـة السياسـية تصـب في صالـح أولئـك الذيـن لديهـم اهتـمام بالشـأن العـام والعمليـة السياسـية. مـا يعنـي أن أولئـك الذيـن يملكـون معلومـات يتوقـع أن يكونـوا أكـثر إدراكًا وأكـثر قـدرة ومشـاركين فاعلـين في العمليـة السياسـية. هـذه الفرضيـة أكدتهـا نتائـج هـذه الدراسـة التـي أجريـت عـلى عينـة متنوعـة خـلال الانتخابـات الإسرائيليـة 2013 .

دراسـة (David M. Dozier*, Hongmei Shen, Kaye D. Sweetser, Valerie Barker, 2016) كانـت حـول خصائـص الناشـطين الإلكترونيـين في المجـال السـياسي Online Political Activism, والتـي أجريـت عـلى عينـة احتماليـة مـن البالغـين مسـتخدمي الإنترنـت في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وانتهـت إلى أن خصائـص النشـاط السـياسي عـبر الإنترنـت مرتبطـة بمتغـيرات مثـل الأكـبر سـنًا، والأكـثر ثـراءً، ومـن يعتنقـون أفـكارًا ليبراليـة. وكشـفت الدراسـة أن هنـاك ارتباطـا ذا دلالـة بـين الخـبرة في اسـتخدام محـركات البحـث في الإنترنـت ومـن لديهـم قـدرة عـلى اسـتخدام التكنولوجيـا مـن جهـة والنشـاط السـياسي الإلكـتروني مـن جهـة أخـرى. ودعمـت الدراسـات التـي أجريـت عـلى الإنترنـت مـا انتهـت إليـه الدراسـات التـي أجريـت عـلى وسـائل الإعـلام التقليديـة مـن أن التعـرض المفـرط للمحتـوى الإعلامـي يمكـن أن يـؤدي إلى تخديـر المسـتخدمين narcotizing dysfunction of the media ، وتطبيقًـا لنفـس الفرضيـة التـي صاغهـا (Lazarsfeld and Merton, 2004) فـإن الدراسـة تنبـأت بـأن الناشـطين سياسـيًا في المجـال الإلكـتروني ربمـا يكونـوا أقـل نشـاطًا في الواقـع وتقـل لديهـم الرغبـة في المشـاركة المجتمعيـة الواقعيـة. وأوصـت الدراسـة باسـتمرار البحـوث حـول هـذه الإشـكالية .

ودراســـة (Yannis Theocharis and Ellen Quintelier, 2016) حـــول اســـتخدامات الفيـــس بـــوك وتأثيراتهـــا عـــلى معـــدلات وانمـــاط المشـــاركة المجتمعيـــة لـــدى المراهقـــين في بلجيـــكا، التـــي اعتمـــدت عـــلى نتائـــج مســـحين عـــلى جمهـــور المســـتخدمين تـــتراوح أعمارهـــم مـــا بـــين 15 و 16 عامًـــا، أثبتـــت أنـــه بالرغـــم مـــن أن الدراســـات الســـابقة لتأثـــير اســـتخدام وســـائل

التواصل الاجتماعي قد توصلت إلى وجود علاقة بين الاستخدامات وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية، حتى وإن كانت متوسطة أو ضعيفة، فإن نتائج هذه الدراسة قد توصلت إلى إنه لا توجد علاقة بين استخدامات الفيس بوك والمشاركة السياسية. بينما أثبتت الدراسة وجود علاقة بين استخدامات الفيس بوك وأنماط المشاركة غير السياسية أو ما تسمى بالمشاركة الترفيهية. وأكدت الدراسة أن الناشطين في المشاركة السياسية قد يكونوا أكثر نشاطًا في استخدامات الفيس بوك، بالمقارنة بالعلاقة بين استخدامات الفيس بوك وزيادة المشاركة السياسية.

ودراسة (Rodolfo Leyva, 2016) حول آليات تعرض البالغين في المملكة المتحدة لمحتوى سياسي على شبكات التواصل الاجتماعي, وما هي المضامين التي تحظى باهتمامهم وتؤثر في ممارساتهم السياسية. وقد اعتمدت الدراسة على قياس تعرض الطلاب الجامعيين لمضامين سياسية خلال الانتخابات العامة 2015 وحملة قيادات حزب العمال البريطاني وذلك من خلال استبيان إلكتروني يحاكي في شكله المضامين الخبرية المقدمة من خلال الفيس بوك وتويتر. وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب يتعرضون بصفة منتظمة لمضامين شبكات التواصل الاجتماعي وينجذبون أكثر إلى مضامين سياسية معينة, مثل: قضايا المصروفات الدراسية، لكنَّ ارتباط ذلك بمشاركتهم في نشاطات سياسية واقعية ذات صلة بالقضية يعد ضعيفًا. كما أكدت الدراسة أن السلوك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم فعالية في الأنشطة الإلكترونية أو المشاركة في أنشطة تتطلب جهدًا محدودًا أو ما يسمى بـ (الكسل الإلكتروني Slacktivism). وبالرغم من أن الدراسة أشارت إلى أن معدلات التعرض للمضامين المقدمة في شبكات التواصل الاجتماعي تعد مرتفعة بين معظم المبحوثين، فإن بعض المستخدمين المنتمين إلى طبقات اجتماعية أعلى أو الذين حصلوا على تنشئة سياسية مبكرة تزيد لديهم معدلات الاهتمام بالمضامين السياسية، كما أنهم أكثر مشاركة في الأنشطة الإلكترونية والفعاليات الواقعية off-line and Online Participation مقارنة بزملائهم. وانتهت الدراسة إلى أن المضامين السياسية المتاحة من خلال شبكات

التواصل الاجتماعي تأثيرها يعد محدودًا فيما يتعلق بالقدرة على التعبئة وتنمية المشاركة .

ودراسة (Brian D Loader, Ariadne Vromen, and Michael A Xenos, 2016) التي تبنت مقتربًا مغايرًا لما افترضته بعض الدراسات من الانعكاسات السلبية لأسلوب السياسة الاحتفالية Celebrity Politics ، حيث يتم توظيف تكنيكات فنية وثقافية شعبية والاستعانة بالنجوم والمشاهير لجذب الجمهور للاهتمام بالفعاليات السياسية، وهو ما اعتبره بعض الباحثين أنه يقود إلى تسطيح الثقافة السياسية من خلال شعبوية الحشد والاتجاهات وسلوكيات المشاركة. ويرى الباحثون في هذه الدراسة أن أنماط الاحتفاليات السياسية يمكن أن تكون أكثر ملائمة لجمهور الشباب، وبالتالي استخدامها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي قد يحقق قدرًا من الجاذبية للشباب باعتبارهم الفئة الأكثر استهلاكًا للمضامين المتاحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتوصلت الدراسة التي أجريت على عينة من الشباب المستخدمين لمضامين سياسية ترفيهية في المملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تأثيرها إيجابي في جذب عدد كبير منهم لمتابعة مثل هذه المضامين، ولكنهم أكدوا على حاجتهم لتعلم آليات فهمها والتعامل معها إذا كان الهدف منها إعادة بناء ثقتهم والمشاركة الفعلية في العملية السياسية .

دراسة (Michael J. Jensen, 2016) التي اهتمت بتحليل استخدامات تويتر Twitter خلال الانتخابات العامة في بريطانيا 2015. وقد سعت الدراسة إلى تحليل الدور الذي تعلبه وسيلة التواصل الاجتماعي تويتر في تمكين أطراف الحملة من المرشحين وفريق الحملة وجمهور الناخبين من خلال نشر المعلومات والتعبير عن الآراء والمناقشات والتفاعل فيما يخص قضايا الحملة الانتخابية. وتوصلت الدراسة إلى أن دور تويتر يعد هامشيًا في تمكين الأطراف المشاركة في الفعل التواصلي للحملة الانتخابية, وأن عنصر إعادة التغريد Retweeted هو الأبرز مقارنة بمتابعة تغريدات التي تخص الحملة الانتخابية .

أمـا دراسـة (Cristian Vaccari and Augusto Valeriani, 2016) التـي اهتمـت برصـد دور الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في دعـم علاقـة المواطنـين بالأحـزاب السياسـية، فقـد فنـدت الافتراضـات التـي تربـط بـين اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي وإضعـاف الأحـزاب التقليديـة. وتوصلـت الدراسـة التـي أجريـت في ألمانيـا وإيطاليـا والمملكـة المتحـدة إلى أن تـداول المعلومات السياسـية عـبر هـذه الوسـائل يزيـد مـن تفاعـل أعضـاء الأحـزاب وغـير الأعضـاء, ويقلـل مـن الفجـوات المعرفيـة بـين الأعضـاء والمواطنـين غـير المنتمـين للأحـزاب السياسـية. وإن كانـت الدراسـة ألمحـت أيضًـا إلى أن مشـاركة أعضـاء الأحـزاب في النقاشـات وتفاعلاتهـم السياسـية عـبر الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعيـة أكـبر مقارنـة بغـير الأعضـاء. كـما أكـدت الدراسـة أن تأثـير الإنترنـت عـلى التفاعـل مـع الأحـزاب السياسـية في ألمانيـا يعـد أقـل بالمقارنـة بإيطاليـا والمملكـة المتحـدة. وأرجعـت الدراسـة ذلـك إلى الإرث الحـزبي الراسـخ في النظـام السـياسي الألمـاني, والـذي يعتمـد فيـه الأعضـاء عـلى المشـاركة الواقعيـة في الأنشـطة الحزبيـة .

دراسـة (Andreas Jungherr, 2016) حـول توظيـف الوسـائل التكنولوجيـة في تأديـة وظائـف الحملـة الانتخابيـة في ألمانيـا، والتـي أجريـت باسـتخدام أداة مسـح كيفيـة وهـي المقابلـة المتعمقـة في أثنـاء الانتخابـات الفيدراليـة 2013. توصلـت الدراسـة إلى أنـه بمقارنـة اسـتخدامات وسـائل تكنولوجيـا الاتصـال الحديثـة في الحملـة الانتخابيـة الألمانيـة مقارنـة بالحمـلات الانتخابيـة في الولايـات المتحـدة التـي تمثـل مرجعًـا تكنيكيًـا تتـم المقارنـة بـه، فـإن الحملـة الانتخابيـة في ألمانيـا لم تسـتفد بشـكل كاف مـن توظيـف التكنولوجيـا لتحقيـق وظائـف الحملـة مثـل التواجـد المعلومـاتي، وإدارة الحملـة، وتعبئـة المـوارد والإنفـاق عـلى أنشـطة الحملـة، وتسـويق رمـوز الحملـة الانتخابيـة. وفـسرت الدراسـة هـذه النتائـج في إطـار اختـلاف الأدوات التكنولوجيـا المسـتخدمة في الولايـات المتحـدة عنهـا في ألمانيـا .

دراسـة (Rune Karlsen and Bernard Enjolras, 2016) حـول تأثـير اسـتخدامات وسـيلة التواصـل الاجتماعـي تويـتر Twitter عـلى تغيـير نمـط الحمـلات الانتخابيـة للمرشـحين الأفـراد المنتمـين للأحـزاب السياسـية وكذلـك عـلى فـرص حصولهـم عـلى

دعـم وسـائل التواصـل الاجتماعـي. وتوصلـت الدراسـة التـي أجريـت في النرويـج في أثنـاء الحملـة الانتخابيـة 2013 والتـي اهتمـت بتحليـل اسـتخدام المرشـحين لتويـتر، إلى أن وسـائل التواصـل الاجتماعـي تتيـح فرصًـا أكـبر للمرشـحين الحزبيـين للقيـام بأنشـطة تواصليـة بشـكل لامركـزي ومسـتقل عـن الأحـزاب ومنصاتهـا الإلكترونيـة. ولكـن الدراسـة أكـدت أن تحقيـق تأثـير أكـبر والحصـول عـلى دعـم أكـبر غـير مؤكـد لأن معظـم المتابعـين يكونـون مـن الشـباب الذكـور, والذيـن لديهـم ارتباطـات حزبيـة مسـبقة ووثيقـة. وخلصـت الدراسـة إلى أن نجـاح المرشـحين في اسـتخدام وسـائل الإعـلام التقليديـة بشـكل فعـال هـو الـذي يضمـن لهـم الاسـتفادة مـن دعـم شـبكات التواصـل الاجتماعـي، خاصـة أن النظـام الإعلامـي في النرويـج يقـوم عـلى ثنائيـة التـزاوج بـين الإعـلام التقليـدي والجديـد في نظـام «هجينـي Hybridization « مـا يعنـي أن التوسـع في اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي لا يقلـل مـن اسـتخدامات الوسـائل الإعلاميـة الأخـرى المؤثـرة في العمليـة السياسـية .

دراسـة (Delia Dumitrica, 2016) التـي اهتمـت بتقييـم تجربـة إحـدى المـدن الكنديـة في تشـجيع 59 مشـاركًا مـن طـلاب جامعـة Calgary الكنديـة في أثناء الانتخابـات المحلية في 2010. هـذه التجربة قائمة على رصـد دور وسـائل التواصـل الاجتماعـي في زيـادة المشـاركة السياسـية في أثنـاء الانتخابـات المحليـة. وبالرغم مـن أن التجربـة انتهـت إلى أن المشـاركين مـن الطـلاب أظهـروا اهتمامًـا بالقضايـا المطروحـة في النقـاش الافـتراضي عـبر الفيـس بـوك وتويتر, وكذلـك التفاعل وتبـادل المعلومات والآراء السياسـية، ما يؤكـد احتمالية أن ينطبـق ذلـك عـلى مجموعـات أخـرى مـا يزيـد مـن المشـاركة والتفاعل بـين المواطنـين والسياسـيين، فإن الباحثـة تـرى أنـه في هـذه الحالـة أن وسـائل التواصـل الاجتماعـي هـي التـي خلقـت الاهتـمام بالشـئون السياسـية, وأنهـا يمكـن أن تظـل السـاحة التـي تمـارس فيهـا هـذه الفعاليـات السياسـية وتزدهـر. كـما أن الباحثـة بشـكل نقـدي تتسـاءل حـول حـدود الإمكانيـات السياسـية التـي أوجدتهـا هـذه التجربـة، وأيضًـا الإمكانيـات السياسـية التـي قضـت عليهـا. وتنتهـي الباحثـة إلى نتيجـة عامـة وهـي أن الطرح الخـاص بدور

وسـائل التواصـل الاجتماعـي في حـل المشـكلات التـي تواجـه الديموقراطيـة مـا زال يواجـه العديـد مـن التحديـات، وأنـه مـن الأجـدى البحـث عـن حلـول للتعقيـدات التـي أصابـت النظـام الاجتماعـي في الوقـت المعـاصر .

دراسـة (Tanja Oblak Črnič and Jernej Amon Prodnik, 2015) حـول النقـاش والتفاعـل الإلكـتروني Online Deliberation ومـا يمثلـه مـن تأثـير عـلى المجـال العـام في التشـيك؛ حيـث اهتمـت الدراسـات بتحليـل حالتـين لاسـتخدام الإنترنـت في نقاشـات متعلقـة بالشـأن العـام إحداهـما أطلقتهـا الحكومـة والأخـرى أطلقتهـا منظـمات مدنيـة. واهتمـت الدراسـة بتحليـل بنيـة هاتـين المنصتـين مـن حيـث العناصر التـي تسـهل النقـاش العـام وتحقـق الأهـداف المرجـوة منهـا وهـي تفعيـل مشـاركة المواطنـين في صنـع القـرارات. ولم تتـبنَ الدراسـة المقتربـين التقليديـين في تحليـل محتـوى المشـاركات الإلكترونيـة أو اسـتبيان المسـتخدمين حـول ممارسـاتهم عـبر المواقـع التـي خضعـت للدراسـة. وانتهـت الدراسـة إلى أن المؤسسـات السياسـية ومنظـمات المجتمـع المـدني تسـتفيدان مـن الفـرص التـي تتيحهـا الإنترنـت لتحقيـق أهـداف الديمقراطيـة التداوليـة Deliberative ، وإن كان ذلـك في حدودهـا الدنيـا .

أمـا دراسـة (Dennis K. K. Leung and Francis L. F. Lee, 2014) التـي أجريـت عـلى عينـة 1018 مفـردة في هونـج كونـج لاختبـار تأثـير عـدة عوامـل عـلى اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي كوسـيلة بديلـة للمعلومـات ومـدى تأثيرهـا عـلى المشـاركة السياسـية. وتوصلـت الدراسـة إلى أن اسـتخدامات الإعـلام البديـل قـد تعـزز الاتجاهـات السياسـية السـلبية والنقديـة القائمـة نحـو مـا تقدمـه وسـائل الإعـلام الرئيسـية. كـما أثبتـت الدراسـة احتماليـة أن يوثـر الاسـتخدام عـلى مـن ليـس لديهـم اتجاهـات مسـبقة بمـا يعـزز دورهـا في زيـادة معـدلات التبـادل والتفاعـل التواصـلي الـذي ربمـا يقـود إلى مجـالات عامـة افتراضيـة أو إلكترونيـة أو رقميـة معارضـة Online Counter public، وأن وسـائل التواصـل الاجتماعـي ربمـا تزيـد مـن اتسـاع وتمـدد هـذه المجـالات وهـو مـا ينعكـس عـلى المشـاركة السياسـية .

ودراسة (Brian D. Loader, Ariadne Vromen & Michael A. Xenos, 2014) التي تشير إلى أن الجدل الأكاديمي حول العلاقة بين شبكات التواصل الاجتماعي والديمقراطية سيستمر. ففي الوقت الذي يظهر فيه البعض التزامًا راسخًا لمسئولية المواطنة التي تقتضي المشاركة المجتمعية والسياسية، فإن عليهم أن يدركوا أن المواطنة التشبيكية Networked Young Citizenship هي الأكثر انسجامًا مع التطورات الحالية وثقافة الشباب التي تتشكل وتمارس عبر الشبكات الإلكترونية. هذا الإدراك ربما سيكون أكثر استيعابًا للواقع وربما يساعد على صياغة تصورات للحكم الديمقراطي .

أما دراسة (Homero Gil de Zúñiga ,Lauren Copeland and Bruce Bimber, 2014) حول الاستهلاكية السياسية Political Consumerism انتهت إلى أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي أكثر ميلًا للاستهلاك السياسي مقارنة بغير المستخدمين. وأثبت الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن الاستهلاك السياسي أكثر ارتباطًا بالمشاركة المجتمعية أكثر من المشاركة السياسية، وأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يتوسط العلاقة بين استخدام الإنترنت بصفة عامة والاستهلاكية السياسية. كما أثبتت نتائج الدراسة أن الاستهلاكية السياسية أكثر ارتباطًا بالمشاركة المجتمعية Civic Engagement ، مثل التطوع للمشاركة مع جماعات غير سياسية، أو المشاركة في تجمعات لمناقشة مشكلات المجتمعات المحلية والمناطق المجاورة، أكثر من ارتباطها بأنماط المشاركة السياسية التقليدية. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنه لا توجد علاقة بين استخدام الإنترنت عمومًا والأشكال التقليدية للمشاركة السياسية .

دراسة (يونجهير Jungherr, 2014) حول استخدامات الإنترنت في الحملات الانتخابية في ألمانيا، والتي انتهى فيها إلى أن استخدامات الإنترنت لم تفض إلى تغير جوهري في أساليب الحملة الانتخابية، على عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية. وفسرت الدراسة محدودية دور الإنترنت في الواقع السياسي الألماني عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود اختلافات في بنية النظام السياسي والبيئة السياسية التي تؤثر في استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا .

ودراسـة (Homero Gil de Zuniga, Logan Molyneux, and Pei Zheng, 2014) حـول تأثـير وسـائل التواصـل الاجتماعـي عـلى تعبـير المسـتخدمين عـن أنفسـهم سياسـيًا وتأثـير ذلـك عـلى المشـاركة السياسـية الفعليـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. وأكـدت الدراسـة التـي اعتمـدت عـلى تحليـل البيانـات الخاصـة بمسـحين بلـغ حجـم العينـة في الاسـتبيان الأول 1159 مفـردة، والاسـتبيان الثـاني 312 مفـردة، وتـم جمـع البيانـات 2009 - 2010، وتوصلـت الدراسـة إلى وجـود علاقـة إيجابيـة بـين اسـتخدامات وسـائل التواصـل الاجتماعـي والقـدرة عـلى التعبـير عـن الآراء السياسـية، وأيضًـا الاهتـمام بالمشـاركة السياسـية. كـما أشـارت الدراسـة إلى أن المسـتخدمين لوسـائل التواصـل الاجتماعـي الباحثـين عـن أخبـار يحتمـل اسـتخدامهم أكـثر لوسـائل التواصـل الاجتماعـي للتعبـير عـن آرائهـم السياسـية وتزيـد لديهـم الاحتماليـة للمشـاركة السياسـية الإلكترونيـة والفعليـة، مقارنـة بأولئـك الذيـن يسـتخدمون وسـائل التواصـل الاجتماعـي لأغـراض التفاعـل الاجتماعـي .

أمـا دراسـة (Bimber and Copeland, 2013) فتوصلـت إلى أنـه بالرغـم مـن وجـود دلائـل تشـير إلى إمكانيـة التنبـؤ لنمـط مـن المشـاركة السياسـية واسـتخدامات الإنترنـت، فـإن هـذه العلاقـة محـدودة ومتغـيرة وتختلـف مـن وقـت إلى آخـر ومـن مجتمـع إلى آخـر .

دراسـة (Bond RM, Fariss CJ, Jones JJ, et al., 2012) التجريبيـة حـول تأثـير التعـرض لمحتـوى سـياسي تعبـوي مـن خـلال الفيـس بـوك حـول الحـث عـلى التصويـت في يـوم الانتخابـات والتـي أجريـت في أثنـاء انتخابـات الكونجـرس في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة 2010 عـلى عينـة مـن مسـتخدمي الفيـس بـوك, بلغـت 61 مليـون فـرد، أثبتـت أنـه مـن المحتمـل أن يقـود تعـرض أحـد مسـتخدمي وسـائل التواصـل الاجتماعـي لمثـل هـذا المحتـوى إلى المشـاركة الفعليـة بالتصويـت. وعـزت الدراسـة ذلـك إلى أنـه ربمـا تحـت نحـو مـن الضغـط الاجتماعـي مـن معرفـة المسـتخدم بمشـاركة أحـد أقرانـه في الشـبكة الاجتماعيـة في التصويـت، يمكـن أن يشـارك هـو أيضًـا وفقًـا لذلـك؛ حيـث أثبتـت النتائـج أن الرسـائل التـي تـم اسـتهداف المسـتخدمين بهـا أثـرت عـلى مسـتوى المعرفـة السياسـية

والقـدرة عـلى التعبـير السـياسي والتصويـت في الانتخابـات، وليـس عـلى المسـتفيدين فقـط ولكـن عـلى أصدقائهـم الافتراضيـين أعضـاء شـبكات التواصـل الاجتماعـي .

دراسـة (W. Lance Bennett, 2012) التـي أثبتـت تنامـي المشـاركة السياسـية الفرديـة Personalized Politics في مقابـل ضعـف المشـاركة السياسـية المرتبطـة بالتجمعـات التقليديـة. أرجعـت الدراسـة هـذا الاتجـاه إلى تنامـي اسـتخدامات وسـائل التواصـل الاجتماعـي في التعبـير والمشـاركة السياسـية. وأشـارت الدراسـة إلى أن تأثـير هـذا الفعـل التواصـلي انعكـس عـلى شـكل الممارسـة في ميلهـا أكـثر نحـو الاسـتهلاكية Consumerist Styles، وأيضًـا ربطهـا بإطـار واسـع مـن الاهتمامـات الاجتماعيـة والبيئيـة ذات الصلـة باهتمامـات الأفـراد أكـثر مـن تعبيرهـا عـن جماعـات اجتماعيـة أو مؤسسـات سياسـية تقليديـة. وخلصـت الدراسـة إلى المشـاركات السياسـية الفرديـة المسـتفيدة مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي نجحـت في شـغل حيـز أكـبر مـن مجـال النقـاش السـياسي محليًـا وعالميًـا.

ودراسـة (B Brian D. Loader & Dan Mercea, 2011) النقديـة للمفاهيـم التـي ارتبطـت بظهـور الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي ودورهـا في خلـق مجـال عـام افـتراضي يزيـد مـن الاهتـمام بالشـأن العـام ويرفـع معـدلات المشـاركة السياسـية. هـذا الاتجـاه المتفائـل الـذي ربـط بـين اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي وبحـث الحيـاة للممارسـة الديمقراطيـة في اتجـاه عـرف بالديمقراطيـة الإلكترونيـة Digital. هـذه الدراسـة اسـتنادًا إلى التحليـل المبنـي عـلى نتائـج العديـد مـن الدراسـات انتهـت إلى أنـه عـلى العكـس مـن الاتجـاه المتفائـل، فإنـه يجـب أن ينظـر بحـذر للثـورة التكنولوجيـة وتأثيراتهـا عـلى العمليـة الديمقراطيـة وبخاصـة الديمقراطيـة التشـاركية Participative، إذ إنهـا ربمـا تقـود إلى تدمـير (تخريـب) المصالـح التقليديـة وتؤثـر سـلبًا عـلى أشـكال القـوة التواصليـة. فبنـاء شـبكات اجتماعيـة ومجموعـات تفاعليـة بفعـل قـوى سياسـية وإدارتهـا والتحكـم في الشـمول Inclusive والإقصـاء Exclusive لمسـتخدمين معينـين وفقًـا لحسـابات إيديولوجيـة قـد يقـوض تنافسـية القـوى السياسـية في المجـال العـام ويقـود إلى احتـكار الفضـاء الإلكـتروني أكـثر مـن مقرطتـه.

دراسـة (Derrick L. Cogburn & Fatima K. Espinoza-Vasquez, 2011) التـي اهتمـت بـدور الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي خـلال الحملـة الانتخابيـة الرئاسـية الأمريكيـة 2008، وخلصـت الدراسـة إلى أن التطبيقـات التكنولوجيـة مثـل الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي لعبـت دورًا محوريًّـا خـلال الحملـة الانتخابيـة مكنهـا مـن بنـاء شـبكات مـن المشـاركين والمتبرعـين بلغـت 3.1 مليـون مسـتخدم عـلى مسـتوى الولايـات المتحـدة، كـما أنهـا قـادت مـا يزيـد عـن 5 مليـون متطـوع مـن الجماهـير القاعديـة Grass-roots للعمـل في الحملـة. وتشـير هـذه الدراسـة الكيفيـة التـي اهتمـت برصـد وتحليـل الأدوات المسـتخدمة في الحملـة إلى أن حملـة أوبامـا اسـتفادت مـن هـذه التطبيقـات التكنولوجيـة ليـس فقـط لتعليـم وحشـد متطوعـين ومتبرعـين للحملـة، ولكـن أيضًـا لحثهـم عـلى الخـروج للتصويـت. كـما أن إدارة أوبامـا بعـد الانتخابـات اسـتخدمت هـذه الشـبكات الاجتماعيـة التـي تشـكلت خـلال الانتخابـات لإصـلاح المشـاركة السياسـية والمشـاركة المجتمعيـة .

2. رؤية نقدية للاتجاهات الحديثة في مجال دراسات الإنترنت والاتصال السياسي:

أ- يتضـح مـن عـرض الدراسـات السـابقة أنـه يمكـن التفريـق بـين ثلاثـة أنـواع مـن الدراسـات التـي أجريـت عـلى اسـتخدامات وتأثـيرات تكنولوجيـا الإعـلام والاتصـال وعلاقتهـا بالتغـير الاجتماعـي، كالتـالي:

- دراسـات متشـائمة Techno-pessimistic research، وهـي الدراسـات التـي تقـر بوجـود تأثـير أحـادي سـلبي للتكنولوجيـا عـلى المجتمـع.
- دراسـات متفائلـة Techno-optimistic research، وهـي الدراسـات التـي تقـر بوجـود تأثـير أحادي إيجـابي للتكنولوجيـا عـلى المجتمـع.
- دراسـات نقديـة Critical research ، وهـي الدراسـات التـي تقـر بوجـود تأثـير للتكنولوجيـا عـلى المجتمـع يكـون متعـدد الاتجاهـات ومتغـير الاحتـمالات سـلبًا وإيجابًـا بفعـل تفاعـل وتصـارع ظـروف إنتـاج واسـتخدام التكنولوجيـا، والظـروف الاجتماعيـة التـي تعمـل فيهـا؛ حيـث إن النظـم التكنولوجيـة والاجتماعيـة هـي

ديناميكيـة ومتشـابكة إنتاجًـا وتأثـيرًا وتأثـرًا. مـا يعنـي أنـه مـن الصعوبـة بمـكان التنبـؤ بتأثـير واحـد للتكنولوجيـا متشـابه عـلى كل المجتمعـات.

- إن التأثـير الإيجـابي الأكـثر رصـدًا للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي يتعلـق إمـا بزيـادة المعرفـة السياسـية، وأحيانًـا التفاعـل والمشـاركة في أنشـطة إلكترونيـة، دونمـا تأثـير واضـح عـلى أنمـاط المشـاركة المجتمعيـة بمفهومهـا الواسـع وكذلـك أنمـاط المشـاركة السياسـية التقليديـة.

- إن هنـاك تخوفًـا مـن أن الإفـراط في تقديـم المضامـين السياسـية عـبر الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في أشـكال ترفيهيـة قـد يقـود إلى تسـطيح المعـارف السياسـية وتعزيـز الاتجاهـات الشـعبوية.

- إن هنـاك نتائـج متعـددة تؤكـد أن الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي أتاحـت فرصًـا أكـبر للناشـطين مدنيًـا وسياسـيًا، أكـثر مـن تأثيرهـا عـلى أولئـك الذيـن لديهـم اهتـمام أقـل بالشـأن العـام.

- إن الجـدل مـا زال مطروحًـا حـول دور الإنترنـت بصفـة عامـة ووسـائل التواصـل الاجتماعـي بصفـة خاصـة في توفـير المجـال لمناقشـات تفاعليـة تقـود إلى المجـال العـام وهـو الغايـة التـي سـعت إليهـا بحـوث الموجـة الأولى مـن دراسـات العلاقـة بـين الوسـائل التكنولوجيـة الحديثـة والعمليـة السياسـية، وكذلـك مـا سـعت إليـه الموجـة الثانيـة مـن البحـوث, والتـي افترضـت وجـود تأثـير إيجـابي للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في تجديـد أو حتـى إنعـاش العمليـة الديمقراطيـة، مـن خـلال زيـادة معـدلات التصويـت في الانتخابـات وغيرهـا مـن أنمـاط المشـاركة السياسـية التقليديـة.

- إن اسـتخدامات الإنترنت ووسـائل التواصل الاجتماعي لأغراض سياسـية ترتبط أكثر بشريحة عمرية أصغـر، باعتبارهـم الفئـة الأكـثر اسـتهلاكًا للمضامـين المتداولـة مـن خـلال هـذه الوسـائل.

- إن العوامـل الديموجرافيـة الأخـرى مثـل المسـتوى الاجتماعـي والاقتصـادي والتعليـم، قـد تلعـب دورًا مؤثـرًا في تحديـد مـدى وتأثـير الاسـتخدام السـياسي للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي.

- إن هنـاك تبنِيًـا لأطـر نظريـة ومناهـج بحثيـة جديـدة قـد تسـاعد في فهـم الظاهـرة بشـكل أفضـل، بسـبب الانتشـار الواسـع لاسـتخدام الوسـائل والتطبيقـات المتقدمـة المتلاحقـة التـي تؤثـر في آليـات التعامـل معهـا.

- إن معظـم الدراسـات التـي اهتمـت بدراسـات علاقـة وسـائل الإعـلام والاتصـال الجديـدة تتبنـى مداخـل تقليديـة تدافـع عـن الأوضـاع القائمـة وتدعـم فرضيـة وجـود تأثـير حتمـي لتبنـي التكنولوجيـا وعلاقـة ذلـك بالتغـير المجتمعـي.

ب- إن الدراسـات التـي اهتمـت بدراسـة العلاقـة بـين التكنولوجيـا والمجتمـع والتـي تزامنـت مـع بدايـة الثـورة التكنولوجيـة كانـت أكـثر حـذرًا في التبشـير بقـدرة التكنولوجيـا عـلى إحـداث تغـير دراماتيـكي في المجتمـع، مقارنـة بسلسـلة الدراسـات التـي واكبـت الانفجـار المعلومـاتي الـذي صاحـب تطـور اسـتخدامات وتطبيقـات الإنترنـت.

ج- إن هنـاك تباينًـا في النتائـج التـي توصلـت إليهـا الدراسـات السـابقة، مـا يعـزز الأهميـة التـي يجـب أن تـولى لهـذا النـوع مـن الدراسـات للوصـول إلى فهـم أكـثر عمقًـا لاسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا.

د- إن هنـاك حاجـة ملحـة لاسـتمرار الدراسـات في هـذا المجـال، وذلـك لتبايـن النتائـج المتوافـرة حتـى الآن حـول حـدود العلاقـة والتأثـير بـين اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي والعمليـة السياسـية.

3.الأجندة المستقبلية والبحوث المقترحة في علاقة الإنترنت بالسياسة:

هنـاك مجموعـة مـن المسـارات المسـتقبلية التـي يمكـن أن تفتـح للباحثـين المهتمـين بهـذا المجـال العديـد مـن المجـالات البحثيـة تشـمل الآتي:

- توجه البحوث لرصد حدود تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على عملية صناعة واتخاذ القرارات السياسية، وتحليل مدى تأثير وسائل الاتصال الحديثة على المجال العام، وهل النقاش العام والتفاعل الإلكتروني Online Celebration يمثل المجال العام الضعيف Weak Public Sphere أم المجال العام القوي Strong Public Sphere.

- أهمية دراسة الفئات الاجتماعية الأكثر نشاطًا في ساحات النقاش عبر وسائل التواصل الاجتماعية، وتأثير ذلك على شمولية وتجانس المجال العام.

- إجراء دراسات حول مدى اعتماد المؤسسات السياسية على شبكات التواصل الاجتماعي كأدوات للاتصال السياسي.

- الاهتمام بدراسات تأثير نمو استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي على مستقبل العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسة.

- إجراء مزيد من الدراسات للإجابة عن السؤال الذي ما يزال بغير إجابة محددة، وهو: هل غيَّر ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ميزان القوى في العمليات الاتصالية؟ وهل أصبح المواطنون أكثر قدرة على مساءلة الحكومات والمؤسسات السياسية والمشاركة في صنع القرارات بشكل أكبر من ذي قبل ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة؟

- الاهتمام بالدراسات التتبعية Longitudinal Studies لرصد استخدامات وتأثيرات وسائل الاتصال الحديثة في المجال السياسي.

- التوسع في الدراسات البعدية أو دراسات المستوى الثاني Meta-analysis لإجراء تقييم مرحلي للدراسات التي تجرى في هذا المجال من حيث السياقات الاجتماعية والمناهج المستخدمة والعينات ومجال الاهتمام والأطر النظرية بما يساعد في فهم أكثر للظاهرة وحدود التعامل معها، وأيضًا يوفر أطرًا نظرية ونتائج كمية تساعد في بلورة أفكار بحثية جديدة.

- تجريب أدوات بحثية جديدة لرصد استخدامات وتأثيرات الوسائل التكنولوجية الجديدة تستجيب للخصائص الكامنة في هذه الوسائل. فتحليل البنية التكنولوجية للمنصات الإلكترونية Online Platform Architecture ، قد تكون الأداة الأكثر ملاءمة لرصد مدى ديمقراطية هذه المنصة. هذه الأدوات يمكن أن تستخدم بشكل مستقل أو تتكامل مع الأدوات الكمية والكيفية المستخدمة في الدراسات الإعلامية, مثل: تحليل المضمون Content Analysis والاستبيان Survey.

- زيادة توجه البحوث نحو مزيد من التخصصية في الوسائل والتطبيقات التكنولوجية المستخدمة وذلك بالتركيز على وسيلة واحدة أو تطبيق واحد ضمن تطبيقات الوسيلة بما يسمح بفهم أكثر عمقًا للظواهر التي تتم دراساتها.

- ضرورة الاهتمام بالدراسات البينية Interdisciplines التي يشارك فيها باحثون من تخصصات مختلفة مثل التكنولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم الإعلام وغيرها من التخصصات بما يوفر رؤية شاملة لعلاقة التكنولوجيا بالتغيير الاجتماعي.

- تشجيع البحوث العربية المتكاملة في مجال دراسات الاتصال السياسي بصفة عامة ودور وسائل التكنولوجيا الجديدة بصفة خاصة.

- الاهتمام بنمط الدراسات النقدية لاستخدامات وتأثيرات التكنولوجيا بصفة عامة واستخداماتها وتأثيراتها السياسية بصفة خاصة.

- الاهتمام ببناء مقررات دراسية في مرحلة البكالوريوس لدراسة الاستخدامات والتأثيرات السياسية لوسائل التواصل الحديثة تستند إلى الأطر النظرية والنتائج الإمبيريقية الحالية والمستقبلية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

***

المراجع:

[1]Skoric, M. M., Zhu, Q., Goh, D. & Pang, N .(2016). Social media and citizen engagement: A meta-analytic review. new media & society, Vol. 18(9) 1817–1839

[2]Wolfsfeld, G., Yarchi, M. & Samuel-Azran, T. (2016). Political information repertoires and political participation. new media & society, Vol. 18(9) 2096–2115

[3]Lazarsfeld, P. F., & Merton, R. K. (2004). Mass communication, popular taste and organized social action. In P. Marris, & S. Thornham (Eds.), Media studies: areader (pp. 18–30). New York: New York University Press

[4]Dozier, M. D, Shen, H., Sweetser, D. K. & Barker, V. (2016). Demographics and Internet behaviors as predictors of active publics. Public Relations Review 42 (2016) 82–90

[5]Theochari, Y. & Quintelier, E. (2016). Stimulating citizenship or expanding entertainment? The effect of Facebook on adolescent participation. new media & society, Vol. 18(5) 817–836

[6]Leyva, R. (2016). Exploring UK Millennials' Social Media Consumption Patterns and Participation in Elections, Activism, and "Slacktivism". Social Science Computer Review 1-18

[7] Loader, D. B., Vromen, A., & Xenos, A. M. (2016). Performing for the young citizen? Celebrity politics, social networking and the political engagement of young people. Media, Culture & Society, Vol. 38(3) 400–419

[8] Jensen, J. M. (2016). Social Media and Political Campaigning: Changing Terms of Engagement?. The International Journal of Press/Politics 1–20

[9]Vaccari, C. & Valeriani, A. (2016). Party Campaigners or Citizen Campaigners? How Social Media Deepen and Broaden Party-Related Engagement. The International Journal of Press/Politics, Vol. 21(3) 294 –312

[10]Jungherr, A. (2016). Four Functions of Digital Tools in Election Campaigns: The German Case. The International Journal of Press/Politics, Vol. 21(3) 358–377

[11] Rune Karlsen and Bernard Enjolras. (2016). Styles of Social Media Campaigning and Influence in a Hybrid Political Communication System: Linking Candidate Survey Data with Twitter Data. The International Journal of Press/Politics, Vol. 21(3) 338 –357

[12] Delia Dumitrica. (2016). Imagining engagement: Youth, social media, and electoral processes. Convergence: The International Journal of Research into New Media Technologies, Vol. 22(1) 35–53

[13] Oblak Črnič , T. & Amon Prodnik, J. (2015). Online Deliberation between the Weak and Strong Public Sphere. JeDEM 7(1): 99-116, ISSN 2075-9517

[14] Leung, K. K. D. & Lee, L. F. F. (2014). Cultivating an Active Online Counterpublic: Examining Usage and Political Impact of Internet Alternative Media. The International Journal of Press/Politics, Vol. 19(3) 340–359

[15] Loader, D. B., Vromen, A. & Xenos, A. M. (2014) The networked young citizen: social media, political participation and civic engagement, Information, Communication & Society, 17:2, 143-150

[16] Gil de Zuniga, H., Copeland, L. & Bruce Bimber, B . (2014). Political consumerism: Civic engagement and the social media connection. new media & society, Vol. 16(3) 488–506

[17]Jungherr, A. (2014). The role of the Internet for political campaigns in Germany. German Politics. 4:4, 427-434, DOI: 10.1080/09644008.2014.989218. Accessed 0ctober 2015, from http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09644008.2014.989218?needAccess=true

[18] Gil de Zuniga, H., Logan Molyneux, L. & Zheng, P. (2014). Social Media, Political Expression, and Political Participation: Panel Analysis of Lagged and Concurrent Relationships. Journal of Communication. Volume 64, 612–634

[19]Bimber, B. & Copeland, L. (2013). Digital media and traditional political participation over time in the U.S. Journal of Information Technology & Politics. 10(2): 125–137

[20] Bond, R.M., Fariss, C, J., Jones. J.J., et al. (2012). A 61-million-person experiment in social influence and political mobilization. Nature 489: 295–298

[21] Bennett, L. W. (2012). The Personalization of Politics: Political Identity, Social Media, and Changing Patterns of Participation. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science vol. 644 no. 1 20-39

[22] Loader, D. B. & Dan Mercea, D. (2011) NETWORKING DEMOCRACY?,Information, Communication & Society, 14:6, 757-769

[23] Cogburn, L. D. & Espinoza-Vasquez, K. F. (2011) From Networked Nominee to Networked Nation: Examining the Impact of Web 2.0 and Social Media on Political Participation and Civic Engagement in the 2008 Obama Campaign, Journal of Political Marketing, 10:1-2, 189-213

الفصل الثاني

الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء نظرية المجال العام

دراسة ميدانية

---

[*] هـذا البحـث نوقشـت المسـودة الأولى لـه في مؤتمـر أكاديميـة «الدويتـش فيليـه» (DW – Akademie- Deutsche Welle) حـول دور الإعـلام فى مرحلـة التحـول فى العـالم العـربى- بـون – ألمانيـا، 15-17 مايـو 2012.

مقدمة:

تقوم شبكات التواصل الاجتماعي بدور مهم في الاتصال السياسي؛ حيث تتيح هذه الأدوات التواصلية مصادر متعددة للمعلومات، وتوفر ساحات للنقاش العام حول القضايا السياسية، على أسس من الحرية والمساواة، مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية. وتتزايد أهميتها بالانتشار الواسع لاستخداماتها وخصائصها التفاعلية وقدرتها على تمكين المستخدمين من أدوات جديدة للمشاركة المجتمعية والسياسية. هذه الأهمية المتزايدة لشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مخرجات العملية السياسية أصبحت مجالًا خصبًا للباحثين في مجال الاتصال السياسي.

وقد اهتمت أدبيات الاتصال السياسي بدور شبكات التواصل الاجتماعي خاصة Facebook, YouTube, Twitter في ثورات الربيع العربي، وبخاصة التونسية والمصرية. وغالبًا ما يتم الاستشهاد بالحالة المصرية للتدليل على الدور السياسي الذي تلعبه هذه الشبكات في دمقرطة المجال العام وزيادة المشاركة السياسية. ويدرك المتابع لتطور استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مصر على المستويين العام والسياسي، الأهمية التي تحظى بها في المشهد السياسي المصري.

لقد كانت ثورة 25 يناير 2011 نقطة فارقة في بنية النظامين السياسي والإعلامي في مصر. ولعبت وسائل الاتصال الحديثة، وأهمها شبكات التواصل الاجتماعي Social Network Sites دورًا مهمًا في التوعية والنقاش والحشد، والمراقبة للعملية السياسية، في أثناء 25 يناير وبعدها، وأصبحت الموضوعات والقضايا المتداولة في شبكات التواصل الاجتماعي مكونًا أساسيًا في النقاش العام Public Discourse، إما من خلال تداولها بين أعضاء الساحات الافتراضية، أو من خلال نقلها وتداولها عبر وسائل الإعلام التقليدية.

وتشير الإحصائيات أيضًا إلى النمو المتواصل في استخدام موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، حتى أن عدد مستخدميه بلغ 27 مليون شخص في نوفمبر

2015، وهـو مـا يمثـل 77% مـن إجـمالي مسـتخدمي شـبكة الإنترنـت في مـصر، ومـا نسـبته 31% مـن إجـمالي عـدد السـكان . وأكـدت دراسـة لمركـز Pew أن ارتفـاع معـدلات اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي في مـصر في فـترة ثـورة ينايـر يمثـل حالـة اسـتثنائية مقارنـة بمعـدلات التغـير التـي حدثـت عـلى المسـتوى العالمـي في ذلـك الوقـت؛ حيـث أشـارت الدراسـة إلى زيـادة في معـدلات الاسـتخدام بـين المصريـين مـن 18% في عـام 2010 إلى 28% في عـام 2011. وأرجعـت الدراسـة ذلـك إلى الاسـتخدامات المتناميـة لوسـائل التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي .

وقـد بـدأ الاهتـمام باسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي لأغـراض سياسـية في مـصر منـذ عـام 2008 مـع أحـداث إضرابـات عـمال مدينـة المحلـة. وهـذا يعنـى أن الاسـتخدام السـياسي لهـذه الشـبكات واكـب زمنيًـا تنامـي الاسـتخدام السـياسي لهـا في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في عـام 2008؛ حيـث بـدأ الاسـتخدام السـياسي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـام 2006، وأصبحـت أداة فعالـة في المجـال العـام خـلال الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة 2008؛ حيـث بـدأ المرشـح «بـاراك أوبامـا» التواصـل مـع الجمهـور عـبر صفحتـه عـلى «فيـس بـوك» كأداة مهمـة للتواصـل السـياسي . أمـا في السـياق المـصري، فقـد تـم اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي كأداة لخلـق مجـال عـام معـارض، ضـد نظـام سـياسي سـلطوي لم يتـح فرصًـا للمواطنـين للتعبـير الحـر عـن آرائهـم وأفكارهـم، مـما دفعهـم للعـزوف عـن المشـاركة السياسـية.

وتهتـم الدراسـة الحاليـة برصـد وتحليـل الاسـتخدامات السياسـية لوسـائل التواصـل الاجتماعـي وتأثيراتهـا، وذلـك في إطـار نظريـة المجـال العـام Public Sphere، التـي طرحهـا Juergen Habermas، كأحـد المداخـل التـي تسـتخدم لدراسـة تأثـيرات شـبكة الإنترنـت وتطبيقاتهـا في المجـال السـياسي.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة مهمة لما يلي:

1. الحاجة إلى رصد دور شبكة الإنترنت وتطبيقاتها في خلق المجال العام، كأحد المتطلبات للتحول الديمقراطي.

2. الجدل الذي تحظى به دراسة الاستخدامات والتأثيرات السياسية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في السياقات الغربية، ومقارنتها بالواقع المصري.

3. الاعتماد على عينة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من الجمهور العام وليس الناشطين السياسيين، وهو ما يساعد في تقييم الدور الحقيقي الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في النقاش العام وتشجيع المشاركة السياسية بين المواطنين.

4. بحث الظاهرة الإعلامية في مستواها الأصغر (Micro)، ويعني استخدام وسيلة واحدة من وسائل التواصل الاجتماعي والاستخدامات السياسية لها.

5. أهمية رصد دور شبكات التواصل الاجتماعي، وبخاصة بين فئة الشباب، بوصفهم الأكثر استخدامًا للإنترنت والأقل مشاركة في العملية السياسية.

6. مواكبة الدراسات الغربية في رصد تأثيرات الإنترنت على مجال الاتصال السياسي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على معدلات وأنماط الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء نظرية المجال العام.

2. تحديد مدى تأثيرات الاستخدام السياسي لشبكات التواصل على الفعالية السياسية للمستخدمين في ضوء نظرية المجال العام.

3. رصـد تأثـير الانتـماء السـياسي وكثافـة الاسـتخدام، عـلى اسـتخدامات وتأثـيرات شـبكات التواصـل الاجتماعــي.

4. رصـد تأثـير الخصائـص الديموجرافيـة عـلى الاسـتخدام السـياسي وتأثـيرات شـبكات التواصـل الاجتماعــي.

5. استشراف مستقبل استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسية في السياق المصري.

الدراسات السابقة:

7. توصلــت أغلــب الدراســات التــي اهتمــت بتحليــل العلاقــة بــين الاســتخدامات السياســية للإنترنــت وتأثيراتهــا، إلى نتائــج مختلطــة Mixed-findings في ســياقات سياســية واجتماعيــة وتكنولوجيــة مختلفــة، وعــبر مراحــل زمنيــة متباينــة. وعــلى الرغــم مــن ذلــك فــإن دراســة (Boulianne 2009) والتــي اعتمــدت عــلى تحليــل ثانــوي Meta-Analysis قامــت بتحديــد عينــة مــن 39 دراســة شــملت 166 مجــالًا مــن مجــالات التأثــير، تشــير بوضــوح إلى ارتبــاط إيجــابي بــين اســتخدام الإنترنــت ووســائل التواصــل الاجتماعــي وحجــم المشــاركة السياســية. ويزيــد هــذا التأثــير كلــما كان المســتخدمون أكــثر تعرضًــا للمحتــوى الإخبــاري الســياسي عــبر الإنترنــت.

وتتشــابه نتائــج هــذه الدراســة مــع أخــرى قــام بهــا (Skoric et.al 2015) اعتمــدت نفــس منهــج التحليــل، وأجريــت عــلى عينــة مــن الدراســات بلغــت 22 دراســة، وتناولــت 116 مــن علاقــات التأثــير والتأثــر، وذلــك في الفــترة مــن 2007 إلى 2013، انتهــت إلى أنــه بشــكل عــام هنــاك تأثــير إيجــابي لاســتخدامات وســائل التواصــل الاجتماعــي ومشــاركة المواطنــين بمســتوياتها الثــلاث، وتشــمل: رأس المــال الاجتماعــي Social Capital، والمشــاركة المجتمعيــة Civic Engagement ، والمشــاركة السياســية Political Participation .

وتستعرض الدراسة الحالية البحوث ذات الصلة، حيث تم التعرض لها بالتحليل من خلال تصنيفها وفقًا للسياقات التنموية ذات الصلة بالأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وهي كالتالي:

أولًا: دراسات اهتمت بالاستخدامات والتأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، في سياق الدول النامية:

أكدت دراسة (أسامة حسانين 2014) أن الفيس بوك يأتي في مقدمة مصادر معرفة أفراد العينة، للحصول على المعلومات حول قضايا الفساد السياسي في مصر، عبر شبكة الإنترنت، وأثبتت دراسة (محمود حمدي وسلوى أحمد 2014) ارتفاع معدلات اعتماد الشباب المصري على الشبكات الاجتماعية، وتعدد أغراض استخدامها، سواء في متابعة الأحداث الجارية والتسلية والترفيه، أو تبادل الصور والفيديوهات والتعرف على الأصدقاء، وهو ما يؤكد جاذبية الشبكات الاجتماعية، في الوقت الذي يقل فيه إقبال الشباب على وسائل الإعلام التقليدية.

وأكدت دراسة (أحمد يونس 2013) أن جميع الشباب الفلسطيني يستخدمون الشبكات الاجتماعية بكثافة، وأشارت إلى أن الفيس بوك من أكثر شبكات التواصل الاجتماعي استخدامًا وتفاعلًا. وأوضحت دراسة (حمزة السيد 2013) أن هناك ارتفاعًا في معدلات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل عام بين أفراد عينة الدراسة. وجاء الفيس بوك كأكثر المواقع استخدامًا بين الشباب الجامعي المصري للمشاركة الإلكترونية في أحداث الثورة، وكان من أكثر الأنشطة التي يقوم بها الشباب في مواقع التواصل الاطلاع على صفحات المستخدمين، والمشاركة في مناقشة القضايا التي يطرحها الآخرون، كنوع من المشاركة في الأحداث السياسية.

وتوصلت دراسة (عبد الكريم الدبيسي وزهير الطاهات 2013) عن انتشار استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي بين الطلبة، إلى أن تلك الشبكات أصبحت تشكل مصدرًا من مصادر حصولهم على الأخبار والمعلومات، التي من شأنها التأثير

في تشكيل الرأي العام الأردني. وانتهت دراسة (انشراح الشال 2012) إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت من أهم الخدمات الإلكترونية على شبكة الإنترنت التي استخدمها أفراد العينة في التعرف على ثورة 25 يناير 2011، وعبرت نسبة 61.8% من العينة عن ثقتهم الشديدة بالفيس بوك خلال متابعتهم لأحداث الثورة المصرية.

أما دراسة (Gaffney, 2010) حول استخدامات موقع «تويتر» في الانتخابات الإيرانية 2009، من خلال متابعي الهاشتاج (#Iran Election hashtag)، أكدت نتائجها أنه بالرغم من أن «تويتر» ساعد في تعبئة الجهود الاحتجاجية للمعارضين في نظام يتسم بالشمولية، فإنه من الصعب التوصل بدقة إلى دور شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي.

وتوصلت دراسة (أحمد فاروق رضوان 2010) إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الخاصة بالانتخابات، كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسب مصداقية صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالنشطاء السياسيين وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصري. أما دراسة (Presley 2010) التي اهتمت بتحليل تويتر (923 تغريدة) والبلوجز (245 تدوينة) في أثناء الانتخابات العامة في نيجيريا 2007 و2009، والتي اعتمدت على تحليل الخطاب، فقد توصلت إلى أن استخدام المواطنين لوسائل التواصل الاجتماعي ينمي المشاركة السياسية الفعالة. وانتهت الدراسة إلى أن التمكين الإلكتروني من خلال إتاحة الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، يزيد من معدلات المشاركة في الانتخابات؛ حيث شجعت هذه الوسائل المزيد من المناقشات العامة حول القضايا السياسية، وجعلت العملية السياسية أكثر ديناميكية، مقارنة بالفترة التي سبقت ظهور وسائل التواصل الاجتماعي. وتؤكد نتائج الدراسة العلاقة الطردية بين المداولات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعملية التمكين السياسي.

وأثبتت دراسة (محمود حمدي 2009) وجود علاقة ارتباطية بين استخدام الشباب للفيس بوك لأغراض سياسية واتجاه الشباب نحو المشاركة السياسية، حيث تتعدد المجموعات السياسية على الفيس بوك. كما أوضحت الدراسة أن تعددية الآراء ومناقشة القضايا السياسية، كانت بدرجة كبيرة من الحرية على الفيس بوك، وأن إتاحة الفرصة للتعليق وإبداء الرأي في القضايا المثارة، ساعد في جذب انتباه الشباب المصري نحو المضامين السياسية المطروحة على الفيس بوك، دون وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث.

ثانيا: دراسات اهتمت بالاستخدامات والتأثيرات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي، في سياق الدول المتقدمة:

توصلت دراسة (Johnson & Kaye 2015) التي أجريت على عدد 464. 3 من المستخدمين للانترنت إلى أن الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديدًا الفيس بوك، يزيد من الثقة في المؤسسات السياسية، مثل الرئاسة والحكومة وأيضًا وسائل الإعلام، في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى العكس من ذلك فإن الاعتماد على البلوجز ويوتيوب ربما يقلل الثقة في هذه المؤسسات الثلاث. وعلل الباحث هذه النتائج بزيادة التفاعلية في الفيس بوك وتويتر، من خلال التواصل مع أصدقاء وأشخاص لديهم توجهات متقاربة، عنه في البلوجز واليوتيوب. أما دراسة Yamamoto, Kushin, & Dalisay2015) فقد طرحت سؤالًا حول تأثير الاستخدامات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي على الاستخدامات السياسية لوسائل الإعلام التقليدية، وانعكاسات ذلك على المشاركة السياسية، وأجريت الدراسة على عينة بلغت 600 من طلاب الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت وجود علاقة إيجابية بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التواصل السياسي والمشاركة السياسية.

وتتفق مع ذلك دراسة (Yang & DeHart 2015) التي أجريت على 4556 طالبًا جامعيًا عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2012 مباشرة، وتوصلت إلى أن

اتساع حجم شبكات التواصل الاجتماعي للمبحوثين، والكفاءة السياسية، والمشاركة في مجموعات التواصل الاجتماعي عبر الفيس بوك، كانت مؤشرات ايجابية على زيادة المشاركة السياسية الإلكترونية عبر الفيس بوك، بينما لا يلعب متغير الثقة في المجموعات التي ينتمي إليها المبحوثون دورًا في التواصل السياسي الإلكتروني. وأكدت نتائج الدراسة أن -بصفة عامة- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يزيد من المشاركة السياسية عبر الإنترنت، في حين أن كثافة الاستخدام لم ترتبط إيجابيًّا باحتمالات زيادة المشاركة السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أما دراسة (Kruikemeier et al., 2014) التي أجريت على عينة بلغت 985 مفردة ممثلة للمجتمع الهولندي، حول استخدامات الانترنت وتأثيراتها على المشاركة السياسية، فأوضحت أن هناك علاقة إيجابية بين استخدامات الإنترنت بمستوييها الخامل Passive Use والنشط Active Use والمشاركة السياسية. حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين أنماط محددة من الاستخدامات السياسية للإنترنت، وبين الإقبال على التصويت في الانتخابات من جانب، والاهتمام بالشأن السياسي من جانب آخر. ودراسة (Tang & Lee 2013)حول استخدامات الفيس بوك وتأثيرها على المشاركة السياسية، وأجريت على عينة مكونة من 774 من الطلاب الجامعيين في هونج كونج، أثبتت أن هناك عاملين لهما تأثير إيجابي على المشاركة السياسية وهما: ارتباط المستخدمين بمؤسسات سياسية فاعلة، أو زيادة مستوى التعرض للمعلومات السياسية بصفة عامة. وأن هذين المتغيرين يؤثران أيضًا في دور الفيس بوك في المشاركة السياسية.

وفي دراسة (Tumasjan et al. 2011) والتي اهتمت بتحليل محتوى 100 ألف تغريدة متصلة بالأحزاب السياسية أو السياسيين خلال الانتخابات الألمانية الفيدرالية 2009، انتهت الدراسة إلى أن تويتر استُخدم بكثافة لتبادل معلومات سياسية مرتبطة بتوقعات حول نتائج الانتخابات، وهو ما جعل الباحثين يستنتجون أن تويتر عبَّر بدقة عن الخريطة السياسية في الواقع، وأنه يمكن الاعتماد على التوقعات الخاصة بنتائج

الانتخابات كما طرحت في التغريدات التي تناولتها الدراسة بالتحليل إلى درجة ما. وتتفق مع الدراسة السابقة النتائج التي توصلت إليها دراسة (Larsson & Moe 2011) حول استخدامات تويتر في الانتخابات العامة في السويد 2010، والتي أشارت إلى أن تويتر تم الاعتماد عليه كآلية لتبادل المعلومات السياسية أكثر من الاعتماد عليه كمنتدى للنقاش.

أما دراسة (Vitak et al. 2011) فتشير إلى أن طلاب المرحلة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية يهتمون بالمشاركة السياسية الهامشية، إما من خلال الفيس بوك أو حتى في الحياة السياسية الفعلية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن النشاط السياسي لصغار الناخبين سطحي إلى حد ما. وأن مشاركتهم السياسية تنحصر في إلمامهم بمعلومات سياسية أكثر من اهتمامهم بالأنشطة الكثيفة ذات الصلة بتعبئة الموارد السياسية، حيث إن الأفعال السياسية تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد، منها على سبيل المثال التطوع، وهو نادرًا ما تقبل عليه هذه الفئة من الناخبين. هذه النتائج تعزز مصداقية ما انتهت إليه دراسات أخرى من أن الشباب ينحوا إلى المشاركة السياسية السهلة أو ما يعرف بـ «أنا جيد Feel-good»، وهو فعل المشاركة المريح، ذو التأثير المحدود، وعديم الأثر في حركة التغيير السياسي. يعزز أيضًا ذلك ما يتم تداوله من ميل هذه الفئة من الناخبين الشباب إلى أن يصبحوا متكاسلين أكثر من أن يكونوا نشطين ''slacktivists vs. Activists,''

دراسة (Baumgartner & Morris 2010) التي أجريت على 3500 شاب من سن 18 حتى 24 سنة للتعرف على استخدامات البالغين السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات التمهيدية لانتخابات الرئاسة الأمريكية 2008، توصلت إلى أنه بالرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر مصدرًا لهم للحصول على معلومات حول الانتخابات، فإن تأثيرها في إضافة معلومات جديدة، أو تعميق اتجاهات ديمقراطية في النقاش، يعد محدودًا. أيضًا لا تشير النتائج إلى دور مؤثر لشبكات التواصل الاجتماعي في زيادة مشاركة مستخدميها مقارنة بمستخدمي وسائل الإعلام الأخرى.

أمـا دراسـة (Robertson et al. 2010) التحليليـة للرسـائل Posts لمـدة عامـين، فقـد تتبعـت صفحـة الفيـس بـوك للمرشـحين الأوفـر حظًّـا في الانتخابـات التمهيديـة الرئاسـية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (بـاراك أوبامـا، هيـلاري كلينتـون، جـون ماكـين) عـام 2008، وتـم اسـتخلاص النتائـج مـن تحليـل المشـاركات مـن حيـث حجمهـا (عـدد الكلـمات أو حجـم المحتـوى) وتكرارهـا (عـدد مـرات المشـاركة للمسـتخدم)، وتفسـير ذلـك في إطـار مفهـوم المجـال العـام Public Sphere ، وتوصلـت النتائـج إلى أن شـبكات التواصـل الاجتماعـي تعـد الآن البيئـة الاجتماعيـة التكنولوجيـة التـي تُمكِّـن روادهـا مـن المشـاركة في خطـاب المجـال العـام، باعتبارهـم مشـاركين في الصالـون الافـتراضي «Online Salons» للمرشـحين.

ولكـن الدراسـة أشـارت إلى أنـه مـن منظـور آخـر لم تتـم الإجابـة عـن السـؤال المطـروح مـن ترجمـة هـذه المشـاركات الافتراضيـة في المجـال العـام إلى سـلوك سـياسي فعـلي، مـن خـلال عمليـة التصويـت، التـي بدورهـا تلعـب دورًا في تقريـر المصـير السـياسي. وتتشـابه نتائـج دراسـة (Zhang et al. 2010) مـع الدراسـة السـابقة، حيـث توصلـت أيضًـا إلى أن اسـتخدامات شـبكات التواصـل الاجتماعـي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة قـد يكـون لهـا تأثـير إيجـابي عـلى المشـاركة المجتمعيـة Civic Participation، دون أن يكـون لهـا نفـس التأثـير عـلى مسـتوى المشـاركة السياسـية Political Participation، ولكـن المناقشـات المبـاشرة لهـا تأثـير إيجـابي عـلى كل مـن المشـاركة المجتمعيـة والمشـاركة السياسـية.

وحـول اسـتخدام الفيـس بـوك خـلال الانتخابـات الهولنديـة 2006، توصلـت دراسـة (Utz 2009) إلى أن وسـائل التواصـل الاجتماعـي أتاحـت للسياسـيين الفرصـة للوصـول إلى مواطنـين مـن ذوي الاهتمامـات المحـدودة بالسياسـة. كـما أشـارت النتائـج إلى أن الاعتـماد عـلى المعلومـات التـي تتـاح مـن خـلال السياسـيين، تعـزز الاتجاهـات القائمـة لـدى الناخبـين، وأن السياسـيين الذيـن اهتمـوا بالتعليـق عـلى الرسـائل المتداولـة عـبر الفيـس بـوك كانـوا أكـثر تفضيـلًا. أمـا دراسـة (Kushin & Kitchener 2009) التـي اهتمـت بتحليـل النقاشـات السياسـية عـبر الإنترنـت فتوصلـت إلى أن الفيـس بـوك هـو إحـدى

الساحات التي يتم فيها التداول السياسي حول القضايا المطروحة في المجال العام، وأن تطور النقاش يشير إلى التغلب إلى حد ما على حالة الاستقطاب التي عمَّت النقاشات عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الماضي. بينما لا تشير النتائج إلى دور مؤثر لشبكات التواصل الاجتماعي في زيادة مشاركة مستخدميها، مقارنة بمستخدمي وسائل الإعلام الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن رصد العديد من الملامح العامة من استقراء الدراسات السابقة ومنها:

1. أهمية تأثير السياقات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وطبيعة النظام السياسي والإعلامي على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في العملية السياسية؛ حيث تهتم الدراسات التي أجريت في المجتمعات المستقرة ديمقراطيًّا بتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على جودة العملية الديمقراطية Quality of، في مقابل اهتمام الدراسات التي أجريت في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي بتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على المساهمة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية، إما من خلال فتح المجال العام لوسائط معلوماتية متعددة، أو من خلال دورها في تشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة.

2. هناك اتجاه متزايد لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في العملية السياسية، وبخاصة بين فئة الشباب، ارتبط في السنوات الأخيرة بتقديم تطبيقات تفاعلية، تزيد من معدلات الاستفادة من هذه التطبيقات التكنولوجية.

3. هناك رؤى متباينة حول التأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، في مقابل اتفاق على النمو المتزايد للاستخدامات السياسية لهذه الشبكات؛ فنتائج الدراسات السابقة تختلف إلى حد التناقض بين مَن يرى تأثيرًا كبيرًا لوسائل التواصل الاجتماعي، باعتبارها أدوات سوف تغير الفعل السياسي

والممارسة وأشكالها، ومن يرى تأثيرًا محدودًا، وتنتهي بدراسات لا ترى أي تأثير سياسي لوسائل التواصل الاجتماعي. وربما يفسر ذلك، بجانب السياقات المختلفة لمثل هذه الدراسات، الأدوات البحثية المستخدمة والمفاهيم النظرية والإجرائية التي تتبناها.

4. إن هناك حاجة ملحة لدراسات حول علاقة الإنترنت وتطبيقاته في المجالات السياسية، تأخذ في الاعتبار طبيعة الأدوات المطبقة، ومجالات أكثر تحديدًا للتأثيرات السياسية.

5. إن معظم الدراسات تتعامل مع الإنترنت والعملية السياسية باعتبار أن الإنترنت أداة واحدة، وأن العملية السياسية تضم فقط الأطر التقليدية للممارسة السياسية.

6. يوجد انقسام في الآراء حول استخدامات وتأثيرات الإنترنت وتطبيقاته في مجال الاتصال السياسي. فالمتحمسون يرون أن استخدامات الإنترنت تؤدى إلى زيادة المشاركة والديمقراطية التواصلية والفرص المتساوية في الممارسة السياسية على مستوى المجتمع. والمتشككون يرون أن الإنترنت قد يخضع لسيطرة الشركات الكبرى التي سوف تتحكم في اقتصادياتها، مما يحولها إلى وسيلة عادية لا تختلف عن الوسائل الإعلامية الأخرى، إضافة إلى دور الإنترنت في تشتيت المجال العام، من خلال تعزيز الانقسامات السياسية والتناحر السياسي بين المجتمعات الافتراضية بأشكالها المتعددة.

7. تؤكد الدراسات أن التأثيرات السياسية للإنترنت وتطبيقاته يتوقف على عوامل مختلفة، لعل أهمها متغيرات الدراسة التي تشمل أدوات الإنترنت والتي يتم قياس تأثيرها، وكذلك المفاهيم التي يتم وفقا لها تحليل مجالات تأثير الإنترنت السياسية، وهل هي المجالات التقليدية المتعلقة بالمؤسسات مثل التصويت في الانتخابات، أو أن التأثيرات التي يتم قياسها ذات صلة بمجالات

سياسية أوسع تشمل المشاركة المجتمعية والاهتمام بالقضايا السياسية الحياتية.

8. هناك وفرة في الدراسات التي تناولت السياق الغربي للدول المستقرة ديمقراطيًّا واقتصاديًّا، والتي تتمتع ببنية تكنولوجية تضمن استخدامًا أوسع لهذه الوسائل، يقابله ندرة في الدراسات التفصيلية لاستخدامات وتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي السياسية في الدول النامية، بالرغم من الأهمية التي تمثلها هذه الوسائل من المنظور الاتصالي والسياسي.

المشكلة البحثية:

يُنظر إلى وسائل الإعلام الجديدة، وبخاصة الإنترنت وتطبيقاته، على أنها آلية ملائمة لتحقيق نظرية Habermas في المجال العام Public sphere؛ حيث تضمن هذه الوسائل فرصًا متساوية للأفراد في الوصول إليها، وتضمن كذلك نمطًا من التواصل الأفقي والشبكي، بعيدًا عن الأنماط الرأسية غير الديمقراطية. كما توفر هذه الوسائل الفرصة لتبادل الأفكار والآراء، وتوفر كذلك الفرصة لأنماط عديدة من المشاركة السياسية، مثل الحشد والتعبئة والتنسيق والتنظيم والدعوة لقضايا وفعاليات سياسية. وتزيد معدلات استخدام هذه الوسائل كلما تراجعت الفرص الديمقراطية للتواصل في الواقع، أو كلما تراجعت ديمقراطية وسائل الإعلام التقليدية.

وتشير الملاحظات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورًا مهمًّا في التحولات السياسية التي تمر بها مصر. فهناك معدلات متزايدة لاستخدامات هذه الشبكات مرتبطة بثورة 25 يناير 2011، وهناك اهتمام من السياسيين والأحزاب السياسية والناشطين بالتواجد عبر هذه الشبكات. ولكن وبالرغم من هذه الأهمية التي تحظى بها شبكات التواصل بين النشطاء من السياسيين وجمهور النخبة، فإنه لا توجد مؤشرات علمية تحدد مدى انتشار الاستخدام السياسي من قِبل الجمهور العام لهذه الشبكات. أيضًا يغيب التقييم العلمي لحدود تأثير هذه الشبكات على جمهور

المستخدمين. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال له صلة بهذا الواقع وهو: إلى أي مدى تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي في الاتصال السياسي بين الجمهور العام، وما حدود تأثيرها في التمكين السياسي للمواطنين؟

الإطار النظري للدراسة:

نظرية المجال العام Public Sphere لدراسة التأثير السياسي للإنترنت:

تعد نظرية Habermas للمجال العام Public Sphere أحد المداخل المهمة لدراسة التأثيرات المتبادلة بين الفعل التواصلي Communicative action والممارسات السياسية؛ حيث إن هناك من يرى أن الشكل المثالي للمجال العام وفقًا لـ Habermas يمكن أن يتحقق من خلال الإنترنت وتطبيقاته، التي توفر للمواطنين الفرصة للتعبير عن آرائهم، والتواصل مع بعضهم البعض ومع قادتهم السياسيين دون ترك منازلهم؛ حيث يمكن للنقاشات عبر الفيس بوك أن تصل وتؤثر في عملية صنع القرار. وقد أضفى هذا النمط من الحضور العام، الذي يتركز على المشاركة الواسعة، مزيدًا من القوة للرأي العام باعتباره الأكثر تعبيرًا عن شريحة عريضة من المواطنين، وهو ما يزيد من تأثيره في عملية صنع القرار .

ويرى (Hebermas 1989) أن المجال العام هو عبارة عن منتدى؛ حيث يشارك المواطنون من خلاله في التواصل والنقاش، ويشكلون الرأي العام دون سلطة رسمية. وقد طرح Habermas مفهومه للمجال العام من خلال بُعدين أساسيين, أولهما: بُعد أمبيريقي Empirical definition يقوم على أن المجال العام Public sphere هو منظومة مؤسسية قائمة على التواصل التفاعلي المنطوق أو المكتوب. والثاني: بُعد معياري Normative definition يفترض أن المجال العام هو منتدى يتيح الفرصة للمواطنين الذين لا يتمتعون بأي سلطات رسمية بأن يتلاقوا معًا، وأن يكونوا مستعدين لإجبار السلطات العامة على أن تبرهن على مشروعية أعمالها أمام الرأي العام. ومحددات الوصول إلى Ideal public sphere أو الديمقراطية التبادلية

Communicative كـما طرحهـا Habermas هــي: الفـرص المتسـاوية للتعبـير عـن الـرأي (الحريـة والمسـاواة) بـصرف النظـر عـن الوضـع أو الطبقـة الاجتماعيـة، وأن يكـون مـا يُطـرح فيـه مـن قضايـا مجـالًا للاهتـمام العـام Common concern ، والشـمولية Inclusivity ، وهـو مـا يعنـى أنـه ليـس هنـاك مجـال لاسـتبعاد أي فـرد أو جماعـة مـن المشـاركة في المجـال العـام.

ويقـدم (Dahberg & Siapera 2001) ثلاثـة نمـاذج لفهـم العلاقـة بـين وسـائل الاتصـال الحديثـة والمجـال العـام Public Sphere. النمـوذج الأول هـو: «التحرريـة الإلكترونيـة Cyber-libertarianism » ويقـوم عـلى تغيـير كامـل في أنمـاط الممارسـات السياسـية التقليديـة، ويركـز عـلى اسـتخدامات وسـائل الاتصـال الجديـدة في اسـتطلاعات الـرأي العـام والاسـتفتاءات وكذلـك التصويـت عـن بعـد. أمـا النمـوذج الثـاني فهـو (مجتمعـي Communitarian)، ويفـترض أن أهـم التأثـيرات الإيجابيـة لوسـائل الاتصـال الحديثـة سـوف تـأتى مـن تعظيـم مشـاركة الجماهـير القاعديـة Grass-roots، وكذلـك تمكـين المجتمعـات المحليـة مـن المشـاركة الفاعلـة. والنمـوذج الثالـث: يقـوم عـلى تأثـير إيجـابي لوسـائل الاتصـال الجديـدة في تحقيـق «الديمقراطيـة التواصليـة أو التبادليـة Deliberative » وذلـك مـن خـلال تطويـر آليـات التفاعـل وكذلـك تبـادل الأفـكار في المجـال العـام.

وليـس هنـاك مـن شـك في أن ظهـور وسـائل الاتصـال الحديثـة ICTs وأهمهـا الكمبيوتـر والإنترنـت، وانتشـار اسـتخداماتها بشـكل كبـير، وتنـوع أنمـاط وأسـباب الاسـتخدام وتأثيراتهـا الاجتماعيـة والسياسـية، ارتبـط بالحديـث عـن ملامـح ديمقراطيـة للإعـلام ووسـائل التواصـل قـد تحقـق مفهـوم Habermas للمجـال العـام Public Sphere ؛ حيـث إن انتشـار الإنترنـت وتطبيقاتـه، وأهمهـا شـبكات التواصـل الاجتماعـي، قـد دعمـت تمثيـل الجمهـور مـن خـلال ضـمان مشـاركة الأطـراف المعنيـة في عمليـة إنتـاج واسـتقبال وتبـادل والتفاعـل مـع المـواد الإعلاميـة؛ حيـث إن مفهـوم الجمهـور Public هـو عبـارة عـن مجموعـات أكـثر منهـا جمهـور لوسـائل الإعـلام. بـل وأبعـد مـن ذلـك فـإن المفهـوم ارتبـط

بكونـه عبـارة عـن تفاعـل خطابـات أو أحاديـث الأفـراد الذيـن يشـاركون في عمليـة نقـاش جماعـي. وتتكـون عمليـة التفاعـل مـن جانبـين، الجانـب الأول: هـو تفاعـل المواطنـين مـع وسـائل الإعـلام، وينظـر إلى هـذا الجانـب عـلى أنـه عمليـة تواصـل لبنـاء حـس عـام لتفسـير واسـتخدام مـا تقدمـه وسـائل الإعـلام. والنمـط الثـاني للتفاعـل هـو تفاعـل المواطنـين مـع بعضهـم ببعـض، وهـذا يختلـف عـن حـوار شـخصين مـع بعضهـما البعـض، ويتجـاوز ذلـك إلى حـوار جمعـي. وهـذا البعـد متحقـق في وسـائل التواصـل الاجتماعـي وخاصـة الفيـس بـوك؛ حيـث يتبـادل المسـتخدمون المعلومـات، كـما أن عمليـة التفاعـل تتـم بـين مجموعـات صغـيرة وتنتقـل لتشـمل مجموعـات واسـعة مـن المسـتخدمين .

ويـرى (van Dijk 1996) أن التحـول الـذي أوجدتـه وسـائل الإعـلام الجديـدة، مـن «وسـائل الإعـلام مـن أجـل المعلومـات» «Journalism of information» إلى «وسـائل الإعـلام مـن أجـل النقـاش والحـوار» «Journalism of conversation» قـد سـاعد في اندمـاج فئـات مـن المهمشـين وغـير المهتمـين في الحـوار والمناقشـات المرتبطـة بالشـأن العـام. كل هـذا يشـير إلى أن وسـائل الإعـلام الجديـدة يمكـن أن تسـاعد في تحسـين المشـاركة السياسـية، مـن خـلال تمكـين المواطنـين مـن التعبـير عـن وجهـات نظرهـم والتواصـل مـع بعضهـم ببعـض وكذلـك التواصـل مـع القـادة السياسـيين، وبخاصـة شـبكات التواصـل الاجتماعـي التـي هـي بمثابـة منتـدى تتـم مـن خلالـه عمليـة التواصـل. فهـي تتيـح الفرصـة للمواطنـين للمشـاركة السياسـية سـواء في فعاليـات ذات صلـة بالحمـلات الانتخابيـة أو بعيـدة عنهـا .

ويقول (Smith et al 2009) : إن المشـاركة السياسـية عبر الإنترنت تشـير إلى المشـاركة السياسـية أو التعبـير السـياسي عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي, وتشـمل المشـاركة السياسـية الحصـول عـلى معلومات عـن مرشـح أو حملـة مـا، وكذلك الالتحاق أو المشـاركة في مجموعة سياسـية أو فعالية سياسـية، والتسـجيل أو التوقيـع للتعـارف أو كصديـق أو كمعجـب أو متحمـس أو داعـم أو مؤيـد أو صديـق لمرشـح أو حملـة مـا. ويشـمل التعبـير السـياسي التعليـق في أحـد المواقـع أو الصفحـات الاجتماعيـة أو التدويـن في أحـد

المدونـات، ورفـع مقاطـع فيديـو أو صـور فوتوغرافيـة حـول الأحـداث والفعاليـات السياسـية والاجتماعيـة عـبر الإنترنـت. وأيضًـا كتابـة نـص معلومـاتي ونـشره عـبر البلوجـز Blogs أو موقـع إلكـتروني، أو تحميـل أي محتـوى أو نصـوص ذات صلـة بالأمـور السياسـية أو الاجتماعيـة عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي.

وهنـاك مجموعـة مـن المعايـير التـي تـم التوافـق عليهـا مـن قبـل الباحثـين مـن أجـل الوصـول إلى مجـال عـام مؤثـر مـن خـلال الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، وهـي:

1. مشـاركة عـدد كبـير مـن المواطنـين في نقـاش عقـلاني عـبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي؛ حيـث إن الفجـوة الرقميـة Digital Divide بمسـتوييها (الوصـول ومهـارات الاسـتخدام)، قـد تمثـل عائقًـا أمـام تنامـي الـدور السـياسي للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي. ويشـير البعـض إلى أنـه بالرغـم مـن أن الإنترنـت وفـر المسـاحات للبعـض للمناقشـات السياسـية، فـإن أقليـة هـي التـي ربمـا اسـتفادت مـن ذلـك، مـما يعنـي أن تضييـق فجـوة الوصـول لا يقابلـه تضييـق فجـوة الاسـتخدامات لأسـباب مختلفـة. هـذا الطـرح لا يمكـن تجاهلـه؛ حيـث إن أحـد أهـم الإشـكاليات التـي تواجـه تنامـي دور الإنترنـت في بنـاء مجـال عـام أكـثر ديمقراطيـة في الـدول الناميـة ومنهـا مـصر تتعلـق بالوصـول إلى وسـائل الاتصـال الحديثـة. فالفجـوة بـين مـن يملكـون Havesومـن لا يملكـون Haves-nots قـد تبعـد نسـبة كبـيرة مـن المواطنـين مـن المشـاركة في المجـال العـام الإلكـتروني. ولا تقتـصر الفجـوة عـلى المنظـور الضيـق القائـم عـلى اسـتبعاد بعـض المواطنـين لأسـباب اقتصاديـة أو اجتماعيـة أو ثقافيـة، ولكـن الفجـوة التـي يمكـن أن تنتـج عـن ضعـف المهـارات وعـدم الحصـول عـلى التقنيـات المتقدمـة وعـدم ملاءمـة النصـوص لظـروف المسـتخدمين وغيرهـا مـن العوامـل التـي قـد تجعـل مشـكلة الفجـوة مركبـة.

2. قـدرة المناقشـات التـي تـدور في المجـال العـام الافـتراضي عـلى طـرح الشـئون العامـة الواقعيـة. فهنـاك مـن يـرى أنـه بالرغـم مـن قـدرة القائمـين عـلى إدارة المناقشـات العامـة في المجـالات الافتراضيـة عـلى إثـارة قضايـا، فـإن مـدى أهميـة هـذه القضايـا للمجـال العـام الواقعـي ربمـا تكـون محـل شـك. فهنـاك احتماليـة لسـيطرة القضايـا التـي يراهـا قـادة المناقشـات عـبر المنتديـات الإلكترونيـة دون وجـود نفـس الأولويـة مـن القضايـا عـلى أجنـدة اهتـمام الجمهـور العـام.

3. قـدرة القائمـين عـلى إدارة الحـوار والنقـاش الافـتراضي ليـس فقـط عـلى إدمـاج القضايـا ذات الاهتمامـات العامـة، ولكـن أيضًـا قدرتهـم عـلى إدارة نقـاش عقـلاني للقضايـا المطروحـة، يسـاعد عـلى بلورتهـا بشـكل جيـد، يأخـذ في الاعتبـار الجوانـب المختلفـة للقضيـة، وشـمول الآراء المختلفـة التـي شـاركت في النقـاش. هـذه الخصائـص تعـبر عـن تصميـم آليـات التواصـل والتفاعـل عـبر الإنترنـت وإرادة وتصـورات القائمـين عليهـا، أكـثر بكثـير مـن أن يتـم التعامـل معهـا عـلى أنهـا خصائـص تكنولوجيـة مطلقـة مقيـدة أو تتيـح الديمقراطيـة التواصليـة أو التبادليـة.

4. إتاحـة الفـرص المتسـاوية للمشـاركة في النقاشـات العامـة في إطـار مـن الاحـترام المتبـادل، وأن يكـون الـرأي الجمعـي حـول القضيـة هـو المبنـي عـلى الإقنـاع، وليـس عـلى الأوضـاع الاجتماعية أو الاقتصاديـة أو الوظيفـة للمشـاركين، وهـو مـا يمكـن تسـميته بجـودة الخطـاب.

5. غيـاب الرقابـة الخارجيـة على التبـادل والنقاش عبر الإنترنـت. فبالرغم من أن بعـض الدول تضمن في دسـاتيرها وقوانينها حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك التعبير عنه في المجالات الافتراضية، فإن هنـاك دولًا تمـارس رقابـة أيضًـا عـلى المـداولات عبر الإنترنـت، وحتى في بعـض الـدول الديمقراطية هنـاك قوانـين مثـل الإرهـاب وحقـوق الملكيـة الفكريـة ومنـع الإباحيـة، جميعهـا قـد تحـد

مـن حريـة التـداول عـبر الإنترنـت، وهـذا قـد يمنـع الأقليـات التـي ربمـا تسـتهدفها أي مـن القوانـين المشـار إليهـا مـن التعبـير عـن وجهـات نظرهـا عـبر النقاشـات الافتراضيـة.

6. ألا تتحـول اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي إلى أداوت للترفيـه السـياسي، مـن خـلال التركيـز عـلى القضايـا الهامشـية وثيقـة الصلـة بالجوانـب الشـخصية Personalization، أو التنـاول الترفيهـي للقضايـا السياسـية Infotainment of politics، وهـو مـا قـد يـصرف النظـر أو يحـول الانتبـاه عـن المناقشـات السياسـية للقضايـا الجـادة .

ويطـرح (Neuman, Bimber & Hindman 2010) ثلاثـة مبـادئ يجـب وضعهـا في الاعتبـار، في إطـار تفسـير علاقـة الإنترنـت بالمجـال العـام بصفـة خاصـة، والسياسـة بصفـة عامـة. أولى هـذه المبـادئ هـي قاعـدة الانتشـار التكنولوجـي Diffusion Principle والأنمـاط المختلفـة لتبنيهـا. وثانيهـا أنـه يجـب الأخـذ في الاعتبـار التأثـيرات المختلفـة المحتملـة لاسـتخدام التكنولوجيـا Differential Effects ، فليـس هنـاك وصـول عـادل واسـتخدامات موحـدة للتكنولوجيـا في البيئـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة المختلفـة. أمـا المبـدأ الثالـث فيجـب أن يوضـع في الاعتبـار في تحليـل هـذه العلاقـة، وهـو التأثـيرات المشروطـة Conditional Effects للتكنولوجيـا، فالمحتـوى المُقـدم والخصائـص المرتبطـة بالتعامـل مـع التكنولوجيـا والتنـوع، يتيـح فرصًـا أكـبر لـدور فاعـل للإنترنـت وتطبيقاتـه في التحـولات السياسـية والتغيـير الاجتماعـي. هـذه المبـادئ التحليليـة الثلاثـة يجـب أن تُدمـج في الأطـر التحليليـة لبحـث التأثـيرات المحتملـة لاسـتخدام التكنولوجيـا، وهـو مـا يُجنِّـب الباحثـين الربـط المُبسَّـط بـين وجـود واسـتخدام التكنولوجيـا وتأثيراتهـا، أو مـا يسـمى Technological Determinism .

وبالرغـم مـن أن Habermas يـرى أن تأثـير الإنترنـت عـلى المجـال العـام يمكـن أن يحقـق مـا كان يصبـو إليـه مـن خـلال التواصـل الشـبكي كبديـل عـن التواصـل الشـخصي

المباشر، فإنه عبَّر في بعض الأحيان عن تشاؤمه من أن الإنترنت فتح المجال لملايين الجزر المنعزلة، تمثلها غرف دردشة متشرذمة Fragmented Chat rooms ، تقود إلى تفتت الجمهور Audience Fragmentation حول قضايا معينة، دونما اندماج في المجال العام؛ حيث يرى البعض أن الاستقطاب المجموعاتي أكثر شيوعًا وتطرفًا في الإنترنت من أي مجال آخر. وهذه الممارسات تضر بالديمقراطية، لأن التفاهم المتبادل يصبح أكثر صعوبة عندما لا يستمع الناس إلى آراء مختلفة أو معارضة لهم. أضف إلى ذلك ضعف الجوانب المعرفية لدى بعض القائمين على إدارة النقاشات عبر الإنترنت .

ويتفق (2008Rasmussen) مع ذلك، حيث يرى أن الإنترنت يطرح تحديات خطيرة، بسبب زيادة الانقسامات السياسية في المجال العام, ويرى أنه عندما يدرس أحد الافتراضات المعيارية الأساسية لفكرة المجال العام، يصبح من الواضح أن التغييرات التي أوجدتها شبكة الإنترنت والوسائط الشخصية بالتزامن مع التحولات الأخرى في المجتمع، تثير مشكلات جديدة للديمقراطية؛ حيث إن وسائل الإعلام الرقمية يمكن أن تزيد المشاركة وتفتح المجال لعرض وجهات نظر وحلول جديدة، ولكن من الصعب أن نرى كيف أنها تساعد على التماسك المجتمعي، وعليه فإن شبكة الإنترنت تساهم بدرجة أكبر في تفتت المجال العام أكثر من تقاربه. كما طرح البعض مصطلحات تحمل هذه الدلالات مثل التفرقة الإلكترونية (Cyber-apartheid) والبلقنة الالكترونية (-Cyber balkanization) .

إن الفرضية التي يمكن استخلاصها بالاعتماد على أطروحات Habermas تدعو إلى التساؤل عن احتمالية أن يُغيِّر الإنترنت الممارسة السياسية من خلال دورها في بناء مجال عام أكثر ديمقراطية؟ ويرتبط بذلك أيضًا تحديد مدى قوة المجال العام الذي يتشكل في الفضاء الإلكتروني، وعلاقته بالمجال العام الذي تُتَخذ فيه القرارات، أو تنتقل منه القرارات إلى المؤسسات السياسية، حيث إنه مع تطور الإنترنت كوسيلة اتصال جماهيرية، فإن كثيرًا من الباحثين يرى أن الإنترنت، وبخاصة

مرحلـة التطبيقـات التفاعليـة أو مـا يطلـق عليـه (2.0Web)، يمكـن أن يُمثِّـل بيئـة أكـثر ملائمـة لبنـاء المجـال العـام Public sphere ؛ حيـث إن هنـاك احتـمالًا لأن تلعـب شـبكات التواصـل الاجتماعـي دورًا مـن خـلال نقـل المـداولات السياسـية للمجـال العـام.

الإطار المنهجي للدراسة:

تساؤلات الدراسة:

تطـرح الدراسـة مجموعـة مـن التسـاؤلات تبنـى عـلى الفرضيـات التـي ارتبطـت بنظريـة المجـال العـام وأهمهـا: مـدى إتاحـة شـبكات التواصـل الاجتماعـي لسـاحات حـرة للتـدول حـول قضايـا ذات صلـة بالشـأن العـام عـلى أسـس مـن الحريـة والمسـاواة، ومـدى تفاعليـة المتداولـين في المجـال العـام مـع القضايـا المتداولـة ومـع بعضهـم؛ كـما تغطـي أسـئلة الدراسـة جوانـب تتعلـق بالنشـاط السـياسي للمتداولـين عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي وانعكاسـات النشـاط والمشـاركة السياسـية في المجـال العـام الافـتراضي عـلى المشـاركة السياسـية الواقعيـة. وجـاءت تسـاؤلات الدراسـة كالتـالي:

1. ما أنماط ودوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مصر؟
2. ما معدلات الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي؟
3. ما الأسباب التي تقود إلى الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي؟
4. ما أشكال الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي؟
5. كيف يُقيِّم مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي التأثيرات السياسية لهذه الشبكات؟
6. ما رؤية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لمستقبلها في المجال السياسي؟
7. هـل يوجـد ارتبـاط بـين كثافـة الاسـتخدام لشـبكات التواصـل الاجتماعـي واسـتخداماتها وتأثيراتهـا السياسـية؟

8. هـل يوجـد ارتبـاط بـين وجـود انتـماء سـياسي للمسـتخدمين ودرجـة اسـتخداماتهم لشـبكات التواصـل الاجتماعـي لأغـراض سياسـية؟

9. هـل يوجـد ارتبـاط بـين الفئـة العمريـة ودرجـة اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي لأغراض سياسـية؟

10. هـل هنـاك فـروق بـين الذكور والإنـاث في معـدلات اسـتخداماتهم لشـبكات التواصـل الاجتماعي لأغـراض سياسـية؟

11. هـل يوجـد ارتبـاط بـين حالـة العمـل للمسـتخدمين ومعـدلات اسـتخدامهم لشـبكات التواصـل الاجتماعـي لأغـراض سياسـية؟

نوع البحث ومنهجه:

يعـد هـذا البحـث مـن البحـوث الوصفيـة التـي تركـز عـلى وصـف طبيعـة وسـمات وخصائـص مجتمع معـين، وتكـرار حـدوث الظاهـرات المختلفـة فيـه؛ الأمـر الذي يسـاعد عـلى القياس الكمـي وخضـوع البيانات للتحليـل الكيفـي مـما يسـاعد عـلى التعميـم والتنبـؤ, واسـتخلاص البيانـات والـدلالات المترتبـة عـلى أثـر اسـتخدامات عينـة الدراسـة لشـبكات التواصـل الاجتماعـي لأغـراض سياسـية عـلى تفاعلهـم في المجـال العام, وتغيير أنمـاط مشـاركتهم السياسـية. وقـد اعتمـدت الدراسـة عـلى المناهـج التاليـة:

منهـج المسـح: حيـث تـم تبنـي المسـح Survey لعينـة مـن مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي، وذلـك لجمـع معلومـات تفصيليـة حـول دوافـع وأنمـاط الاسـتخدام السـياسي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي وانعكاسـات ذلـك عـلى الفاعليـة السياسـية للمسـتخدمين في المجـال العـام الافـتراضي والمجـال العـام الواقعـي. واعتمـدت الدراسـة عـلى أسـلوب المسـح بالعينـة، وذلـك لصعوبـة إجـراء الحـصر الشـامل لمجتمـع الدراسـة.

المنهـج المقـارن: تـم اسـتخدام هـذا المنهـج باعتبـاره مـن المناهـج المسـاعدة في إجـراء مقارنـات كميـة وكيفيـة بـين مجتمـع الدراسـة مـن مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي

مـن حيـث دوافـع وأنمـاط الاسـتخدام السـياسي والتأثـيرات الناتجـة عـن هـذه الاسـتخدام؛ حيـث سـعت الدراسـة للمقارنـة بـين المبحوثـين في ضـوء متغـيرات تشـمل: كثافـة الاسـتخدام لشـبكات التواصـل والانتـماء السياسـية والنـوع الاجتماعـي والسـن ومسـتوى التعليـم وحالـة العمـل.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتحـدد مجتمـع الدراسـة في مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي في مـصر. وبلـغ حجـم عينـة هـذه الدراسـة 200 مـن مسـتخدمي وسـائل التواصـل الاجتماعـي، تـم إجـراء المقابـلات معهـم بطريقـة المقابلـة المبـاشرة خـلال الفـترة مـن 13 إلى 19 ينايـر 2012. وتـم اختيـار العينـة بأسـلوب الكـرة الثلجيـة Snowball لسرعـة الوصـول إلى مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـن بـين الجمهـور العـام. تـم تطبيـق الاسـتبيان في منطقـة القاهـرة الكـبرى، وتوزعـت العينـة عـلى مناطـق شـعبية ومناطـق متوسـطة ومناطـق راقيـة. وكانـت مواصفـات العينـة كالتـالي:

جدول رقم (1): يوضح البيانات الديموجرافية والانتماءات السياسية للمبحوثين

البيانات الديمواجرافية	ك	٪
النوع		
ذكر	١٢٥	٦٢,٥٪
أنثى	٧٥	٣٧,٥٪
العمر		
١٨-٣٠	١١١	٥٥,٥٪
٣١-٥٠	٨٤	٤٢٪
أكبر من ٥٠	٥	٢,٥٪
مستوى التعليم		
متوسط وفوق المتوسط	٤٥	٢٢,٥٪
جامعي	١٣٤	٦٧٪
دراسات عليا	٢١	١٠,٥٪
منطقة السكن		
منطقة شعبية	٤٨	٢٤٪

منطقة متوسطة	٩٥	٤٧,٥٪
منطقة راقية	٥٧	٢٨,٥٪
حالة العمل		
عمل دائم	١٠٠	٥٠٪
عمل مؤقت	٣٩	١٩,٥٪
عمل متقطع	١٢	٦٪
لا يعمل	٤٩	٢٤,٥٪
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠٪
الانتماء السياسى		
إسلامى	١٠١	٥٠,٥٪
ليبرالى	٥١	٢٥,٥٪
يسارى	٠	٠
غير منتمٍ لتيار سياسى	٤٨	٢٤٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وبتحليل عينة الدراسة يتضح أن نسبة تمثيل الذكور (62.5%)، بينما الإناث (37.5%). وبالنسبة للفئات العمرية جاء تمثيل الفئة (18-30) بنسبة (55.5%)، والفئة العمرية (31-50) بنسبة (42%)، والفئة (< من 50) بنسبة (2.5%). وفيما يتعلق بمستوى التعليم جاء تمثيل الحاصلين على درجة جامعية بنسبة (67%)، والحاصلين على درجات بعد الجامعية (10.5%)، في حين جاء تمثيل الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة بنسبة (22.5%). وبالنسبة لمنطقة السكن جاء تمثيل سكان المناطق المتوسطة بنسبة (47.5%) والمناطق الراقية (28.8%)، والمناطق الفقيرة أو الشعبية بنسبة (24%). وكانت نسبة (50%) من عينة الدراسة ممن لديهم عمل دائم، في حين كانت نسبة (19.5%) يعملون بشكل مؤقت، ونسبة (6%) يعملون بشكل متقطع، في حين جاءت نسبة من ليس لديهم عمل (24.5%).

مؤشرات هذه العينة ربما تؤكد فرضيات نظرية الفجوة الرقمية في المجتمع المصري، حيث تزيد معدلات استخدام الإنترنت وتطبيقاته بين الذكور مقارنة بالإناث، وصغار السن مقارنة بالكبار، والحاصلين على مستويات تعليمية أعلى مقارنة

بالمسـتويات التعليمية الأقل، وسـكان المناطق الغنية والمتوسـطة مقارنة بسـكان المناطـق الفقيرة أو الشعبية.

وكـما يتضـح مـن الجـدول السـابق فـإن نصـف العينـة تقريبًـا (50.5%) صنفـوا أنفسـهم عـلى أنهـم تيـار إسـلامي (الحريـة والعدالـة - الأحـزاب السـلفية - الجماعـة الإسـلامية). في حـين ذكـرت نسـبة (25.5%) أنهـم ليبراليـون، واختفـت الاتجاهـات اليسـارية مـن التمثيـل في العينـة. ومـما يثـير الاهتـمام أن نسـبة (24%) مـن المبحوثـين قالـوا إنهـم غـير منتمـين لأي تيـار سـياسي، حتـى بالرغـم مـن محاولـة تقـصى اتجاهـات تصويتهـم في الانتخابـات.

أداة جمع البيانات:

تتبنـى الدراسـة الإجابـة عـن التسـاؤلات التـي طرحتهـا مجموعـة مـن الأبعـاد المتعلقـة بمفهـوم الوعـي السـياسي والمشـاركة السياسـية، ومنهـا البحـث عـن معلومـات سياسـية، والثقـة بالمعلومـات السياسـية المتاحـة عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي، والمشـاركة السياسـية والمجتمعيـة، وكذلـك العلاقـة بـين اسـتخدامات شـبكات التواصـل الاجتماعـي، والمشـاركة السياسـية الافتراضيـة (الحشـد والتعبئـة والدعـوة والتنسـيق والمشـاركة حـول المضامـين السياسـية المتبادلـة بـين الأفـراد والشـبكات)، والمشـاركة الواقعيـة كالمشـاركة في فعاليـات سياسـية, مثـل: الاحتجاجـات، والنـدوات والمؤتمـرات، المشـاركة بالترشـيح والتصويـت).

وتـم تصميـم أداة الاسـتبيان لتشـمل أربعـة محاور أساسـية، وهـي: أولًا: أنمـاط ودوافع اسـتخدامات شـبكات التواصـل الاجتماعـي وعلاقـة الاسـتخدام بثـورة ينايـر 2011، ويشـمل هـذا المحـور أسـئلة تتعلـق بتاريـخ اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي، وعلاقـة الاسـتخدام بثـورة 25 ينايـر، والأشـخاص الفاعلـين في قـرار اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي، وتفضيـلات المبحوثـين لشـبكات التواصـل الاجتماعـي، وأسـباب ودوافـع الاسـتخدام، ومعـدلات اسـتخدام المبحوثـين لشـبكات التواصـل الاجتماعـي.

ثانيًا: استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي، ويشمل هذا المحور أسئلة تتعلق بمدى استخدام المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي ومعدلات ذلك، والأسباب التي تقودهم إلى ذلك ومجالات استخدامهم، وتقييم المبحوثين لأهمية شبكات التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومات السياسية، ومدى ثقة المبحوثين في المعلومات السياسية المتبادلة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك معدلات الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات، وأنماط المشاركة التي يقومون بها من خلال هذه الشبكات، وعضوية المبحوثين في الشبكات السياسية، ومجالات اهتمام هذه المجموعات. كما يشمل هذا الجزء أيضًا، أسئلة تتعلق بمدى متابعة المبحوثين للسياسيين والأحزاب السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتقييم المبحوثين للدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي وأسباب ذلك، وتقييم المبحوثين لتأثير استخدام شبكات التواصل على مستوى مشاركتهم السياسية.

ثالثًا: مستقبل الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي، ويشمل هذا المحور أسئلة تتعلق بالمخاوف التي يرى المبحوثون أنها تهدد الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك الأسباب التي يرون أنها تزيد الطلب على الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي، ورؤية المبحوثين للعلاقة بين الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي وحرية الإعلام.

رابعًا: البيانات الديموجرافية والانتماء السياسي للمبحوثين، واشتمل هذا المحور على أسئلة تتعلق بالانتماء السياسي للمبحوثين، وبيانات تتعلق بالنوع والعمر ومستوى التعليم وحالة العمل ومنطقة السكن.

الصدق والثبات:

1. الصدق:

يعرف الصدق بأنه قدرة أداة القياس على أن تقيس ما وضعت لقياسه، ولتحقيق

هـذا الغـرض تـم عـرض اسـتمارة الاسـتبيان في شـكلها الأولي عـلى عـدد 3 مـن المحكمـين، للتأكـد مـن ملائمـة الأسـئلة المطروحـة في الاسـتبيان، لتحقيـق أهـداف الدراسـة، وتـم إجـراء بعـض التغيـيرات التـي أوصـوا بهـا :

2. الثبات:

يقصـد بالثبـات الحصـول عـلى نتائـج متطابقـة إذا تكـرر اسـتخدام أداة جمـع البيانـات أكـثر مـن مـرة في جمـع نفـس البيانـات أو في قيـاس نفـس الظاهـرة. وتـم الاعتـماد عـلى اسـتخدام أسـلوب الاختبـار وإعـادة الاختبـار Test- Retest لقيـاس ثبـات إجابـات المبحوثـين، حيـث تمـت إعـادة مـلء 20 اسـتمارة عـلى نفـس المبحوثـين ومطابقـة إجاباتهـم في كلتـا الحالتـين، وكانـت درجـة الثبـات 95%، وهـي درجـة ثبـات مرتفعـة .

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعـد الانتهـاء مـن عمليـة جمـع بيانـات الدراسـة الميدانيـة، تـم ترميـز البيانـات واسـتخدام الحاسـب الآلي لعمليـة التحليـل، اعتـمادًا عـلى برنامـج حزمـة البرامـج الإحصائيـة للعلـوم الاجتماعيـة «SPSS»، وتـم الاعتـماد عـلى عـدد مـن الأسـاليب الإحصائيـة وأهمهـا: التكـرارات والنسـب المئويـة والمتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة واختبـار (Chi Square Test) ومعامـل التوافـق (Contingency Coefficient) ومعامـل ارتبـاط بيرسـون واختبـار(T-Test) واختبـار تحليـل التبايـن الثنـائي (ANOVA).

نتائج الدراسة:

أولًا: أنماط ودوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مصر:

ارتفاع معدلات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي سابق لثورة 25 يناير :

هنـاك اتفـاق بـين أغلـب المتابعـين لاسـتخدامات وسـائل التواصـل الاجتماعـي في مـصر عـلى أن انتشـار اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي ارتبـط بالحـراك السـياسي الـذي شـهدته السـاحة السياسـية في مـصر قبـل ثـورة 25 ينايـر 2011، وذلـك لقـدرة هـذه

الوسـائل عـلى إتاحـة منصـات بديلـة لتبـادل المعلومـات وتوافـر خصائـص التفاعليـة في تطبيقاتهـا، مـما مكّـن الكثـير مـن الجمهـور العـام مـن الاعتـماد عليهـا بعـد فقـدان الثقـة نسـبيًا فيـما يتـم تداولـه في وسـائل الإعـلام التقليديـة.

هـذا مـا أكدتـه نتائـج هـذه الدراسـة، حيـث توضـح نتائـج الجـدول التـالي أن (81.5%) ممـن شـاركوا في الاسـتبيان قالـوا إنهـم بـدأوا التواصـل عـبر هـذه الشـبكات قبـل ثـورة 25 ينايـر، فيـما قـال (9.5%) مـن المسـتخدمين إنهـم اسـتخدموا شـبكات التواصـل الاجتماعـي حديثًـا. وقـال (6.5%) إنهـم اسـتخدموا شـبكات التواصـل الاجتماعـي في أثنـاء الثـورة، وأشـارت نسـبة (2.5%) إلى أنهـم بـدأوا التواصـل عـبر الشـبكات الاجتماعيـة بعـد نجـاح ثـورة 25 ينايـر.

وتوضـح هـذه النتائـج أن نسـبة (18.5%) بـدأت اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـع بدايـة الثـورة أو بعـد نجاحهـا أو حديثًـا مـع تطـور الأحـداث السياسـية كنتيجـة للثـورة. هـذه النسـبة يحتمـل أن يكـون اسـتخدامها كان بفعـل الاهتـمام السـياسي الـذي حظيـت بـه شـبكات التواصـل الاجتماعـي بعـد دورهـا الملحـوظ في ثـورة ينايـر 2011؛ حيـث أدرك كثـير مـن المواطنـين الأهميـة التـي تلعبهـا شـبكات التواصـل الاجتماعـي في تـداول المعلومـات والأفـكار السياسـية والفعاليـات الخاصـة بالثـورة، وهـو مـا دفعهـم للتواصـل مـن خلالهـا.

جدول رقم (2): يوضح تاريخ بدء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

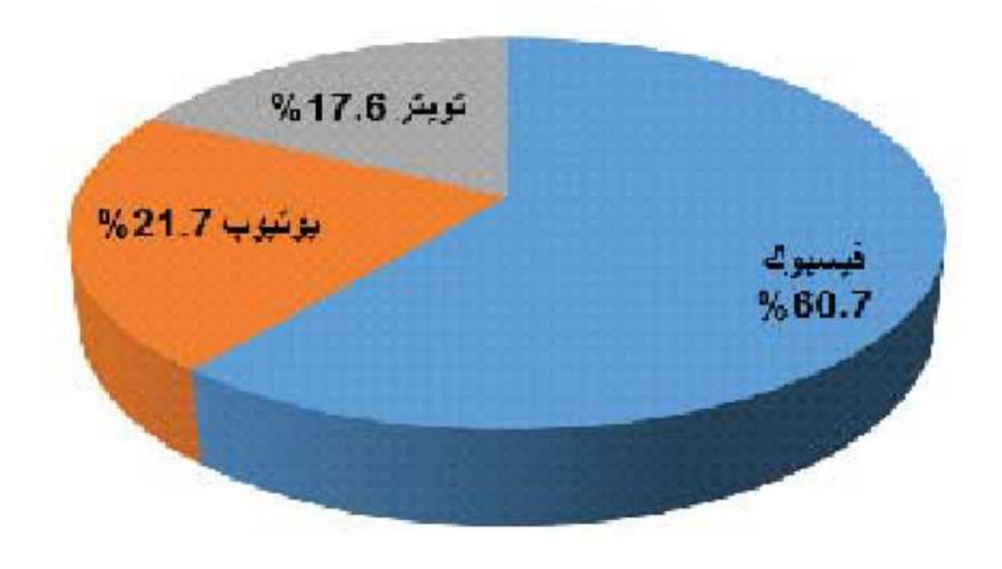
تاريخ استخدام شبكات التواصل الاجتماعى	ك	٪
منذ معرفتى بها	١٦٣	٨١,٥٪
في أثناء ثورة ٢٥ يناير	١٣	٦,٥٪
بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير	٥	٢,٥٪
حديثًا جدًا	١٩	٩,٥٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وبتحليـل الفـروق بـين المجموعـات يتضـح أنـه لا توجـد فـروق دالـة بـين المجموعـات وفقًـا لمتغـيري النـوع والعمـر، حيـث إن مسـتوى المعنويـة (< مـن 05.). ولكـن مـا يثـير

الانتبـاه أن النتائـج تشـير إلى فـروق بـين مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي فيـما يتعلـق بعلاقـة قـرار الاسـتخدام بثـورة 25 ينايـر وفقًـا لمتغـير مسـتوى التعليـم. حيـث إن الثـورة كانـت حافـزًا للحاصلـين عـلى مؤهـلات متوسـطة لاسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي مقارنـة بالحاصلـين عـلى مؤهـلات جامعيـة، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.016) وقيمـة معامـل التوافـق (.269). هـذه النتيجـة تثـير الاهتـمام وتؤكـد دور شـبكات التواصـل الاجتماعـي في إثـارة اهتـمام فئـات جديـدة بالعمليـة السياسـية. إن الـدور الـذي لعبتـه شـبكات التواصـل الاجتماعـي في تنسـيق فعاليـات الثـورة والحشـد والتعبئـة وخلـق قنـوات للإعـلام البديـل، أثـارت اهتـمام فئـات قـد تكـون غـير مهتمـة بتبنـي اسـتخدام الوسـائل التكنولوجيـة الحديثـة عنـد البـدء في اسـتخدامها أو لحظـة ظهورهـا.

الفيس بوك هو الأكثر استخدامًا مقارنة بشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى:

يحظـى الفيـس بـوك باهتـمام مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي، حيـث تشـير النتائـج وكـما يوضـح الشـكل التـالي، إلى أن أغلبيـة مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي هـم مـن مسـتخدمي فيـس بـوك Facebook بنسـبة (60.7%). ويـأتي اليوتيـوب YouTube في المرتبـة الثانيـة بنسـبة (21.7%)، وحـلَّ تويـترTwitter ثالثًـا بنسـبة (17.6%).



شكل رقم (1): يوضح استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي

ويرتبـط اسـتخدام التكنولوجيـا بعوامـل متعـددة، منهـا الإتاحـة والتكلفـة والمعرفـة باسـتخداماتها والاقتنـاع أو وجـود دوافـع أو إشـباعات متحققـة منهـا. ولكـن في حـال تفضيـل وسـيلة عـن أخـرى، بالرغـم مـن تشـابه هـذه الظـروف بالنسـبة لـكل شـبكات التواصـل الاجتماعـي، تصبـح معرفـة الأسـباب وراء ذلـك مفيـدة للباحثـين. ويتضـح مـن النتائـج أن هنـاك أبعـادًا أخـرى مثـل «الموضـة» «الجاذبيـة» «السـهولة» «التفاعليـة» يمكـن أن تفـسر أسـباب الإقبـال عـلى تطبيقـات تكنولوجيـة دون الأخـرى.

جدول رقم (3): يوضح أسباب تفضيل الفيس بوك إحدى شبكات التواصل الاجتماعي (أكثر من بديل)

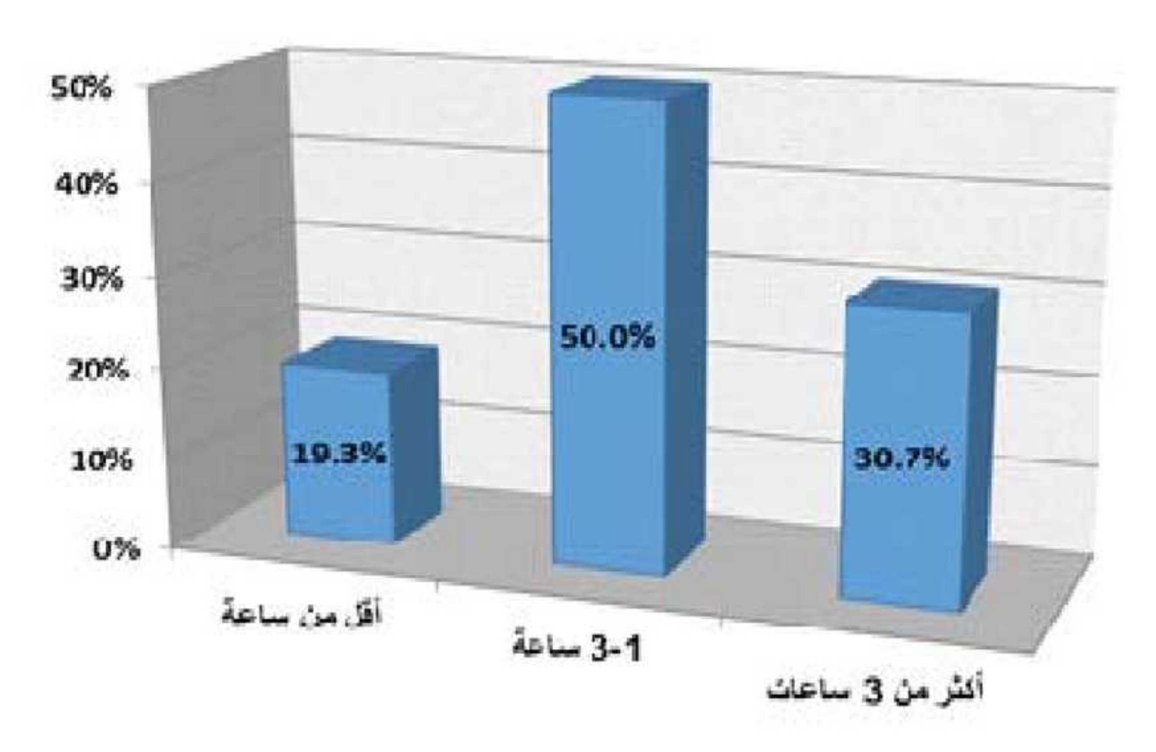
أسباب استخدام شبكة التواصل الاجتماعي	ك	٪
لأن ناس كتير بتستخدمها	٦٩	٪١٧,٩
ما اعرفش غيرها	١٩	٪٤,٩
استخداماتها سهلة	٧٠	٪١٨,٢
فيها إمكانيات تفاعل أكثر	٦٤	٪١٦,٧
أسرع فى الوصول إلى الناس	٩١	٪٢٣,٦
استخداماتها أوسع	٢٤	٪٦,٢
تطبيقاتها أكثر جاذبية	٤٨	٪١٢,٥
إجمالى	٣٨٥	٪١٠٠

تكشـف النتائـج أن تفضيـل المبحوثـين إحـدى شـبكات التواصـل الاجتماعـي مرتبـط بخصائـص حددهـا الجمهـور مثـل: «أسرع في الوصـول إلى النـاس» بنسـبة (23.6%)، ولأن «اسـتخداماتها سـهلة» بنسـبة (18.2%)، ولأن «نـاس كثـير بتسـتخدمها» بنسـبة (17.9%). كـما أرجـع (16.7%) مـن المبحوثـين تفضيلهـم لإحـدى شـبكات التواصـل الاجتماعـي دون الأخـرى لتفاعليـة الوسـيلة «فيهـا إمكانيـات تفاعـل أكـثر»، بينـما قالـت نسـبة (12.5%) إن «تطبيقاتهـا أكـثر جاذبيـة». بينـما قـال (6.2%) إن الاسـتخدامات المتعـددة للشـبكة هـي سـبب للتفضيـل، وأرجعـت نسـبة (4.9%) السـبب لعـدم معرفتهـم بشـبكات أخـرى «مـا أعرفـش غيرهـا».

كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعية تعد مرتفعة:

وتشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يومي، حيث قالت نسبة (83%) إنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بصفة يومية، وأوضحت نسبة (12%) أنهم يستخدمونها بشكل أسبوعي، بينما أقرت نسبة محدودة (5%) أنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي على فترات متباعدة. وهذا يشير إلى الكثافة المرتفعة لاستخدام شبكات التواصل بين الجمهور المصري.

وبالنسبة لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يومي قال نصف المبحوثين: إن كثافة استخدامهم تتراوح بين 1-3 ساعات، بينما أكدت نسبة (30.7%) أن استخدامهم يزيد عن 3 ساعات يوميًا. فيما أشارت نسبة (19.3%) إلى أن استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي يقل عن ساعة واحدة يوميًا. وهذا يشير إلى أن أكثر من 80% من المستخدمين يتراوح استخدامهم بين 1-3 ساعات يوميًا.



شكل رقم (2): يوضح كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

تزايد في دافعية الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي بين مستويات التعليم المرتفعة:

بالرغم من أن شبكات التواصل الاجتماعي تحقق في الأساس إشباعات اجتماعية أو ترفيهية، فإن نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن (1 من بين كل 3 مستخدمين) كان دافعه هو الاستخدام السياسي، وأن الدوافع السياسية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي جاءت متقدمة على الدوافع الترفيهية، وغير بعيدة عن الدوافع الاجتماعية. وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من المستخدمين قررت من البداية أن تستخدم هذه الشبكات لأغراض سياسية، وهو ما يعزز النتائج التي تشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشبكات في المجال السياسي بمصر.

جدول رقم (4): يوضح دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

(أكثر من بديل)

دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعى	ك	٪
دافع سياسى	١٠٠	٪٢٩,٨
دافع اجتماعى	١٤٠	٪٤١,٧
دافع ترفيهى	٩٦	٪٢٨,٥
إجمالى	٣٣٦	٪١٠٠

وبتحليل الفروق بين مجموعات المستخدمين وفقًا لانتماءاتهم السياسية (إسلامي- ليبرالي- يساري- غير منتمٍ) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستخدمين لدوافع سياسية أو ترفيهية، حيث إن مستوى المعنوية < من 05. لكل منهما. ولكن توجد فروق دالة إحصائيًا بين المستخدمين فيما يتعلق بالدوافع الاجتماعية للاستخدام؛ حيث يميل المنتمون للتيارات الإسلامية وغير المنتمين سياسيًا إلى الاستخدامات الاجتماعية لهذه الشبكات بشكل يفوق الذين قالوا إنهم ينتمون إلى تيارات ليبرالية. وهذه النتائج دالة عند مستوى معنوية (029.)، وقيمة معامل التوافق (186.).

وبدراسة الفروق بين مجموعات المستخدمين الذين قالوا إن الدوافع السياسية تأتي في مقدمة دوافعهم لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في ذلك، أيضًا لا توجد فروق ذات دلالة وفقًا لمتغير العمر (18-30) و (31-50) (<50 سنة). وكذلك لا توجد فروق بين مستخدمي الشبكات الاجتماعية وفقًا لحالة العمل. ولكن تشير النتائج إلى فروق دالة إحصائيًا بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ممن يستخدمونها لدوافع سياسية وفقًا لمتغير التعليم؛ حيث إن الحاصلين على درجات جامعية وفوق الجامعية أكثر استخدامًا للشبكات الاجتماعية لدوافع سياسية مقارنة بالحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة، وذلك عند مستوى معنوية (.001) وقيمة معامل التوافق (.266).

تنامي استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير:

توضح النتائج في الجدول التالي أن (1من بين 3 مستخدمين) أشاروا إلى أن كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي زادت بعد الثورة.

جدول رقم (5): يوضح استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي بعد ثورة يناير

معدلات استخدام شبكات التواصل مقارنة بوقت ثورة ٢٥يناير	ك	٪
نفس الاستخدام	١٠٣	٪٥١,٥
أقل من وقت الثورة	٢٨	٪١٤
أكثر من وقت الثورة	٦٩	٪٣٤,٥
إجمالي	٢٠٠	٪١٠٠

وتؤكد النتائج استمرار اهتمام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بالتواصل السياسي بعد الثورة بنفس معدلات الاستخدام وقت الثورة، وبنسبة أكبر من وقت الثورة لبعض المستخدمين؛ حيث تشير النتائج إلى أن (51.5%) قالوا إن كثافة استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي ما زالت بنفس المعدلات. في حين أكدت نسبة (34.5%) أن معدلات استخدامهم زادت بعد الثورة، وقالت نسبة (14%) إن

معدلات استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي انخفضت عن وقت الثورة. وهذا يدعم فكرة أن الإنترنت قد يساعد في إعادة تمكين المواطنين ليصبحوا قوى فاعلة في المجال العام، بعد أن تقلص دورهم في مراحل تاريخية سابقة، لأسباب ربما ترتبط بطبيعة النظام السياسي أو الاجتماعي أو الإعلامي.

ثانيًا: الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي ودورها في المجال العام:

أحد المداخل لفهم علاقة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بالسياسة، هو من خلال معرفة تأثيراتها على معدلات استهلاك المعلومات أو الأخبار السياسية والتفاعل معها، وعلى التفاعل بين مستخدمي هذه الشبكات ومستخدمين آخرين في المجال العام الافتراضي؛ حيث يتيح الإنترنت وتطبيقاته، على عكس وسائل الإعلام التقليدية، فرصة للمواطنين للتعليق على الموضوعات السياسية, كما أنه يوفر فرصة للمواطنين للتعرض لمصادر مختلفة أو بديلة للأخبار السياسية. أيضًا أحد التأثيرات الإيجابية للإنترنت وهو إتاحة الفرصة للمواطنين للتعرض إلى مناقشات وحجج متباينة ووجهات نظر مختلفة حول القضية الواحدة، وهو ما يساعد في تشكيل رأى أكثر نضجًا حول القضايا المطروحة. إضافة إلى ذلك فإن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدمين الفرصة للمشاركة السياسية، من خلال التعليق والتفاعل مع مواطنين آخرين أو سياسيين، وكذلك المشاركة في أنشطة سياسية إلكترونية أو أنشطة سياسية واقعية .

أغلب أفراد العينة يستخدمون الشبكات الاجتماعية لأغراض سياسية:

تشير النتائج إلى أن أغلبية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي سبق لهم استخدامها في التواصل السياسي، مثل البحث عن معلومات عن الوضع الراهن، ومتابعة الأحداث، والتعليق على الأحداث، ودعوة أصدقاء للمشاركة في مظاهرات، أو التواصل مع سياسيين؛ حيث أكدت نسبة (67%) أنها مارست هذا النوع من الاستخدام، بينما قالت نسبة (32.5%) من المبحوثين إنها لم تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي كأداة للتواصل السياسي، ورفض (5.%) الإجابة.

وبتحليل الفروق بين مجموعات المستخدمين وفقًا لخبرتهم في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها لأغراض سياسية، يتضح أنه ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المستخدمين وفقًا لتاريخ بدء الاستخدام والتواصل السياسي عبر هذه الشبكات، حيث إن مستوى المعنوية (<05.).

بينما تشير النتائج إلى أن كثافة الاستخدام لشبكات التواصل الاجتماعي لها علاقة باستخدامها في التواصل السياسي، حيث إن الذين قالوا إنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يومي ترتفع بينهم معدلات الاستخدامات السياسية، مقارنة بمجموعات المستخدمين الذين قالوا إنهم يستخدمون شبكات التواصل أسبوعيًا أو على فترات متباعدة. وهذه النتائج دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (021.) وقيمة معامل التوافق (23.).

وتوضح النتائج أن الانتماء السياسي للمستخدمين له علاقة بالتواصل السياسي عبر الشبكات الاجتماعية، حيث يميل الليبراليون وغير المنتمين إلى تيارات سياسية محددة، إلى التواصل السياسي بشكل أكبر من المنتمين للتيارات الإسلامية. هذه الفروق دالة عند مستوى معنوية (029.)، وقيمة معامل التوافق (226.). بينما لا تشير النتائج إلى فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث، وأيضًا بين الفئات العمرية المختلفة، ولا وفقًا للحالة الوظيفية، في استخدامات الشبكات الاجتماعية في التواصل السياسي (مستوى المعنوية < من 05.). ولكن تشير النتائج إلى فروق دالة بين المستخدمين وفقًا لمتغير الحالة التعليمية؛ حيث يميل الحاصلون على درجات جامعية إلى التواصل السياسي عبر الشبكات الاجتماعية، بمعدلات أعلى من الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة، وذلك عند مستوى معنوية (019.) وقيمة معامل التوافق (236.).

الحرية والتأثير السياسي أهم أسباب إقبال المستخدمين على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:

تكشف نتائج الجدول التالي أن الحرية التي يشعر بها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي بمتوسط (2.56)، وتأثير شبكات التواصل في العملية السياسية بنفس المتوسط، هي أهم الأسباب التي ذكرها المبحوثون في تبرير استخدامهم السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي. وهذه النتائج تؤكد الدور المهم الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في المجال العام في مصر؛ حيث إن شعور المستخدمين بوجود ساحة افتراضية للتعليق والتعبير بحرية عن أفكارهم السياسية، وتأثير ذلك على العملية السياسية بصفة عامة، جعلت من المجال العام لشبكات التواصل الاجتماعيSocial Networks Sphere قوة ربما تزيد عن المجال العام التقليدي، بسبب فعالية المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي، في مقابل ضعف القوى السياسية التقليدية في المجال العام التقليدي، وأيضًا تَراجُع دور وسائل الإعلام التقليدية في التأثير في المجال العام. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (محمود حمدي 2009) التي انتهت إلى أن تعددية الآراء ومناقشة القضايا السياسية كانت بدرجة كبيرة من الحرية على الفيس بوك، وأن إتاحة الفرصة للتعليق وإبداء الرأي في القضايا المثارة، ساعد في جذب انتباه الشباب المصري نحو المضامين السياسية المطروحة على الفيس بوك.

جدول رقم (6): يوضح أسباب اعتماد عينة الدراسة على شبكات التواصل

الاجتماعي في القضايا السياسية

أسباب استخدام شبكات التواصل الاجتماعى فى المجال السياسى	MEAN	MEDIAN	STD. DEVIATION
الحرية المتاحة لى من خلال هذه الشبكات	٢,٥٦	٣	.٦٦٦
كثير من أصدقائى بيستخدموها	٢,٤٣	٣	.٧٧٩
أصبحت هذه الوسائل مؤثرة فى العملية السياسية	٢,٥٦	٣	.٧٢٠
كثير من السياسيين بيتابعوا هذه الوسائل	٢,٢٦	٢	.٨١٣
أسهل فى استخدامها من الوسائل التقليدية	٢,٤٣	٣	.٨٠٨
بتوفر لى تواصل مباشر مع أى حد	٢,٣٢	٣	.٨٣٧

البحث عن المعلومات والتعليق عليها وتبادلها أهم أنماط الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

كما يتضح من الجدول التالي، فإن البحث عن المعلومات السياسية المتعلقة بالشأن العام، هو أهم الاستخدامات التي يمارسها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي بمتوسط (2.39). يلي ذلك في المرتبة الثانية التعليق على الأحداث الجارية بمتوسط (2.36)، ثم تبادل مواد سياسية حول الشأن العام مع أعضاء وأصدقاء في المرتبة التالية بمتوسط (2.13). وتتفق نتائج هذه الدراسة مع (Presley 2010)حول استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في الانتخابات النيجيرية، حيث شجعت هذه الوسائل المزيد من المناقشات العامة حول القضايا السياسية وجعلت العملية السياسية أكثر ديناميكية، مقارنة بالفترة التي سبقت ظهور وسائل التواصل الاجتماعي.

وتؤكد النتائج العلاقة الطردية بين المداولات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعملية التمكين السياسي. وكذلك دراسة (Kushin & Kitchener 2009) التي

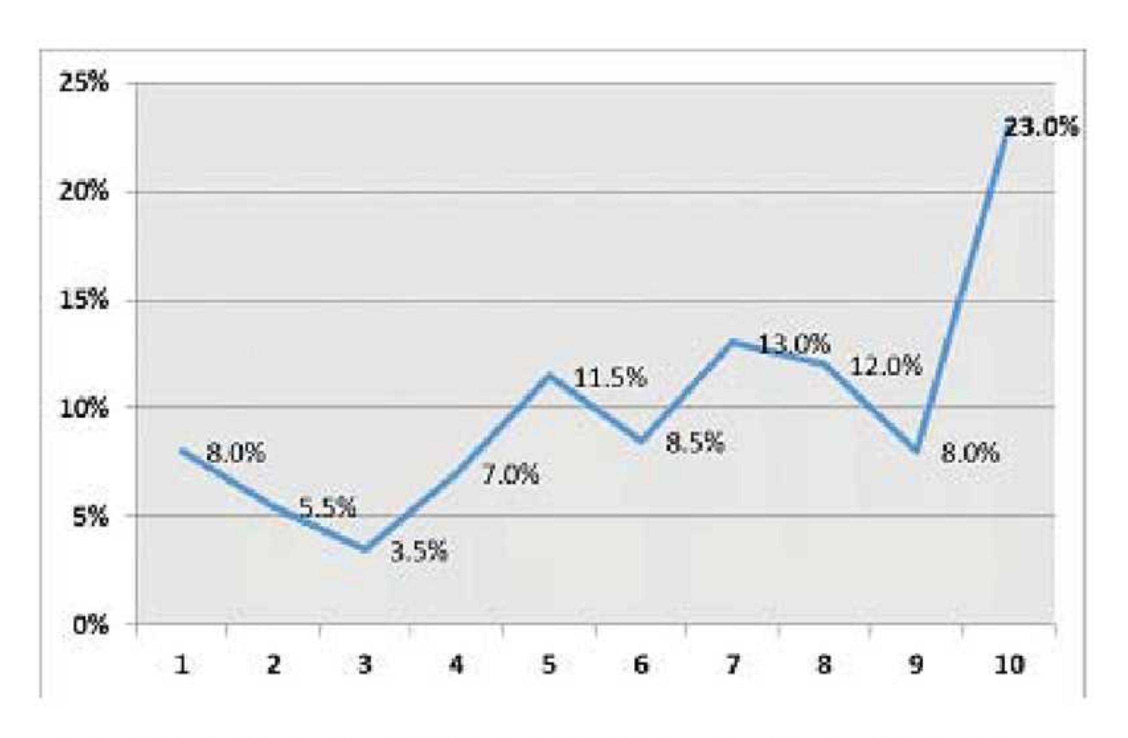
توصلـت إلى أن الفيـس بـوك هـو إحـدى السـاحات التـي يتـم فيهـا التـداول السـياسي حـول القضايـا المطروحـة في المجـال العـام وأن تطـور النقـاش يشـير إلى التغلـب إلى حـد مـا عـلى حالـة الاسـتقطاب التـي عمـت النقاشـات عـبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي في المـاضي. وهـذه النتائـج تدعـم فرضيـة أن تصبـح شـبكات التواصـل الاجتماعـي مكونًـا أساسـيًّا في المجـال العـام، إمـا مـن خـلال تحـول سـاحات المجـال العـام التقليـدي لتصبـح داخـل الشـبكات الاجتماعيـة، أو مـن خـلال انتقـال سـاحات المجـال العـام الافتراضيـة للمجـال العـام التقليـدي.

جدول رقم (7): يوضح أنماط الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي

تقييم درجات الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي	MEAN	MEDIAN	STD. DEVIATION
البحث عن معلومات سياسية لمتابعة الشأن العام	٢,٣٩	٣	.٧٢٥
التعليق على الأحداث الجارية	٢,٣٦	٣	.٨١٧
تبادل مواد سياسية حول الشأن العام مع أعضاء وأصدقاء	٢,١٣	٢	.٨٩٦
الحشد والتعبئة (حث الأصدقاء على تبنى مواقف سياسية محددة)	١,٦٠	١	.٨٠٥
تنسيق فعاليات سياسية فى الواقع مثل (مظاهرات، ندوات، زيارات، الخ....	١,٦٨	١	.٨٥٥

معـدلات الاعتـماد عـلى شـبكات التواصـل الاجتماعـي كمصـادر للحصـول عـلى المعلومـات السياسـية مرتفعـة مقارنـة بوسـائل الإعـلام التقليديـة:

وفقًـا للمقيـاس الـذي تـم اسـتخدامه يمكـن تصنيـف معـدلات الاعتـماد إلى ثلاثة مسـتويات: مسـتوى منخفـض (1-3) وجـاءت نسـبة التقييـم لهـذه الفئـة (17%)، ومسـتوى متوسـط (4-7) وكانـت نسـبة التقييـم لهـذه الفئـة (40%)، ومسـتوى مرتفـع (8-10) وجـاءت نسـبة التقييـم (43%). وهـذه النتائـج تؤكـد ارتفـاع نسـبة تقييـم المبحوثـين لشـبكات التواصـل الاجتماعـي كمصـادر للمعلومـات السياسـية مقارنـة بالوسـائل الأخـرى التقليديـة.



شكل رقم (3): يوضح تقييم المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومات السياسية

(1 تعني ضعيف جدًا، 10 تعني كبير جدًا)

بتحليل الفروق بين المجموعات باستخدام اختباري T-Test و ANOVAلتحليل الفروق بين المتوسطات الخاصة بتقييم شبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى كمصادر للمعلومات السياسية، يتضح أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (018.) بين من يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بصفة يومية، ومن يستخدمونها بصفة أسبوعية أو على فترات متباعدة؛ حيث يزيد متوسط تقدير المستخدمين يوميًا عن الفئة الأخرى بمعدل (1.45) درجة. بينما لا توجد فروق بين متوسطات درجات الذكور والإناث في تقييم الشبكات الاجتماعية كوسيلة للمعلومات السياسية، حيث إن مستوى المعنوية < من (05.).

وبتحليـل الفـروق بـين مجموعـات المسـتخدمين وفقًـا للانتـماء السـياسي يتضـح أنـه لا توجـد فـروق دالـة بـين متوسـطات المسـتخدمين، بينـما تشـير النتائـج إلى فـروق دالـة وفقًـا لمتغـير العمـر عنـد مسـتوى معنويـة (.011) بـين المجموعـات بصفـة عامـة. وبالمقارنـة بـين الفئـات العمريـة الثلاثـة توضـح النتائـج أن هنـاك فروقًـا دالـة بـين متوسـطات تقييـم الفئـة (18-30) للشـبكات الاجتماعيـة كمصـادر للمعلومـات السياسـية والفئـة العمريـة (31-50) بزيـادة (1.14) درجـة لصالـح الفئـة العمريـة الأصغـر، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.006). بينـما المقارنـة بـين متوسـطات الفئتـين (31-50) و(< 50) لا تظهـر فروقًـا دالـة. كـما لا تظهـر فـروق دالـة في المقارنـة بـين متوسـطات الفئتـين (18-30) و (<50). وبالمقارنـة بـين متوسـطات مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي وفقًـا لمتغـيري التعليـم وحالـة العمـل لا تشـير نتائـج تحليـل ANOVA إلى فـروق ذات دلالـة، حيـث إن مسـتوى المعنويـة (< مـن .05).

هناك ثقة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي:

ترتبـط الثقـة في المعلومـات المتداولـة عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي ارتباطًـا وثيقًـا بمـدى تأثيرهـا في المجـال السـياسي؛ حيـث أشـار بعـض الباحثـين إلى أن عـدم الثقـة في الممارسـات الإلكترونيـة عـبر شـبكة الإنترنـت قـد يضعـف مـن تأثيرهـا ؛ إذ يُفـتَرض أنـه كلـما زادت الثقـة في هـذه المعلومـات زادت دوائـر المنضمـين لهـذه الشـبكات، وزاد تأثيرهـا في تشـكيل الآراء، وانعكـس ذلـك عـلى فعاليـة المشـاركة السياسـية للمستخد مين .

جدول رقم (8): يوضح مدى ثقة عينة الدراسة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي

مـدى الثقـة فى المعلومـات السياسـية المتداولـة عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي	ك	٪
أثق فيها بشكل كبير	٥٨	٪٢٩
أثق فيها إلى حد ما	٨٦	٪٤٣
ثقتى فيها محدودة	٥١	٪٢٥,٥
لا أثق فيها على الاطلاق	٠	٠
لا أعرف / رفض الاجابة	٥	٪٢,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

وتظهر نتائج الجدول السابق أن معدلات الثقة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي عالية؛ إذ أشارت نسبة (43%) من المبحوثين إلى أنهم يثقون «إلى حد ما» في المعلومات السياسية التي يتبادلونها عبر شبكات التواصل، وقالت نسبة (29%) إنهم يثقون في هذه المعلومات «بشكل كبير». في حين أشارت نسبة (25.5%) إلى أن ثقتهم محدودة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. بينما لم يُشر أي من المستخدمين إلى عدم ثقة مطلقة في هذه المعلومات، ورفضت نسبة (2.5%) الإجابة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (أحمد فاروق رضوان 2010) التي أكدت ارتفاع نسبة مصداقية صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالنشطاء السياسيين وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصري.

الشباب الأكثر اعتمادًا على وسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي:

يمكن اختبار أحد أوجه دراسة استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في الاتصال السياسي في أثناء الحملات الانتخابية بمستوياتها المختلفة. وتوضح نتائج الدراسة، كما تظهر في الجدول التالي، أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة اعتمدت (بشكل كبير) أو (أحيانًا) على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات، في مقابل عدم اعتماد ثلث العينة تقريبًا عليها.

جدول رقم (9): مدى اعتماد المستخدمين على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات

الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات	ك	٪
بشكل كبير	٦٠	٪٣٠
أحيانًا	٥٠	٪٢٥
نادرًا	٢٧	٪١٣,٥
لم أعتمد على الإطلاق	٦٣	٪٣١,٥
إجمالي	٢٠٠	٪١٠٠

حيث قال (30%) إنهم اعتمدوا على شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات «بشكل كبير». وأكدت نسبة (25%) أنهم «أحيانًا» اعتمدوا عليها في أثناء الانتخابات، في حين ذكرت نسبة (13.5%) أنهم اعتمدوا عليها ولكن «نادرًا» على شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة. بينما ذكرت نسبة (31.5%) أنهم لم يعتمدوا على الإطلاق على شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات.

وبتحليل الفروق الإحصائية بين مجموعات الناخبين يتضح أنه لا توجد فروق بين المستخدمين في اعتمادهم على شبكات التواصل الاجتماعي على اختلاف اتجاهاتهم السياسية. كما لا توجد فروق دالة وفقًا لمتغيري النوع ومستوى التعليم. بينما تشير النتائج إلى وجود فروق دالة بين مجموعات المستخدمين في اعتمادهم على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات وفقًا لمتغير العمر؛ حيث كان الشباب (18-30) هم الأكثر اعتمادًا على الشبكات الاجتماعية في الانتخابات مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وذلك عند مستوى معنوية (.05)، وقيمة معامل التوافق (.242). وهذه النتائج تتفق مع دراسة (عبد الكريم الدبيسي وزهير الطاهات 2013) عن انتشار استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي بين الطلبة، وأن تلك الشبكات أصبحت تشكل مصدرًا من مصادر حصولهم على الأخبار والمعلومات التي من شأنها التأثير في تشكيل الرأي العام.

جدول رقم (10): يوضح الإشباعات المتحققة من الاستخدامات السياسية

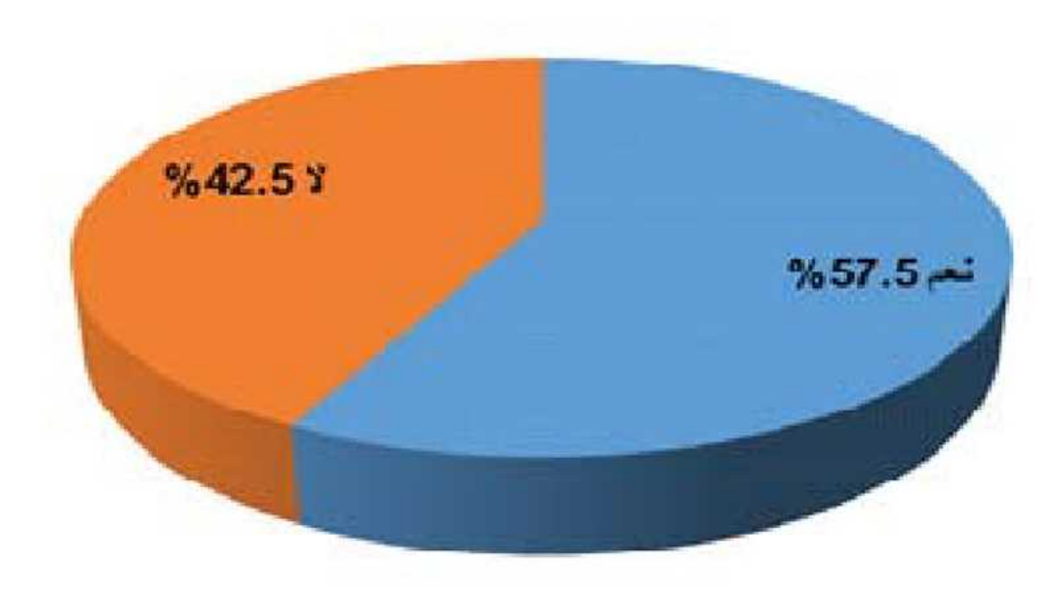
لشبكات التواصل الاجتماعي

انماط استخدام شبكات التواصل الاجتماعى فى الانتخابات	ك	٪
معرفة معلومات عن الأحزاب والمرشحين	٠	٠
معرفة البيانات الانتخابية الخاصة بى	٧٦	٥٠٪
مشاركة أصدقائى وزملائى فى مضامين لها علاقة بالانتخابات	٤٠	٢٦,٣٪
الدعوة لدعم مرشحين أو أحزاب	٩	٥,٩٪
الدعوة ضد مرشحين أو أحزاب	٨	٥,٣٪
تنسيق فعاليات سياسية لتوعية المواطنين بالانتخابات	١٩	١٢,٥٪
إجمالى	١٥٢	١٠٠٪

وكما تشير نتائج الجدول السابق، تتعدد أوجه الاستفادة من استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات، حيث أكد (50%) أن شبكات التواصل الاجتماعي ساعدتهم في معرفة البيانات الانتخابية الخاصة بهم، مثل أماكن التصويت، وكيفية الوصول إليها، وغيرها من المعلومات الخاصة بعملية التصويت في الانتخابات. وقالت نسبة (26.3%) إنهم استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات في تبادل مضامين سياسية عن العملية الانتخابية والمرشحين والنتائج. في حين قال (12.5%) إنهم استفادوا من شبكات التواصل الاجتماعي في تنسيق فعاليات لتوعية المواطنين بالعملية الانتخابية في الأماكن التي يقيمون فيها، ونسبة (5.9%) من المبحوثين قالوا إنهم استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي في الدعوة لدعم مرشحين وأحزاب سياسية، فيما قالت نسبة (5.3%) إنهم اعتمدوا عليها في الحشد ضد مرشحين أو أحزاب.

هناك زيادة في معدلات انتماء مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لمجموعات سياسية:

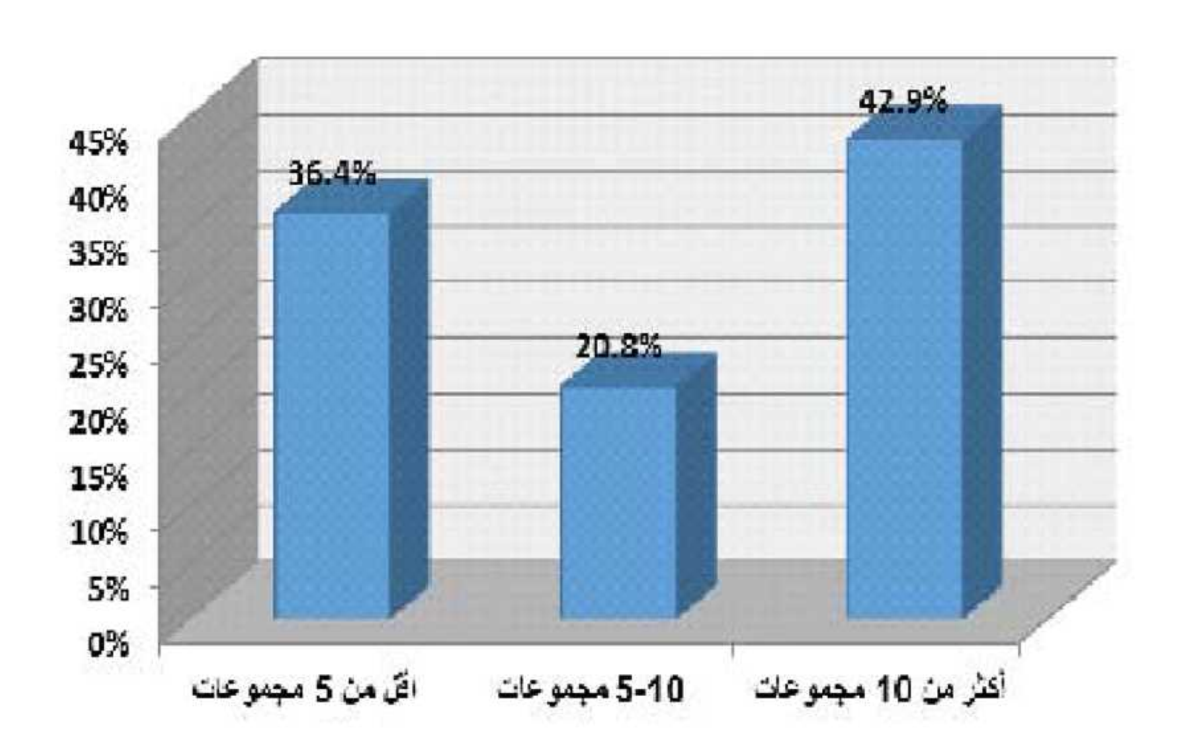
أحد المؤشرات التي يمكن أن تُستخدم لقياس مستوى تفاعل مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في المجال العام هو عضويتهم في المجموعات السياسية المتاحة عبر هذه الشبكات. إضافة إلى أن المبادرات الخاصة بتدشين مجموعات مهتمة بالشئون السياسية تعد مؤشرًا مهمًّا في قياس الفعالية السياسية للمستخدمين؛ حيث يرى (Yang & DeHart 2015) أن اتساع حجم شبكات التواصل الاجتماعي للمبحوثين، والكفاءة السياسية، والمشاركة في مجموعات للتواصل الاجتماعي عبر الفيس بوك، كانت مؤشرات إيجابية على زيادة المشاركة السياسية الإلكترونية عبر الفيس بوك.



شكل رقم (4): يوضح انتماء مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي

لمجموعات سياسية

وكـما تشـير نتائـج الشـكل السـابق، فـإن نسـبة (57.5%) مـن مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي لديهـم عضويـة في مجموعـات سياسـية أو مهتمـة بالشـئون السياسـية، في حـين وضحـت نسـبة (42.5%) أنهـا ليسـت لهـا عضويـة في مجموعـات سياسـية. وبتحليـل الفـروق بـين مجموعـات المسـتخدمين يتضـح أن هنـاك اختلافـات وفقًـا لمتغـيري العمـر والتعليـم؛ حيـث إن الفئـة العمريـة (18-30) أكـثر عضويـة في المجموعـات السياسـية عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـن الفئـات العمريـة الأكـبر، وذلـك عنـد مسـتوى المعنويـة (011.)، وقيمـة معامـل التوافـق (25.). كذلـك هنـاك فـروق دالـة بـين المسـتخدمين مـن ذوى المؤهـلات التعليميـة الأعـلى مقارنـة بالمسـتويات التعليميـة الأقـل، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (04.)، وقيمـة معامـل التوافـق (214.), في حـين توضـح النتائـج أنـه لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بـين المسـتخدمين وفقًـا لمتغـير النـوع.



شكل رقم (5): يوضح عدد المجموعات السياسية التي ينضم إليها المبحوثون عبر شبكات التواصل الاجتماعي

ويوضح الشكل السابق أن النسبة الأكبر (42.9%) من الناشطين في مجموعات التواصل الاجتماعي التي تناقش قضايا سياسية، يرتبطون بأكثر من 10 مجموعات. وفي المرتبة الثانية > من 5 مجموعات (36.4%)، وأشارت نسبة (20.8%) إلى أنهم أعضاء في مجموعات سياسية تتراوح بين (5-10) مجموعات. وهذه النتائج تشير إلى أن معظم من لديهم عضويات في مجموعات سياسية هم نشطاء إلكترونيًا، حيث إن النسبة الأكبر (63.7%) من الناشطين لديهم عضوية في مجموعات سياسية تزيد عن5.

جدول رقم (12): يوضح مجال الاهتمام السياسي لمجموعات التواصل الاجتماعي

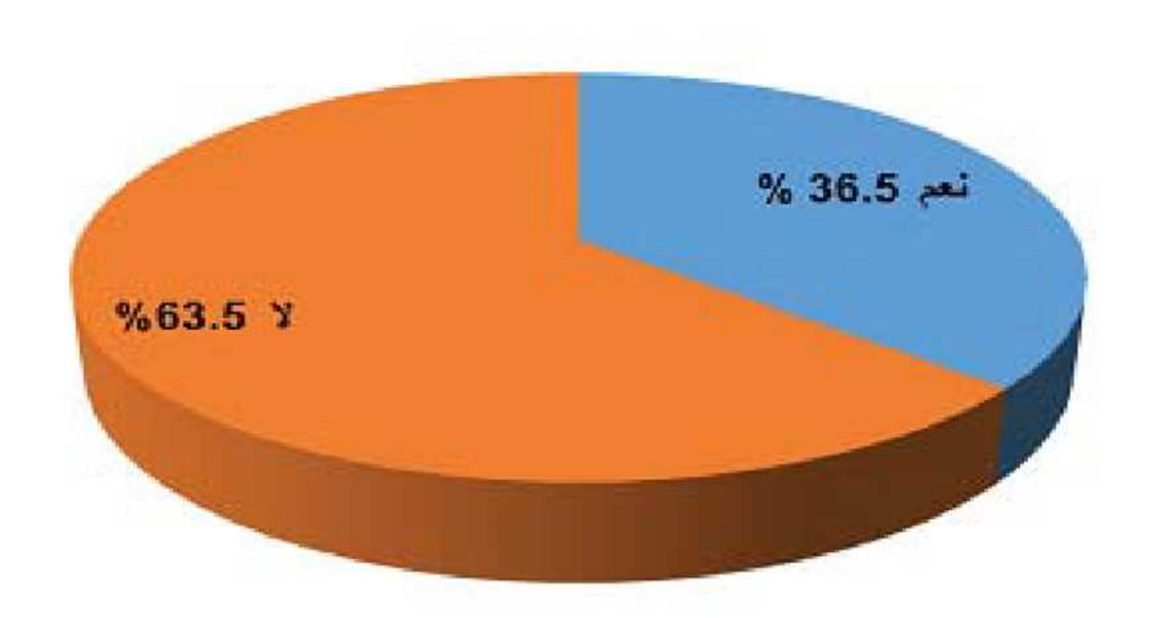
مجال اهتمام المجموعات السياسية	ك	٪
المجموعات التى تهتم بالشأن العام المصرى	٦٩	٪٧١,٩
المجموعات التى تهتم بالشأن الإقليمى (العربى والإفريقى)	٩	٪٩,٤
المجموعات التى تهتم بالشئون الدولية	١٨	٪١٨,٧
إجمالى	٩٦	٪١٠٠

وكما تكشف النتائج السابقة، فإن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يهتمون بالانتماء لمجموعات تتناول الشأن المصري وذلك بنسبة (71.9%)، بينما يأتي الاهتمام بالانتماء للمجموعات السياسية التي تتناول الشئون الدولية في المرتبة الثانية بنسبة (18.7%)، في حين ينخفض الاهتمام بالانتماء للمجموعات السياسية التي تركز على الشئون الإقليمية (العربية والإفريقية)؛ حيث جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (9.45%). هذا يشير إلى أن الشأن العام الداخلي يحظى باهتمام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي.

معدلات التفاعل مع الصفحات الخاصة بالأحزاب والسياسيين تعد منخفضة:

تكشف النتائج، كما هو موضح في الشكل التالي، أن هناك تفاعلًا محدودًا مع الصفحات الخاصة بالسياسيين وكذلك الأحزاب السياسية. وقد تعود الأسباب وراء العزوف النسبي عن متابعة هذه الصفحات إلى حداثة معظم الأحزاب على

الساحة، بعد التغيير الذي أحدثته ثورة 25 يناير 2011. أيضًا هناك شريحة كبيرة من المواطنين، معظمهم من مستخدمي شبكة الإنترنت، قد لا يكون لديهم ثقة في الشخصيات المطروحة على الساحة السياسية. ولكن ما يمكن الخروج به من هذه النتائج أن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ربما يشعرون بأهمية التواصل مع نظرائهم في هذه المرحلة، كأفضل طريقة لتشكيل المجال العام. إن هذه النتيجة تؤكد أن مركز الاهتمام السياسي قد تحول من الأحزاب والسياسيين والمؤسسات الرسمية الأخرى ليستقر بين المواطنين أنفسهم ومنظمات ومجموعات تعبر عنهم.



شكل رقم (6): يوضح مدى متابعة المبحوثين لصفحات السياسيين والأحزاب على شبكات التواصل الاجتماعي

وكما توضح هذه النتائج فإن نسبة (63.5%) من المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية لا يتواصلون مع الأحزاب والسياسيين. بينما قالت نسبة (36.5%) من هؤلاء المستخدمين إنهم يتواصلون عبر شبكات التواصل الاجتماعي مع السياسيين والأحزاب. وهذه النتيجة تعد منطقية في ظل حداثة الظهور السياسي النشط للأحزاب والسياسيين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك اهتمام المستخدمين بالبحث عن معلومات يعتقدون أنها أكثر حيادية وشفافية، ربما بعيدًا عن

الأحـزاب والمرشـحين. وتختلـف هـذه النتائـج مـع دراسـة (Robertson et al. 2010)التحليليـة للرسـائل Posts عـلى صفحـة الفيـس بـوك الخاصـة بالمرشـحين الأوفـر حظًـا في الانتخابـات التمهيديـة الرئاسـية الأمريكيـة (بـاراك أوبامـا، وهيـلاري كلينتـون، وجـون ماكـين)، في إطـار مفهـوم المجـال العـام Public Sphere ، والتـي أثبتـت أن شـبكات التواصـل الاجتماعـي تعـد الآن هـي البيئـة التـي تُمكِّـن روادهـا مـن المشـاركة في خطـاب المجـال العـام، باعتبارهـم مشـاركين في الصالـون الافـتراضي «Online Salons» للمرشـحين.

وبتحليـل الفـروق بـين مجموعـة المسـتخدمين في متابعتهـم للصفحات الخاصـة بالسياسـيين والأحزاب وفقًـا لمتغـير الانتـماء السـياسي، يتضـح أن هنـاك فروقًـا دالـة إحصائيًـا، حيـث تؤكـد النتائـج أن التيـارات الليبراليـة أكـثر تواصـلًا مـع السياسـيين والأحـزاب مقارنـة بغـير المنتمـين سياسـيًا والمنتمـين للتيـارات الإسـلامية، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.006)، وقيمـة معامـل التوافـق (.221). كـما توجـد أيضًـا فـروق دالـة بـين مجموعـات المسـتخدمين وفقًـا لمتغـير مسـتوى التعليـم؛ حيـث يميـل الحاصلـون عـلى درجـات جامعيـة إلى التواصـل مـع السياسـيين عـبر الشـبكات الاجتماعيـة بمعـدلات أعـلى مـن الحاصلـين عـلى مؤهـلات متوسـطة، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.001)، وقيمـة معامـل التوافـق (.262). بينـما تشـير النتائـج إلى عـدم وجـود فـروق دالـة وفقًـا لمتغـيري النـوع والعمـر.

ثالثًا: تقييم المستخدمين للتأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

هناك اتجاهات ايجابية نحو الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

افـترض Dahlgren أن دور الإنترنـت مهـم؛ لأنـه يمهـد الطريق للمشـاركة المجتمعيـة باعتبارها خطوة أساسـية نحـو تعزيـز الديمقراطية . وهذا ما تؤكده نتائج هذه الدراسـة، حيث إن هنـاك تقييمًا إيجابيًا لدور شـبكات التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي. وعبرت عن ذلك نسـبة (89.5%) من المسـتخدمين، حيث قالـوا إن تقييمهـم لـدور هـذه الشـبكات في المجال السـياسي إمـا «كبير جـدًا» أو «كبير». في حين ترى نسـبة

(9%) فقـط أن دورهـا «محـدود»، ولم يختـر أي مـن المبحوثـين فئـة «محـدود جـدًا». بينـما رفضـت نسـبة (1.5%) الإجابة.

وبتحليـل نتائـج الفـروق بـين مجموعـات المسـتخدمين يتضـح أن الذكـور يـرون أن دور شـبكات التواصـل الاجتماعـي كبـير جـدًا في المجـال السـياسي مقارنـة بالإنـاث، وذلـك عند مسـتوى معنويـة (.044)، وقيمـة معامـل التوافـق (.197). كـما أن هنـاك فروقًـا في تقييـم هـذا الـدور بـين الفئـات العمريـة؛ حيـث يميـل الشـباب (18-30) إلى إعطـاء دور أكـبر للشـبكات الاجتماعيـة مقارنـة بالفئـات العمريـة الأكـبر، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (004)، وقيمـة معامـل التوافـق (.297). بينـما لا توجـد فـروق دالـة بـين المسـتخدمين وفقًـا لمتغـير مسـتوى التعليـم.

جدول رقم (13): يوضح تقييم عينة الدراسة للدور السياسي

لشبكات التواصل الاجتماعي

تقييم دور شبكات التواصل فى المجال السياسى	ك	٪
كبير جدًا	٩٥	٤٧,٥٪
كبير	٨٤	٤٢٪
محدود	١٨	٩٪
محدود جدًا	٠	٠
لا أعرف / رفض الإجابة	٣	١,٥٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وتتعـدد الأسـباب التـي تبرهـن عـلى تقييـم المبحوثـين للـدور الايجـابي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي. وتشـير نتائـج الجـدول التـالي إلى نسـبة (35.1%) تـرى أن هـذه الشـبكات «سـاعدت في إحـداث تغيـير في سياسـة الدولـة بصفـة عامـة». وقـال (23.8%) إن شـبكات التواصـل الاجتماعـي «المفجـر الأسـاسي لثـورة 25 ينايـر»، في حـين تـرى نسـبة (21.6%) أن تأثـير شـبكات التواصـل في المجـال السـياسي يعـود إلى كونهـا «أداة لحشـد الجماهـير ونـشر الوعـي». وتـرى نسـبة (10.8%) أن تأثـير شـبكات التواصـل يرجـع إلى كونهـا «تسـتخدم للضغـط عـلى الأوسـاط السياسـية أحيانًـا، مـما يؤثـر في عمليـة اتخـاذ القـرارات»، بينـما يـرى (3.2%) أن تأثيرهـا يعـود إلى أنهـا

«وسـيلة سـهلة للحصـول عـلى المعلومـات»، وأكـدت نسـبة (5.%) أن الفـرص التـي توفرهـا شـبكات التواصـل الاجتماعـي «لطـرح الآراء المختلفـة» تجعـل تأثيرهـا السـياسي أقـوى.

في حـين لم تسـتطع نسـبة (4.9%) أن تبـدى أسـبابًا تبرهـن بهـا عـلى تقييمهـا الإيجـابي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي. هـذه الآراء توضـح حالـة الوعـي لـدى مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي، وإدراكهـم لدورهـا كأداة لتبـادل المعلومـات والأفـكار المختلفـة، والحشـد والتعبئـة والضغـط عـلى صانعـي القـرار. وتؤكـد هـذه النتائـج أن هـذه الشـبكات يمكنهـا أن تلعـب دورًا فعـالًا في خلـق مجـال عـام **Public Sphere** أكـثر ديمقراطيـة. ولعـل الشـواهد الأخـيرة عـلى السـاحة السياسـية مـن دور شـبكات التواصـل الاجتماعـي في إحـداث تغيـيرات سياسـية تتعلـق بـإدارة شـئون الحكـم في مـصر يؤكـد مـا ذهـب إليـه مسـتخدمو هـذه الشـبكات مـن تأثيرهـا في اتخـاذ القـرارات السياسـية.

جدول رقم (14): يوضح أسباب اعتقاد المبحوثين بوجود تأثير لشبكات التواصل في المجال السياسي

أسباب اعتقاد المبحوثين بوجود تأثير لشبكات التواصل الاجتماعى فى المجال السياسى	ك	٪
أحدثت تغييرات فى سياسة الدولة	٦٥	٪٣٥,١
الضغط على الأوساط السياسية أحيانًا مما يؤثر فى بعض القرارات	٢٠	٪١٠,٨
أصبحت أداة لحشد الجماهير ونشر الوعى	٤٠	٪٢١,٦
المفجر الأساسى لثورة ٢٥ يناير	٤٤	٪٢٣,٨
وسيلة سهلة للحصول على المعلومات	٦	٪٣,٢
طرح الآراء المختلفة	١	٪.٥
لا أعرف/ لا شيء / لا يوجد	٩	٪٤,٩
إجمالى	١٨٥	٪١٠٠

هناك علاقة بين استخدامات شبكة التواصل الاجتماعي والمشاركة في أنشطة سياسية واقعية:

افـترض Chadwick أن التفاعـل المجتمعـي عـبر الإنترنـت، حتـى وإن كان لأغـراض مدنيـة، ربمـا يتبعـه اهتـمام ومشـاركة سياسـية واقعيـة . وتشـير نتائـج هـذه الدراسـة إلى وجـود احتـمال لمثـل هـذا التأثـير؛ حيـث إن هنـاك نسـبة كبـيرة مـن المبحوثـين تـرى وجـود تأثـير لشـبكات التواصـل الاجتماعـي عـلى مشـاركتهم في أنشـطة سياسـية فعليـة. والسـؤال الـذي يطـرح نفسـه هنـا: هـل كان التأثـير عـلى أولئـك الناشـطين سياسـيًا فعـلًا، أم أن هنـاك فئـات جديـدة أصبحـت نشـطة سياسـيًا في الواقـع متأثـرة باسـتخدامها لشـبكات التواصـل الاجتماعـي؟

جدول رقم (15): يوضح تأثير استخدامات شبكات التواصل

على المشاركة السياسية

استخدامات شـبكات التواصـل والمشـاركة السياسـية فى الواقـع	ك	٪
بشكل كبير جدًا	٥٨	٪٢٩
إلى حد ما	٤٥	٪٢٢,٥
لا	٦٦	٪٣٣
لا على الإطلاق	٢٦	٪١٣
لا أعرف/ رفض الإجابة	٥	٪٢,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

وبالنسـبة لتأثـيرات شـبكات التواصـل الاجتماعـي، تؤكـد النتائـج أن النسـبة الأكـبر مـن مسـتخدمي هـذه الشـبكات يـرون أن هنـاك دورًا لهـذه الشـبكات «كبـير» أو «إلى حـد مـا» فيـما يتعلـق بمشـاركتهم في فعاليـات سياسـية خـارج نطـاق الإنترنـت، وذلـك بنسـبة (51.5%)، في حـين تـرى نسـبة (46%) أن هـذه الشـبكات لم يكـن لهـا دور «لا أو لا عـلى الإطـلاق» في مشـاركتها السياسـية، بينـما رفضـت نسـبة (2.5%) الإجابـة. وهـذه النتائـج المختلطـة تتطابـق مـع النتائـج الأخـرى التـي ترى تأثـيرًا إيجابيًـا لشـبكات التواصل

الاجتماعي، والنتائج الأخرى التي لا ترى تأثيرًا؛ حيث إن ما يزيد عن نصف العينة بقليل هو الذي يرى التأثير الإيجابي، بينما أقل من نصف العينة بقليل لا يرى ذلك.

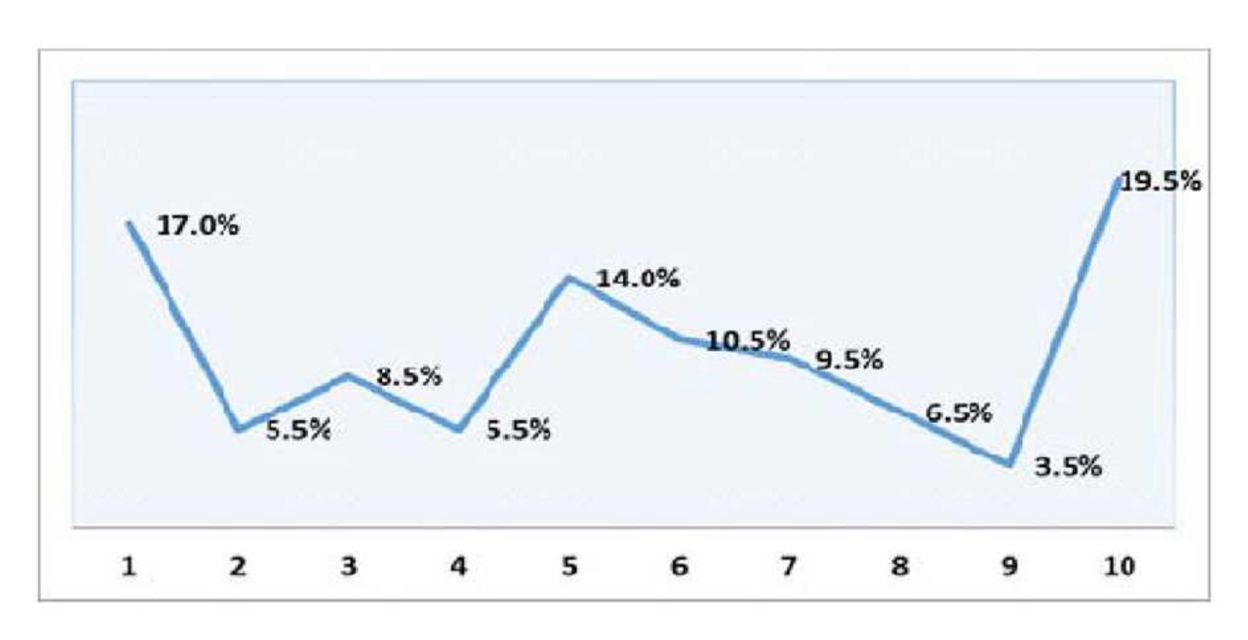
وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Yamamoto, Kushin, & Dalisay 2015) والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التواصل السياسي والمشاركة السياسية. بينما تختلف مع نتائج دراسة (Zhang et al. 2010) والتي أثبتت أن استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون لها تأثير إيجابي على المشاركة المجتمعية Civic Participation دون أن يكون لها نفس التأثير على مستوى المشاركة السياسية Political Participation.

وبتحليل العلاقات الارتباطية بين تاريخ استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على مستوى المشاركة السياسية للمستخدمين، يتضح أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا بين المجموعات؛ حيث تشير النتائج إلى أن المواطنين الذين بدأوا استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي في أثناء ثورة 25 يناير أو بعد نجاحها، هم الأكثر تأثرًا بشبكات التواصل الاجتماعي، مقارنة بالمستخدمين الذين بدأوا استخدامهم لهذه الشبكات منذ معرفتهم بها أو حديثًا. وهذه النتائج دالة عند مستوى معنوية (.016) وقيمة معامل التوافق (Contingency-Coefficient32.). وتؤكد هذه النتائج أن شبكات التواصل الاجتماعي اكتسبت بُعدًا جديدًا في الممارسة، وزاد تأثيرها على المشاركة السياسية بفعل ثورة يناير.

كما تشير النتائج أيضًا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المستخدمين وفقًا لكثافة الاستخدام، ومدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى المشاركة السياسية؛ إذ إن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بصفة يومية قالوا إن هناك تأثيرًا كبيرًا تلعبه هذه الشبكات على مستوى مشاركتهم السياسية، بشكل يفوق أولئك الذين يتواصلون عبر هذه الشبكات بشكل أسبوعي أو على فترات

متباعـدة. وهـذه النتائـج دالـة عنـد مسـتوى معنويـة (.044)، وقيمـة معامـل التوافـق (.27). وتختلـف هــذه النتائــج مــع دراســة (Yang & DeHart 2015) التــي كشــفت أن كثافــة الاســتخدام لم ترتبــط إيجابيًّـا باحتـمالات زيـادة المشـاركة السياسـية عـبر وسـائل التواصـل الاجتماعـي.

وبتحليـل الفـروق بـين مجموعـات المسـتخدمين وفقًـا لانتمائهـم السـياسي، يتضـح أنـه لا توجـد فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بينهـم فيـما يتعلـق بتأثـير شـبكات التواصـل الاجتماعـي عـلى مسـتوى مشـاركتهم السياسـية، حيـث إن مسـتوى المعنويـة (< 05.). وتشـير النتائـج أيضًـا إلى عـدم وجـود فـروق دالـة بـين المسـتخدمين وفقًـا لمتغـيرات النـوع ومسـتوى التعليـم وحالـة العمـل، (مسـتوى المعنويـة < 05.). لكـنَّ النتائـج تشـير إلى فـروق دالـة بـين المسـتخدمين وفقًـا لمتغـير العمـر؛ حيـث إن تأثـير شـبكات التواصـل الاجتماعـي عـلى مسـتوى المشـاركة السياسـية للشـباب (18-30) أكـبر مـن الفئـات العمريـة (31-50) و (< 50). وهـذه النتائـج تؤكـد الفرضيـات الخاصـة باحتماليـة أن يسـاعد الإنترنـت وتطبيقاتـه، وبخاصـة شـبكات التواصـل الاجتماعـي، في زيـادة إدمـاج الشـباب في المجـال العـام، وبالتـي تمكينهـم مـن القيـام بـدور أكـثر فعاليـة في العمليـة السياسـية.



شكل رقم(7): يوضح تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على المشاركة السياسية

(1 يعنى ضعيف جدًّا، 10 يعنى كبير جدًّا)

وفي تقييم مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لتأثيرها على مستوى مشاركتهم السياسية، قالت نسبة (39.5%) إن تأثيرها متوسط، في حين قالت نسبة (31%) إن تأثيرها منخفض، بينما ترى نسبة (29.5%) أن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى مشاركتهم السياسية مرتفع.

وكما تشير النتائج فإن هناك فروقًا بين متوسطات تقييم مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لمدى تأثيرها على مستوى المشاركة السياسية وفقًا لكثافة الاستخدام؛ إذ يرتفع متوسط تقييم المستخدمين للشبكات الاجتماعية يوميًا عنه بين الذين يستخدمونها بصفة أسبوعية، وذلك بمقدار (2.14)، وعند مستوى معنوية (.001). بينما لا توجد فروق دالة بين متوسطات المستخدمين وفقًا لمتغير النوع.

أيضًا لا توجد فروق بين المتوسطات فيما يتعلق بمتغيرات الانتماء السياسي والتعليم وحالة العمل. بينما توجد فروق دالة بين متوسطات المبحوثين وفقًا لمتغير العمر، وذلك عند مستوى معنوية (.001). وبالمقارنة بين المجموعات العمرية المختلفة يتضح أن هناك فروقًا بين متوسطات الفئة العمرية (18-30) مقارنة بالفئة العمرية (31-51) وذلك عند مستوى معنوية (.000)؛ حيث إن متوسط تقييم الفئة العمرية الأصغر لتأثير الشبكات الاجتماعية على مستوى المشاركة السياسية أكبر بالمقارنة بالفئة العمرية الأكبر، ويبلغ متوسط الاختلاف (1.64). بينما لا توجد فروق بين متوسطات المجموعتين (31-51) و (< 50)، ولا بين متوسطات المجموعتين (18-30) و (< 50).

هذه النتائج تتطابق مع نتائج سابقة، وتؤكد العلاقة المحتملة لتأثير استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة المشاركة السياسية للشباب, وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Kruikemeier et al., 2014) التي أكدت وجود ارتباط إيجابي بين استخدامات الإنترنت بمستوييه الخامل Passive Use والنشط Active Use، والمشاركة السياسية للشباب، وتَمَثَّل هذا الارتباط في زيادة الإقبال على التصويت في الانتخابات من جانب، والاهتمام بالشأن السياسي من جانب آخر.

رابعًا: مستقبل الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

لا شك أن استمرار التوسع في الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي يرتبط بعوامل مختلفة. وترتبط هذه العوامل بهذه الشبكات ذاتها، من حيث السياسات التي تحكمها، وآليات الوصول إليها، وتطورها التقني. كما ترتبط هذه العوامل بالبيئة السياسية والإعلامية التي تُستخدَم فيها هذه الشبكات. كما يرتبط بعض هذه العوامل بالمستخدمين أنفسهم، من حيث زيادة الإقبال وعادات وأخلاقيات الاستخدام؛ إذ إن زيادة معدلات الاستخدام، والوعي المجتمعي بأهمية هذه الشبكات، والاتفاق على قواعد ممارسة مهنية تمثل إطارًا مرجعيًا للاستخدام يتحول إلى حس عام Common Sense ، قد يؤثر ذلك بشكل إيجابي على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها. وكما سبق الإشارة فإن زيادة تأثير شبكات التواصل في المجال السياسي ترتبط بالثقة في المعلومات والثقة في العلاقات التي تتكون في الفضاء الإلكتروني.

أكثر ما يقلق مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي على مستقبلها السياسي هو غياب المصداقية ونشر الشائعات:

يكشف تحليل استجابات المبحوثين عن أن أكثر التأثيرات السلبية على استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي, هي: (الشائعات – الأكاذيب – غياب المصداقية)، وعَبَّر عن ذلك نسبة (71%). بينما ترى نسبة (6%) أن تدخل الدولة يؤثر سلبيًا في استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي، في حين ترى نسبة (5%) أن عدم انتظام خدمات شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت بصفة عامة قد يكون له تأثير سلبي. وذكرت نسبة (2.5%) أن «التعليقات المستفزة» قد تؤثر سلبًا على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بينما لم تستطع نسبة (15.5%) من المبحوثين تحديد أي تأثيرات سلبية.

جدول رقم (16): يوضح التأثيرات السلبية على مستقبل استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي

أكثر التأثيرات السلبية على استخدامات شبكات التواصل الاجتماعى فى المجال السياسى	ك	٪
التعليقات المستفزة	٥	٪٢,٥
الشائعات – غياب المصداقية	١٤٢	٪٧١
انقطاع خدمات الانترنت	١٠	٪٥
تدخل الدولة	١٢	٪٦
لا أعرف	٣١	٪١٥,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

وتوضح النتائج التالية رؤية المبحوثين للأسباب التي تؤدى إلى زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي؛ حيث قالت نسبة (29%) إن (المصداقية – الشفافية – الحرية في التعبير عن الرأي) قد تزيد من تأثير هذه الشبكات في المجال السياسي. وقالت نسبة (21%) إن سهولة الحصول على المعلومات وسهولة التواصل سوف تؤدى إلى زيادة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي. بينما ترى نسبة (2.5%) أن زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي مرتبط بزيادة الوعي المجتمعي والتفاعل بين الفئات المختلفة. وترى نسبة (4%) أن ذلك مرتبط بكثرة الأحداث والتغيرات المتلاحقة، في حين تربط نسبة (3.5%) بين زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي واهتمام السياسيين بالتواصل عبر هذه الشبكات. وقال (2.5%) إن ذلك مرتبط بغياب سلطة الحكومة عن شبكات التواصل الاجتماعي، فيما ذكرت نسبة (1.5%) أن انخفاض تكاليف هذه الخدمات قد يزيد من تأثير شبكات التواصل الاجتماعي. نفس النسبة تقريبا قالت إن انتشار معدلات الفساد قد تقود إلى اهتمام الجمهور العام بفضح هذه الممارسات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

هـذه النتائج تدعـم مـا توصلـت إليـه دراسـة (أسـامة حسـانين 2014) مـن أن الفيـس بـوك يـأتي في مقدمـة مصـادر معرفـة أفـراد العينـة للحصـول عـلى المعلومـات حـول قضايـا الفسـاد السـياسي في مـصر عـبر شـبكة الانترنـت، وهـو مـا يؤكـد أن فسـاد المؤسسـات السياسـية، والـذي يكـون مرتبطًـا في الأغلـب الأعـم بفسـاد المؤسسـات الإعلاميـة التقليديـة، قـد يدفـع المواطـن إلى البحـث عـن حقائـق مـن خـلال التعـرض للمعلومـات والتفاعـل معهـا في المجـال العـام لشـبكات التواصـل الاجتماعـي.

جدول رقم (17): يوضح الأسباب التي تقود إلى زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي

الأسـباب التـى تقـود إلى زيـادة التأثـير السـياسي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي	ك	٪
زيادة الوعي المجتمعي والتفاعل بين الفئات المختلفة	٤١	٪٢٠,٥
المصداقية - الشفافية - الحرية فى التعبير عن الرأى	٥٨	٪٢٩
سهولة الحصول على المعلومات وسهولة التواصل	٤٢	٪٢١
اهتمام السياسيين بشبكات التواصل الاجتماعي	٧	٪٣,٥
غياب سلطة الحكومة عن شبكات التواصل	٥	٪٢,٥
انخفاض التكاليف	٣	٪١,٥
كثرة الأحداث والتغيرات المتلاحقة	٨	٪٤
انتشار الفساد	٣	٪١,٥
لا أعرف	٣٣	٪١٦,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

ليـس هنـاك علاقـة بـين حريـة وسـائل الإعـلام التقليديـة ومعـدلات الاسـتخدام السـياسي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي:

مـما لاشـك فيـه أن زيـادة الإقبـال عـلى اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي لأغـراض سياسـية، ربمـا يكـون أحـد أسـبابه مرتبـط بغيـاب الحريـة المتاحـة لوسـائل

الإعلام التقليدية، وهذا الاعتقاد ربما يكون صحيحًا، خاصة إذا علمنا أن غياب الحرية التي كانت ممنوحة لوسائل الإعلام في مصر قبل انهيار نظام مبارك، كان أهم الأسباب التي دفعت المعارضة السياسية والناشطين والمهمشين سياسيًا لاستخدام الإنترنت وتطبيقاته كوسيلة للتعبير عن وجهات نظرهم، والدعوة وحشد التأييد للتحول الديمقراطي .

في هذا السياق فإن هناك فرضية قد تبدو منطقية، وهي الفرضية التي تقوم على أنه «مع تحرير وسائل الإعلام من السيطرة الحكومية، يكون من المنطقي حدوث تراجع في استخدامات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في مجال الاتصال السياسي». لكن النتائج تشير إلى غير ذلك، حيث إن هناك 5 من بين كل 10 مستخدمين يرون أن حرية الإعلام لن تقلل الطلب على الاستخدامات السياسية للإنترنت. ويقود ذلك إلى استنتاج أن نسبة كبيرة ممن يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي لأسباب سياسية قد يستمرون لفترات طويلة، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن دور الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي سوف يتعزز حتى في ظل ديمقراطية وسائل الإعلام التقليدية.

وتوضح نتائج الجدول التالي انقسام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي حول العلاقة بين حرية الإعلام والطلب على شبكات التواصل الاجتماعي. ففي حين ترى نسبة (51%) أن حرية وسائل الإعلام لن تؤدى إلى تراجع في معدلات التواصل السياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ترى نسبة (44.5%) أن حرية وسائل الإعلام ربما تقلل معدلات الاستخدامات السياسية لهذه الشبكات. ولم تتمكن نسبة (4.5%) من إبداء رأى تجاه هذه القضية. وهذه النتائج ربما لا تحسم الجدل حول العلاقة بين حرية الإعلام والتدفق الحر للمعلومات وتبنى وسائل الاتصال الحديثة، كبديل أكثر ديمقراطية لنقل وتبادل المعلومات.

وقد تطرح هذه النتائج أسئلة بحثية تتعلق بالأسباب التي ستقود الجمهور العام لاستمرار الاعتماد على الوسائل الجديدة في التواصل السياسي. بمعنى آخر، فإنه

مـن المحتمـل أن وجـود أنمـاط مـن وسـائل الإعـلام التقليديـة تكفـل حريـة تبـادل المعلومـات، لـن يمنـع المواطنـين مـن اسـتمرار اسـتخدامهم للإنترنـت وتطبيقاتـه. وهـذا يعنـى أن قـرار الاسـتخدام السـياسي للوسـائل الجديـدة، قـد لا يعـود إلى إشـكاليات في وسـائل الإعـلام التقليديـة، بقـدر مـا يعـود إلى خصائـص مختلفـة لهـذه الوسـائل، وفتـح آفـاق جديـدة لممارسـات سياسـية غـير تقليديـة.

جدول رقم (18): يوضح العلاقة بين حرية الإعلام والطلب السياسي على شبكات التواصل الاجتماعي

علاقـة حريـة الإعـلام بالطلـب عـلى شـبكات التواصـل الاجتماعـي	ك	٪
نعم	٨٩	٪٤٤,٥
لا	١٠٢	٪ ٥١
لا أعرف / رفض الاجابة	٩	٪٤,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

مناقشة النتائج

سـعت الدراسـة للإجابـة عـن التسـاؤل التـالي مـن واقـع الاسـتخدامات السياسـية لشـبكات التواصـل الاجتماعـي في مـصر: هـل وسـائل التواصـل الاجتماعـي يمكـن أن تزيـد مـن وعـى المواطنـين وتؤثـر في مسـتوى تفاعلهـم ومشـاركتهم في المجـال العـام، وبالتـالي تزيـد مـن فعاليتهـم السياسـية؟ وتؤكـد النتائـج العامـة للدراسـة أن هـذه الشـبكات تلعـب دورًا مهـمًا في الواقـع السـياسي المـصري، ويتضـح ذلـك مـن خـلال مناقشـة سـبعة أبعـاد مرتبطـة بأسـئلة الدراسـة، وهـي:

البعـد الأول: يرتبـط بقيـاس مـدى ارتبـاط اسـتخدامات شـبكات التواصـل الاجتماعـي بثـورة ينايـر، ودوافـع الاسـتخدام لهـذه الشـبكات، وكثافـة الاسـتخدام، وأهـم الشـبكات التـي يتـم اسـتخدامها؛ حيـث تشـير النتائـج إلى أن النسـبة الأكـبر بـدأت الاسـتخدام قبـل الثـورة، وهـو مـا يعـزز الاسـتنتاجات التـي ربطـت بـين التوسـع في اسـتخدامات هـذه الشـبكات لأغـراض سياسـية قبـل الثـورة، ودورهـا في التمهيـد والحشـد والتعبئـة لفعـل الثـورة.

تؤكـد النتائـج أيضًـا أن ثلـث المبحوثـين تقريبًـا قالـوا إن الدافـع الأول لتواصلهـم عـبر الشـبكات الاجتماعيـة كان الاهتـمام بالشـئون السياسـية العامـة، وأن تواصلهـم عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـا زال مرتفعًـا، بـل وشـهدت زيـادة بعـد الثـورة. وتشـير النتائـج إلى أن الفيـس بـوك هـو مـن أكـثر شـبكات التواصـل الاجتماعـي اسـتخدامًا بـين عينـة الدراسـة، وربمـا يعـود ذلـك إلى شـيوع اسـتخدامه بـين مسـتخدمي الإنترنـت في مـصر، وأيضًـا وفـرة المعلومـات المتاحـة مـن خلالـه، وإتاحتـه لفـرص التفاعـل بالتعليـق والتشـاركية مـع الأصدقـاء. كـما تؤكـد النتائـج زيـادة كثافـة الاسـتخدام لشـبكات التواصـل يوميًـا.

البعـد الثـاني: يرتبـط بمـدى الاسـتخدام السـياسي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي، والأسـباب التـي تقـف وراء ذلـك، حيـث تؤكـد نتائـج هـذه الدراسـة أن 7 مـن بـين كل 10 مسـتخدمين سـبق لهـم التواصـل السـياسي عـبر هـذه الشـبكات. وهـذه النتيجـة تدلـل عـلى الأهميـة التـي تحظـى بهـا شـبكات التواصـل الاجتماعـي في المجـال العـام Public Sphere في مـصر، بعـد أن تحولـت هـذه الشـبكات إلى قنـاة يوميـة لمناقشـة القضايـا السياسـية، ويرتبـط ذلـك، كـما توضـح النتائـج العامـة، بالحريـة التـي يشـعر بهـا المواطنـون خـلال مداولاتهـم عـبر الشـبكات الاجتماعيـة، وقناعتهـم بقدرتهـا عـلى التأثـير في مجريـات القـرارات السياسـية.

البعـد الثالـث: يتعلـق بمـدى الاعتـماد عـلى هـذه الشـبكات كمصـادر للمعلومـات السياسـية ومعـدلات الثقـة في هـذه المعلومـات؛ حيـث تشـير النتائـج إلى أن 8 مـن كل 10 مسـتخدمين يعتمـدون عليهـا كمصـادر للمعلومـات السياسـية، و7 مـن بـين كل 10 مسـتخدمين مـن عينـة المبحوثـين يثقـون بالمعلومـات السياسـية المتداولـة عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي، مـا يؤكـد أن هـذه الشـبكات قـد أصبحـت مصـدرًا مهـمًا للمعلومـات السياسـية, كـما أن الثقـة في هـذه المعلومـات قـد تكـون مـؤشرًا عـلى مـدى تأثـر المسـتخدمين بهـذه المعلومـات واسـتجابتهم لهـا. وهـذه النتيجـة تدعـم دور شـبكات التواصـل الاجتماعـي في زيـادة وعـى المواطنـين مـن خـلال إتاحـة فـرص التعـرض لمصـادر معلومـات متعـددة

ومتنوعة من حيث الأفكار والاتجاهات، وهو ما قد يصب في خلق ما يعرف بـ Well-informed people كمتطلب لعقلانية المجال العام.

البعد الرابع: يقيس معدلات الاستخدامات السياسية للشبكات الاجتماعية ومدى استخدامها في التواصل السياسي في فترات الانتخابات. وتؤكد النتائج أن أهم الاستخدامات هي: البحث عن معلومات سياسية لمتابعة الشأن العام، التعليق على الأحداث الجارية، وتبادل مواد سياسية مع أعضاء وأصدقاء بمتوسطات مرتفعة؛ مما يشير إلى أن الاستخدامات الأكثر شيوعًا بين مستخدمي الشبكات الاجتماعية تصب في إطار المعرفة السياسية والتفاعل والمشاركة السياسة.

كما تبين النتائج أن التفاعل مع صفحات التواصل الاجتماعي للسياسيين والأحزاب السياسية محدود، مما يشير إلى وجود اختلاف في أولويات الاستخدامات السياسية للإنترنت وشبكات التواصل وفقًا للبيئة السياسية التي تستخدم فيها. ففي دولة تمر بمرحلة تحول مثل مصر، ربما كانت الأولوية للتواصل بين المواطنين وبعضهم البعض، أو بين المواطنين ومصادر المعلومات، مقارنة بالتواصل مع السياسيين والأحزاب. ويدلل ذلك على الدور الكبير للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في مثل هذه المراحل من التطور الديمقراطي، والتي ربما ترتبط بشكل أكبر بالمجال العام. وقد يتحول هذا الاهتمام في مرحلة تالية، بعد بناء ديمقراطية مستقرة، إلى تواصل مع السياسيين والمؤسسات السياسية.

البعد الخامس: يقيس معدلات الانتماء إلى مجموعات سياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تؤكد النتائج أن أغلبية المستخدمين نشطين سياسيًا من خلال عضويتهم الحالية في مجموعات، ما يزيد من احتمالية تكاثر الأفكار المتبادلة في المجال العام الإلكتروني، وتوسيع قاعدة المشاركين فيه. هذا التكاثر يحتمل أن يكون بفعل الانضمام إلى مجموعات قائمة، أو الخروج بأفكار من هذه المجموعات لإنشاء مجموعات جديدة، وهذا يصب في صالح دعم ديمقراطية المجال العام. ولكن

على الجانب الآخر هناك تخوف من أن يقود ذلك إلى الانقسامات في المجال العام، استنادًا إلى أن المجموعات تتمحور حول اتجاه سياسي واحد يعبر عنه مجموعة من الأصدقاء الإلكترونيين، وأن الانشطار الشبكي لهذه المجموعات يعزز المخاوف من «التمييز الإلكتروني»، ويزيد من «لا تمثيلية» و«لا شمولية» المجال العام.

البعد السادس: يرصد تقييم المستخدمين لمدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مشاركتهم السياسية. حيث تشير النتائج إلى أن جمهور الإنترنت من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يرون أن دور الشبكات السياسي فاعل بدرجة كبيرة. ويتأكد ذلك من خلال أن 5 من بين كل 10 مستخدمين ذكروا أن الإنترنت جعلهم أكثر مشاركة في العملية السياسية على أرض الواقع، كما جاء تقييم (60.5%) لتأثير الإنترنت على مستوى مشاركتهم السياسية ما بين مرتفع ومتوسط.

البعد السابع: يرتبط بتقييم المستخدمين لمستقبل شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي في ضوء تغير البيئة السياسية والإعلامية في مصر. وتبرهن النتائج المرتبطة بهذا البعد على أن الإنترنت بات يلعب دورًا مهمًّا في المجال السياسي، وحتى في حالة منح الحرية لوسائل الإعلام التقليدية فإن 5 من بين كل 10 مستخدمين يرون أن شبكات التواصل الاجتماعي سوف تستمر كأداة مهمة في الاتصال السياسي. وبالرغم من ذلك، فإن القلق المتزايد من فقدان الثقة في المعلومات السياسية المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، يهدد مستقبلها كساحة للتداول والنقاش والتفاعل في المجال العام الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التي قد تؤثر في الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها، يمكن استنتاج أن المنتمين لتيارات ليبرالية والشباب والحاصلين على مستويات تعليمية أعلى، هم أكثر استخدامًا لشبكات التواصل الاجتماعي سياسيًّا، وكذلك هم أكثر نشاطًا في المجال العام الإلكتروني وأكثر مشاركة في الواقع مقارنة بأقرانهم. ويمكن اعتبار ذلك إيجابيًّا، حيث يتوقع أن تشيع الأفكار الليبرالية

في المجـال العـام الإلكـتروني، وهـو مـا قـد يصـب في إطـار دمقرطـة المجـال العـام بصفـة عامـة. أيضًـا هنـاك احتـمال لأن يمثـل الشـباب أرضيـة كبـيرة في المجـال العـام الإلكـتروني، بمـا يعـزز مشـاركتهم في الحيـاة السياسـية بصفـة عامـة. وأيضًـا فـإن قيـادة المؤهلـين علميًـا للمجـال العـام الإلكـتروني قـد تزيـد مـن عقلانيـة النقاشـات وتبـادل الأفـكار المعـبرة عـن قضايـا مجتمعيـة حقيقيـة عـبر الشـبكات الاجتماعيـة.

ولكـن عـلى الجانـب الآخـر هـذه النتائـج قـد تعـزز المخـاوف مـن نخبويـة المجـال العـام الإلكـتروني. ففجـوة الوصـول واسـتخدامات الإنترنـت في مـصر لهـا الكثـير مـن الدلائـل، حيـث إن نسـبة المسـتخدمين مـا زالـت تمثـل نصـف عـدد السـكان تقريبًـا، وهـؤلاء يتركـزون في المـدن والأحيـاء الكبـيرة، وهـم مـن القادريـن اقتصاديًـا والحاصلـين عـلى مؤهـلات جامعيـة. وإذا أضفنـا إلى ذلـك فجـوة الاسـتخدام - أي الأغـراض التـي يتـم اسـتخدام وسـائل التكنولوجيـا الحديثـة مـن أجلهـا - يظـل الافـتراض بـدور فاعـل للإنترنـت وتطبيقاتـه في المجـال العـام، ودوره في التمكـين السـياسي للموطنـين محـل جـدل.

توصيات الدراسة وحدود ما تطرحه من دراسات جديدة:

تـوصي هـذه الدراسـة باسـتمرار البحـث الفـردي والمؤسـسي في مجـال الاسـتخدامات السياسـية للإنترنـت وشـبكات التواصـل الاجتماعـي، ويجـب أن تتسـم هـذه الدراسـات بالتنـوع في تناولهـا لشـبكات التواصـل الاجتماعـي كل عـلى حـدة، مـع الاهتـمام بالمقارنـة بـين الاسـتخدامات والتأثـيرات السياسـية لهـا في سـياقات جغرافيـة وديموجرافيـة وتكنولوجيـة متباينـة. كـما ينبغـي أن تهتـم هـذه الدراسـات بالمقارنـة بـين النتائـج التـي يتـم التوصـل إليهـا في السـياق المـصري ومثيلاتهـا مـن سـياقات إقليميـة ودوليـة، مـع تحليـل المتغـيرات التـي تؤثـر بشـكل كبـير عـلى اسـتخدامات وتأثـيرات وسـائل التواصـل الاجتماعـي في الاتصـال السـياسي.

كــما تــوصي الدراســة بأهميــة تعزيــز المبــادرات التــي تزيــد الوعــي بــضرورة وجــود معايــير أخلاقيــة لتبــادل المعلومــات السياســية وللفعــل الســياسي عــبر شــبكات التواصــل

الاجتماعي، بما يضمن استمرار دورها في توفير المعلومات وفرص التفاعل والمشاركة القائمة على الثقة فيما يُقدَّم من خلالها، وعقلانية النقاش وتوفير مناخ الاحترام المتبادل بين المتداولين في المجال العام الإلكتروني.

وتطرح نتائج هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة التي يمكن أن تمثل مجالات اهتمام بحثي في مجال الاتصال السياسي ومنها:

1. ما حدود تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على عملية صناعة واتخاذ القرارات السياسية؟ وهل المجال العام الإلكتروني يمثل المجال الضعيف أم المجال القوي؟
2. ما الفئات الاجتماعية الأكثر نشاطًا في ساحات النقاش عبر وسائل التواصل الاجتماعية، وتأثير ذلك على شمولية وتجانس المجال العام؟
3. ما درجة اعتماد المؤسسات السياسية على شبكات التواصل الاجتماعي كأدوات للاتصال السياسي؟
4. ما تأثير استمرار ونمو استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي على مستقبل العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسة؟
5. كيف نبني نماذج للتأثير المتبادل بين شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية؟
6. كيف يمكن تفعيل دور شبكات التواصل الاجتماعي كآليات للمحاسبة المجتمعية؟
7. ما حدود استخدامات شبكات التواصل كآليات مساعدة في استطلاعات الرأي العام؟
8. ما مستقبل وسائل الإعلام التقليدية في الاتصال السياسي في ظل تنامي دور شبكات التواصل الاجتماعي؟

المراجع:

[1]Internet World Stats (2015). Internet Usage Statistics for Africa. Retrieved December 11, 2012 and December 30, 2015, from: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

[2]Pew Research Center. (2011). Global digital communication: Texting, social networking popular worldwide. Retrieved February 12, 2012m from http://www.pewglobal.org/files/2011/12/PewGlobal-Attitudes-Technology-Report-FINAL-December-20-2011.pdf

[3] Smuts, L. M. (2010). Social networking sites as a new public sphere: Facebook and its potential to facilitate public opinion as the function of public discourse – A case study of the 2008 Obama campaign. Thesis presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of M.Phil (Political Management) at Stellenbosch University. Retrieved March, 3, 2012, from http://www.google.com.eg/#hl=ar&q=Smuts%2C+Lize-Mari%C3%A9.+2010+pdf

[4] Boulianne, S. (2009). Does Internet use affect engagement? A meta-analysis of research. Political Communication 26(2), 193–211.

[5] Skoric, M. M., Zhu, Q., Goh, D. & Pang, N. (2015). Social media and citizen engagement: A meta-analytic review. new media & society, 1–23

[6]أسامة محمد عبد الرحمن حسانين. (2014). دور الفيس بوك في إمداد الشباب الجامعي بالمعلومات حول قضايا الفساد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس: معهد الطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال.

[7]محمود حمدي عبد القوي و سلوى محمد أحمد أبو العلا. (2014). عشوائية المعلومات وعلاقاتها بمصداقية مواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب،: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة المنيا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا: كلية الآداب، العدد (79)

[8]أحمد يونس محمد حمودة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية، 2013.

[9]حمزة السيد حمزة خليل (2012). استخدام الشباب مواقع الشبكات الاجتماعية لإطلاق ثورة 25 يناير 2011 المصرية والإشباعات المتحققة منها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا: كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي.

[10]عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات.(2013). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، عمان، الأردن: الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد (40)، العدد (41).

[11]انشراح الشال. (2012). رؤية الشباب الجامعي المصري لدور مواقع التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير، بحث مقدم للبرنامج العلمي للمنتدى السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، الرياض.

[12] Gaffney, D. (2010). Iran election: quantifying online activism. In: Proceedings of WebSci'10: extending the frontiers of

society online. USA, Raleigh, NC

[13] أحمد فاروق رضوان، مصداقية وسائل الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات في أثناء الانتخابات البرلمانية المصرية 2010، جامعة الأزهر: مجلة بحوث الإعلام، العدد 36، أكتوبر 2011.

[14] Presly, I. (2010). Elections" or "Selections"? Blogging and Twittering the Nigerian 2007 General Elections, Bulletin of Science, Technology & Society, Vol. 30 Issue 6, 398-414

[15] محمود حمدي عبد القوي (2009). دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، مؤتمر الإعلام والإصلاح، جامعة القاهرة: كلية الإعلام.

[16] Johnson, J. T & Kaye, K. B (2015). Site Effects: How reliance on social media influences confidence in the government and news media. Social Science Computer Review, Vol. 33(2), 127-144

[17] Yamamoto, M., Kushin, J. M. & Dalisay, F. (2015). Social media and mobiles as political mobilization forces for young adults: Examining the moderating role of online political expression in political participation. new media & society 2015, Vol. 17(6), 880–898

[18] Yang, C. H. & Jean L. DeHart, L. J. (2015). Social media use and online political participation among college students during the US election 2012. Social Media & Society, 1–18

[19] Kruikemeier, S., Noort, V. G., Vliegenthart, R. & H de Vreese. C. (2014). Unraveling the effects of active and passive forms of political Internet use: Does it affect citizens' political involvement?. new media & society, Vol. 16(6), 903–920

[20] Tang, G. & Lee, L. F. F. (2013). Facebook use and political participation: The impact of exposure to shared political information, connections with public political actors, and network structural heterogeneity. Social Science Computer Review 31(6), 763-773

[21] Tumasjan, A., S prenger, T., Sandner, P. & Welpe, L. (2011). Election forecasts with Twitter: how 140 characters reflect the political landscape. Soc Sci Comput Rev 29(4), 402–418

[22] Larsson, A. & Moe, H. (2011).Who tweets? Tracking microblogging use in the 2010 Swedish election campaign. In: ECIS 2011 Proceedings, Paper 251

[23] Vitak. J., Zube. P., Sfmock, A., Caleb, T., Ellison,N.& Lampe, C. (2011). It's complicated: Facebook users' political participation in the 2008 election. Cyberpsychol Behav Soc Netw 14(3), 107–114

[24] Baumgartner, J.C. & Morris, J.S. (2010). Myfacetube politics: social networking web sites and political engagement of young adults. Soc Sci Comp Rev 28, 24–44

[25] Robertson, S.P., Vatrapu, R.K. & Medina, R. (2010). Off the wall political discourse: Facebook use in the 2008 U.S. Presidential election. Information Polity 15, 11–31

[26] Zhang, W., Johnson. T.J., Seltzer, T. & Bichard, S. (2010). The revolution will be networked: the influence of social networking sites on political attitudes and behavior. Soc Sci Comput Rev 28, 75–92

[27] Utz, S. (2009). The (potential) benefits of campaigning via social network sites. J Comput

Mediat Commun 14, 221–243

[26]Kushin, M. & Kitchener, K. (2009). Getting political on social network sites: Exploring online political discourse on Facebook. First Monday 14, 11

[28] Fraser, N. 1990. Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy. Social Text 25/26, 56-80.

[29]Habermas, J. (1989). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society. Cambridge, Mass: MIT Press.

[30] Ibid, pp. 25-26.

[31] Ibid, pp. 36-37.

[32] Dahlberg, L. & Siapera, E. (2001). Radical democracy and the Internet: Interrogating theory and practice. New York: Palgrave MacMillan.

[33] McQuail, D. (2005). McQuail's Mass Communication Theory. 5th ed. London: Sage.

[34]Dahlgren, P. 2005a.The Internet, public spheres, and political communication: Dispersion and deliberation. Political Communication 22(2), 47-162.

[35] van Dijk, J. (1996). Models of democracy behind the design and use of new media in politics. Javnost/The Public, 43-56.

[36] Westling, M. (2007). Expanding the Public Sphere: The impact of facebook on political communication. Retrieved February 18, 2012, from www.thenewvernacular.com/.../facebook_

[37] Smith, A., Schlozman, K.L., Verba, S. & Brady, H. (2009). The Internet and civic Engagement. Pew Internet & American Life Project. Retrieved January 2012, from http://www.pewinternet.org/Reports/2009/15-The-Internet-and-Civic-Engagement.aspx

[38] Neuman W. R, Bimber, B. & Hindman, M. (2010). The Internet and four dimensions of citizenship. The Oxford Handbook of American Public Opinion and the Media. Retrieved March 13, 2014 from: http://www.wrneuman.com/nav_pub_95_755951903.pdf

[39] Ibid

[40] Ibid

[41] Rasmussen, T. (2008). The Internet and differentiation in the political public sphere. NORDICOM Review, 29(2), 73-83. Retrieved March 4, 2012, from http://web.ebscohost.com/ehost/pdf?vid=27&hid=112&sid=ed578a25-1af6-4000 88caf3b4924554ef% 40SRCSM2

[42] Hindman, M. (2009). The myth of digital democracy. New Jersey: Princeton Press. 4

[43] Debatim, B. (2008). The Internet as a new platform for expressing public opinions and as

a new public sphere. In Donsbach, W. & Traugott, M. W. (eds.) The Sage Handbook of public opinion research. London: Sage.

[44] Berger, A.A. (1998). Media research techniques. 2nd ed. London: Sage.

[45] Wimmer, D. R. & Dominick, J. (2000). Mass media research: An introduction. 6th Edition. Boston: wasdworth.

[46] Ibid, p. 150

[47] Denton, Jr. E. A. & Kuypers, A. J. (2008). Politics and communication in America: campaigns, media, and governing in the 21st century. Illinois. Waveland press, INC.

[48]مرجع سابق

[49] Op. cit., pp.398-414

[50] Op. cit., p.11

[51] Cooper, M. (2003). Media ownership and democracy in the digital information age. USA: Center for Internet & Society, Stanford law School.

[52]مرجع سابق

[53] Op. cit., pp. 1-18

[54] Op. cit., pp. 11-31

[55] Dahlgren, P. (2009). Media and political engagement: Citizens, communication, and democracy. New York. Cambridge.

[56] Chadwick, A. (2006). Internet politics: States, citizens, and new communication technologies. New York: OXFORD.

[57] Op. cit., pp. 880–898

[58] Op. cit., pp. 75–92

[59]Op. cit., pp. 1–18

[60] Op. cit., pp. 903–920

[61]مرجع سابق

[62]شريف درويش اللبان. (2011). ثورة الفيس بوك: آليات استخدام الشبكات الاجتماعية في ثورة 25 يناير 2015. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

الفصل الثالث

تطور الاستخدامات السياسية للإنترنت في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية

دراسة تتبعية لدور الإنترنت خلال الانتخابات المصرية البرلمانية 2010، 2011، والانتخابات الرئاسية 2012، 2014

مقدمة:

اهتمت العديد من الدراسات بدراسة العلاقة بين تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة New Media والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على توجيه السياسة في اتجاه تحسين الممارسة الديمقراطية. وكان النموذج الأبرز من بين أصحاب هذه الدراسات دراستي (ألفين توفلر Alvin Toffler 1980) و (جون نيتسبت John Naisbitt 1982)، واللذين كان طرحهما مبنيًا على الفرص اللامتناهية التي توفرها وسائل الاتصال الجديدة للحصول على المعلومات وتفاعلية عملية الاتصال.

ومما لا شك فيه أن التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام كان لها بالغ الأثر في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستوى الدولي. وبالنسبة للباحثين في مجال الاتصال السياسي، شَكَّل ظهور الوسائل التكنولوجية إحدى العلامات الفارقة في إمكانية الوصول إلى مجتمع أكثر ديمقراطية من منظور اتصالي. وقد أثبتت الدراسات العديدة دورًا مهمًا للإنترنت وتطبيقاته في الاتصال السياسي، من حيث زيادة المعرفة السياسية وخلق آليات للتفاعل بين المواطنين وبعضهم البعض، وبينهم وبين السياسيين، وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية في سياقات معينة. كل ذلك دعا إلى الافتراض بأن الإنترنت أسهم في حدوث تغيير سياسي سيقود حتمًا إلى تحسين الممارسة الديمقراطية.

وواجهت الافتراضية التي ترى أهمية الوسائل التكنولوجية ودورها الإيجابي في إحداث التغييرات السياسية، أو ما يمكن أن يسمى بـ«التفاؤل التكنولوجي Technological optimism» الكثير من التشكيك. وكانت أهم الانتقادات التي تم توجيهها لهذه الافتراضية أن التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يعزى فقط للتكنولوجيا، ولكنه يمكن أن ينسب إلى متغيرات وعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية، وربما يكون للعامل التكنولوجي دورًا في هذا الإطار باعتباره أحد العوامل التي تتفاعل مع العوامل المجتمعية السابقة.

مـن جانـب آخـر هنـاك مـن يـرى أن التكنولوجيـا قـد أثـرت فقـط في مـن لديهـم القـدرة والكفـاءة عـلى اسـتخدامها والتواصـل مـن خلالهـا، بينـما مـن ظلـوا خـارج نطـاق الاسـتخدام لم تتأثـر أحوالهـم الاجتماعيـة والسياسـية نتيجـة ظهـور هـذه التكنولوجيـا. وطـرح بعـض الباحثـين نظريـة الفجـوة الرقميـة (Digital divide) للبرهنــة عــلى ذلــك، حيــث تفــترض النظريــة أن عوامــل التعليــم والســن والنــوع الاجتماعـي ومسـتوى الدخـل المنخفـض تقلـل مـن اسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا، وهـو مـا يطلـق عليــه البعــض «التشــاؤم التكنولوجــي Technological pessimism». وهنــاك اتجــاه ثالــث لا يــرى للإنترنـت وتطبيقاتـه أي تأثـير عـلى الإطـلاق، وأنـه مثـل كل الوسـائل الأخـرى يعتـبر محايـدًا، وليـس لـه تأثـيرات إيجابيـة أو سـلبية، وهـو مـا يطلـق عليـه «الحياديـة التكنولوجيـة Technological neutral».

وفي مجـال بحـوث تقييـم اسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا تسـتخدم العديد من المداخـل النظرية. فهنـاك مـن يتبنـى منظـور حتميـة العلاقـة بـين ظهـور التكنولوجيـا والتغـير الاجتماعـي Technological determinism. وبتطبيـق ذلـك عـلى الإنترنـت، فـإن ظهـوره وتطـور اسـتخدامه يعـد أمـرًا حتميًـا، وأن تأثيراتــه السياســية والاجتماعيــة والاقتصاديــة والثقافيــة مرتبطــة ســببيًا بالتطــور التكنولوجــي. بمعنــى آخـر، فـإن ظهـور تكنولوجيـا الاتصـال واسـتخدامها وتأثيراتهـا يسـير في شـكل خطـي، لأنـه قائـم عـلى الاعتقـاد باسـتقلالية التكنولوجيـا عـن المجتمـع، وبأنهـا تقـود عمليـة التغيـير الاجتماعـي. ولكـن هـذا المفهـوم تعـرض لنقـد مـن مـدراس مختلفـة أهمهـا نظريـة الحتميـة السوسـيو- ثقافيـة Sociocultural determinism ونظريــة الطوعيــة Volunteerism .

وتتبنـى هـذه الدراسـة رؤيـة نقديـة لنظريـة الحتميـة التكنولوجيـة، لمناقشـة مـدى انطباقهـا عـلى الواقـع المـصري؛ حيـث تناقـش الدراسـة فرضية العلاقة بـين زيادة انتشـار معدلات الوصـول للإنترنت ودوره السياسي، وذلك من خلال تتبع استخدامات وتأثيرات الإنترنت في أربع انتخابات متتالية 2010، 2011، 2012، 2014. ولعـل اختيـار هـذه الفترات الزمنيـة المختلفة يعطي فرصة لتقييم الاسـتخدامات السياسـية للإنترنت

في مراحـل تغـيرت فيهـا الظـروف السياسـية، وهـي أحـد العوامـل المجتمعيـة التـي يمكـن أن تؤثـر عـلى اسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت.

وتسـعى هـذه الدراسـة إلى طـرح المنظـور النقـدي في تفسـير علاقـة التكنولوجيـا بالتغـير الاجتماعـي والسـياسي، خاصـة بعـد الاحتفـاء المبالـغ فيـه الـذي وسـم الدراسـات التـي تهتـم بعلاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع بصفـة عامـة، والعلاقـة بـين التكنولوجيـا والسياسـة بصفـة خاصـة.

أهمية الدراسة:

تـأتي أهميـة هـذه الدراسـة مـن خـلال عـدد مـن الأطروحـات ذات الصلـة بالمشـكلة البحثيـة التـي تتناولهـا بالتحليـل والنقـد والمقارنـة، والتـي تتمثـل فيـما يـلي:

- غيـاب الدراسـات التتبعيـة للظواهـر الاجتماعيـة واسـتخدامات وتأثـيرات وسـائل الإعـلام بصفـة عامـة وتكنولوجيـا الاتصـال بصفـة خاصـة؛ حيـث تقتـصر الدراسـات في المكتبـة العربيـة عـلى دراسـة الظواهـر الاجتماعيـة بشـكل منفصـل دون النظـر إلى تطوراتهـا عـبر مراحـل زمنيـة مختلفـة. ويعـود ذلـك إلى نقـص الإمكانيـات الماديـة التـي تمكـن الباحثـين مـن العمـل في إطـار مشروعـات ممتـدة تغطـي فـترات زمنيـة متتابعـة. أضـف إلى ذلـك أن الدراسـات التتبعيـة تتطلـب جهـدًا بحثيًـا كبـيرًا تقـوم بـه فـرق بحثيـة، أكـثر مـن كونهـا عمـلًا فرديًـا، وهـو مـا تفتقـده البيئـة البحثيـة المصريـة والعربيـة.

- نقـص الدراسـات النقديـة في مجـال تتبـع الاسـتخدامات والتأثـيرات التكنولوجيـة في مجتمعاتنـا العربيـة. حيـث يميـل اتجـاه البحـث وخاصـة في مجـال الدراسـات الإعلاميـة- إلا فيـما نـدر- إلى دراسـات «إقـرار الواقـع Status Quo». ويغيـب إلى حـد كبـير مدخـل الدراسـات النقديـة في العلـوم الاجتماعيـة نتيجـة لضعـف المعرفـة بالأطـر النظريـة لكثـير مـن الباحثـين في هـذا المجال، ولتفضيلهـم عـدم السـباحة ضد تيـار اتجاه البحوث السـائدة، بالرغم من الحاجـة الملحة للنظرية

النقديـة لترسـيخ الاتجاهـات والنتائـج البحثيـة الحاليـة، أو لإجـراء تعديـلات عـلى الكثـير مـن الفرضيـات التـي تطرحهـا هـذه الدراسـات، أو حتـى لدحـض الكثـير مـن الفرضيـات والنتائـج التـي تنتهـي إليهـا هـذه الدراسـات.

- مواكبـة الدراسـات الغربيـة في رصـد تأثـيرات الإنترنـت في مجـال الاتصـال السـياسي؛ حيـث حظـي هـذا المجـال بالكثـير مـن الاهتـمام في المدرسـة الغربيـة، مـع نـدرة في مجـال الدراسـات العربيـة، عـلى الرغـم مـن الـدور الـذي تلعبـه الوسـائل الحديثـة كأحـد أهـم أدوات الاتصـال السـياسي في العـالم العـربي في المرحلـة الراهنـة. وهـذا يحتـم إجـراء دراسـات محليـة وإقليميـة تقـارن نتائجهـا بالدراسـات الغربيـة برؤيـة نقديـة، تـشرح وتفـسر أسـباب الاتفـاق والاختـلاف، وتأثـير البيئـة المجتمعيـة عـلى الاسـتخدامات السياسـية للوسـائل التكنولوجيـة وتأثيراتهـا، وخاصـة في المجـال السـياسي.

- بنـاء تراكـم معـرفي مبنـي عـلى بحـوث ميدانيـة حـول اسـتخدامات وتأثـيرات تكنولوجيـا الاتصال والإعـلام في المجتمعـات العربيـة؛ فالراصـد للدراسـات العربيـة، وخاصـة تلـك التـي تعتمـد عـلى النظريـة النقديـة، يلحـظ أنهـا تعتمـد في الكثـير مـن الأحيـان عـلى الدراسـات التحليليـة الكيفية دون الاهتـمام بالدراسـات الميدانيـة، وهـو مـا يجعـل النتائـج تفتقـر إلى براهـين تطبيقيـة تؤيـد الأطروحـات النظريـة لتقييـم اسـتخدامات التكنولوجيـا وعلاقتهـا بالمجتمـع, كـما يلاحـظ أيضًـا عـدم وجـود مـدارس بحثيـة تسـتمر في دراسـات الاسـتخدامات والتأثـيرات التكنولوجيـة عـلى المجتمـع، وخاصـة فيـما يتعلـق بالعمليـة السياسـية. ويغلـب عـلى البحـوث في هـذا المجـال الميـل لدراسـة قضايـا متفرقـة لا ترتبـط ببعضهـا البعـض في كتلـة Cluster، مـما لا يوفـر تراكـمًا معرفيًـا يُمَكِّـن الباحثـين مـن اسـتكماله.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على معدلات الاستخدامات السياسية للإنترنت في الانتخابات بأنماطها المختلفة.
- المقارنة بين الاستخدام السياسي للإنترنت في أثناء الانتخابات في سياقات سياسية وتاريخية مختلفة.
- تحليل التفاعلات المجتمعية التي تؤثر على استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي.
- رصد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدلات استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الحملات الانتخابية.
- مناقشة فرضية الحتمية التكنولوجية على استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي.
- إثارة الجدل الأكاديمي حول استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا الجديدة وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي، وذلك من خلال تبني مداخل نظرية نقدية في دراسات العلاقة بين التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة من جانب، والتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جانب آخر.

الدراسات السابقة:

تحتم هذه الدراسة، شأن العديد من الدراسات البينية **Inter-disciplines**، مراجعة الأطروحات النظرية والتطبيقية في العلوم ذات الصلة. وتم تصنيف الدراسات التي تنتمي إلى مجالات التكنولوجيا والاتصال السياسي والاجتماع - المجالات البينية لهذه الدراسة - إلى فئتين أساسيتين وهما:

أولًا: دراسات تتعلق باستخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي Internet and Politics :

على سبيل المثال، دراسة (نديفولا و موويني Ndavula & Mueni 2014) حول استخدامات الإنترنت في الانتخابات الرئاسية الكينية 2013، والتي توصلت إلى تنامي دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات بالمقارنة بين انتخابات 2002، وانتخابات 2007. لكن الدراسة أكدت على أن تنامي دور الإنترنت في الاتصال السياسي يواجه تحديين أساسيين، الأول: ضعف البنية التكنولوجية وفرص الوصول إلى الإنترنت في بعض المناطق الفقيرة. والثاني: أن هناك الكثير من النشاط السياسي الافتراضي مثل «الإعجابات Likes» و«المتبعين Followers» لم يتحول إلى مشاركة سياسية فعلية، مثل التصويت في الانتخابات، ما يعني أنه ليس هناك ضمانة لترجمة الاهتمامات السياسية الافتراضية إلى معدلات تصويت ومشاركة حقيقية .

دراسة (عادل صالح 2014) حول مدى تأثير استخدام الإنترنت على النظام السياسي في المجتمعات المحلية، والتي تم تطبيقها في إحدى قرى محافظة المنيا، والتي أكدت على أن التوسع في استخدام الإنترنت في المحليات لا يرتبط بزيادة معدلات استخدامها كوسيلة لتداول المعلومات السياسية أو التفاعل بين المواطنين والسياسيين في أثناء الانتخابات. كما أثبتت الدراسة أن الوسائل التقليدية هي التي ما زالت تسيطر على بنية وعمل منظومة الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية، عكس الدور المهم الذي لعبته الإنترنت خلال ثورة 25 يناير،2011 على المستوى القومي .

دراسة (يونجهير Jungherr, 2014) حول استخدامات الإنترنت في الحملات الانتخابية في ألمانيا، والتي انتهى فيها إلى أن استخدامات الإنترنت لم تفض إلى تغير جوهري في أساليب الحملة الانتخابية، على عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية. وفسرت الدراسة محدودية دور الإنترنت في الواقع السياسي الألماني عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود اختلافات في بنية النظام السياسي والبيئة

السياسية التي تؤثر على استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا . بينما توصلت دراسة (أحمد فاروق رضوان 2010) إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الخاصة بالانتخابات، وأشارت الدراسة إلى ارتفاع نسب مصداقية صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالنشطاء السياسيين وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصري .

أما دراسة (ديجراسيا وآخرين DiGrazia, et. 2013) والتي أجريت في أثناء انتخابات مجلس النواب الأمريكي في 2010، و2012، واهتمت بتحليل العلاقة بين التغريدات (Tweets 542.969 تغريدة) ومعدلات التصويت للمرشحين (795 مرشحًا)، فقد توصلت إلى أن تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي وتحديدًا تويتر ليست وقتية، وأن المؤشرات الإحصائية تشير إلى وجود علاقة دالة بين معدلات التغريد لأحد المرشحين ومعدل الأصوات التي يحصل عليها . ودراسة (فارجاس Vargas, 2012) الذي يرى أنه في سياق ما يعرف بالربيع العربي، فإن التكنولوجيا هي بكل تأكيد ليست حلًا لكل المشكلات المجتمعية، وأن الفيسبوك Facebook لم يكن السبب في حدوث ما يعرف بـ «ثورات الربيع العربي». وفي الحالة المصرية، ساعد الفيسبوك المواطنين في التنفيس عن غضبهم الذي تراكم لسنوات بفعل الركود السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي والإحباط على المستوى الفردي .

وركزت دراسة (جروشيك Groschek, 2009) على تقييم دور الإنترنت في تحسين الممارسة الديمقراطية على المستوى العالمي، وتم تطبيقها على الدراسات التي أجريت في الفترة من 1994 حتى 2003، وخلص فيها إلى أن التوقعات التي صاحبت ظهور الإنترنت من حيث قدرتها على التمكين السياسي وتحسين الديمقراطية هي نفسها التوقعات الخيالية التي صاحبت انتشار الراديو والتلفزيون، وكلاهما استند في طرحه إلى الحتمية التكنولوجية .

وأثبتت دراسة (محمود حمدي 2009) وجود علاقة ارتباطيه بين استخدام الشباب للفيسبوك لأغراض سياسية واتجاه الشباب نحو المشاركة السياسية، حيث تتعدد المجموعات السياسية على الفيسبوك. كما أوضحت الدراسة أن تعددية الآراء ومناقشة القضايا السياسية، كانت بدرجة كبيرة من الحرية على الفيسبوك، وأن إتاحة الفرصة للتعليق وإبداء الرأي في القضايا المثارة، ساعد في جذب انتباه الشباب المصري نحو المضامين السياسية المطروحة على الفيسبوك، دون وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث .

وانتهت نتائج دراسة (تومبسون ولاروكا جالجهار وسنترون Thompson, LaRocca, Gallagher& Cintron 2009) إلى عدم دعم فرضية أن الإنترنت زادت مشاركة غير الناشطين سياسيًّا في العملية السياسية في أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وطالبت بإجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع. كما خلصت الدراسة إلى أنه ليست هناك أدلة على أن الإنترنت كان لها تأثير مباشر على زيادة معدلات التصويت والمشاركة في الانتخابات، شأنها في ذلك شأن كل وسائل الاتصال الأخرى .

أما دراسة (لودر Loader 2007) فتوصلت إلى أن الشباب الأمريكي لا يتأثرون فقط بالسياسة، ولكنهم لا يتواجدون على خريطة السياسيين والمؤسسات السياسية التقليدية أو في دائرة اهتمامهم؛ فالأشكال التقليدية مثل المنتديات الخاصة بالكونجرس ومجلس النواب وقوافل الدعوة للتصويت لا تتلاءم مطلقًا مع أولئك الذين لديهم القدرة الذاتية على التعبير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أدوات محتملة لزيادة الكفاءة السياسية للشباب .

وتشير دراسة (مونتجموري Montgomery 2000) إلى الحاجة لتبني المدخل الجدلي لدراسة علاقة الشباب بالتكنولوجيا ومدى تأثيرها السياسي. وانتهت الدراسة إلى أهمية إجراء المزيد من الدراسات لفهم وتحليل بيئة التكنولوجيا، حيث

إن التأثـيرات السياسـية للتكنولوجيـا قـد تكـون إيجابيـة وقـد تكـون سـلبية، كـما أن البنـاء الاجتماعـي يلعـب دورًا في هـذا الاتجـاه .

ثانيًا: دراسات تتعلق بتقييم تأثيرات التكنولوجيا على المجتمع Technology Assessment :

مـن هـذه الدراسـات عـلى سـبيل المثـال، دراسـة (مارتـن Martin, 2012) الـذي يـرى أنـه حتـى في ظـل التقاريـر الإيجابيـة عـن الـدور الفاعـل لتكنولوجيـا الاتصـال، وبخاصـة وسـائل التواصـل الاجتماعـي، فيـما يعـرف بـ«الربيـع العـربي Arab Spring»، فإنـه لا يمكـن القـول إن نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة مقبولـة لتفسـير دورهـا في التغيـير السـياسي والاجتماعـي خـلال هـذه الفـترة . وتتفـق معـه دراسـة (هيرتـس Hirts, 2012) الـذي يـرى أن الربـط المبـاشر بـين اسـتخدام الموبايـل وشـبكات التواصـل الاجتماعـي، وكـسر «الجمـود السـياسي Political stasis» في عـام 2011 في العـالم العـربي، يعـد نظـرة تتجاهـل التطـور التاريخـي، وتنـزع الأحـداث مـن سـياقها، وتعتمـد بشـكل كبـير عـلى سرديـة الحتميـة التكنولوجيـة. وأكـد عـلى أنـه إذا لم يتـم نقـد هـذه الأطروحـات فسـوف يسـتقر في مخيلـة الباحثـين والمهتمـين وحتـى الجمهـور العـام أن تكنولوجيـا الاتصـال يرجـع إليهـا الفضـل في قيـادة التغيـير العالمـي عـلى كافـة المسـتويات .

وفنــدت دراســة (بوكنجهــام Buckingham 2006) أطروحــة (تابســكوت Tapscott 1998) عــن «مفهـوم التفـاؤل التكنولوجـي Techno-optimistic notion »؛ حيـث أطلـق تابسـكوت مفهـوم «جيـل الإنترنـت» عـلى كل مواليـد مـا بعـد عـام 1977، وهـم الذيـن يعتمـدون بشـكل كبـير عـلى الإنترنـت. وهـو مـا دعـاه إلى تصنيـف هـذا العمـل عـلى أنـه مـن أشـكال الحتميـة التكنولوجيـة. وشـدد بوكنجهـام عـلى أن اسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت عـلى الشـباب يجـب أن تُـدرس في إطـار تحليـلي يأخـذ في الاعتبـار العوامـل الاقتصاديـة والسياسـية والظـروف الحياتيـة اليوميـة والعوامـل الاجتماعيـة والثقافيـة .

أمـا دراسـة (كريمـر Kreimer, 2001), فتوصلـت إلى أن الأمـل في أن تقـود التكنولوجيـا عمليـة التحـول الديمقراطـي يظـل احتماليًـا. فالإنترنـت يحمـل مخاطـر وفوائـد في نفـس الوقـت بالنسـبة للناشـطين السياسـيين. وبالنسـبة للاسـتخدامات والتأثـيرات السياسـية للإنترنـت وغيرهـا مـن المجـالات، فإنه في أحسـن الأحـوال يمكـن القـول إن بـوادر مدخـل الحتميـة الناعمـة Soft determinism يظـل في مرحلـة التشـكل، مـا يعنـي أنـه احتـمال قابـل للتحقـق مـن عدمـه. وتحـدد الدراسـة ثلاثـة شروط يمكنهـا أن تقلـل مـن قـدرة الإنترنـت عـلى التمكـين السـياسي، وهـي: الفجـوة الرقميـةDigital divide وعـدم قـدرة المحتـوى التكنولوجـي عـلى جـذب الانتبـاه Digital attention deficit ، أو الإغـراق الرقمـي digital overwhelming ، ومنغصـات التواجـد عـلى الإنترنـتVices of visibility ، كالرقابـة والملاحقـة وغيرهـا مـن أشـكال تقييـد حريـة اسـتخدام الإنترنـت .

وتوصلـت دراسـة (دريفـس Dreyfus 2001) إلى أن الإنترنـت لم تحـدث التغـير الاجتماعـي الـذي تـم التبشـير بـه في الأوسـاط التكنولوجيـة والأكاديميـة ووسـائل الإعـلام. أمـا دراسـة (ولـش Walsh 2000) فأكـدت أن مسـتخدمي الإنترنـت يسـتخدمونها لأغـراض ترتبـط بالتطـور الاجتماعـي والسـياسي توقعهـا الكثـير مـن الباحثـين . وتتفـق معـه دراسـة (بيمـبر Bimber, 2003) التـي يـرى فيهـا أن ثـورة الاتصـالات والمعلومـات أحدثـت تغـيرات بنائيـة مهمـة في العمليـة السياسـية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. وتوصَّل مـن خـلال دراسـته التحليليـة إلى أن اسـتخدامات التكنولوجيـا الجديـدة تسـاهم في إحـداث تغـيرات في التنظيـم السـياسي لمـا يمكـن تسـميته مرحلـة مـا بعـد البيروقراطيـة «Post bureaucratic»، كـما أنـه يقـود إلى تغـيرات جوهريـة في بنيـة الاهتمامـات السياسـية .

وكذلــك دراســة (جراهــام 1999Graham)، ودراســة (روبنــس وويبســتر 1999 Robins and Webster)، اللتــان أكدتــا عــلى أنــه بالرغــم من أن دراســات الفجــوة الرقمية Digital divide أقــرت بــأن تكنولوجيــا الكمبيوتــر هــي قــوة للتغيــير الاجتماعــي الايجــابي، فــإن هــذه الطــرح لا يمكــن تعميمــه عالميًا، كــما أنــه قابــل للكثير مــن النقاش

والجدل . ودراسة (وينر1980 Winner,) التي أثبتت أن الترتيبات المادية المتعلقة بالإنتاج الصناعي والرفاهية الاجتماعية ووسائل الاتصال غيرت بلا شك ممارسة السلطة وخبرة المواطنة. لكن الذهاب إلى ما وراء هذه الحقيقة المؤكدة وافتراض أن التكنولوجيا بحد ذاتها لها خصائص سياسية يبدو للوهلة الأولى خطأً مؤكدًا. وانتهت الدراسة إلى أنه يجب الرد على أولئك الذين يفترضون أن بعض الاختراعات التكنولوجية لها صفات أو خصائص سياسية معينة، بأن الأكثر منطقية هو أن التأثير السياسي للتكنولوجيا السياسي يتوقف على السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل في إطارها التكنولوجيا .

التعليق على الدراسات السابقة:

- يتضح من عرض الدراسات السابقة أنه يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الدراسات التي أجريت على استخدامات وتأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالتغير الاجتماعي، كالتالي:

- دراسات متشائمة Techno-pessimistic research، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير أحادي سلبي للتكنولوجيا على المجتمع.

- دراسات متفائلة Techno-optimistic research، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير أحادي إيجابي للتكنولوجيا على المجتمع.

- دراسات نقدية Critical research ، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير للتكنولوجيا على المجتمع يكون متعدد الاتجاهات ومتغير الاحتمالات سلبًا وإيجابًا بفعل تفاعل وتصارع ظروف إنتاج واستخدام التكنولوجيا، والظروف الاجتماعية التي تعمل فيها؛ حيث إن النظم التكنولوجية والاجتماعية هي ديناميكية ومتشابكة إنتاجًا وتأثيرًا وتأثرًا, ما يعني أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بتأثير واحد للتكنولوجيا متشابه على كل المجتمعات.

- أن معظـم الدراسـات التـي اهتمـت بدراسـات علاقـة وسـائل الإعـلام والاتصـال الجديـدة تتبنـى مداخـل تقليديـة تدافـع عـن الأوضـاع القائمـة وتدعـم فرضيـة وجـود تأثـير حتمـي لتبنـي التكنولوجيـا وعلاقـة ذلـك بالتغـير المجتمعـي.
- أن الدراسـات التـي اهتمـت بدراسـة العلاقـة بـين التكنولوجيـا والمجتمـع والتـي تزامنـت مـع بدايـة الثـورة التكنولوجيـة كانـت أكـثر حـذرًا في التبشـير بقـدرة التكنولوجيا عـلى إحـداث تغـير دراماتيـكي في المجتمـع، مقارنـة بسلسـلة الدراسـات التـي واكبـت الانفجـار المعلومـاتي الـذي صاحـب تطـور اسـتخدامات وتطبيقـات الإنترنـت.
- أن هنـاك تباينًـا في النتائـج التـي توصلـت إليهـا الدراسـات السـابقة، مـا يعـزز الأهميـة التـي يجـب أن تـولى لهـذا النـوع مـن الدراسـات للوصـول إلى فهـم أكـثر عمقًـا لاسـتخدامات وتأثيرات التكنولوجيـا.
- أن الدراسـات العربيـة التـي اهتمـت بالعلاقـة بـين التكنولوجيـا والتغـير المجتمعـي تعـد نـادرة، وغالبًـا مـا تغيـب عنهـا النظـرة النقديـة.
- أن هنـاك حاجـة ماسـة للاسـتمرار في دراسـات تقييـم العلاقـة بـين تكنولوجيـا الإعـلام والاتصـال في مـصر والعـالم العـربي في سـياقات مجتمعيـة وتاريخيـة متباينـة.
- نـدرة الدراسـات المقارنـة بـين الدراسـات العربيـة والأجنبيـة الأمـر الـذي يوفـر فرصًـا أكـبر لفهـم تأثـير البيئـة المجتمعيـة عـلى اسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا محليًـا وعالميًـا.

المشكلة البحثية:

مَثَّـل ظهـور الإنترنـت وتطبيقاتهـا كأهـم الأدوات التكنولوجيـة التـي تسـم عـصر المعلومـات الحـالي، أحـد أبـرز الوسـائل التـي تـم الاحتفـاء بهـا لدورهـا المتوقـع في إعـادة

إحياء أو إنعاش الديمقراطية، أو حتى إحداث التحول الديمقراطي المنشود. يأتي ذلك تأسيسًا على الخصائص التي يتمتع بها هذا الوسيط التكنولوجي وارتفاع معدلات الطلب عليه، وخاصة بين فئات من المواطنين لم تكن مهتمة بالمشاركة، أو كانت تبحث عن آليات غير تقليدية للمشاركة في العملية السياسية, وأجريت العديد من الدراسات لتقييم استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسية في سياقات اجتماعية وتكنولوجية مختلفة وعبر مراحل زمنية مختلفة.

ويمكن القول إن فرضيات نظرية الحتمية التكنولوجية Technological determinism قد استخدمت في العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال. وأيًّا ما كان تقييم الباحثين لدور الإنترنت في الاتصال السياسي سلبيًّاTechno-pessimism أو إيجابيًّا Techno-optimism، فغالبًا ما سيطرت عليهم أطروحات حتمية الاستخدام والتأثير، وأحادية السبب والنتيجة. وهذه الدراسة تتبنى منظورًا نقديًّا Critical perspective للحتمية التكنولوجية، لتقييم الاستخدامات والتأثيرات السياسية للإنترنت في مراحل زمنية مختلفة، لرصد تفاعلات تطور استخدام الإنترنت والسياقات المجتمعية في الواقع المصري.

وتتمحور مشكلة الدراسة في طرح سؤال أساسي يتعلق بتقييم استخدام التكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي، وهو: هل يمثل استخدام الإنترنت وتأثيرها في العملية السياسية منحنى خطيًّا يحتم ربط انتشار استخدام الإنترنت وتطبيقاتها بتنامي دورها كأداة للاتصال السياسي؟ بمعنى آخر: هل يمكن تفسير استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي من خلال العلاقة السببية القائمة على أن انتشار التكنولوجيا يقود لتنامي دورها في إحداث التغيير السياسي بشكل حتمي، أم أن العلاقة الجدلية بين تطور استخدام التكنولوجيا وتفاعلاتها مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تفسر الإقبال أو التراجع عن استخدام الإنترنت كأداة للاتصال السياسي؟

الإطار النظري للدراسة:

مداخل دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع:

طرح (فوكس Fuchs 2010) ثلاثة مقتربات أساسية لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، وهي: مدخل الحتمية التكنولوجية Technological determinism ومدخل البناء الاجتماعي للتكنولوجيا The social construction of technology ومدخل التقييم المركب الجدلي للتكنولوجيا complex and dialectical technology assessment .

ونظرية حتمية وسائل الإعلام Media determinism أو الحتمية التكنولوجية Technological determinism هي إحدى النظريات السائدة لتفسير العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع. ويرى (شاندلر Chandler 1995) أن الحتمية التكنولوجية هي إحدى النظريات الرائدة لتفسير التغير الاجتماعي. وتفترض النظرية أن التكنولوجيا هي محرك أساسي في التاريخ؛ حيث يرى أولئك المهتمون بالتطورات التكنولوجية وخاصة تكنولوجيا والإعلام من منظور حتمي أن التكنولوجيا هي المتغير الأوحد الذي ينتج عنه التغير الاجتماعي، ويُنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها المتغير الأساسي الذي يشكل النظام الاجتماعي .

على العكس من ذلك، طرح مجموعة من باحثي الاجتماع اتجاهًا بديلًا للحتمية التكنولوجية، وهو مدخل البنى الاجتماعية للتكنولوجيا أو ما يمكن تسميته بالحتمية الاجتماعية (Social Construction of Technology Approach (SCOT)؛ حيث يرى (بينش وبيجيكر 1987 Pinch and Bijker) أن التكنولوجيا بناء اجتماعي، وأن تصميمها هو بمثابة إعلان عن كيف تفسر المجموعات المنتجة للتكنولوجيا الواقع الاجتماعي، وكذلك تصوراتها الاجتماعية للحلول التي تراها مناسبة لعلاج المشكلات المجتمعية . وهذا المدخل لا يعتبر التكنولوجيا عاملًا في التغيير الاجتماعي على الإطلاق، حيث إنها لا تساهم من قريب أو بعيد في تشكيل المجتمع , ويمكن القول إن

هـذا الاتجـاه هـو الوجـه الآخـر للحتميـة، وأنـه يسـتبدل الحتميـة التكنولوجيـة بالحتميـة الاجتماعيـة، حيـث يؤكـد عـلى انتهـاء فرضيـة أن التكنولوجيـا هـي التـي تقـرر للمجتمـع، ولكـن عـلى العكـس المجتمع هـو الـذي يقـرر التكنولوجيـا بشـكل كامـل ومطلـق. وكـما هـو واضـح فـإن النظريتـين تقومـان عـلى تفسـير سـببي أحـادي لعلاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع.

المدخـل الثالـث الـذي يتجنـب حتميـة التكنولوجيـا أو حتميـة البنـى الاجتماعيـة قائـم عـلى جدليـة علاقـة التأثـير والتأثـر بـين التكنولوجيـا والمجتمـع (Technology and society as dialectical)؛ حيـث يفـترض أن المجتمـع يقـرر نـوع التكنولوجيـا وتصميمهـا والجوانـب التقنيـة لهـا، في حـين توثـر التكنولوجيـا في المجتمـع بطـرق متشـابكة؛ حيـث يُنظـر إلى التكنولوجيـا باعتبارهـا نتـاج ظـروف مجتمعيـة وليسـت حتميـة مجتمعيـة، وأن التغيـير الاجتماعـي هـو نتـاج تفاعـل بـين التكنولوجيـا والمجتمـع وليـس حتميـة تكنولوجيـة. هـذا يعنـي أن الظـروف المجتمعيـة والاهتمامـات والصراعـات تؤثـر عـلى ماهيـة التكنولوجيـا المنتجـة، ولكـن تأثـيرات التكنولوجيـا ليسـت مقـررة سـلفًا، لأن التكنولوجيـا الحديثـة معقـدة بمـا لا يكـون هنـاك مجـال للتنبـؤ بتأثيراتهـا المحتملـة , ويمكـن القـول إن التكنولوجيـا والمجتمـع بينهـما نظـام متداخـل ومعقـد، مـا يعنـي أن هنـاك مجموعـة مـن العنـاصر في هـذا النظـام، وأن العديـد مـن التفاعـلات تحـدث بـين هـذه العنـاصر وبعضهـا البعـض، مـا يشـير إلى أن هـذا التفاعـل بـين التكنولوجيـا والمجتمـع ليـس لـه تأثـيرات مـن جانـب واحـد فقـط. وهـذا يقـود إلى طـرح فرضيـة بديلـة وهـي أن التكنولوجيـا وسـيلة Medium تمكّـن وتقيـد أي منتـج مجتمعـي .

ويطرح (وينر Winner, 1980) ما يمكن أن يُسـمى بنظرية «السياسـية التكنولوجية Technological politics» لدراسـة علاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع؛ حيـث يرى أن أحـد الأفكار التي يجـب أن تحظى باهتمام الباحثـين وفقًـا لهـذه النظريـة هـو أخـذ الابتـكارات التكنولوجيـة في الاعتبـار وعـلى محمل الجـد. وبدلًا من الارتـكان إلى تفسـير اسـتخدامات التكنولوجيـا وتأثيراتهـا في ضـوء التفاعـل بـين قـوى اجتماعيـة، فإنـه مـن المهـم أيضًـا النظـر إلى خصائـص التكنولوجيـا والصفـات المميـزة لهـا. وهـو ما يعد اسـتكمالًا لنظريـة حتمية

البنـي الاجتماعيـة للتكنولوجيـا Social determination of technology وليـس بديـلًا لهـا، حيـث إن هـذا المنظـور يفـترض أن بعـض أنـواع التكنولوجيـا هـي في حـد ذاتهـا ظاهـرة سياسـية Political phenomena .

ويمكـن القـول إن المنظـور النقـدي للحتميـات المطروحـة لدراسـة علاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع تطـرح نموذجًـا ثنائيًـا متبـادلًا لـدور وتأثـير التكنولوجيـا في تشـكيل المجتمـع والعكـس بالعكـس. ويقـوم هـذا النمـوذج عـلى فكـرة تفاعـل التطـور التكنولوجـي مـع التناقضـات الاجتماعيـة. وهـذا الطـرح يُمكِّـن الباحثـين مـن رؤيـة العلاقـة السـببية بـين وسـائل الإعـلام والتكنولوجيـا مـن جانـب، والمجتمـع مـن جانـب آخـر بأنهـا متعـددة الأبعـاد وبالغـة التشـبيك. كـما أنـه يفـترض أن الاحتـمالات التـي يمكـن إدراكهـا للعلاقـة بـين التكنولوجيـا والمجتمـع تتوقـف عـلى طبيعـة المجتمـع واهتمامـات أعضائـه وهيـاكل السـلطةPower structures والتناقضـات الاجتماعيـة التـي تحـدد تصميـم واسـتخدام التكنولوجيـا بطـرق متعـددة .

نظرية الحتمية التكنولوجية Technological Determinism

نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة تنظـر إلى التكنولوجيـا كعامـل خارجـي لا يخضـع لسـيطرة البنـي الاجتماعيـة، وأنهـا هـي التـي تحـدد توجـه وتطـور المجتمـع في المسـتقبل. ووفقًـا لنظريـة الحتميـة، فـإن التكنولوجيـا تحيـا وتنشـط مـن تلقـاء نفسـها، وتعتـبر موجهـة وقائـدة للتغـير الاجتماعـي.

ومـن رواد الحتميـة التكنولوجيـة الباحثـان البـارزان في تفسـير التغيـير الاجتماعـي مـن خـلال وسـائل الاتصـال (إنيـس Innis) و (ماكلوهـان McLuhan)؛ حيـث ادعـى إنيـس، الـذي بحـث احتـكار المعرفـة، أن السـيطرة عـلى وسـيلة الاتصال الأساسـية في كل مجتمـع هي أداة لتحقيق السـيطرة السياسـية والاجتماعية. ولأن تفسـيره يسـتند إلى مفاهيـم متعلقـة بالزمـان والمـكان، فهـو يفـسر ظهـور واختفـاء الأنظمـة في التاريـخ البـشري بنـاء عـلى وسـائل الاتصـال التي تظهـر وقتهـا. ويعتقـد «إنيـس» أن التطـورات الاجتماعية

والثقافيـة والسياسـية والاقتصاديـة لـكل فـترة تاريخيـة يمكـن أن تكـون ذات صلـة مبـاشرة بتكنولوجيـا وسـائل الاتصـال الجماهـيري في تلـك الفـترة . إن حتميـة (إنيـس Innis, 1951) تتضـح مـن خـلال مـا كتبـه تحيـزًا لوسـائل الاتصـال، حيـث يـرى أن تبنـي وسـائل الاتصـال الحديثـة يقـود حتـمًا في النهايـة إلى حضـارة جديـدة .

بينـما يـرى (ماكلوهـان McLuhan, 1967) باعتبـاره أحـد أبـرز منظـري الحتميـة التكنولوجيـة وحتميـة وسـائل الإعـلام أن «الوسـيلة هـي التـي تشـكل وتسـيطر عـلى شـكل ومـدى العلاقـات والأفعـال الإنسـانية ... إن القـوة الكامنـة في بنيـة الوسـيلة الإعلاميـة هـي الوسـيلة نفسـها» . وحينـما نظـر ماكلوهان إلى التاريـخ أخـذ موقفًـا يقـوم عـلى الحتميـة التكنولوجيـة، حيـث إنـه آمـن بـأن الاختراعـات التكنولوجيـة المهمـة هـي التـي تؤثـر تأثـيرًا أساسـيًا عـلى المجتمعـات. ويـرى ماكلوهـان أن التحـول الأسـاسي في تكنولوجيـا الاتصـال تزامـن مـع التحـولات الكـبرى، ليـس في التنظيـم الاجتماعـي فقـط، بـل في الأحاسـيس الإنسـانية أيضًـا .

وينسـب الباحثـون مصطلـح الحتميـة التكنولوجيـة Technological determinism إلى عـالم الاجتـماع والاقتصـاد الأمريـكي (تورشـتاين فيبلـين Thorstein Veblen)، ويقـوم المفهـوم في الوقـت الحـالي عـلى افـتراض أن التكنولوجيـا الجديـدة New technology بصفـة عامـة هـي السـبب الأسـاسي فيـما يـلي:

- التغـيرات الاجتماعيـة والتاريخيـة في المنظومـة المجتمعيـة عـلى المسـتوى الأكـبرMacrosocial level.
- التأثـيرات النفسـية والاجتماعيـة الكامنـة والعميقـة عـلى المسـتوى الأصغـر، أو عـلى المسـتوى الفـردي Microsocial level لمـن يسـتخدم أدوات تكنولوجيـة معينـة بصفـة منتظمـة .

ويـرى (هايلبرونـر Heilbroner, 1967) أنـه لفهـم أكـثر لنظريـة الحتميـة فإنـه يجـب طـرح السـؤال التـالي: هـل يمكـن لتكنولوجيـا الكمبيوتـر أن تشـكل حتميًـا نظامًـا اجتماعيًـا

جديدًا ؟ ووفقًا للداعمين لنظرية الحتمية التكنولوجية، فإن الإجابة يجب أن تكون بشكل إيجابي، حيث يرون أن التكنولوجيا تقف بعيدة عن العلاقات الاجتماعية والفعل الإنساني. والآلة تحيا وتنمو ذاتيًا وهي قادرة على قيادة السلوك الإنساني. وبهذه الطريقة فإن الفعاليات الاجتماعية المعقدة هي نتيجة منطقية Plausible result لفعل التكنولوجيا أكثر من كونها من فعل الوحدات الإنسانية .

من هذا المنظور، فإن الحتمية التكنولوجية تقوم على فرضية أن هناك علاقة سببية بين التكنولوجيا والتغيير الاجتماعي، وأن أي وسيلة اتصال أو أداة تكنولوجية لها نفس التأثير على المجتمع والنظام الاجتماعي. فإذا كان هذا التأثير إيجابيًا فنحن نتحدث عن تفاؤل تكنولوجي Techno-optimism ، وإذا كان هذا التأثير سلبيًا فنحن نتحدث عن تشاؤم تكنولوجي Techno-pessimism. وكلاهما - التأثير الإيجابي والسلبي - بعدين معياريين للحتمية التكنولوجية، يقودان إلى الافتراض بوجود اتجاه واحد في علاقة التأثير والتأثر بين التكنولوجيا والمجتمع، قائم على افتراض أن التأثير التكنولوجي ضروري لا فكاك منه، مع تجاهل تام للعلاقة الجدلية التفاعلية التي تحكم علاقة التكنولوجيا بالمجتمع .

وأصبحت نظرية الحتمية التكنولوجية مؤثرة في دراسات علاقة وسائل الاتصال والإعلام والمجتمع عبر العديد من الباحثين، مثل (تشارلز هورتون كوولي Charles Horton Cooley) الذي يرى: «أننا لا نستطيع فهم أي شيء بطريقة صحيحة إذا لم ندرك الحالة الخاصة بأن ثورة الاتصال خلقت عالمًا جديدًا لنا». تطورت النظرية منذ ظهورها في نهايات القرن الماضي إلى فرعين أساسيين هما: «حتمية صارمةHard determinism» و «حتمية ناعمة Soft determinism». والحتمية الصارمة تنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها العامل الأكثر كفاءة وفعالية وأنها ضرورية لإحداث التغيير الاجتماعي، بينما تشير الحتمية الناعمة إلى أن التكنولوجيا تعتبر عاملًا أوليًا مهمًا يمكن أن ييسر عملية التغيير الاجتماعي. بمعنى آخر، وفقًا للحتمية الصارمة، فإن البنى الاجتماعية تظهر وترتقي وتنمو كاستجابة لفعل التطورات التكنولوجية. في حين

أن الحتمية الناعمة تبتعد عن الربط المباشر بين فعل التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، وتحاول أن تفسر ذلك في إطار مصفوفة تشمل ظروف اجتماعية وسياسية، ولكن بما يظهر حتمية التغيير المرتبط بالتكنولوجيا في نهاية المطاف. وبالرغم من أن هناك تمايزًا بين هذين الطرحين، فإن الحدود بينهما هلامية ومرنة؛ حيث يمكن الانزلاق من طرح إلى آخر دون أن ندرك ما هي حدود الدور الصارم Hard وأين هو الدور الناعم Soft للتكنولوجيا في عملية التغير الاجتماعي .

ويمكن تلخيص نظرية الحتمية التكنولوجية بالقول إنها: تقوم على فرضيتين أساسيتين وهما (1) أن القاعدة التكنولوجية في المجتمع هي القوة الأساسية التي توثر على جميع أنماط الحياة في المجتمع. (2) وأن التغيرات التكنولوجية هي المصدر الوحيد للتغير الاجتماعي. ويرتبط بالجزء الأول من الحتمية التكنولوجية في أحد معانيه باستقلالية autonomous التطور التكنولوجي عن المجتمع، بما يعني أن التكنولوجيا تنمو وتتطور بعيدًا عن المجتمع out of Society، حرفيًا أو مجازيًا. أما الجزء الثاني من النظرية فيقوم على أن التغير التكنولوجي يقود إلى تغيير اجتماعي حتمي .

نقد نظرية الحتمية التكنولوجية:

يرى الكثير من الباحثين أنه من الأفضل أن يتم تقييم العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع من منظور جدلي، بدلًا من تبني نظرية الحتمية التكنولوجيا, والتي تنظر إلى العلاقة بتوجه أحادي السبب والنتيجة في إطار تقييمها لتأثير التكنولوجيا على المجتمع. ويطرح بعض الباحثين ما يطلق عليه عملية البناء المشترك Mutual constitution وتسمى أيضًا بالحتمية متعددة الأبعادMultiple determination ، وهو أحد المداخل البحثية المضادة للحتمية التكنولوجية. وتفترض أن التغيير الاجتماعي عملية معقدة وتعتمد على أفعال القوى الاجتماعية المختلفة وتتحرك في مسارات خطية ولا خطية وتتسم بالامتزاج والتفاوت في معدلات التطور .

ويـرى (كاري Carey, 1967) أن أحـد الانتقـادات المؤثـرة التـي وجهـت لإنيـس وماكلوهـان، أنهـما يريـان أن تكنولوجيـا الاتصـالات تقـرر البنـى الاجتماعيـة، وأنهـا أيضًـا محـرك التغيـير الاجتماعـي . ويؤكـد (موسـكو Mosco, 2004) عـلى ضرورة الأخـذ في الاعتبـار التفاعـل بـين المكونـات الثقافيـة للمجتمـع مـع الاقتصـاد السـياسي والتكنولوجيـا، حتـى يتثنـى للباحثـين تقديـم تفسـيرات أكـثر عمقًـا لتأثـير التكنولوجيـا عـلى المجتمـع . ويجـادل (هيرسـت وهاريسـونHirst & Harrison, 2007) بـأن التغـير التكنولوجـي هـو في الأغلـب الأعـم فعـل تراكمـي، ويُنتَـج عـادة بفعـل الظـروف الاجتماعيـة، وهـو نتـاج سلسـة مـن التناقضـات والصراعـات والقـرارات المجتمعيـة .

ويرفـض (نيومـانNeuman 1991) تبنـي نمـوذج بسـيط يقـوم عـلى الربـط الخطـي المبـاشر بـين القـوى التكنولوجيـة (السـبب) وحتميـة تغييرهـا للواقـع الاجتماعـي والقيـم الثقافيـة (النتيجـة)، وبـدلًا مـن ذلـك انحـاز إلى نمـوذج يقـوم عـلى فرضيـة التفاعـل بـين قـوى التكنولوجيـا والتغيـيرات الاجتماعيـة والثقافيـة. وقـد ميـز نيومـان بـين اتجاهـين أساسـين مـن الدراسـات في هـذه السـياق. الأول مـا أسـماه النظريـات القائمـة عـلى تأثـير كيـان واحـد Monist Theories، والتـي تحـدد ميكانيـزم واحـد حتمـي يقـود إلى التغيـير الاجتماعـي، والثـاني النظريـات المتوازنـة Balanced Theories والتـي تؤكـد عـلى متغـير متعـدد الأوجـه Multiple Variable والتفاعـلات التـي تحـدث في السـياقات الاجتماعيـة.

الخلاصـة أن نويمـان نـأى بنفسـه عـن دعـاة الحتميـة التكنولوجيـة الذيـن يتنبئـون بالطريـق التـي تقـود إليـه وسـائل الإعـلام الجديـدة مـن خـلال معرفـة مـدى قدرتهـا عـلى تحقيـق التحـول الديمقراطـي بشـكل آلي، أو عـلى الجانـب الآخـر دعمهـا للأنظمـة السـلطوية أو الاسـتبدادية, كـما أنـه تجنـب في نموذجـه الوقـوع في شرك الحتميـة السياسـية political determinism والتـي تفـترض عـدم وجـود أي تأثـير للعوامـل التكنولوجيـة عـلى الإطـلاق، بإدماجـه للمتغـيرات التكنولوجيـة ضمـن العوامـل أو المتغـيرات التـي يجـب أن تؤخـذ في الاعتبـار في بحـث التغـيرات المجتمعيـة .

إلى جانب ذلك، فإن الحتمية التكنولوجية تم تفنيدها من خلال فرضيات نظريتين يتم استخدامهما لتفسير العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، وهما نظرية الحتمية السوسيو-ثقافية Sociocultural determinism ونظرية الطوعية Volunteerism . ووفقًا لـ (شاندلر Chandler) فإن النظرية الأولى تفترض أن التكنولوجيا ووسائل الإعلام تخضعان تمامًا في تطورهما واستخداماتهما للسياقات السوسيو-سياسية Socio-political والتاريخية والثقافية؛ بينما تفترض الثانية سيطرة الأفراد المستخدمين للتكنولوجيا على الأدوات التي يرون استخدامها أو يرغبون في استخدامها . وينطلق هذا التحليل من الانتقادات التي توجه لنظرية الفجوة الرقمية في ثنائية من لديهم أو من ليس لديهم information haves and have-nots في علاقة المجتمعات بالوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها. فبعيدًا عن هذا التصنيف الثنائي، يجب النظر إلى أولئك الذين يريدون أو لا يريدون information want-nots اقتناء واستخدام التكنولوجيا. أيضًا هناك المتسربون من استخدام الإنترنت Internet drop-outs على سبيل المثال، وهم أولئك الذين أتيحت لهم فرصة الاستخدام وقرروا لأسباب مختلفة الخروج من مجموع المستخدمين .

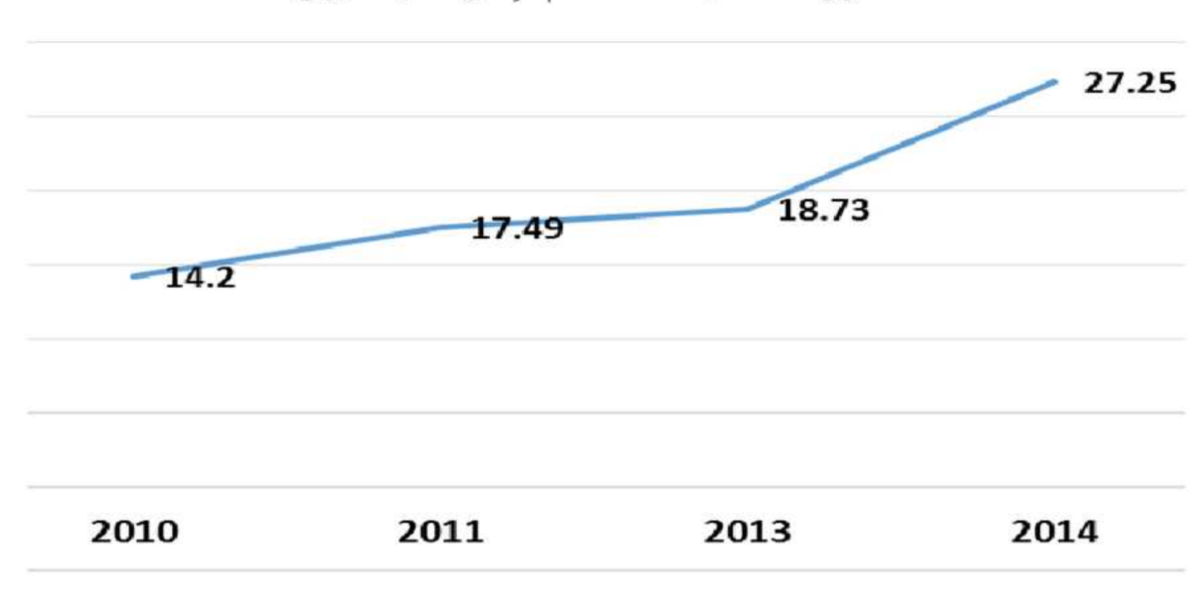
كما أن المنظور الخاص بالطوعية Voluntarism يطرح تحديًا آخر للحتمية التكنولوجية، إذ إن الطوعية تؤكد على حرية الفرد في الاختيار بين بدائل متنافسة، وهذه الفطرة الإنسانية مناقضة للحتمية؛ حيث يصر علماء الوجودية على أن البشر كيانات نشطة، وليست مسلوبة الإرادة أو ميكانيكية الاختيار أمام الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو الظروف التكنولوجية . ويرى العديد من الباحثين أن «ماكلوهان» لم يقدم براهين، لكنه استدل بشكل أساسي على الأمثلة التاريخية، والتاريخ يقدم أمثلة على كل شيء، لكنه لا يقدم براهين. ومن الأمثلة المعاكسة لما قدمته الحتمية التقنية أن تطور الطباعة في الغرب ساهم في تعزيز الفردية وتعزيز النهضة، بينما أدى ظهورها في الصين إلى تمركز المعرفة وتمركز السلطة .

ففـي الوقـت الـذي يؤمـن فيـه ماكلوهـان بــ «الحتميـة التكنولوجيـة»، يبقـى السـؤال: هـل تلغـي هـذه الحتميـة شـعور الإنسـان بأنـه مخلـوق لـه كيـان مسـتقل قـادر عـلى التغلـب عـلى هـذه الحتميـة التـي تنشـأ نتيجـة لتجاهـل النـاس لمـا يحـدث حولهـم ؟ حيـث تقـف الحتميـة موقفًـا متناقضًـا مـع مذهـب الإرادة الحـرة في شـكله الفـردي أو الجمعـي في اختيـار التكنولوجيـا وتحديـد دورهـا في التغيـير الاجتماعـي ؛ حيـث إن التكنولوجيـا ليسـت هـي الكائـن، فالتقنيـة مليئـة بالوعود بالنسـبة للسياسـة، لكنها ليسـت السياسـة بحـد ذاتهـا، فهـي لا تغـير شـيئًا مـما هـي الديمقراطيـة عليـه حتـى لـو كان اسـتخدام وسـائل الإعـلام يغـير آليـات التدريـب عـلى ممارسـة الديمقراطيـة . كـما أن منظـور الحتميـة يقلـل مـن الاحتـمالات الأخـرى المطروحـة المرتبطـة بديمقراطيـة المشـاركة في البيئـة التكنولوجيـة Democratic Engagement with Technology. وهـذا الافـتراض الحتمـي يقـدم فرصًـا قليلـة للاختيـار، فإمـا القبـول التـام بفرضيـة تأثـير التكنولوجيـا عـلى المجتمـع وقيادتهـا للتغيـير الاجتماعـي دون نقـد، أو رفـض تأثـير التكنولوجيـا عـلى المجتمـع .

تطور استخدامات الإنترنت في مصر:

1- تطور معدلات الوصول إلى الإنترنت:

تكشـف البيانـات أن اسـتخدام الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي وتحديـدًا الفيسـبوك في مـصر تتطـور بشـكل تصاعـدي؛ حيـث تشـير الإحصائيـات إلى أن معـدلات اسـتخدام الإنترنـت في مـصر حتـى ديسـمبر 2014 زادت عـن 50% مـن عـدد السـكان، كـما هـو موضـح في الشـكل التـالي:



شكل رقم (1): يوضح تطور استخدام الإنترنت في مصر (2010- 2014)

وتظهر هذه البيانات أن الإنترنت كوسيلة اتصال شهدت تطورًا في معدلات الاستخدام من 14.2 مستخدم في 2010، إلى 27.25 مليون مستخدم بنهاية 2014، بما يعني تضاعف معدلات الاستخدام تقريبًا خلال الأربع سنوات ؛ ما يعني أن معدلات استخدام الإنترنت في مصر نسبة إلى عدد السكان قد ارتفعت من 21.6% عام 2010 لتصل إلى 31.7% عام 2014. كما تشير الإحصائيات إلى أن معدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تتزايد أيضًا بشكل مطرد؛ فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي فيسبوك في مصر اقترب من 28 مليون مستخدم خلال عام 2016، مقارنة بـ 4.5 مليون مستخدم في 2010 .

2- تطور استخدام الإنترنت في المجال السياسي:

بدأ الاستخدام السياسي للإنترنت متزامنًا في شكله، وإن اختلف في طبيعة الاستخدام، وذلك مع بداية استخدامه في الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي بدأت استخدام الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي؛ حيث بدأ المرشحون والأحزاب السياسية استخدام الإنترنت في التواصل السياسي منذ عام 2004 . وتطور استخدامه

في المجال السياسي وبخاصة بعد ظهور تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي Social Networking Sites (SNSs) والتدوين الإلكتروني Blogging. وتم رصد استخدام الإنترنت سياسيًا في العديد من الفعاليات في مصر مثل احتجاجات عمال المحلة في إبريل 2008، وحركات الاحتجاج السياسي اللاحقة لها، ومثال ذلك صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيسبوك في عام 2010.

ولم يكن دور الإنترنت السياسي مقصورًا على استخدامات الحركات المعارضة، ولكن أيضًا استخدمه الحزب الحاكم والمرشحون في انتخابات 2010 كوسيلة للتواصل السياسي. وقد وصلت ذروة الاستخدام السياسي للإنترنت بالتزامن مع ما يعرف «بالربيع العربي» وثورة 25 يناير 2011 في مصر؛ حيث أوضحت دراسة أنه قبيل الثورة بأيام وتحديدًا منذ 11 يناير 2011 تم تدشين 30 صفحة ومجموعة مصرية على الفيسبوك تدعو للتظاهر يوم 25 يناير. وقد زاد هذا العدد إلى 126 صفحة في 24 يناير، فيما بلغت في اليوم السابق لـ 11 فبراير 2313 صفحة؛ كما أن عدد أعضاء هذه الصفحات بدأ بـ 365 ألفًا في 11 يناير، ووصل إلى 34 مليون في 11 فبراير، وقد نشرت هذه الصفحات 9 آلاف بوست كتب حولها 461 ألف تعليق. وفى الفترة نفسها استقبل تويتر 12 ألف تغريدة من ميادين مصر المختلفة، وأعيد إرسالها نحو 72 ألف مرة وأنتج منها 93 مليون نسخة، فيما استقبل يوتيوب 1064 فيلم فيديو خاص بالثورة .

وبالرغم من اتفاق العديد من الباحثين والمراقبين على دور الإنترنت في إتاحة مصادر متنوعة للمعلومات والمعرفة السياسية وقدرتها على الحشد والتعبئة، وتحفيزها على المشاركة المجتمعية والسياسية، فإن هناك من يرى أن الربط بين تطور استخدام الإنترنت وتطبيقاتها وإحداث الثورات السياسية والتبشير بمقرطة العالم العربي ومصر، هو بمثابة تبنٍ لنظرية الحتمية التكنولوجية؛ حيث إنه من الأفضل الالتفات إلى العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية ودورها في التغيير الاجتماعي، جنبًا إلى جنب مع التطور التكنولوجي .

الإطار المنهجي للدراسة:

تساؤلات وفروض الدراسة:

تطرح هذه الدراسة سؤالًا أساسيًا وهو: ما مدى تطور استخدامات الناخبين في مصر للإنترنت خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتأثيراتها عليهم في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية؟ حيث تفترض النظرية أن التغير التكنولوجي يقود التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

1. ما معدلات اهتمامات الناخبين بالشئون السياسية في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
2. ما مدى تطور استخدامات الإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية؟
3. ما مدى تطور الاعتماد على الإنترنت خلال الانتخابات ؟
4. ما أشكال التطور الخاصة بممارسة أنشطة الحملات الانتخابية من خلال الإنترنت؟
5. ما تقييم المبحوثين لدور الإنترنت في العملية السياسية في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
6. ما حدود التأثير السياسي للإنترنت على المستخدمين خلال الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
7. ما تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
8. إلى أي مدى تطورت اتجاهات الناخبين المصريين نحو مستقبل الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي؟

9. ما تأثير متغيرات مثل الاهتمام بالسياسية، التعليم، السن، النوع الاجتماعي على استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسة؟

فروض الدراسة:

في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية، تناقش الدراسة الفرضين التاليين:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine) .

نوع الدراسة:

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، وتكرار حدوث الظواهر المختلفة فيه، وهو ما يسمح بالقياس الكمي، وأيضًا خضوع البيانات للتحليل الكيفي مما يساعد على التعميم والتنبؤ .

مناهج الدراسة:

منهج المسح: حيث تم تبني المسح Survey لعينة من الجمهور العام، وذلك لجمع معلومات تفصيلية حول تطور استخدامات الإنترنت في أثناء الانتخابات، وانعكاسات ذلك على الفاعلية السياسية للمستخدمين، إضافة لجمع بيانات تساعد الباحث على اختبار فرضية الدراسة، من خلال تحليل العلاقة بين متغير الاهتمام السياسي واستخدامات الإنترنت بغرض التواصل السياسي، وأيضًا رصد التباين بين مفردات العينة وفقًا لمتغيرات النوع والسن ومستوى التعليم. واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بالعينة، وذلك لصعوبة إجراء الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

منهج الدراسات المستعرضة المتكررة Repeated Cross-sectional Studies: وهو منهج تتبعي يعتمد على مسح عينة مختلفة من الجمهور المستهدف في لحظة زمنية معينة (الانتخابات مثلًا) بشكل متكرر باستخدام نفس استمارة الاستبيان، أو بمعنى آخر نفس الأسئلة، لرصد الممارسات والاتجاهات والمعارف. وبالرغم من تشابه هذا المنهج في أهدافه مع منهج الدراسات التتبعية Longitudinal Studies في رصد الظواهر الاجتماعية على فترات زمنية مختلفة، فإنه يختلف عنه في طبيعة عينة الدراسة، حيث إنه يعتمد على نفس العينة. ووفقًا لمنهج الدراسات المستعرضة المتكررة، فإن البيانات التي يتم الحصول عليها لا توفر فقط معلومات عن حجم أو كثافة الظاهرة موضوع الدراسة، ولكن أيضًا تفيد في المساعدة على رسم آليات التعامل مع اتجاهات الظاهرة مجال الدراسة. ويساعد هذا النوع من البحوث في رصد وفهم التغييرات المجتمعية عبر مراحل زمنية مختلفة، مرتين على الأقل .

المنهج المقارن: تم استخدام هذا المنهج باعتباره من المناهج المساعدة في إجراء مقارنات كمية وكيفية بين مجتمع الدراسة حول أنماط استخدام وتأثير الإنترنت في الانتخابات، وأيضًا المقارنة عبر فترات زمنية مختلفة وأنماط متباينة من الانتخابات؛ حيث سعت الدراسة للمقارنة بين المبحوثين في ضوء متغيرات تشمل: درجة الاهتمام بالسياسة والنوع الاجتماعي والعمر ومستوى التعليم، بالإضافة إلى المقارنة بين استخدامات عينة من الجمهور للإنترنت خلال الانتخابات البرلمانية 2010 و 2011، والانتخابات الرئاسية 2012 و 2014.

مجتمع وعينة الدراسة:

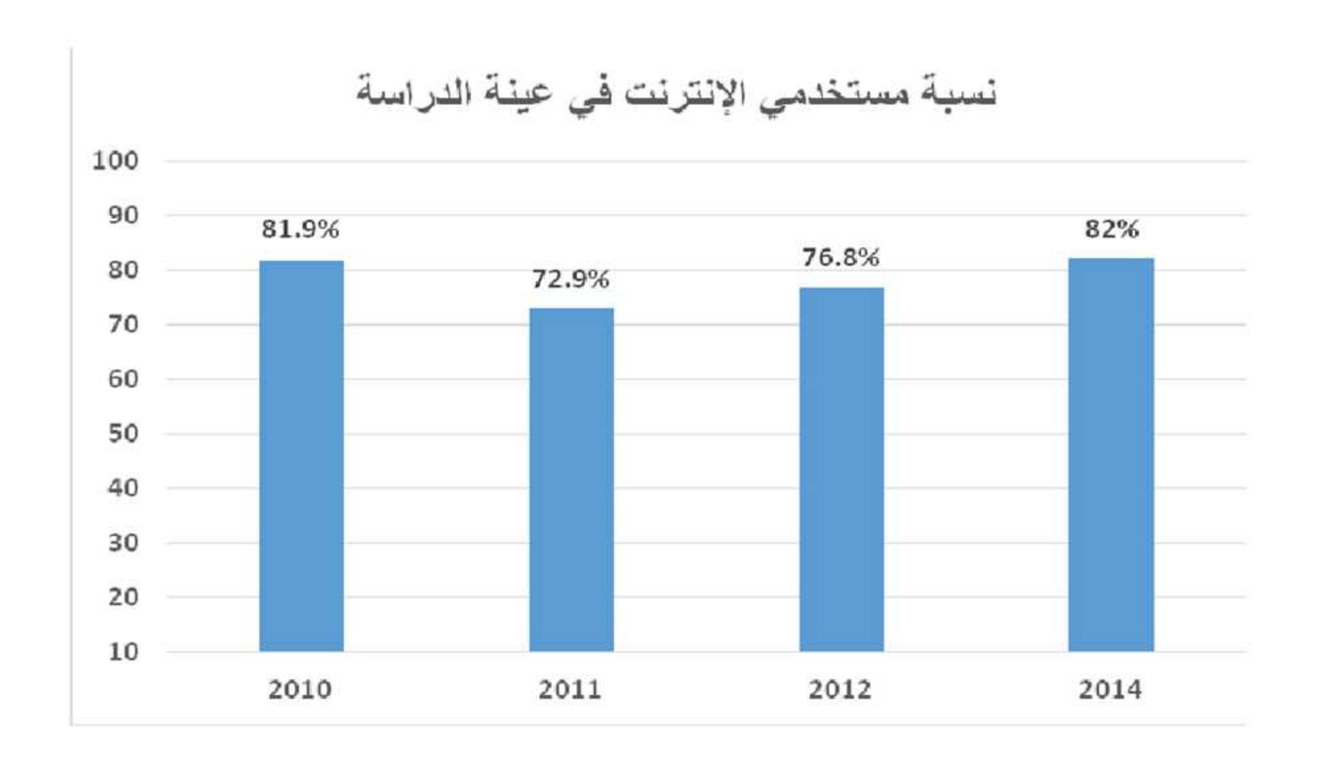
يتحدد مجتمع الدراسة في عينة عشوائية ممن لهم حق الانتخاب (+20 عامًا) في وقت إجراء الانتخابات في كل مرحلة زمنية. تمت المقابلات بالشكل المباشر مع المبحوثين من خلال الاتصال الشخصي المباشر. وتم اختيار العينة من إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية)، حيث بلغت 1234 مفردة، وتوزعت على مناطق

ذات مسـتوى اجتماعـي- اقتصـادي منخفـض (D&C)، ومناطـق ذات مسـتوى اجتماعـي- اقتصـادي متوسـط (B)، ومناطـق ذات مسـتوى اجتماعـي- اقتصـادي مرتفـع (A). وجـاءت مواصفـات العينـة كالتـالي:

جدول رقم (1): يوضح خصائص عينة الدراسة

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	الإجمالي	٪
النوع						
ذكور	١٢٦	١٢١	٢١٠	١٩٨	٦٥٥	٥٣
أناث	٩٠	٩٧	١٩٠	٢٠٢	٥٧٩	٤٧
السن						
< ٢٥	٦٩	٤٩	١١١	٩٦	٣٢٥	٢٦,٣
٢٦-45	٩٢	٩٥	٢٠١	٢٢٨	٦١٦	٥٠
٤٦-65	٤٧	٦٦	٧٩	٦٩	٢٦١	٢١
> ٦٥	٨	٨	٩	٧	٣٢	٢,٧
مستوى التعليم						
غير حاصل على شهادة	٠	٩	١٠	٢	٢١	١,٧
تعليم أساسي	٧	١٤	٢١	١٧	٥٩	٤,٨
شهادة متوسطة وفوق المتوسطة	٢٧	٣٧	٧٧	٧٩	٢٢٠	١٧,٨
شهادة جامعية	١٥٠	١٣٠	٢٦٥	٢٤٤	٧٨٩	٦٤
شهادة فوق الجامعية	٣٢	٢٨	٢٧	٥٨	١٤٥	١١,٧
الإجمالي	٢١٦	٢١٨	٤٠٠	٤٠٠	١٢٣٤	١٠٠

كما يوضح الشكل التالي معدلات استخدامات الإنترنت في عينة الدراسة:



شكل رقم (2): يوضح نسبة مستخدمي الإنترنت في عينة الدراسة

توضح النتائج في الشكل السابق أن معدلات استخدام الإنترنت بين أفراد عينة الدراسة في أثناء الانتخابات تعد مرتفعة بالمقارنة بمتوسط الاستخدام على المستوى القومي (39.9% في مايو 2013) و (52.4% في مايو 2014)، والفروق بين النسب ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (.027).

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة المسح من خلال استمارة استبيان تكونت من عدد 25 سؤالًا تنوعت بين أسئلة مغلقة ومتعدد الاختيارات ومفتوحة وتقييمية. وتمثل الأسئلة ثلاثة محاور أساسية، بالإضافة إلى الجزء الخاص بالبيانات الديموجرافية ودرجة الاهتمام بالسياسة؛ حيث شمل المحور الأول من الاستبيان أسئلة تدور حول مدى الاهتمام بالسياسة ومعدلات استخدام الإنترنت في الانتخابات، ومصادر الحصول على المعلومات السياسية، ومعدلات الاعتماد على الإنترنت للحصول على معلومات خاصة بالانتخابات.

وشـمل الجـزء الثـاني أسـئلة تـدور حـول مـدى المشـاركة في أنشـطة الحملـة مـن خـلال الإنترنـت وكذلـك أنمـاط المشـاركة، ومـدى تطـور الأنشـطة التـي يمارسـها المسـتخدمون، ومـدى تأثـير الإنترنـت عـلى معـدلات معرفـة ومشـاركة المسـتخدمين, بينـما شـمل الجـزء الثالـث مـن الاسـتبيان أسـئلة تتعلـق بتقييـم دور المبحوثـين لتطـور دور الإنترنـت في العمليـة السياسـية، ومـدى ثقـة المسـتخدمين في الإنترنـت كوسـيلة للتواصـل السـياسي، وتقييـم مسـتقبل الإنترنـت كوسـيلة اتصـال سياسـية. وشـمل الجـزء الأخـير أسـئلة حـول البيانـات الديموجرافيـة وهـي السـن والنـوع ومسـتوى التعليـم، كمتغـيرات للمقارنـة بـين المبحوثـين.

الصدق والثبات:

1. الصدق:

يعـرف الصـدق بأنـه قـدرة أداة القيـاس عـلى أن تقيـس مـا وضعـت لقياسـه، ولتحقيـق هـذا الغـرض تـم عـرض اسـتمارة الاسـتبيان في شـكلها الأولي عـلى خمسـة مـن المحكمـين، للتأكـد مـن ملائمـة الأسـئلة المطروحـة في الاسـتبيان لتحقيـق أهـداف الدراسـة، وتـم إجـراء بعـض التغيـيرات التـي أوصـوا بهـا .

2. الثبات:

يقصـد بالثبـات الحصـول عـلى نتائـج متطابقـة إذا تكـرر اسـتخدام أداة جمـع البيانـات أكـثر مـن مـرة في جمـع نفـس البيانـات أو في قيـاس نفـس الظاهـرة. وتـم الاعتـماد عـلى اسـتخدام أسـلوب الاختبـار وإعـادة الاختبـار Test- Retest لقيـاس ثبـات إجابـات المبحوثـين، حيـث تـم إعـادة مـلء 20 اسـتمارة عـلى نفـس المبحوثـين، في كل مرحلـة انتخابيـة، ومطابقـة إجاباتهـم في كلتـا الحالتـين، وكانـت درجـة الثبـات 95%، وهـي درجـة ثبـات مرتفعـة .

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعـد الانتهـاء مـن عمليـة جمـع بيانـات الدراسـة الميدانيـة، تـم ترميـز البيانـات واسـتخدام الحاسـب الآلي لعمليـة التحليـل، اعتـمادًا عـلى برنامـج حزمـة البرامـج الإحصائيـة للعلـوم الاجتماعيـة «SPSS»، وتـم الاعتـماد عـلى عـدد مـن الأسـاليب الإحصائيـة وأهمهـا:

التكـرارات والنسـب المئويـة والمتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة واختبـار (Chi Square Test) ومعامـل التوافـق (Contingency Coefficient) ومعامـل ارتبـاط بيرسـون واختبـار (T-Test) واختبـار تحليـل التبايـن الثنـائي (ANOVA).

نتائج الدراسة

مـدى اهتـمام المبحوثـين بالسياسـة وعلاقـة ذلـك بمصـادر حصولهـم عـلى المعلومـات في أثنـاء الانتخابـات:

توضـح هـذه النتائـج أن المبحوثين كانـوا أكـثر اهتمامًـا بالسياسـة خـلال الانتخابـات البرلمانيـة 2011 والرئاسـية 2012 مقارنـة بالانتخابـات البرلمانيـة 2010 والانتخابـات الرئاسـية 2014, وبالرغـم مـن أن المشـاركين عـبروا عـن اهتمامهـم بالعمليـة السياسـية في 2014، فـإن هـذا الاهتـمام كان متوسـطًا مقارنـة بالفـترات الأخـرى التـي خضعـت للدراسـة.

جدول رقم (2): يوضح مدى اهتمام عينة الدراسة بالشئون السياسية

درجة الاهتمام	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
مهتم جدًّا	٪١٦,٢	٪٢٤,٨	٪٢٢,٨	٪١٤,٣	.000
مهتم	٪٢٥,٩	٪٢١,١	٪٣٠,٥	٪٣٥,٣	.000
محايد	٪٢٣,١	٪٢١,٦	٪٢٥,٥	٪٢١	.000
غير مهتم	٪٢٣,١	٪٢٤,٨	٪١٥,٥	٪١٩,٥	.000
غير مهتم على الإطلاق	٪١١,٦	٪٧,٨	٪٥	٪١٠	.000

حيـث تؤكـد النتائـج في الجـدول السـابق وجـود تبايـن في الاهتـمام بالسياسـة بـين أفـراد عينـة الدراسـة في أثنـاء انتخابـات 2010 و2014 بالمقارنـة بانتخابـات 2011 و2014، والفـروق دالـة إحصائيًّـا عنـد مسـتوى معنويـة (.000)،. وبدراسـة الفـروق في ضـوء متغـيرات الدراسـة، توضـح النتائـج أن الذكـور أكـثر اهتمامًـا مـن الإنـاث (M=3.56, Std. Deviation = 1.20) للذكـور و(M=3.03, Std. Deviation = 1.18) للإنـاث،(T=7.91, df=1232, Sig. .000) . كـما تشـير النتائـج أيضًـا إلى أن كبـار السـن +65 والشـباب -25 أقـل اهتمامًـا بالسياسـة مقارنـة بالفئـات العمريـة الأخـرى (,M=2.48

(Std. Deviation 1.24 ،) (M=2.93, Std. Deviation = 1.16 على التوالي، بينما كانت الفئة العمرية من 26-45 هي الأكثر اهتمامًا بالسياسة (M= 3.56; Std. Deviation 1.18) (df=5; F=13; Sig. 000.). كما تؤكد النتائج أن الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى كانوا أكثر اهتمامًا بالمقارنة بالفئات التعليمية الأخرى (M= 3.13; df=5; F=13; Sig. .000).

جدول (3): يوضح أهم مصادر الحصول على المعلومات السياسية خلال الانتخابات

مصادر المعلومات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
التلفزيون	85.2٪	91.7٪	94.5٪	95.3٪	.000
الصحف والمجلات	81.9٪	67.4٪	50.8٪	48.3٪	.000
الإنترنت	51.9٪	59.6٪	67٪	71.8٪	.000
الإذاعة	26.9٪	28.9٪	18.8٪	38.5٪	.000
الموبايل	11.1٪	16.5٪	8.8٪	40٪	.000

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الإنترنت يشكل أحد أهم وسائل الإعلام التي يحصل منها المبحوثون على المعلومات في أثناء الانتخابات، حيث جاء متقدمًا في الأهمية على وسائل تقليدية مثل الراديو. كما توضح النتائج زيادة متتالية في الاعتماد على الإنترنت، وصلت لذروتها في 2014 بنسبة 71.8% مقارنة 51.9% في 2010. وتشير النتائج أيضًا إلى زيادة متتالية في الاعتماد على التلفزيون في كل الانتخابات، بينما تؤكد النتائج تراجعًا مستمرًا في الاعتماد على الصحف والمجلات. أما بالنسبة للراديو والموبايل فإن النتائج تشير إلى عدم وجود اتجاه واحد في الاعتماد عليهما، وأن هناك تغيرًا في استخدامهما من انتخابات إلى أخرى. والفروق بين نسب الاعتماد على الوسائل الإعلامية خلال انتخابات 2010،2011، 2012، 2014 ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ...

كما تشير النتائج أيضًا إلى أن الذكور يعتمدون بشكل أكبر على الصحف والمجلات والإنترنت والراديو والموبايل (مستوى المعنوية (.000; .000; .05; .009) على التوالي، بينما تعتمد الإناث على التلفزيون بشكل أكبر مقارنة بالذكور (مستوى المعنوية .03). وتوضح النتائج أيضًا أن الشباب يزداد اعتمادهم على الإنترنت والموبايل للحصول على المعلومات ذات الصلة بالانتخابات، مقارنة بالفئات العمرية الأكبر التي تعتمد بشكل أكبر على التلفزيون والصحف (مستوى المعنوية .000; .000; .029; .000) على التوالي، بينما لا توجد بين الفئات فروق ذات دلالة إحصائية في الاعتماد على الراديو، حيث إن مستوى المعنوية > .05

كما توضح النتائج أن الحاصلين على درجات علمية أعلى يعتمدون بشكل أكبر على الصحف والإنترنت والموبايل في الحصول على المعلومات الخاصة بالانتخابات، مقارنة بالفئات الأقل تعليمًا (مستوى المعنوية .008; .000; .000) على التوالي، في حين لا تشير النتائج إلى فروق دالة في الاعتماد على التلفزيون والراديو بين كل الفئات، حيث إن مستوى المعنوية > .05

جدول4 رقم (4): يوضح العلاقة بين الاهتمام بالسياسة ومصادر المعلومات السياسية

درجة الاهتمام السياسي / الوسيلة	مهتم جدًا	مهتم	محايد	قليل الاهتمام	غير مهتم على	Sig.
التلفزيون	٪١٨,٧	٪٢٩,٨	٪٢٣	٪٢٠,١	٪٨,٣	.784
الصحف والمجلات	٪٢٢,٦	٪٣٠,٨	٪٢٤	٪١٦,٨	٪٥,٧	.000
الإنترنت	٪٢٤,٢	٪٣٣,٨	٪٢٢,١	٪١٥,٧	٪٤,٣	.000
الإذاعة	٪١٦,٣	٪٢٩,٧	٪٢٦	٪٢٠	٪٨	.391
الموبايل	٪٢٢,٤	٪٣٠,٢	٪٢٢	٪١٧,٣	٪٨,٢	.522

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن من هم أكثر اهتمامًا بالسياسة يعتمدون بشكل أكبر على الإنترنت والصحف والمجلات بدرجة تفوق كثيرًا غير المهتمين بالسياسة. بينما تشير النتائج إلى أن من أبدوا عدم اكتراث بالسياسة يعتمدون بدرجة أكبر على التليفزيون والموبايل والإذاعة. وتوضح النتائج العامة في هذا الجدول أن هناك علاقة

بـين درجـة الاهتـمام بالسياسـة والوسـيلة التـي يعتمـد عليهـا المواطنـون في الحصـول عـلى المعلومـات السياسـية. والنتائـج تؤكـد فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بـين نسـب الاعتـماد عـلى الإنترنـت والصحـف والمجـلات بـين المهتمـين بالسياسـة وغـير المهتمـين، عنـد مسـتوى معنويـة .000 بينـما لا تشـير النتائـج إلى فـروق دالـة إحصائيًـا بـين الذيـن أبـدوا اهتمامًـا بالسياسـة، ومـن قالـوا إنهـم لا يهتمـون بالسياسـة في الاعتـماد عـلى التلفزيـون، والإذاعـة والموبايـل، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.498، .375، .144) عـلى التـوالي. وهـذه النتائـج تشـير إلى أن الاعتـماد عـلى الإنترنـت كوسـيلة للحصـول عـلى المعلومـات السياسـية يـزداد مـع تنامـي معـدل الاهتـمام السـياسي.

جـدول رقـم (5): يوضـح الفروق بين مصادر المعلومـات السياسـية للمبحوثين الأكثر اهتماماً بالسياسـة

باستخدام t-test

مصادر المعلومات	N	Mean	Std. Deviation	t	df	Sig.
التلفزيون	1143	3.31	1.22	-.677	1232	.498
الصحف والمجلات	720	3.48	1.17	5.75	1232	.000
الإنترنت	797	3.58	1.14	10.86	1232	.000
الإذاعة	350	3.26	1.18	-.888	1232	.375
الموبايل	255	3.41	1.23	1.46	1232	.144

بتحليـل العلاقـة بـين أهـم مصـادر المعلومـات للمهتمـين بالسياسـة باختبـار t-test، كـما يشـير الجـدول السـابق، يتضـح أن المبحوثـين الذيـن لديهـم اهتـمام أكـبر بالسياسـة يعتمـدون عـلى الإنترنـت في المرتبـة الأولى (M=3.58, Std. Deviation 1.14, t=10.86, df=1232, Sig.000)، يـلي ذلـك الصحـف والمجـلات (M=3.48, Std. Deviation 1.17, t=5.75, df=1232, Sig.000) ، بمعـدلات تختلـف عـن غيرهـا مـن وسـائل الإعـلام. بينـما لا تشـير النتائـج إلى فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بـين متوسـطات اعتـماد المهتمـين بالسياسـة عـلى وسـائل الإعـلام الأخـرى (التلفزيـون، والإذاعـة والموبايـل)، حيـث إن مسـتوى المعنويـة < .05. هـذه النتائـج تؤكـد أن هنـاك علاقـة بـين وجـود اهتـمام

بالسياسة وزيادة الاعتماد على الإنترنت للحصول على المعلومات السياسية في أثناء الانتخابات.

استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الانتخابات وعلاقته بالاهتمام السياسي:

تشير النتائج الإجمالية حول الأنشطة الإلكترونية خلال الحملات الانتخابية، كما يوضح الجدول السابق، إلى تراجع في معدلات الاستخدامات السياسية للإنترنت في أثناء الانتخابات بالمقارنة بين أعوام 2010،2011،2012،2014.

ويمكن القول إن هناك نسبة انسحبت أو تسربت drop-outs من استخدام الإنترنت في السياسة, وأن هناك نسبة من المبحوثين لا ترغب أو لا تريد want-nots استخدام الإنترنت سياسيًّا، بالرغم من أن لديهم القدرة على الوصول إلى الإنترنت وسبق لهم استخدامه.

جدول رقم (6): يوضح الأنشطة الإلكترونية الخاصة بالحملات الانتخابية

النشاط الإلكتروني	مدى القيام به	2010	2011	2012	2014	Sig.
البحث عن معلومات حول الانتخابات بصفة عامة	دائمًا	59.8%	48.2%	58.6%	32.1%	.000
	أحيانًا	21.4%	40.8%	27.2%	38%	
	نادرًا	9.8%	5.4%	5.2%	12.9%	
	لا على الإطلاق	5.4%	7.7%	8.2%	11.8%	
	لا أعرف / رفض	3.6%	0	.7%	5.2%	
تصفح مواقع الأحزاب السياسية	دائمًا	20.5%	33.8%	32.8%	27.9%	.000
	أحيانًا	22.3%	49.2%	31.7%	31.7%	
	نادرًا	22.3%	3.1%	14.9%	15.3%	
	لا على الإطلاق	25%	11.5%	19.4%	18.1%	
	لا أعرف / رفض	9.8%	2.3%	1.1%	7%	
البحث عن معلومات حول المرشحين	دائمًا	28.6%	26.2%	47.4%	26.8%	.000
	أحيانًا	28.6%	40.8%	27.6%	27.5%	
	نادرًا	9.8%	12.3%	14.2%	18.1%	
	لا على الإطلاق	19.6%	17.7%	9.7%	19.2%	
	لا أعرف / رفض	13.4%	3.1%	1.1%	8.4%	

إرسال واستقبال رسائل بريد إلكتروني حول الانتخابات	دائمًا	13.4%	13.1%	15.3%	7.7%	.000
	أحيانًا	17%	22.3%	26.5%	9.1%	
	نادرًا	9.8%	13.8%	13.8%	22.6%	
	لا على الإطلاق	37.5%	36.2%	40.3%	50.5%	
	لا أعرف / رفض	22.3%	14.6%	4.1%	10.1%	
التعليق والنقاش الإلكتروني حول قضايا الانتخابات	دائمًا	30.4%	34.6%	34.3%	29.3%	.003
	أحيانًا	24.1%	24.6%	28%	24%	
	نادرًا	7.1%	5.4%	11.9%	13.2%	
	لا على الإطلاق	24.1%	20.8%	22.4%	25.8%	
	لا أعرف / رفض	14.3%	14.6%	3.4%	7.7%	
تحميل محتوى متعلق بالانتخابات من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	دائمًا	1.8%	4.6%	13.1%	7.7%	.000
	أحيانًا	8.9%	8.5%	20.1%	13.9%	
	نادرًا	7.1%	12.3%	17.5%	16.4%	
	لا على الإطلاق	46.4%	50%	44.4%	49.1%	
	لا أعرف / رفض	35.7%	24.6%	4.9%	12.9%	
التواصل عبر البريد الإلكتروني أو الدردشة مع المرشحين	دائمًا	5.4%	5.4%	11.6%	3.5%	.000
	أحيانًا	9.8%	10%	15.7%	6.3%	
	نادرًا	9.8%	11.5%	13.8%	13.2%	
	لا على الإطلاق	45.5%	48.5%	53.4%	62.4%	
	لا أعرف / رفض	29.5%	24.6%	5.6%	14.6%	
دعوة الناخبين لدعم مرشح معين باستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	دائمًا	7.1%	10.8%	10.8%	7%	.0000
	أحيانًا	2.7%	10.8%	18.7%	5.9%	
	نادرًا	6.3%	3.1%	16%	11.1%	
	لا على الإطلاق	51.8%	54.6%	50.4%	59.2%	
	لا أعرف / رفض	32.1%	20.8%	4.1%	16.7%	
توثيق ونشر فعاليات خاصة بالانتخابات عبر الإنترنت ووسائل التواصل	دائمًا	3.6%	4.6%	12.3%	4.5%	.000
	أحيانًا	12.5%	21.5%	12.7%	12.5%	
	نادرًا	8%	10%	11.6%	15%	
	لا على الإطلاق	42.9%	42.3%	53.4%	55.1%	
	لا أعرف / رفض	33%	21.5%	10.1%	12.9%	

تدشين موقع إلكتروني أو صفحة أو حساب عبر وسائل التواصل الاجتماعي ذي صلة بالانتخابات	دائمًا	1.8%	6.9%	3.7%	7%	.002
	أحيانًا	4.5%	7.7%	8.2%	7.7%	
	نادرًا	7.1%	11.5%	11.2%	7.3%	
	لا على الإطلاق	52.7%	52.3%	63.8%	57.8%	
	لا أعرف / رفض	33.9%	21.5%	13.1%	20.2%	
المشاركة في استطلاع رأي إلكتروني خاص بالانتخابات	دائمًا	13.4%	19.2%	26.9%	16.7%	.000
	أحيانًا	18.8%	20.8%	23.1%	22.6%	
	نادرًا	8%	10.8%	9.7%	19.2%	
	لا على الإطلاق	28.6%	27.7%	31.3%	31%	
	لا أعرف / رفض	31.3%	21.5%	9%	10.5%	
مشاركة أو إرسال محتوى إلكتروني ذي صلة بالانتخابات لمستخدمين آخرين	دائمًا	.9%	10%	7.5%	5.2%	.000
	أحيانًا	9.8%	16.2%	13.4%	12.2%	
	نادرًا	8%	5.4%	9.7%	10.1%	
	لا على الإطلاق	45.5%	43.1%	2012	55.4%	
	لا أعرف / رفض	35.7%	25.4%	58.6%	17.1%	

وتوضح النتائج في الجدول السابق أن المبحوثين اعتمدوا على الإنترنت للبحث عن معلومات تخص انتخابات 2010 بدرجة أكبر (59.8%) مقارنة بعام 2014 (32.1%)، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية (.000). وتشير النتائج أيضًا إلى أنه خلال الانتخابات البرلمانية 2011 كانت معدلات البحث عن معلومات تخص الأحزاب السياسية مرتفعة بنسبة (33.8%)، مقارنة بـ (27.9%) خلال انتخابات 2014، والنتائج دالة عند مستوى معنوية (.000). كما تؤكد النتائج أن معدلات البحث عن معلومات خاصة بالمرشحين خلال انتخابات 2012 كانت الأعلى بنسبة (47.4%) مقارنة بـ (27.9%) خلال انتخابات 2014 والفروق دالة عند مستوى معنوية (.000).

وتشير النتائج أيضًا إلى زيادة استخدامات البريد الإلكتروني خلال انتخابات 2012 حيث بلغت النسبة (15.3%)، مقارنة بـ (7.7%) خلال انتخابات 2014 عند مستوى معنوية (.000). وتؤكد النتائج أيضًا أن التعليق على المواد الخاصة بالانتخابات ارتفع في 2012 إلى (34.3%) مقارنة بـ (29.3%) في انتخابات 2014، عند مستوى

معنويـة (.003). كـما ارتفعـت معـدلات تحميـل مـواد ذات صلـة بالانتخابـات خـلال عـام 2012 إلى (13.1%)، لتنخفـض في 2014 إلى (7.7%) عنـد مسـتوى معنويـة (.000).

وتشـير النتائـج أيضًـا إلى زيـادة معـدلات التواصـل مـع المرشـحين خـلال انتخابـات 2012 لتصـل إلى (11.6%) مقارنـة بــ (3.5%) خـلال انتخابـات 2014، والفـروق دالـة عنـد مسـتوى معنويـة (.000). كـما توضـح النتائـج أن اسـتخدام الإنترنـت في حـث الناخبـين عـلى التصويـت في انتخابـات 2011 و2012 جـاءت بنفـس المعـدلات (10.3%) مقارنـة بــ (7%) خـلال انتخابـات 2014. كـما زاد اسـتخدام الإنترنـت في توثيـق الفعاليـات والأحـداث المرتبطـة بالانتخابـات خـلال انتخابـات 2012 (12.3%)، مقارنـة بــ (4.5%) خـلال 2014، والفـروق دالـة عنـد مسـتوى معنويـة (.000).

كـما تؤكـد النتائـج زيـادة المشـاركة في اسـتطلاعات الـرأي الإلكترونيـة خـلال انتخابـات 2012 بنسـبة بلغـت (26.9%) مقارنـة بــ (16.7%) خـلال انتخابـات 2014، والفـروق دالـة إحصائيًـا عنـد مسـتوى معنويـة (.000). وتشـير النتائـج أيضًـا إلى أن الإقبـال عـلى مشـاركة مـواد ذات صلـة بالانتخابـات مـع «الأصدقـاء الإلكترونيـين Online friends » بلـغ أعـلى معدلاتـه في 2011 بنسـبة (10%) مقارنة بـ (5.2%) خـلال انتخابـات 2014 وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.000).

وعـلى عكـس النتائـج السـابقة فـإن البيانـات تشـير إلى زيـادة إطـلاق صفحـات ومواقـع إلكترونيـة خـلال انتخابـات 2014 بنسـبة (7%) مقارنـة بــ (3.7%) في انتخابـات 2012، و(6.9%) خـلال انتخابـات 2011، و(1.8%) خـلال انتخابـات 2010، والفـروق ذات دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى معنويـة (.002).

وبتحليـل الفـروق بـين مجموعـات المبحوثـين تشـير النتائـج إلى أن الأشـخاص الذيـن لديهـم اهتـمام أكـثر بالشـئون السياسـية، يقبلـون عـلى ممارسـة جميـع الأنشـطة الخاصـة باسـتخدامات الإنترنـت في الحمـلات الانتخابيـة، بدرجـة أكـبر مـن أقرانهـم الذيـن لديهـم اهتـمام أقـل بالشـأن السـياسي؛ حيـث توضـح النتائـج أن مـن هـم أكـثر اهتمامًـا بالسياسـة

استخدموا الإنترنت للحصول على معلومات تخص الانتخابات بنسبة 70.5%، مقارنة بنسبة 29.4% لغير المهتمين بالشأن السياسي, كما توضح أن معدلات البحث عن معلومات تخص الأحزاب السياسية والمرشحين بين المهتمين بالسياسة كانت بنسبة (46.6%) و(53.9%) على التوالي، في مقابل (14.7%) و(14.4%) على التوالي لغير المهتمين بالسياسة.

وتشير النتائج أيضًا إلى أن استخدامات البريد الإلكتروني خلال الانتخابات جاءت نسبتها أعلى بين الذين أبدو اهتمامًا أكبر بالسياسة (23.3%)، في مقابل (5.9%) لغير المهتمين. وتؤكد النتائج أيضًا أن المهتمين بالسياسة كانوا أكثر نشاطًا في التفاعل الإلكتروني مع الأحداث السياسية، بالتعليق على المواد الخاصة بالانتخابات بنسبة أكبر من غير المهتمين بالسياسة، (51.8%) في مقابل (17.6%). كما أن معدلات تحميل مواد ذات صلة بالانتخابات بين المهتمين بالسياسة ترتفع إلى 13.5% بين من قالوا إنهم مهتمون بالسياسة، في مقابل (0%) لغير المهتمين. أيضًا كانت معدلات التواصل مع المرشحين أعلى بين المهتمين بالسياسة (12.4%) في مقابل (5.9%) لغير المهتمين. كما استخدم المهتمون بالسياسة الإنترنت في حث المواطنين على المشاركة السياسية بنسبة أكبر وصلت إلى (16.1%)، بينما لم يقم أي من غير المهتمين بالسياسة بهذا النشاط. كما تزيد معدلات استخدام الإنترنت في توثيق الفعاليات والأحداث المرتبطة بالانتخابات بين المهتمين بالسياسة بنسبة (18.1%) في مقابل (2.9%) من جانب غير المهتمين بالسياسة.

ويشارك المهتمون سياسيًا في استطلاعات الرأي الإلكترونية بنسبة تفوق أقرانهم من غير ذوي الاهتمام بالشأن السياسي بنسبة (39.4%) و(11.8%) على التوالي. وتشير النتائج أيضًا إلى أن إقبال المهتمين بالسياسة على مشاركة مواد ذات صلة بالانتخابات مع «الأصدقاء الإلكترونيين Online friends » كان أكبر بنسبة (17.6%)، مقارنة بـ (5.9%) لغير المهتمين بالسياسة. كما تشير النتائج إلى أن المهتمين بالسياسة كانوا أكثر اهتمامًا بتدشين صفحات أو حسابات أو إنشاء مجموعات تناقش الشأن

السياسي بنسبة (7.9%)، فيما انخفضت هذه النسبة بين غير المهتمين بالسياسة لتصل إلى (5.9%)، وجميع الفروق بين هذه النسب دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية > .05.

كما توضح النتائج أيضًا أن الذكور أكثر بحثًا عن معلومات تتعلق بالأحزاب السياسية وأكثر تداولًا للرسائل الإلكترونية المتعلقة بالانتخابات وأكثر توثيقًا للفعاليات الخاصة بالانتخابات مقارنة بالإناث، وذلك عند مستوى معنوية (.008, .034, .000) على التوالي، بينما لا تشير النتائج إلى فروق بين المجموعتين فيما يتعلق بباقي الأنشطة الخاصة بالحملات الانتخابية من خلال الإنترنت.

وتشير النتائج إلى أن الذكور أكثر ميلًا من الإناث للمشاركة في فعاليات الحملات الانتخابية من خلال الإنترنت، حيث تؤكد النتائج أن هناك فروقًا ذات دلالة فيما يتعلق بالبحث عن المعلومات السياسية (52.9% للذكور) في مقابل (39.2% للإناث)، والبحث عن معلومات حول الأحزاب (33.9% للذكور) في مقابل (23.4% للإناث)، وإرسال واستقبال رسائل إلكترونية (12.7% للذكور) و (10.8% للإناث)، وتوثيق الأحداث خلال الانتخابات (8.4% للذكور) في مقابل (5.1% للإناث)، وهذه الفروق ذات دلالة، حيث إن مستوى المعنوية > .005 بينما لا تشير النتائج إلى فروق بين الفئتين في باقي الأنشطة، حيث إن مستوى المعنوية < .005.

تشير النتائج أيضًا إلى أن الفئة العمرية (26-45) هم الأكثر ممارسة للأنشطة السياسية من خلال الإنترنت (53%)، مقارنة بالفئات الأخرى، (49.4%) للفئة العمرية 46-65 سنة، و34.4% للفئة العمرية > من 25 سنة، و12.3% للفئة العمرية < من 65 سنة)، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية .000 كما أن الحاصلين على درجات علمية أعلى كانوا أكثر نشاطاً سياسياً عبر الإنترنت خلال الانتخابات مقارنة بالأقل تعليمًا، حيث بلغت النسبة بين الحاصلين على شهادات عليا بعد الجامعية ممن يمارسون أنشطة إلكترونية 58.6%، في مقابل 48.1% للحاصلين على شهادات جامعية،

و37.6% للحاصلين على شهادات متوسطة، و25% للحاصلين على شهادة التعليم الأساسي، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية .04

جدول (7): يوضح أنماط تأثير الإنترنت على العملية السياسية

تأثير الإنترنت	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
زيادة معدلات المعرفة بالعملية السياسية (المعرفة السياسية)	٧٩,٧٪	٧٩,٥٪	٧٦,٦٪	٦٦,٧٪	.004
ساعدت الأحزاب الصغيرة والمرشحين غير المعروفين في الوصول إلى الناخبين	٤٦,٩٪	٦٢,٤٪	٤٦,٧٪	٢٢,٢٪	.000
تستخدم لمراقبة العملية الانتخابية	٣٥,٩٪	١٩,٧٪	٢٩,٩٪	٢٥٪	.020
تزيد من معدلات التفاعل بين المواطنين والسياسيين	٢١,٩٪	٣٧,٦٪	٣٦,٨٪	٢٨,١٪	.005
تحد من دور وسائل الإعلام التقليدية في العملية السياسية	٢٩,٧٪	١٨,٨٪	٢٥,١٪	٣٠,٩٪	.065

توضح هذه النتائج أن تقييم المبحوثين لدور الإنترنت في زيادة المعرفة السياسية بالانتخابات تشابهت في الأعوام، 2010، 2011، 2012، بينما تراجعت هذه المعدلات في 2014. أيضًا تقدير دور الإنترنت في مساعدة الأحزاب الصغيرة والمرشحين غير المعروفين وصل لأعلى مستوياته في 2012 وتراجعت النسبة لأقل مستوياتها في 2014. أما تقدير دور الإنترنت كوسيلة لمراقبة شفافية العملية الانتخابية فكان في أعلى مستوياته في 2010 مقارنة بالأعوام الأخرى. كما تشير النتائج إلى دور أكثر فعالية للإنترنت في زيادة التفاعل بين المواطنين والمرشحين (السياسيين) في 2011 ، 2012، مقارنة بعامي 2010، 2014، والفروق دالة عند مستوى معنوية > .005

وجاء تأثير الإنترنت في الحد من دور وسائل الإعلام التقليدية في الانتخابات مرتفعًا في 2010 و 2014 مقارنة بــ 2011، 2012، ولكن الفروق غير دالة إحصائيًا بالمقارنة بين الانتخابات المختلفة فيما يتعلق بهذه الفئة، حيث إن مستوى المعنوية < .05

جدول رقم (8): يوضح تطور التأثير السياسي للإنترنت على المبحوثين

مجال التأثير	2010	2011	2012	2014	Sig.
زادت معرفتي بالقضايا السياسية والانتخابات	49.1%	63.1%	70.9%	45.6%	.000
جعلتني أهتم أكثر بالسياسة والانتخابات	20.5%	42.3%	50.4%	38.3%	.000
شجعتني على المشاركة في الفعاليات المتعلقة بالانتخابات	4.5%	16.5%	25.7%	6.6%	.000
حفزتني على أن أذهب للتصويت في الانتخابات	7.1%	24.6%	27.2%	13.2%	.000
لا أرى لها أي تأثير على الإطلاق	12.5%	3.1%	1.5%	14.6%	.000
لا أعرف / رفض	6.3%	2.3%	1.1%	00	.000

توضح هذه النتائج أن تقييم المبحوثين لتأثير استخدامات الإنترنت عليهم تراجع بالمقارنة بين الانتخابات التي جرت على فترات زمنية مختلفة. ففي حين ارتفعت نسبة تأثير الإنترنت على رفع وعي المبحوثين خلال الانتخابات الرئاسية عام 2012 إلى نسبة 70.9%، انخفضت خلال الانتخابات الرئاسية 2014 إلى 45.6%. وكانت هذه النسبة في انتخابات 2010، 49.1%، وفي انتخابات 2011 كانت النسبة 63.1%. وفي حين وصلت نسبة تأثير الإنترنت على زيادة الاهتمام بالانتخابات إلى 50.4% خلال انتخابات 2012، تراجعت إلى 38.3% خلال انتخابات 2014، وكانت 20.5% في انتخابات 2010، و42.3% خلال انتخابات 2011. وتراجع تأثير الإنترنت في تشجيع المبحوثين على القيام بأنشطة ذات صلة بالانتخابات في عام 2014 حيث بلغت النسبة 6.6%، مقارنة 25.7% في 2012، 16.5% في عام 2011.

أيضًا انخفض تأثير الإنترنت في حشد المبحوثين على التصويت في 2014 ليصل إلى 13.2% مقارنة ب 27.2% في انتخابات 2012، و 24.6% في انتخابات 2011، وهذه الفروق ذات دلالة؛ حيث إن مستوى المعنوية عند مقارنة كل الفئات.000. وتظهر النتائج أن الأفراد الذين لديهم اهتمام أكبر بالسياسة أكثر ميلًا للتقييم الإيجابي للإنترنت فيما يتعلق بجميع الفئات، مقارنة بأولئك الذين يهتمون بالسياسة بشكل أقل، والفروق دالة عند مستوى معنوية > .05. بينما لا تشير النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وفقًا لمتغيرات النوع والسن ومستوى التعليم، حيث إن قيمة المعنوية < .05

تقييم المبحوثين للإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي وعلاقة ذلك بدرجة الاهتمام السياسي:

توضح نتائج الجدول التالي أن أعلى معدل لتقييم دور الإنترنت إيجابيًا كان خلال الانتخابات الرئاسية 2012 ، بنسبة بلغت 37.5% مقارنة بالأعوام الأخرى، والفروق دالة عند مستوى معنوية .000. وتؤكد النتائج أن المبحوثين المهتمين بالعملية السياسية يرون تطور دور الإنترنت بشكل أكبر، بينما يرى المهتمون بشكل أقل بالسياسة أو غير المهتمين أنه لم يحدث أي تطور لدور الإنترنت في العملية السياسية؛ حيث بلغت نسبة من يرون تطور دور الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي (61.4%) من الذين لديهم اهتمام سياسي، في مقابل (14.7%) بين أولئك الذين قالوا إنهم لا يهتمون بالسياسة، والفروق دالة عند مستوى معنوية .000

جدول رقم (9): يوضح تقييم المبحوثين لتطور دور الإنترنت في العملية السياسية

دور الإنترنت	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sign.
تطور بشكل كبير جدًا	٣١,٥٪	٣٣,٥٪	٣٧,٥٪	٣٤,٣٪	.000
تطور إلى حد ما	٢٧,٨٪	٢٠,٢٪	٣٥,٣٪	٣٧,٨٪	.000
لم يتطور	١٥,٣٪	٧,٣٪	١٠,٨٪	١١,٥٪	.000
لايعرف / رفض	٢٥,٥٪	٣٩٪	١٦,٥٪	١٦,٥٪	.000

وتشير النتائج إلى أن الذكور أكثر تقديرًا لدور الإنترنت مقارنة بالإناث (M= 1.95, Std. Deviation= 1.17 ((M=1.61, Std. Deviation= 1.08) على التوالي t=5.20, df=1232, Sig. .000)). وتوضح النتائج أيضًا أن الشباب هم الأكثر تقديرًا لدور الإنترنت مقارنة بكبار السن، والفروق دالة عند مستوى معنوية (Sig. .000). وكانت الفئة العمرية (26-45) هي الأعلى (M= 2.16, Std. Deviation = .937). في حين كانت الفئة العمرية (فوق 65 سنة) هي الأقل (.M= .406; Std. Deviation .756) (df=5; F=36.24; Sig. .0000)).

كما تؤكد النتائج أن الحاصلين على درجات علمية أعلى يرون تطور الدور السياسي للإنترنت مقارنة بالأقل تعليمًا؛ حيث تشير النتائج إلى أن الحاصلين على شهادات أعلى من الجامعية هم الفئة الأعلى تقديرًا (M=2.09; Std. Deviation 1.03) وأن الفئة الأقل هي فئة غير الحاصلين على شهادات (M= .428; Std Deviation .978). (df=5; F=12.48; Sig. .000).

جدول رقم (10): يوضح تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت

كوسيلة للاتصال السياسي

درجة المصداقية	2010	2011	2012	2014	Sig.
أثق فيها بشكل مطلق	18.8%	12.3%	13.8%	12.9%	.000
أثق فيها إلى حد ما	50%	55.4%	63.8%	50.5%	.000
أثق فيها بشكل ضعيف	18.8%	29.2%	16.8%	23%	.000
لا أثق فيها على الإطلاق	7.1%	0	1.5%	6.3%	.000
لا أعرف / رفض الإجابة	5.4%	3.1%	4.1%	7.3%	.000

تشير النتائج إلى أن هناك تغيرًا في مصداقية الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي. فبينما كانت هناك ثقة تامة في الإنترنت خلال انتخابات 2010 وكذلك خلال انتخابات 2011، تراجع تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت خلال انتخابات 2012، و2014 ، والفروق دالة عند مستوى معنوية (.000). وتؤكد النتائج أن الأفراد الذين لديهم اهتمام أكبر بالشئون السياسية يرون أن الإنترنت يتمتع بمصداقية كأداة للتواصل السياسي بشكل أكبر من أولئك الذين يبدون اهتمامًا أقل بالشئون السياسية؛ حيث إن نسبة من يثقون في مصداقية الإنترنت بشكل كبير بين المهتمين بالسياسة وصلت إلى 23.8%، مقارنة بنسبة 5.9% لمن قالوا إنهم لا يهتمون كثيرًا بالسياسة، والفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (.000). ولم تشر النتائج

إلى فـروق ذات دلالـة إحصائيـة بـين الذكـور والإنـاث (M=2.85; Std. Deviation = .733) و(M=2.81; Std. Deviation = .680, t=753) عـلى التـوالي، حيـث إن مسـتوى المعنويـة (.427).

في حـين توضـح النتائـج أن الفئـة العمريـة أقـل مـن 25 عامًـا لديهـا ثقـة أقـل في الإنترنـت كوسـيلة للتواصــل الســياسي (M=2.71; Std. Deviation = .712)، بينــما الفئــة العمريــة (36-45) هــي أكــثر الفئـات العمريـة ثقـة في الإنترنـت. (M=2.94; Std. Deviation = .688) (df=5, F= 2.90) وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.013). ولم تـشر النتائـج إلى فـروق ذات دلالـة إحصائيـة وفقًـا لمتغـير التعليـم حيـث إن (df. 5; F= 13.61; Sig. 108) ومسـتوى المعنويـة (.108).

جدول رقم (11): يوضح تقييم المبحوثين لمستقبل الإنترنت في التواصل السياسي

مستقبل الإنترنت	2010	2011	2012	2014	Sig.
زيادة الاعتماد على الإنترنت في التواصل السياسي	40.3%	46.3%	51%	56.3%	.000
هنـاك الحاجـة لمزيـد مـن الوقـت لترسـيخ دور للإنترنـت في التواصل السـياسي	27.8%	26.1%	29.3%	25.8%	.000
لـن يكـون هنـاك تغيـير في دور الإنترنـت عـن الوضـع الحـالي	14.4%	8.7%	2.8%	5%	.000
ليس للإنترنت دور في العملية السياسية	3.7%	2.3%	2.3%	.8%	.000
لا أعرف / رفض	13.9%	16.5%	14.8%	12.3%	.000

تشـير النتائـج إلى أن هنـاك زيـادة في معـدلات التقييـم الإيجـابي حـول مسـتقبل اسـتخدامات الإنترنـت في المجـال السـياسي، في حـين يـرى مـا يقـرب مـن ثلـث المبحوثـين أن هنـاك حاجـة لمزيـد مـن الوقـت لتقييـم مسـتقبل الإنترنـت في المجـال السـياسي، ونسـبة مرتفعـة لم تحـدد أو رفضـت التقييـم. وتؤكـد النتائـج أيضًـا أن نسـبة ممـن يـرون أن المسـتقبل سيشـهد زيـادة في الاعتـماد عـلى الإنترنـت كأداة للاتصـال السـياسي كانـت أكـبر بـين أولئـك المهتمـين بالسياسـة وبلغـت 69.9%، بينـما انخفضـت بـين أولئـك الذيـن عـبروا عـن اهتـمام محـدود بالسياسـة، ووصلـت إلى 25.5%، والفـروق دالـة إحصائيًـا

عنـد مسـتوى معنويـة .000 أيضًـا يـرى الذيـن لديهـم اهتـمام محـدود بالسياسـة أن دور الإنترنـت محـدود أو لم يشـهد أي تغـير بالمقارنـة بـين الفـترات الزمنيـة المختلفـة، والفـروق دالـة بـين المجموعـات عنـد مستوى معنويـة (.000). وبالمقارنـة بـين المتغـيرات الأخـرى تشـير النتائج إلى أنـه بصفـة عامـة، يـرى الذكـور تزايـدًا لـدور الإنترنـت في أثنـاء الانتخابـات مقارنـة بالإنـاث. (M= 3.50; Std. Deviation=.702) (M=3.40; Std.) (Deviation .775). عـلى التـوالي. t= 2.12, df=1058; Sig. .034).

كـما توضـح النتائـج أن الأصغـر سـنًا هـم الأكـثر اعتقـادًا بتنامـي الـدور السـياسي للإنترنـت في أثنـاء الانتخابـات مقارنـة بالفئـات العمريـة الأخـرى. وجـاءت الفئـة العمريـة (26-45) كأعـلى فئـة (M=3.56; Std. Deviation .700)، بينـما كانـت الفئـة العمريـة 66 سـنة فأكـثر هـي الأقـل (M=2.66; Std. Deviation .887) (df=5; F=6.32; Sig. .000). كـما تشـير النتائـج أيضًـا إلى أن الحاصلـين عـلى درجـات تعليميـة أعـلى كانـوا أكـثر إيجابيـة نحـو تقيـم المسـتقبل السـياسي للإنترنـت خـلال الانتخابـات مقارنـة بالأقـل تعليـمًا (M=3.59; Std. Deviation =.674). (df=5; F=4.91; Sig. . 000).

اختبار فرضية الدراسة:

طرحت الدراسة فرضية مبنية على نظرية الحتمية التكنولوجية، تتكون من جزئيتين، كالتالي:

- كلـما زاد الاهتـمام بالسياسـة، زاد الاعتـماد عـلى الإنترنـت كوسـيلة للاتصـال السـياسي في أثنـاء الانتخابـات (رفـض نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة Technology doesn't determine).

- كلـما زاد اسـتخدام الإنترنـت، زاد الاهتـمام بالشـئون السياسـية في أثنـاء الانتخابـات (قبـول نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة Technology determin).

وسعت الدراسة من خلال جميع الأسئلة التي خضعت للتحليل إلى رصد مدى تأثير درجة الاهتمام السياسي للمبحوثين على استخدامات وتأثيرات الإنترنت. وقد أظهرت النتائج في مجملها فروقًا دالة بين المهتمين بالسياسة وغير المهتمين في استخدام الإنترنت والتأثيرات المحتملة منها بالمقارنة بين انتخابات 2010، 2011، 2012، 2014. ولاختبار هذه الفرضية من منظور آخر وبشكل يقيس مدى وجود علاقة بين المتغيرين (1) الاهتمام بالسياسة، (2) استخدام الانترنت السياسية، تم تحديد ثلاثة محاور ذات صلة بمعدل استخدامات الإنترنت، وقياس مدى تأثرها بمستوى الاهتمام السياسي للمبحوثين. وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (*12*): يوضح العلاقة بين الاهتمام السياسي واستخدام الإنترنت في الشؤون السياسية، ومصداقيتها ومستقبلها

	مدى الاهتمام بالسياسة	درجة الثقة في الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي	مستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي	تطور استخدامات الإنترنت في العملية السياسية
مدى الاهتمام بالسياسة				
Person Correlation	1	.250**	.275**	.370**
Sig. (2-taild)	0	.000	.000	.000
N	1234	755	1060	1234
درجة الثقة في الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي				
Person Correlation	.250**	1	.298**	.391**
Sig. (2-taild)	.000	0	.000	.000
N	755	755	746	755

مستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي				
Person Correlation	.257**	.298	1	.422**
Sig. (2-taild)	.000	.000	0	.000
N	1060	746	1060	1060
تطور استخدام الإنترنت في العملية السياسي				
Person Correlation	.370**	.391**	.422**	1
Sig. (2-taild)	.000	.000	.000	0
N	1234	755	1060	1234

توضح النتائج في الجدول السابق أن هناك علاقة دالة بين متغير الاهتمام السياسي والمتغيرات الثلاث الأخرى التي تم تحديدها للبرهنة على أهمية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي. وتشير النتائج إلى أن هناك ارتباطًا تتراوح قوته بين متوسط وضعيف بين الاهتمام السياسي وتطور استخدامات الإنترنت في الاتصال السياسي ودرجة الثقة في الإنترنت، ومستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي. وبناء على هذه النتائج فإن الدراسة تقبل الجزء الأول من الفرضية المبنية على نظرية الحتمية التكنولوجية، وهي أنه كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine)، وترفض الدراسة الجزء الثاني من الفرضية وهو: أنه كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine).

مناقشة النتائج والخاتمة:

طرحت الدراسة سؤالًا أساسيًا يتعلق بتقييم استخدام التكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي، وهو: هل يمثل استخدام الإنترنت وتأثيرها في العملية السياسية

منحنى خطيًّا يحتم ربط انتشار استخدام الإنترنت وتطبيقاته بتنامي دوره كأداة للاتصال السياسي؟ بمعنى آخر: هل يمكن تفسير استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي من خلال العلاقة السببية القائمة على أن انتشار التكنولوجيا يقود لتنامي دورها في إحداث التغيير السياسي بشكل حتمي، أم أن العلاقة الجدلية بين تطور استخدام التكنولوجيا وتفاعلاتها مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تفسر الإقبال أو التراجع عن استخدام الإنترنت كأداة للاتصال السياسي.

وسعت الدراسة لتحليل نظرية الحتمية التكنولوجية، ومدى ملاءمة تطبيقها في الواقع المصري؛ حيث تبنت منظورًا نقديًّا لتحليل استخدامات وسائل الاتصال الجديدة، وخاصة الإنترنت وتطبيقاته، لاختبار فرضيتين وثيقتي الصلة بالحتمية التكنولوجية حول استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي، وتحديدًا في أثناء الانتخابات، وهما:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine).

واعتمدت الدراسة على مناهج المسح، والمقارن، والدراسات المستعرضة المتكررة Repeated cross-sectional studies؛ حيث وفر منهج الدراسات المتكررة الفرصة لرصد تطور الظاهرة في مراحل زمنية محددة وهي الانتخابات. وهذا المنهج يستخدم في العلوم الاجتماعية لرصد التغير الاجتماعي وتطور السلوك البشري. والهدف من استخدام هذا المنهج هو المقارنة بين التغير الاجتماعي في فترات زمنية مختلفة. ويوفر هذا المنهج بيانات ومعلومات حول التغير الاجتماعي، ليس فقط على

نفس العينة في كل مرات البحث، ولكن عن المجتمع مجال الدراسة بصفة عامة من خلال عينات متغيرة .

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معدلات الاهتمام الكبير بالسياسة بلغت ذروتها في عام 2011، بنسبة بلغت 24.8%، ثم تراجعت إلى أقل مستوياتها في 2014، حيث بلغت 14.3% بين عينة الدراسة. وهذا الاهتمام المتراجع في السياسة تواكب مع تصاعد متزايد في معدلات الوصول إلى الانترنت واستخداماتها بين عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت 82% خلال انتخابات 2014، في مقابل 72.9% خلال انتخابات 2011. وتشير النتائج أيضًا إلى تنامي تصنيف الإنترنت كمصدر مهم للمعلومات السياسية، وبلغت النسبة 71.8% في عام 2014، مقارنة بـ 51.9% في عام 2010. لكن النتائج التحليلية تشير إلى أن المبحوثين الأكثر اهتمامًا بالسياسة هم من يعتمدون أكثر على الإنترنت، مقارنة بأولئك الذين عبروا عن اهتمام أقل بالسياسة، ما يؤكد أن الاهتمام بالسياسة هو الذي يزيد من معدلات الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للمعلومات السياسة.

كما تكشف النتائج أن درجة الاعتماد على الإنترنت في الانتخابات تراجعت في عام 2014، حيث وصلت إلى أقل معدلاتها بنسبة 27.5% مقارنة بأعلى نسبة 42.5% خلال انتخابات 2012. كما أن رؤية المبحوثين لتأثير الإنترنت على العملية السياسية من خلال العناصر التي حددتها الدراسة كانت في معظمها سلبية في عام 2014، مقارنة بانتخابات 2011، 2012. أيضًا تؤكد النتائج أن معظم الأنشطة التي ترتبط باستخدامات الإنترنت في أثناء الانتخابات شهدت تراجعًا في انتخابات 2014، مقارنة بغيرها من الانتخابات.

وبتحليل الفروق بين المجموعات، فإن النتائج تشير إلى أن الأفراد الذين لديهم اهتمام كبير بالسياسة هم من يمارسون الأنشطة الإلكترونية بنسب أعلى، مقارنة بالذين قالوا إن اهتمامهم بالسياسة أقل أو غير المهتمين بالسياسة على الإطلاق. كما

تشير النتائج أيضًا إلى أن تأثير الإنترنت على الفعالية السياسية للمبحوثين تراجع في معظم مؤشراته خلال انتخابات 2014، مقارنة بعامي 2011، 2012. وتوضح النتائج أن المبحوثين يرون أن دور الإنترنت السياسي تطور بنسبة 37% في عام 2012، مقارنة بنسبة 34.3 في عام 2014.

كما أن تقييم مصداقية الإنترنت كأداة للتواصل السياسي خلال الانتخابات شهد ميلًا نحو السلبية خلال انتخابات 2011، و2014، مقارنة بانتخابات 2010، و2012. وتؤكد النتائج أن من لديهم اهتمام أكبر بالسياسة يكون تقييمهم لمصداقية الإنترنت في الاتصال السياسي أكثر إيجابية، مقارنة بأقرانهم الأقل اهتمامًا بالسياسة. وتشير النتائج إلى أن الأمل ما زال يحدو بالكثيرين في دور أكثر فعالية للإنترنت في العملية السياسية، حيث عبرت النسبة الأكبر عن ذلك خلال انتخابات 2014 بنسبة 56.3%، مقارنة بنسبة 51% خلال انتخابات 2012، و46.3% خلال انتخابات 2011، و40.3% خلال انتخابات 2010. وجاءت النتائج الخاصة بالفروق بين المجموعات متطابقة مع ما سبقها من حيث أن المهتمين أكثر بالسياسة يميلون إلى التفاؤل بدور أكثر فعالية للإنترنت في العملية السياسية، مقارنة بالأقل اهتمامًا بالشأن السياسي.

النتائج تدعم أيضًا فرضية فجوة الاستخدام السياسي للإنترنت، فإلى جانب العلاقة التي أظهرتها الدراسة بين الاهتمام السياسي واستخدام الانترنت في أثناء الانتخابات، فإن متغيرات النوع والسن ومستوى التعليم تلعب هي الأخرى دورًا في تحديد طبيعة استخدام التكنولوجيا، وطبيعة استخدامات الإنترنت لأغراض سياسية. حيث تشير النتائج في معظمها إلى أن الفئات العمرية الأصغر سنًا والذكور والحاصلين على درجات علمية أعلى، هم أكثر استخدامًا وتأثرًا بالانترنت في الشئون السياسية. وهذه النتائج تدعم الافتراضات التي تربط بين المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية في تبني واستخدام التكنولوجيا وتأثيرها.

وبتحليـل العلاقـة الارتباطيـة بـين الاهتـمام بالسياسـة مـن جهـة، ورؤيـة المبحوثـين لتطـور استخدامات الإنترنـت في العمليـة السياسـية، ومسـتوى الثقـة في مصداقيـة الإنترنـت كوسـيلة للاتصـال السـياسي، وتقييـم المبحوثـين للمسـتقبل السـياسي للإنترنـت وتطبيقاتـه مـن جهـة أخـرى، فـإن النتائـج تشـير إلى وجـود علاقـة ارتباطيـة دالـة بـين الاهتـمام السـياسي والمحـاور الثلاثـة التـي حددتهـا الدراسـة.

في ضـوء هـذه النتائـج، يمكـن القـول إن الدراسـة ترفـض فرضيـة، أنـه كلـما زادت معـدلات اسـتخدام الإنترنـت، زاد الاعتـماد عليـه كوسـيلة للاتصـال السـياسي في أثنـاء الانتخابـات، مـا يعنـي رفـض نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة، «دور التكنولوجيـا في التغيـير السـياسي حتمـي **Technology determine**»، وتَقَبُّـل الفـرض البديـل، أي أنـه كلـما زاد الاهتـمام السـياسي زاد اسـتخدام الإنترنـت في الاتصـال السـياسي، «دور التكنولوجيـا في التغيـير السـياسي ليـس حتميًّـا **Technology doesn't determine**»؛ حيـث أثبتـت النتائـج أنـه بالرغـم مـن زيـادة معـدلات الوصـول إلى الإنترنـت عـلى المسـتوى العـام، وزيـادة اسـتخدام الإنترنـت بـين أفـراد العينـة خـلال فـترات الدراسـة، فـإن ذلـك لم ينعكـس عـلى شـكل زيـادة اسـتخدام الإنترنـت في الاتصـال السـياسي، ولم ينعكـس عـلى معـدلات الاهتـمام والمشـاركة السياسـية في أثنـاء الانتخابـات.

والسـؤال الـذي يطـرح نفسـه، هـو: مـا هـي السـياقات المجتمعيـة التـي يمكـن الارتـكان إليهـا لتفسـير: لمـاذا لم تنطبـق الحتميـة التكنولوجيـة عـلى الواقـع المـصري؟ بمعنـى آخـر: لمـاذا لم يَـسر التوسـع في اسـتخدام الإنترنـت في منحنـى تصاعـدي خطـي نحـو زيـادة اسـتخداماته السياسـية في الانتخابـات؟ الإجابـة ربمـا تكمـن في أن التغيـيرات المجتمعيـة وخاصـة السياسـية التـي جـرت خـلال فـترة الدراسـة (2010-2014) يمكـن أن تقـدم تفسـيرًا يدعـم رفـض فرضيـة الحتميـة التكنولوجيـة؛ حيـث شـهد عـام 2010 الانتخابـات البرلمانيـة الأخـيرة في فـترة حكـم الرئيـس السـابق حسـنى مبـارك، والتـي صاحبها انقسـام مجتمعـي كبـير إثـر نمـو حـركات الاحتجـاج الاجتماعـي والسـياسي والصراعـات حـول السـلطة، التـي بـدأت منـذ العـام 2008 بالاحتجاجـات العماليـة في مدينـة المحلـة، وشـهدت ذروتهـا خـلال الانتخابـات البرلمانيـة 2010.

ولأن المجـال العـام اشـتعل بالجـدل السـياسي فقـد دخلـت شرائـح مـن الشـباب لدوائـر العمـل العـام، وحـدث نشـاط في المجتمـع المـدني، وقـاد ذلـك إلى اسـتخدامات أكـثر للإنترنـت في السياسـة، سـواء مـن حيـث القـوى الحاكمـة التـي وجـدت في الإنترنـت وسـيلة اتصـال حديثـة تمكنهـا مـن مسـايرة التطـور التكنولوجـي عـلى المسـتوى العالمـي، وتضفـي نوعًـا مـن الحداثـة عـلى ممارسـة العمليـة السياسـية، أو من حيـث قـوى المعارضـة التـي وجـدت في الإنترنـت فرصـة لنـشر معلومـات سياسـية غـير متوافـرة في وسـائل الإعـلام التقليديـة التـي تسـيطر عليهـا الحكومـة، إضافـة إلى اسـتخدام الإنترنـت في الحشـد والتعبئـة العكسـية، وأيضًـا اسـتخدام الإنترنـت كوسـيلة لمراقبـة الانتخابـات، لرصـد أكـبر قـدر مـن المخالفـات التـي يمكـن أن تسـتخدم للتأثـير السـلبي عـلى شرعيـة الانتخابـات والنظـام الحاكـم.

اسـتمر الاهتـمام السـياسي حتـى وصـل ذروتـه في ثـورة 25 ينايـر 2011 والتـي أعقبتهـا انتخابـات برلمانيـة تنافسـت فيهـا جميـع القـوى السياسـية بعـد فتـح المجـال العـام، واهتـمام كل أطـراف العمليـة السياسـية باسـتخدام تكنولوجيـا الاتصـال الحديثـة في التواصـل السـياسي. واسـتمر الاهتـمام السـياسي في التصاعـد حتـى إجـراء الانتخابـات الرئاسـية 2012، حيـث بلـغ عـدد المتنافسـين فيهـا ثلاثـة عـشر مرشـحًا يمثلـون القـوى والتيـارات السياسـية مـن أقـصى اليمـين إلى أقـصى اليسـار، مـع وجـود فاعـل للشـباب في هـذه الانتخابـات.

اسـتمرت التوتـرات السياسـية والانقسـام المجتمعـي في المجتمـع المـصري بعـد انتخابـات 2012، الأمـر الـذي قـاد إلى مظاهـرات حاشـدة في 30 يونيـو 2013 أدت إلى عـزل الرئيـس الأسـبق محمـد مـرسي. وشـهدت الفـترة التـي تلـت ذلـك شـعورًا يمكـن وصفـه بــ «الكسـل السـياسي Political Slacktivism»، بعـد مارثـوان مـن الاهتـمام والتفاعـل السـياسي امتـد لمـا يزيـد عـن خمـس سـنوات. كـما شـهدت تلـك الفـترة أيضًـا انسـحاب مجموعـات، وخاصـة مـن الشـباب، مـن المجـال العـام، وتراجـع بشـكل كبـير الاهتـمام بالسياسـة لأسـباب مختلفـة. كل ذلـك انعكـس عـلى معـدلات الاهتـمام السـياسي والمشـاركة في الانتخابـات الرئاسـية 2014. ولعـل مناقشـة هـذا السـياق السـياسي وتفاعلـه مـع السـياقات المجتمعيـة

الأخرى ربما يوفر للباحثين في علاقة التكنولوجيا بالمجتمع أسبابًا أكثر منطقية، تفسر لماذا تراجعت معدلات استخدامات وتأثيرات الإنترنت في انتخابات 2014.

الخلاصة أن الاحتمال الأكثر منطقية في العلاقة بين الإنترنت والسياسة في الواقع المصري هو أن الاستخدام السياسي للإنترنت يعد عَرَضًا أو نتيجة للاهتمام السياسي، ويتفاعل مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أكثر من كونه سببًا يقود حتمًا إلى مزيد من الاهتمام بالعملية السياسية والتفاعل والمشاركة السياسية. كما أن فرضية الحتمية التكنولوجية، في الكثير من جوانبها، لم تدعمها النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة التطبيقية. والسبب وراء ذلك يكمن في أن نظرية الحتمية التكنولوجية تقدم تفسيرًا سطحيًا عن استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا الاتصال بصفة خاصة في المجتمعات المعاصرة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما انتهى إليه (شاندلرChandler) من أن التكنولوجيا هي واحدة من عدة عوامل تؤثر في السلوك البشري وإحداث التغيير الاجتماعي, كما أن تبني منهج نقدي لنظرية الحتمية التكنولوجية لا يعني الإغفال التام لأي دور للتكنولوجيا، وتجاهل أهمية الخصائص التقنية لتكنولوجيات الاتصال المختلفة في تسهل أنواع مختلفة من الاستخدام، على الرغم من أن التطبيقات المحتملة لهذه التكنولوجيا لم تتحقق بالضرورة .

حيث تؤكد هذه النتائج أن التطور التكنولوجي المتتالي لم يواكبه مزيد من الطلب من جانب القوى المجتمعية على الشئون السياسية، بما يحقق تطورًا ديمقراطيًا ما زال يقع في إطار المرغوب أو المأمول. وأنه بدلًا من تبني المنظور الحتمي للدور السياسي للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإنه يجب الاعتماد على فرضيات أخرى أكثر موضوعية لبحث العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي. فالعلاقة لا يمكن فهمها في إطار أحادي يقوم على فرضية أن التقدم التكنولوجي يقود إلى زيادة الشعور بالتغير الاجتماعي أو الشعور بالثورة والتمرد على الواقع.

هـذه العمليـة الجدليـة لتحليـل العلاقـة بـين التطـور المركـب والمتفـاوت للاسـتخدامات الاجتماعيـة التكنولوجيـة ينبـئ عـن تأثـيرات غـير متوقعـة للتكنولوجيـا، ولا يعتـبر مـا حـدث في مرحلـة الربيـع العـربي بمثابـة ربـط سـببي مبـاشر بـين اسـتخدامات التكنولوجيـا وتأثيراتهـا السياسـية. ومـن الأفضـل تفسـير ذلـك في ضـوء الـصراع الجـدلي بـين التطـور التكنولوجيـا والسـياقات السياسـية والاقتصاديـة ومسـارات الأحـداث تاريخيًّا في مـصر.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- التوسـع في الدراسـات النقديـة لتقييـم اسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا بصفـة عامـة والإنترنـت وتطبيقاتهـا بصفـة خاصـة في المجتمـع المـصري والمجتمعـات العربيـة.
- تطبيـق الدراسـات الإمبريقيـة حـول اسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا في المجـالات السياسـية والثقافيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة.
- اسـتمرار تتبـع ورصـد النتائـج التـي تتوصـل إليهـا هـذه الدراسـات لرصـد ديناميكيـة العلاقـة بـين التكنولوجيـا والمجتمـع عـبر مراحـل زمنيـة مختلفـة.
- تشـجيع البحـوث التـي تضـم باحثـين في مجـال التكنولوجيـا والباحثـين في مجـال علـم الاجتـماع لإثـراء الأطـر النظريـة لتقييـم اسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا.
- الاهتـمام بالدراسـات المقارنـة عـلى المسـتويات المحليـة والقوميـة والإقليميـة والدوليـة للتعـرف عـلى المتغـيرات المجتمعيـة التـي تؤثـر عـلى العلاقـة بـين التكنولوجيـا والمجتمـع في سـياقات مختلفـة.

مراجع الدراسة:

[1] Norton de Matos, P. (1999). Assessing media effects: The pitfall of technological determinism. A special case: media effects on political culture: accessed February 20, 2016, from www.bocc.ubi.pt

[2] Ndavula, J. O., & Mueni, J. (2014). New Media and Political Marketing in Kenya: The Case of 2013 General Elections. International Journal of Arts and Commerce, 3(6), 69–84.

[3] Saleh, A. (2014). Away from Thrir square, does the new media matter? Effects of ICTs on political communication in local communities in Egypt. Egyptian Journal of Media Research (46). Cairo University

[4] Jungherr, A. (2014). "The role of the Internet for political campaigns in Germany@. German Politics. 4:4, 427-434, DOI: 10.1080/09644008.2014.989218. Accessed 0ctober 2015, from

http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09644008.2014.989218?needAccess=true

[5] أحمد فاروق رضوان (أكتوبر 2011.). مصداقية وسائل الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات أثناء الانتخابات البرلمانية المصرية 2010، جامعة الأزهر: مجلة بحوث الإعلام، العدد 36.

[6] DiGrazia, J., McKelvey, K., Bollen, J., Roja, F. (2013). More Tweets, More Votes: Social Media as a Quantitative Indicator of Political Behavio. Accessed February 12, 2016, from http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3842288/

[7] Vargas, J. A. (2012, 19 February). Spring awakening. Book review, New York Times Review of Books.

[8] Groschek, J. (2009). The democratic effects of the Internet, 1994-2003: Across national inquiry of 152 countries. International Communication Gazette, 71(3), 115-136. (p. 116).

[9] محمود حمدي عبد القوي (2009). دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، مؤتمر الإعلام والإصلاح، جامعة القاهرة: كلية الإعلام.

[10] Thompson, K., LaRocca, D., Gallagher, P. & Cintron, J. (2009). Impact of Internet and communication networks and technologies on concepts of and forms of democratic government and rule. CUNY Online BA Program in Communication and Culture, School of Professional Studies. Retrieved September 17, 2015, from http://www.qcc.cuny.edu/SocialSciences/ppecorino/CISESHV_TEXT/Chapter-12-Political-Change/Study.html

[11] Loader, B.D. (ed.), 2007. Young Citizens in the Digital Age: Political Engagement, Young People and New Media. London: Routledge. (p.2).

[12] Montgomery, K. (2000). Youth and digital media: a policy research agenda. The Journal for Adolescent Health, 27S (2), 61-68.

[13] Hirst, Martin 2012, one tweet does not a revolution make: technological determinism, media and social change. Global Media Journal, vol. 12 (2), pp. 1-29.

[14] Ibid, pp. 1-29.

[15] Buckingham, D. (2006). Is there a digital generation? In Buckingham, D. & Willett, R. (Eds.), Digital generation (pp. 1-18). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

[16] Kreimer, S. F. (2001). Technologies of protest: Insurgent social movements and the First Amendment in the Era of the Internet. University Pennsylvania Law Review, 150 (1), 119-171. (p. 140).

[17] Dreyfus, H. (2001). On the Internet. New York. Routledge.

[18] Walsh, E.O. (2000). The truth about the digital divide: Foster technographics brief. Cambridge: M.A: Forester Research, Inc.

[19]Bimber, B. (2003). Information and American Democracy: Technology in the evolution of political power. UK: Cambridge University Press.

[20] Graham, G. (1999). The Internet: a philosophical Inquiry. New York: Routledge. Robins, K and Webster, F. (1999). Times of technoculture. From the information society to the Virtual Life. New York: Routledge.

[21] Winner, L. (1980). Do artifacts have politics?. Daedalus, 109(1), pp. 121-136 (p.122).

[22] Fuchs, C. (2010). Social networking sites and complex technology assessment. International Journal of E-politics, 1 (3), 19-38).

[23] Chandler, D. (1995). Technological or Media Determinism, accessed, from http://visual memory.co.uk/daniel/Documents/tecdet

[24] Pinch, T. J. & Bijker, W. E. (1987). The social construction of facts and artifacts: or how the sociology of science and the sociology of technology might benefit each other. In Bijker, W. E., Hughes, T.P., & Pinch, T. J. (eds.), The social construction of technological system (pp.17-50). Cambridge, MA: MIT press.

[25] Winner, L. (1999). Do artifacts have politics? In MackKenzie, D. & Wajcman, J. (Eds.). The social shaping of technology (pp. 28-40). Maidenhead, UK: Open University Press.

[26] Perrow, C. (1999). Normal accidents: Living with high-risk technologies. Princeton, NJ: Princeton University Press.

[27] Fuchs, C. (2008). Internet and society: Social theory in the information age. New York: Routledge

[28] Winner, 1980, op. cit. pp.122-123.

[29] Fuchs, 2010, op. cit, pp 19-38

[30] Chandler, op. cit

[31] Innis, H. A. (1951). The bias of communication. Toronto: University of Toronto. (p. 34)

[32] McLuhan, M. (1967). Understanding media: The extension of man. London: Sphere Books. (p. 66)

[33]بـداني فـؤاد (2014). حتميـة ماكلوهـان لفهـم قيميـة عـزي عبـد الرحمـن. مجلـة الدراسـات والبحـوث الاجتماعيـة. الجزائـر: جامعـة الـوادي، العـدد الرابـع مـارس، ص119).

http://www.univ-eloued.dz/rers/images/pdf/D012014112.pdf

[34]Chandler, D. (1996). Shaping and being shaped: Engaging with media. Computer Mediated Communication magazine 1 February. Retrieved August, 13, 2015, from http://visual-memory.co.uk/daniel/Documents/short/determ.html

[35]Heilbroner, R. (1967). Do machines make history? Technology and Culture, 8(3), 335-345.

Hirst, op.cit, pp. 1-29.

[36] Fuchs, 2010, op.cit, pp 19-38.

[37] Gunkel, J. D. (2003). Second thoughts: toward a critique of the digital divide. New media & society. Vol 5 (4): 499-522.

[38] MacKenzie, D. and Wajcman, J. (1999). Introductory essay: the social shaping of technology (pp. 1-49). In MacKenzie, & D. Wajcman, J. (Eds.) The Social Shaping of Technology: Second Edition. Open University Press: Buckingham.

[39] Mosco, V. (1996). The political economy of communication: Rethinking and renewal. London: sage. (pp.6-11)

[40] Carey, J. W. (1967). Harold Adams Innis and Marshall McLuhan. The Antioch Review, 27(1), 5-39. (p. 5-6)

[41] Mosco, V. (2004). The digital sublime: Myth, power, and cyberspace. Boston: MIT Press (p.83).

[42] Hrist M. & Harrison, J. (2007). Communication and new media: Broadcast to Narrowcast. Melbourne: Oxford University Press. (pp.64-65)

[43] Neuman W. R. (1991). The future of mass audience. Cambridge: Cambridge University Press. (pp 15-18).

[44]Chandler, 1996, op. cit.

[45] katz, J. & Aspdenm, P. (1998). Internet drop-outs in the USA: the Invisible Group. Telecommunication Policy 22 (4/5): 327-339.

[46]Chandler, 1995, op. cit.

[47]اريـك ميغريـه. (2009). سوسـولوجيا الاتصـال والإعـلام، ترجمـة: موريـس شـبل. الإمـارات العربيـة المتحـدة: مؤسسـة محمـد بـن راشـد، ط1، ص28.

[48]محمد قلندر و محمد بابكر عوض. (2009). اتجاهات البحث في علم الاتصال. دمشق: دار الفكر، دمشق، 2009، ص124.

[49] Paul, S.A. (2006). Technological Determinism .In Clegg, S. & Bailey, R. J. (Eds.) the International Encyclopedia of Organization Studies. Sage

[50]محمد عبد الحميد. (2003). دراسات الجمهور وبحوث التأثير. القاهرة: دار الفكر العربي، ص25.

[51] Wajcman, 2002, op. cit, pp 347-363.

[52] Ministry of Communications and Information Technology. (2010-2014). Egypt ICT Indicators. Accesssed December 2015, from

http://www.egyptictindicators.gov.eg/en/Pages/default33.aspx

[53] Internet and World Stats. (2006).Internet Usage Statistics for Africa. Accessed, March 12, 2016, from http://www.internetworldstats.com/stats1.htm#africa

[54] Saleh, A. (2005). Uses and effects of new media on political communication in the United States of America, Germany, and Egypt. Germany: Tectum (pp. 178-179)

[55] Eltantawy, N. & Wiest, B. J. (2011). Social media in the Egyptian revolution: Reconsidering resource mobilization theory. International Journal of Communication 5 (2011), Feature 1207–1224.

[56]جـمال محمـد غيطـاس (مـارس – أبريـل 2011 .). كيـف صنعـت الإنترنـت ثـورة 25 ينايـر؟ مجلـة لغـة العـصر ، العـددان 123 – 124 ، القاهـرة ، مؤسسـة الأهـرام .

[57] Hirst, 2012, op.cit, pp. 1-29.

[58] Berger, A.A. (1998). Media research techniques. 2nd ed. London: Sage.

[59] UK Data Service. (2015). Analysing change over time: Repeated cross sectional and longitudinal survey data. Retrieved December 12, 2015, from https://www.ukdataservice.ac.uk/media/455362/changeovertime.pdf, Ruspini, E. (2000). Longitudinal research in the social sciences. Social Research Update, 20. Retrieved December 20, 2015, from http://sru.soc.surrey.ac.uk/SRU28.html

[60] Wimmer, D. R. & Dominick, J. (2000). Mass media research: An introduction. 6th Edition.

Boston: wasdworth.

[61] Ibid, p. 150

[62] Russell G. Almond, G. R. & Sinharay, S. (2012). What can repeated cross sectional studies tell us about student growth? Retrieved November, 2015, from https://www.ets.org/Media/Research/pdf/RR-12-17.pdf

[63] Chandler, 1996, op. cit.

الفصل الرابع

المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية

تحليل بنيوي في ضوء نظرية الديمقراطية الإلكترونية E-democracy

مقدمـة:

يشـير الحكـم الرشـيد Good governance في أبسـط معانيـه إلى ضـمان العدالـة لجميـع المواطنـين، أو بعبـارة أخـرى ضـمان الوصـول المتكافـئ للاحتياجـات الاجتماعيـة للجميـع وأهمهـا ضـمان الوصـول إلى المعلومـات وبنـاء المعرفـة لـدى المواطنـين. ويـرى كل مـن (Poindexter & McCombs, 2001)

أن أحـد المبـادئ الأساسـية المرتبطـة بالديمقراطيـة هـي أن المواطـن الرشـيد هـو المواطـن الـذى يتمتـع بمعرفـة جيـدة. وعـلى الرغـم مـن تعـدد أنمـاط الديمقراطيـات وتنـوع تطبيقاتهـا، فإنهـا تشـترك في ملمـح أسـاسي وهـو توفـير البيئـة الملائمـة لضـمان مشـاركة فاعلـة للوحـدات المجتمعيـة المختلفـة وكذلـك المواطنـين في عمليـة صناعـة القـرار وخاصـة في القضايـا التـي تتعلـق بتحديـد وترتيـب الأولويـات والاحتياجـات المحليـة.

وتتطلـب المشـاركة الفاعلـة للمجتمعـات المحليـة والمواطنـين في المسـتويات المحليـة المختلفـة توافـر المعلومـات والمعرفـة الكاملـة بالقضايـا المحليـة. ويعـد الإنترنـت وتطبيقاتهـا أحـد أهـم قنـوات الاتصـال التـي يمكـن أن تضمـن إتاحـة أوسـع للمعلومـات وبشـكل يضمـن تفاعـل أكـبر بـين الأطـراف المعنيـة مـن خـلال عمليـات اتصـال أفقيـة ذات اتجاهـات متعـددة كبديـل لعمليـة الاتصـال ذات الاتجـاه الواحـد التـي كانـت تتـم تقليديًـا قبـل التوسـع في اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات وبخاصـة الإنترنـت وتطبيقاتهـا.

وفي هـذا الإطـار يـرى كل مـن (Abramson, Arterton, & Orren, 1988) أن تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات يمكـن أن تؤثـر عـلى المسـتوى السـياسي مـن خـلال مجموعـة مـن العمليـات منهـا: التنسـيق أو التحالـف بـين المسـئولين والمواطنـين، وتعبئـة الـرأي العـام لدعـم السياسـات الحكوميـة، وتوفـير قنـوات للتواصـل الـرأسي والأفقـي بـين المؤسسـات الحكوميـة المختلفـة وتفعيـل مشـاركة المواطنـين. ويـرى (Castells, 2001) أن الإنترنـت يمكـن أن تصبـح أداة نموذجيـة لتعزيـز الممارسـة الديمقراطيـة وهـي قـادرة عـلى ذلـك. ويعـزز رأيـه بقـدرة الإنترنـت عـلى توفـير المعلومـات السياسـية مـما يسـهل

وصول المواطنين إليها، الأمر الذى من شأنه أن يساعد في تحسين الجوانب المعرفية لهم أو خلق ما يسمى بالمواطنة الواعية أو المواطن الواعي على حد قوله (Well-informed Citizen). ويمكن أيضًا اعتبار الإنترنت أداة تفاعلية تمكن المواطنين من طلب المعلومات والحصول عليها، وبذلك تصبح أداة لتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم والتواصل المباشر مع ممثليهم المنتخبين.

إن العلاقة بين الحكومة الإلكترونية وتعزيز الممارسات الديمقراطية متعددة الأبعاد Multi-faceted. فمن ناحية تساهم الأولى في تحقيق الثانية من خلال ما توفره للمواطنين مع معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل المتاحة. ومن ناحية أخرى تستهدف الديمقراطية تعزيز إتاحة المعلومات وتوفير المعرفة للمواطنين حول العملية السياسية والخدمات العامة والخيارات المتاحة أمامهم. كما أنها تستهدف أيضًا تأمين عملية التحول من الإتاحة السلبية للمعلومات Passive Information Access إلى تفعيل مشاركة المواطنين عبر أشكال متعددة مثل استطلاعات الرأي وتوفير المعلومات من خلال الدراسات المتوافرة واستشارة المواطنين واستجلاء رؤاهم بشأن القضايا المختلفة وغير ذلك من الآليات.

أهمية الدراسة:

تتجه الحكومة المصرية بشكل متزايد إلى الاستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وكذلك تطبيقات الحكومة الإلكترونية. وتحتل مصر المرتبة 79 عالميًا وفقا لتقرير الأمم المتحدة (E-government Readiness, 2008) مقارنة بالمرتبة 99 في عام 2005 في مجال الجاهزية أو الاستعداد لتطبيقات الحكومة الإلكترونية. كما أن عدد مستخدمى الإنترنت في مصر يصل إلى نحو 12.5 مليون مستخدم، أي ما نسبته 15.9% من السكان، (18.7% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في أفريقيا) (Internet World States, 2009) . بالرغم من ذلك فإن الدراسات التي تتناول تطبيقات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي لا تزال قليلة. ولا يبدو

ذلك حالة مصرية خاصة وإنما على المستوى الدولي؛ فقد أشارت دراسة مقارنة قام بها (Heeks, 2007) إلى أن معظم الدراسات التي اهتمت بتقييم مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى العالمي تم تطبيقها على المستوى القومي، وتجاهلت مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي بالرغم من كونها أداة مهمة لنقل السياسات القومية للمستوى المحلي، إضافة إلى قربها من المواطنين على المستوى المحلي.

وإذا كان هناك نقص في الدراسات التي تتم على مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي، فهناك ندرة في الدراسات التي تعرضت لتقييم المواقع الإلكترونية للمحافظات من خلال البعد السياسي الذي ينظر إلى هذه المواقع كأدوات للاتصال السياسي بين المواطنين والسلطات المحلية. وعليه تظهر الحاجة جلية إلى أهمية دراسة تطبيقات الحكومة الإلكترونية، خاصة على المستوى المحلي من خلال أبعاد مختلفة إدارية وتقنية وسياسية. وتركز هذه الدراسة على تحليل تطبيقات الحكومة الإلكترونية بالمحافظات المصرية، من خلال الاعتماد على مدخل تنمية مشاركة المواطنين وتحسين الممارسة الديمقراطية، أو بعبارة أخرى البعد السياسي لاستخدامات الإنترنت من قبل السلطات المحلية في المحافظات.

مشكلة الدراسة:

إن توافر المعلومات وإمكانية الوصول إليها من قبل المواطنينAccess، وبناء مواطنين على وعي ودراية كافية بالقضايا المحلية Good-informed people من العناصر المهمة للممارسة الديمقراطية. وتعد تكنولوجيا الاتصال الحديثة Information Communication Technologies، وأهمها الإنترنت وتطبيقاتها من الآليات الرئيسية التي يمكن أن تضمن توفير المعلومات للمواطنين، إضافة إلى ما تتيحه من فرص للتفاعل بين المواطنين والحكومة وفقًا لاستنتاجات العديد من دراسات الاتصال السياسي لـ كاستيلز وماك كويل (Casttels, 2001; McQuail,

2005) . ولذلك فإن المواقع الإلكترونية يمكن أن يكون لها دور حيوي في تطوير الممارسة الديمقراطية من خلال قدرتها على ضمان تدفق المعلومات بشكل أكثر حرية مقارنة بالوسائل التقليدية للاتصال، إضافة إلى قدرتها على إتاحة قنوات للتواصل والتفاعل بين المواطنين والسلطات السياسية. ونتيجة لعدم توافر مؤشرات علمية حول تقييم مشروعات الحكومة الإلكترونية المحلية، وخاصة ما يتعلق بالبعد السياسي، فإن تحليل مضمون هذه المواقع يساعد في توفير المؤشرات للإجابة عن السؤال الأساسي الذي تطرحه هذه الدراسة، وهو: إلى أي مدى يمكن اعتبار المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية أدوات للاتصال السياسي على المستوى المحلي؟

تساؤلات الدراسة:

للحصول على البيانات والمعلومات التي تساعد في الإجابة عن السؤال الرئيسي، تطرح الدراسة الأسئلة الثلاث التالية:

- إلى أي مدى تقوم المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية بدورها في إتاحة المعلومات للمواطنين؟ ما مدى التباين في هذا الشأن بين المحافظات المختلفة؟
- إلى أي مدى تسّهل مواقع المحافظات المصرية تقديم الخدمات للمواطنين؟ وما هي درجات الاختلاف بين المحافظات في هذه القضية؟
- إلى أي مدى تتيح المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية آليات لتفعيل مشاركة المواطنين المحليين؟ وما هي درجات التباين بين المحافظات المختلفة في هذا الشأن؟

الإطار النظري للدراسة:

الاستخدامات السياسية للإنترنت:

فرض ذيوع استخدام تكنولوجيا المعلومات الكثير من الاهتمام لدراسة آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد لخص فان دييك (Van Dijk, 1996)

الاتجاهـات المختلفـة السـائدة بـين الباحثـين في مجـال الاسـتخدامات السياسـية للإنـترت أو الاتصـال السـياسى الرقمـي عندمـا أشـار إلى أن هنـاك مـن يعتـبر تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات أدوات للحريـة (Technologies of Freedom)، وهنـاك مـن لا يـرى فيهـا إلا أداة للسـيطرة وزيـادة نفـوذ السـلطات القائمـة مـن خـلال تكنولوجيـا التسـجيل والتحكـم (Technologies of central control and registration). وبالرغـم مـن تنامـي الاسـتخدامات السياسـية للإنترنـت، فـإن دراسـة التأثـيرات السياسـية لهـا لا تـزال تحتـاج إلى المزيـد مـن الاهتـمام مـن قبـل الباحثـين والمتخصصـين لاسـيما في الـدول الناميـة.

الإنترنت والديمقراطية E-:

لقـد فتحـت الإنترنـت المجـال للباحثـين في جميـع المجـالات ومنحتهـم الفرصـة لدراسـة اسـتخدامات وتأثـيرات تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات وتطبيقاتهـا عـلى المجـال البحثـي موضـع اهتماماتهـم. وكـما هـو الحـال مـع بقيـة التخصصـات، اهتـم الباحثـون في مجـال الاتصـال السـياسي باسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت وتطبيقاتهـا في المجـال السـياسي. وظهـرت عـلى أجنـدة الباحثـين والمهتمـين مصطلحـات وموضوعـات توفـر إطـارًا عامًـا ونظريـات لدراسـة اسـتخدام هـذه الأداة في العمليـة السياسـية، ومنهـا نظريـات الديمقراطيـة الإلكترونيـة أو الرقميـة -E والمشـاركة الإلكترونيـة E-participation أو الاندمـاج الإلكـتروني E-engagement ، والحكومـة الإلكترونيـة أو الحكومـة الرقميـة E-government (Gurtin, 2007).

وفيـما يتعلـق بالعلاقـة بـين الإنترنـت والديمقراطيـة، غالبًـا مـا يحتـدم الجـدل بـين الباحثـين في هـذا المجـال حـول طبيعـة هـذه العلاقـة واتجاههـا والتأثـير المتبـادل بينهـما، ويمكـن في هـذا الإطـار رصـد اتجاهـين أساسـيين:

- إن التوسـع في اسـتخدامات التكنولوجيـا يقـود إلى مزيـد مـن الديمقراطيـة مـن خـلال توفـير المعلومـات وخلـق أنمـاط جديـدة مـن التفاعـل بـين المواطنيـن والسياسـيين. وهكـذا تخلـق التكنولوجيـا - في ظـل توافـر عوامـل أخـرى-

مواطنـين عـلى درجـة مـن الوعـى بحيـث يشـكلون جبهـات ضاغطـة للتغيـير والتطويـر الديموقراطــي.

- إن التوسع في استخدمات التكنولوجيا قد يكرس سيطرة القوى السياسية المهيمنة وتوابعها في استمرار حكمها بغض النظر عن مدى رضاء المواطنين أو عدمه. وهكذا يتم توظيف التكنولوجيا لتحقيق أهداف النخبة الحاكمة أو الطبقة السياسية المسيطرة.

وفي إطار سعي الأمم المتحدة لدعم استخدام التكنولوجيا لتحقيق المزيد من الديمقراطية وضعت مقياسًا لرصد جاهزية واستعداد الدول لتنمية المشاركة الإلكترونية للمواطنين كإحدى الآليات لتحسين الممارسة الديمقراطية. واحتوى المقياس مؤشرات كيفية تتعلق بتشجيع مشاركة المواطنين من خلال التسويق السياسي لعملية صنع القرار الخاصة بالسياسات العامة بهدف الوصول إلى كل قطاعات المجتمع في نموذج خاص بكل دولة يقوم على دمج أو احتواء آراء العدد الأكبر من المواطنين، وخاصة الفئات المهمشة تقليديًا. ويسعى النموذج لتقييم دور مشروعات الحكومة الإلكترونية في تشجيع المشاركة من خلال المحاور التالية:

- زيادة المعلومات المقدمة للمواطنين من خلال الإنترنت والخاصة بعملية صنع القرار.

- تحسين أشكال التشاور والحوار الإلكتروني من أجل عملية صنع قرارات أكثر ديمقراطية قائمة على المشاركة.

- دعم اتخاذ القرار الإلكتروني من خلال زيادة مداخلات المواطنين في عملية صنع القرار (UN E-Participation Index, 2008) .

- ووفقًا لما توصلت إليه دراسة (Ahmed, 2007) فإن أنماط المشاركة الإلكترونية E-participation Models يمكن حصرها في ثلاث فئات أساسية، هي:

- ضـمان تدفـق المعلومـات Flow of information، مثـل نقـل المعلومـات في اتجـاه واحـد مـن الحكومــة للمواطنــين One-way flow of information

- التشـاورConsultation ، مثـل إقامـة علاقـة ثنائيـة بـين المسـئولين الحكوميـين والمواطنـين A two-way relationship تهتـم فيهـا الحكومـة بتشـجيع المواطنـين عـلى تقديـم تقييماتهـم واقتراحاتهـم وأفكارهـم Feedback حـول السياسـات والبرامـج والإجـراءات الحكوميـة المتعلقـة بهـم.

- المشـاركة الفعالـة Active participation ، مثـل ضـمان آليـات مختلفـة لتشـجيع مشـاركة المواطنـين في صنـع السياسـات العامـة.

إن تشـجيع المواطنـين في المسـتويات المحليـة المختلفـة عـلى التواصـل والتفاعـل مـع السـلطات المحليـة هـو أحـد الاقترابـات المقترحـة لتنميـة الممارسـة الديمقراطيـة. وتسـتند رؤيـة الباحثـين في هـذا المجـال إلى أهميـة تشـجيع المشـاركة مـن خـلال التطبيقـات الرقميـة وتعزيـز الديمقراطيـة عـلى تصوريـن أساسـيين هـما: إن هـذا النمـط مـن الممارسـة قـد يضمـن أو يعـزز اللامركزيـة في اتخـاذ القـرارات، كـما أن الإنترنـت وتطبيقاتهـا تعـد أحـد الميكانيزمـات الملائمـة لتعزيـز مشـاركة المواطنـين.

وفي هـذا السـياق يـرى (Van Dijk, 1996) أن النتيجـة المنطقيـة لنمـوذج اسـتخدام تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات في تفعيـل المشـاركة هـو توفـير مجموعـة مـن الأدوات التـي تسـاعد في تضييـق الفجـوة بـين أولئـك الذيـن يملكـون المعلومـات «أثريـاء المعلومـات» (Information rich) وأولئـك الذيـن يفتقـرون إلى المعلومـات «فقـراء المعلومـات» (Information poor). ويؤكـد أيضـا أنـه وفقًـا لنمـوذج تكنولوجيـا المعلومـات مـن أجـل مزيـد مـن المشـاركة، فـإن ضـمان وصـول وسـهولة الحصـول عـلى المعلومـات مـن خـلال الوسـائل التكنولوجيـة المتاحـة وتطبيقاتهـا يعـد الطريـق الوحيـد مـن أجـل انفتـاح وشـفافية النظـام السـياسى في اتجـاه الغالبيـة العظمـى مـن المواطنـين.

وبالرغـم مـن ذلـك، فهنـاك الكثـير مـن الدراسـات التـي تؤكـد أن العديـد مـن الحكومـات في الكثـير مـن الـدول لا تتبنـي هـذه الفرضيـة، كـما أن عـددًا أقـل مـن المؤسسـات الحكوميـة قـد اسـتفاد مـن هـذا التطـور التكنولوجـي مـن أجل تعزيـز الممارسـة الديمقراطيـة (Holzer& Melitski, 2003) . وتلك الفرضية تـم التحقـق منهـا في العديـد مـن الدراسـات التـي تعرضـت لتقييـم تجـارب الحكومـات الإلكترونيـة، حيـث توصلـت هـذه الدراسـات إلى أن الاسـتخدام السـياسي للإنترنـت كأحـد أبعـاد الحكومـة الإلكترونيـة لا يـزال محـدودًا (Albrecht et al., 2008) . ويمكـن القـول إن البعـد المتعلـق بدراسـة دور الإنترنـت في تنميـة المشـاركة السياسـية للمواطنـين لم يحـظ باهتـمام الباحثـين في مجـال الحكومـة الإلكترونيـة.

الحكومة الإلكترونية E-government:

يـرى (Stoica & IIas, 2009) أن مفهـوم الحكومـة الإلكترونيـة تطـور عـبر مجموعـة مـن المراحـل عـلى النحـو التـالي: مرحلـة نـشر المعلومـات وهـي أبسـط تطبيـق للحكومـة الإلكترونيـة (One-way communication)، ومرحلـة الاتصـال ثنـائى الاتجـاه (Two-way communication)، ومرحلـة تقديـم الخدمـات، ومرحلـة الاندمـاج الـرأسى والأفقـي للمؤسسـات الحكوميـة، ومرحلـة المشـاركة السياسـية Political participation . ويشـير (Zhang, 2002) إلى أنـه ليـس هنـاك مفهـوم محـدد أو عـام يمكـن تبنيـه عـلى المسـتوى العالمـي للحكومـة الإلكترونيـة E-government ، وأن هـذا المفهـوم وثيـق الصلـة بالنظـام السـياسي الـذي تتبنـاه أو السـائد في كل دولـة. وفي الديمقراطيـات الليبراليـة الغربيـة عـلى وجـه التحديـد يرتبـط التطبيـق بتحقيـق مجموعـة مـن الوظائـف التـي يجـب أن تتـم مـن خـلال الحكومـة الإلكترونيـة، ومنهـا:

- نـشر ديمقراطيـة المشـاركة مـن خـلال ربـط المواطنـين رقميًـا مـن خـلال آليـات مختلفـة مثـل E-mail ، وكذلـك تبسـيط عمليـة إجـراء الانتخابـات مثـل التسـجيل للتصويـت أو حتـى التصويـت الإلكـتروني.

- تقديـم الخدمـات الحكوميـة للمواطنـين مـن دون عقبـات أو قيـود في الوقـت أو المسـافة مـن خـلال إتاحـة المعلومـات والخدمـات الحكوميـة مـن خـلال شـبكة الإنترنـت.

- تحسـين عمليـات الإدارة الحكوميـة وجعلهـا أكـثر شـفافية وكفـاءة، وذلـك مـن خـلال ربـط المؤسسـات الحكوميـة ببعضهـا البعـض.

- دعـم أو تعظيـم الاقتصـاد الإلكـتروني، وخاصة علاقـة الحكومـة بالقطاع الخـاص Government-Business G-B، والحكومـة والقطـاع الخـاص والمسـتهلكين Government-business-customers (G-B-C أو علاقـة الحكومـة بالمسـتهلكين government –customers G-C . وذلـك مـن خـلال تشـبيك أو ربـط المؤسسـات الحكوميـة بالمنظـمات غـير الحكوميـة (NGOs) وكذلـك الأفـراد.

ويؤكـد الباحثـان (Brown & Brudney, 2001) أن مفهـوم الحكومـة الإلكترونيـة هـو اسـتخدام تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات وخاصـة الإنترنـت وتطبيقاتهـا لتحسـين آليـات الحصـول عـلى المعلومـات والخدمـات الحكوميـة. وقـام الباحثـان بتقسـيم أشـكال الحكـم الإلكـتروني إلى ثـلاث فئـات أساسـية تتمثـل في: مـن الحكومـة إلى الحكومـة (Government-to-Government (G2G، مـن الحكومـة إلى المواطنـين (Government-to-Citizens) (G2C)، مـن الحكومـة إلى قطـاع الأعـمال Government-to-Business G2B. وأضـاف (Yildiz, 2007) فئتـين أخريـين تحـت مفهـوم الحكومـة الإلكترونيـة وهـما: مـن الحكومـة إلى المجتمـع المـدني (Government-to-Civil Societal Organizations) (G2CS)، ومـن المواطـن إلى المواطـن (Citizen-to-Citizen (C2C.

شكل رقم (1)

أطراف الاتصال	المحتوى	الصفات السائدة أو التي تميزها	التعريف أو المفهوم	مثال
الحكومة - إلى - الحكومة G2G	معلومات و خدمات حكومية	الاتصال – التنسيق - توحيد معايير المعلومات والخدمات	الإدارة الإلكترونية	تأسيس واستخدام قواعد البيانات ومراكز المعلومات
الحكومة ـ إلى ـ المواطن G2C		الاتصال - الشفافية - المحاسبية الكفاءة – الفاعلية - توحيد معايير المعلومات والخدمات	الحكومة الإلكترونية	تدشين مواقع إلكترونية حكومية ووجود إيميل أو أدوات للتواصل بين المواطنين والمسئولين الحكوميين
الحكومة ـ إلى ـ قطاع الأعمال G2B		الإنتاجية أو النمو الاتصال التعاون التجارة	الحكومة التجارة التعاون الإلكتروني	إتاحة المناقصات والعطاءات الحكومية على المواقع الإلكترونية- التسويق الإلكتروني - الشراكة الإلكترونية
الحكومة - إلى - المجتمع المدني G2CS		الاتصال – التنسيق - الشفافية المحاسبية	الحكم الإلكتروني	التواصل والتنسيق الإلكتروني عقب الأزمات والكوارث
المواطن ـ إلى ـ المواطن C2C		الاتصال – التنسيق - الشفافية المحاسبية - المنظمات القاعدية أو الجماهيرية	الحكم الإلكتروني	النقاش الإلكتروني للقضايا المجتمعية

* المصدر: (Yildiz, 2007)

وهناك نموذج آخر تبنته الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (UN & ASPA, 2002) ، وتضمن النموذج خمس مراحل لتطور الحكومة الإلكترونية على النحو التالي: المرحلة الأولى وهي مرحلة «الظهور» أو «النشأة»، وهي مرحلة تأسيس مواقع إلكترونية للمؤسسات الحكومية. المرحلة الثانية هي

مرحلـة زيـادة أو انتشـار المواقـع الحكوميـة، وأن تصبـح هـذه المواقـع أكـثر ديناميكيـة ويطلـق عليهـا مرحلـة النمـو أو مرحلـة التطـور. المرحلـة الثالثـة هـي المرحلـة التفاعليـة التـي تمكّـن مسـتخدمي المواقـع الحكوميـة مـن تحميـل النـماذج الحكوميـة، وكذلـك تتيـح لهـم فـرص التواصـل المبـاشر مـع المسـئولين الحكوميـين. المرحلـة الرابعـة التـي تتيـح فرصًـا للتبـادل أو التحويـل بـين الجهـات الحكوميـة وتمكـين المواطنـين مـن الدفـع الإلكـتروني للحصـول عـلى هـذه الخدمـات. المرحلـة الأخـيرة، مرحلـة رقمنـة الخدمـات الحكوميـة مـن خـلال تقديمهـا مبـاشرة عـبر المواقـع الإلكترونيـة للحكومـة.

ويـرى (Winkel, 2004) أنـه يجـب التفرقـة بـين ثلاثـة أبعـاد للحكومـة الإلكترونيـة، وهـي: البعـد الإداري أو الإدارة الإلكترونيـة Tele-administration، بعـد مشـاركة المواطنين أو المشـاركة السياسـية-Tele participation ، وبعـد إعـادة الهيكلـة المؤسسـية Reorganization of Structure، ويؤكـد فينـكل أنـه مـن دون إعـادة هيكلـة المؤسسـات الحكوميـة بمـا يضمـن فعاليـة تطبيـق الإدارة الإلكترونيـة والمشـاركة السياسـية الرقميـة يصبـح التطبيـق الأمثـل للحكومـة الإلكترونيـة محـل تسـاؤل.

نتائج الدراسات التي رصدت البعد السياسي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية:

هنـاك العديـد مـن الدراسـات التـي تناولـت تطبيـق الحكومـة الإلكترونيـة عـلى مسـتوياتها المختلفـة القوميـة والمحليـة، ومنهـا دراسـة (West, 20007) ، والتـي أشـارت إلى أنـه بالرغـم مـن التوقعـات التـي ارتبطـت باسـتخدام التكنولوجيـا كآليـة لإحـداث التطـور الديمقراطـي مـن خـلال خلـق فـرص أوسـع للتواصـل مـع المواطنـين، وبالرغـم مـن أن الإمكانيـات التقنيـة المتاحـة قـادرة عـلى القيـام بهـذا الـدور بمـا يمكـن الحكومـات والمواطنـين مـن التفاعـل، فـإن النتائـج التـي تـم التوصـل إليهـا تشـير إلى أن معظـم المواقـع الإلكترونيـة للولايـات الأمريكيـة لم تسـتفد مـن التطبيقـات التكنولوجيـة بالشـكل المطلـوب مـن أجـل تحسـين الممارسـة الديمقراطيـة.

أما دراسة (Musso, Wear & Hale, 2000) فقد اهتمت بتحليل مدى الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في إصلاح نظام الحكم المحلي. وبالرغم من أن نتائج الدراسة أكدت أن توسيع أنماط التفاعل بين المواطنين والمسئولين المحليين يساعد في تطوير نظام الحكم المحلي، فإنها أشارت إلى وجود جدل حول الاستخدام الديمقراطي لوسائل وتكنولجيا الاتصال الحديثة. وألمحت الدراسة إلى نقص الدراسات الميدانية التي تناولت وظائف المواقع السياسية الخاصة بالمحليات في تزويد المواطنين بالمعلومات والخدمات، وأيضًا دورها في تفعيل مشاركة المواطنين. واعتمدت هذه الدراسة على بعدين أساسيين لتقييم تطبيق الحوكمة الإلكترونية على المستوى المحلي. فعلى حين ركز البعد الأول على تقييم هذه المواقع من خلال دراسة الوظيفة الإدارية أو دور المواقع في تحسين كفاءة الإدارة المحلية وتحسين آليات تقديم الخدمات الحكومية وترشيد التكاليف الخاصة بالعملية الإدارية، اهتم البعد الثاني بتقييم مدى توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في زيادة مشاركة المواطنين على المستوى المحلي في إطار الديمقراطية الإلكترونية (E-).

وقد خلصت الدراسة التي تناولت بالتحليل 270 موقعًا إلكترونيا في ولاية كاليفورنيا إلى أن المواقع فقيرة فيما يتعلق بالجوانب التصميمية مع غياب الأفكار الخلاقة لتوظيف التكنولوجيا، علاوة على غياب الرؤية المتعلقة بالإجابة عن سؤال: لماذا نستخدم التكنولوجيا، أو ما هي الوظائف المراد تحقيقها من التواجد على شبكة الإنترنت؟ وانتهت الدراسة إلى أن معظم هذه المواقع تتبنى مدخل توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل تحسين أو تطوير الجوانب الإدارية (Good management) أكثر من تبنيها بعد التكنولوجيا من أجل الحكم الجيد أو تعميق الممارسة الديمقراطية (Good).

واهتمت دراسة (Chadwick & May, 2001) بتحليل التوجهات السياسية الخاصة بالحكومة الإلكترونية وعلاقة ذلك بتجديد العملية الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى

أن الإمكانيات التي تتيحها الإنترنت في تطوير العملية الديمقراطية تتمحور حول تطوير الجوانب الإدارية للمؤسسات الحكومية، وهو ما يعني شيوع نموذج الحكومة الإلكترونية في خدمة زيادة الكفاءة الإدارية للمؤسسات الحكومية (المدخل الإداري) في مقابل تهميش النموذج الخاص باستخدام الحكومة الإلكترونية كآلية لتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين (المدخل السياسي).

وانتهت دراسة كل من (Fuersich & Robins, 2002) بعد تقييمها للعديد من مشروعات الحكومة الإلكترونية إلى أن الاستخدامات الترويجية تبدو هي المسيطرة مقارنة بدورها في تفعيل مشاركة المواطنين أو تقديم الخدمات الحكومية أو دورها في بناء معارف ومعلومات الجمهور المحلي. وتوصلت دراسة كل من (Holzer & Melitski, 2003) التي قدمت تحليلًا لعشرة مواقع إلكترونية لمدن في ولاية نيوجيرسي إلى أن النواحي الخاصة بتقديم خدمات للمواطنين وكذلك خلق فرص للتفاعل دعمًا لمشاركة المواطنين المحليين من خلال الإنترنت لا تزال تحتاج إلى التحسين، بما يمكن المواطنين من الحصول على الخدمات الحكومية مباشرة عبر المواقع المحلية، وكذلك إتاحة الفرص لهم للتعبير عن آرائهم في السياسات والقضايا المحلية. وأشارت الدراسة إلى أن التوسع في زيادة مشاركة المواطنين المحليين من خلال الإنترنت يعد إحدى الآليات المقترحة لقياس معدلات رضاء الفئات المستهدفة عن الأداء الحكومي على المستوى المحلي وذلك من خلال استطلاعات الرأي عبر المواقع الإلكترونية، أو إتاحة المنتديات للحصول على آراء المواطنين المحليين في السياسات المحلية. وتوصلت نتائج هذه الدراسة أيضًا إلى أن الجوانب المتعلقة بالأمان وحماية الخصوصية للمستخدمين تحتاج إلى التحسين بما يعزز ثقة المواطنين في التواصل وتقديم المعلومات الخاصة بهم، وخاصة تلك المتعلقة بحصولهم على الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. وأشارت الدراسة إلى أن النتائج العامة تشير إلى مستوى مقبول للمواقع الإلكترونية للمدن العشر التي كانت محلًا للتحليل فيما يتعلق بتوافر المعلومات أو محتوى الصفحات وكذلك سهولة استخدام المواقع.

أمـا دراسـة (Zhou, 2004) التـي اهتمـت بتحليـل المواقـع الإلكترونيـة الحكوميـة القوميـة والمحليـة في الصـين وسـعت إلى تقييـم المواقـع الحكوميـة بعـد 4 سـنوات مـن بـدء المـشروع القومـي للحكومـة الإلكترونيـة، وكذلـك تطويـر دليـل لتقييـم مواقـع الحكومـة الإلكترونيـة، فقـد توصلـت إلى أن المواقـع الحكوميـة القوميـة كانـت أكـثر ثـراء في تقديـم المعلومـات والروابـط الإلكترونيـة مقارنـة بالمواقـع الحكوميـة المحليـة. فيـما توصلـت الدراسـة إلى أن المواقـع المحليـة كانـت متفوقـة في تقديـم الخدمـات الحكوميـة وكذلـك إتاحـة الفرصـة للمواطنـين للتفاعـل مـع السـلطات المحليـة. وأوصـت الدراسـة بزيـادة البحـوث الخاصـة برصـد أنمـاط اسـتخدام المواطنـين للمواقـع الحكوميـة عـلى المسـتوى المحـلي، وكذلـك الدراسـات الخاصـة بتأثـير هـذه المواقـع عـلى المواطنـين في الأبعـاد المختلفـة وأهمهـا زيـادة معلوماتهـم ومعرفتهـم بالقضايـا والقـرارات المحليـة ومـدى تأثيرهـا في تخفيـف التوتـر وبنـاء الثقـة بـين المواطنـين والسـلطات المحليـة.

وقـام (Stoica & IIas, 2009) بتحليـل 165 موقعًـا إلكترونيًـا للمـدن الرومانيـة وتوصـلا إلى أنـه بتقييـم تجربـة الحكومـة الإلكترونيـة بعـد 11 عامًـا مـن تطبيقهـا عـلى المسـتوى المحـلي فـإن مشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة لا تـزال في مراحلهـا الأولي. وأثبتـت النتائـج الاهتـمام بعمليـة تقديـم المعلومـات في مقابـل تراجـع مسـتوى المواقـع في مجـال تقديـم الخدمـات وتوسـيع فـرص مشـاركة المواطنـين.

مداخل دراسة الحكومة الإلكترونية:

هنـاك العديـد مـن المداخـل والنـماذج التـي تسـتخدم لتقييـم تجـارب أو مشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة. ومـن هـذه النـماذج دراسـة كل (Musso, Wear & Hale, 2000) التـي ركـزت في دراسـتها لتقييـم المواقـع الإلكترونيـة المحليـة عـلى تبنـي نموذجـين لقيـاس فعاليـة هـذه المواقـع؛ ركـز البعـد الأول منهـما عـلى اختبـار نمـوذج الحكومة الإلكترونيـة ودورها في ترويج أو تسـويق الإدارة الجيـدة (promoting Good Management: An Entrepreneurial Reform Model)، بينـما ركـز البعـد الثـاني عـلى اختبـار

نموذج الحكومة الإلكترونية ودورها في ترويج أو تسويق الديمقراطية الجيدة (: Promoting Good Participatory Reform).

وطرحت دراسة (Chadwick & May, 2001) في تقييمها لمشروعات الحكومة الإلكترونية ثلاثة نماذج أساسية، وهي: النموذج الإداري (Managerial)، والنموذج الاستشاري أو التشاوري (Consultative)، والنموذج التشاركي أو المشاركة (Participatory).

وهناك العديد من الدراسات الخاصة بتقييم مواقع الحكومة الإلكترونية أجمعت على أن معايير الحكم على فاعلية هذه المواقع يجب أن تتم من خلال دراسة أبعاد ثلاثة، تشمل: استخدام هذه المواقع في التواصل مع المواطنين وتقديم الخدمات لهم وإتاحة الفرصة أمامهم لتقييم الأداء الحكومي (Government –to- citizens (G2C. والبعد الثاني يرصد دور هذه المواقع في تسهيل قيام وتنفيذ المشروعات الاستثمارية (Government-to- business G2B) ، والبعد الثالث يركز على التواصل الحكومي المؤسسى عبر الشبكة Government -to- government (G2G) (Bonham, Seifert, Thorson., 2001) .

وتبنت دراسة أخرى (IDeA, 2002) لبعض مشروعات الحكومة الإلكترونية ثلاث فئات أساسية للتقييم الوظيفي للمواقع الإلكترونية، شملت: الحكم الإلكترونيE-Governance والخدمات الحكومية الإلكترونية E-services والإعلام أو المعرفة الإلكترونية E-knowledge. وتشير الفئة الأولى إلى دور الحكومة الإلكترونية في التشبيك بين المواطنين والأطراف المعنية وممثلي السلطات المحلية (المنتخبة) من أجل المشاركة في عملية الحكم المحلي. وتحتوى الفئة الثانية على قياس تقديم الخدمات الحكومية من خلال وسائط إلكترونية، أما الفئة الثالثة فتهتم بتقييم دور المواقع الإلكترونية في إتاحة المعلومات للمواطنين بشكل شامل وسريع وسهل، أي أن تصبح المعلومات تحت طلب الجمهور المستهدف.

أمـا دراسـة (Stoica & IIas, 2009) فقـد اعتمـدت عـلى نمـوذج للحكومـة الإلكترونيـة قائـم عـلى محوريـن أساسـيين: (تقديـم الخدمات الإلكترونية عـبر الإنترنـتPublic service through the Internet)، والديمقراطيـة الرقميـة Digital، وتعنـي مشـاركة المواطنـين في عمليـة الحكـم مـن خـلال الإنترنـت. واعتمـدت دراسـة الأمـم المتحـدة في تقريـر قيـاس الجاهزيـة للحكومـة الإلكترونيـة (E-government readiness) وتـم تطبيقـه عـلى مشروعـات حكومـة إلكترونيـة في 191 دولـة عـلى أربعـة عنـاصر أساسـية، وهـي: فعاليـة الحكومـة في إدارة المعلومـات وثيقـة الصلـة باحتياجـات المواطنـين، وتقديـم خدمـات أفضـل عـبر الموقـع الإلكـتروني، وتحسـين آليـات الوصـول إلى المعلومـات وتوصيلهـا للمواطنـين، وأخـيرًا تمكـين المواطنـين مـن المشـاركة في عمليـة صناعـة القـرار.

منهجية الدراسة:

العينة ووحدة التحليل:

مـن أجـل الحصـول عـلى معلومـات للإجابـة عـن التسـاؤلات السـابقة، تـم رصـد المعلومـات الخاصـة بتواجـد مواقـع إلكترونيـة للمحافظـات مـن خـلال اسـتخدام محـرك البحـثGoogle وباسـتخدام كلمـة البحـث gov.eg، كـما تـم رصـد معـدل اسـتخدام هـذه المواقـع أوVisibility مـن خـلال موقـع Alexa.com، وذلـك لرصـد ترتيـب هـذه المواقـع مـن خـلال متوسـط الزيـارات Traffic rank عـبر شـبكة الإنترنـت. أمـا الجـزء المتعلـق بالحصـول عـلى المعلومـات الخاصـة بمحتـوى المواقـع فقـد تـم الاعتـماد عـلى أداة تحليـل بنيـة هـذه المواقـع وفقًـا لدليـل تحليـل قائـم عـلى العديـد مـن الدراسـات التـي اهتمـت بتحليـل مواقـع الحكومـة الإلكترونيـة السـابق الإشـارة إليهـا (;Zhou, 2004; Fuersich & Robin, 2002 Moon, 2002). ويتكـون دليـل التحليـل مـن 35 فئـة فرعيـة لتغطيـة المحـاور الثلاثـة التـي تـم تبنيهـا لتقييـم مواقـع المحافظـات الإلكترونيـة، وهـي:

1- توفـير المواقـع المعلومـات للمواطنـين (13 عنـصرًا)، ومنهـا: تقديـم معلومـات حكوميـة أو رسـمية مثـل معلومـات حـول الموقـع والجهـات التابعـة أو المؤسسـات التابعـة والمسـئولة،

ومعلومـات عـن الشـئون الحكوميـة (الأداء الحكومـي) أو الشـئون السياسـية، ومعلومـات حـول السياسـات والقواعـد والإجـراءات والقوانـين الحكوميـة، وأخـرى. وأيضًـا منهـا فئـة تقديـم معلومـات عـن المحافظـة مثـل التاريـخ، والجغرافيـا، وأهـم الشـخصيات، والمناسـبات الوطنيـة، ومعلومـات حول الصناعـات أو الاسـتثمار أو الجوانـب الاقتصاديـة في المحافظـة، أخبـار محليـة خاصـة بالمحافظـة، وأخبـار قوميـة أو خاصـة بمحافظـات أخـرى، وأخبـار دوليـة، ومعلومـات تعليميـة (مثـل دورات تدريبيـة، معلومـات مـن خـبراء أو متخصصـين، وجـود كتـب أو أبحـاث رقميـة، وأخـرى).

2- إتاحـة المواقـع الخدمـات وتسـهيل حصـول المواطنـين عليهـا (9 عنـاصر)، ومنهـا: الخدمـات غـير التفاعليـة وتشـمل (إتاحـة الموقـع لمعلومـات حيـة أو مبـاشرة تخـص الجوانـب الخدميـة اليوميـة، والحصـول عـلى استشـارات خاصـة بالخدمـات المتاحـة، وأخـرى)، والخدمـات التفاعليـة، ومنهـا: اسـتكمال نمـاذج الخدمـات إلكترونيـا، والدفـع الإلكـتروني، وتحميـل ملفـات النـماذج، وإتاحـة البحـث في قواعـد بيانـات بالموقـع، ووجـود بريـد إلكـترونى لطلـب الحصـول عـلى الخدمـة، وأخـرى).

3- إتاحـة المواقـع فـرص المشـاركة للمواطنـين (13 عنـصرًا)، ومنهـا: فـرص لتواصـل المواطنـين مثـل وجـود بريـد إلكـترونى للمسـئولين، ووجـود اسـتبيان أو اسـتطلاع رأي للمواطنـين، ووجـود نمـوذج لتقديـم شـكوى أو تعليـق إلكـتروني، ووجـود غـرف للدردشـة، ووجـود روابـط بصفحـات أو مواقـع مسـئولين، ووجـود مدونـة أو بلوجـز، وأخـرى). والتواصـل بـين الجهـات الحكوميـة وبعضهـا البعـض، ومنهـا: قيـام الموقـع بخدمـة البوابـة للعديـد مـن المواقـع الحكوميـة الأخـرى، ووجـود روابـط لجهـات تابعـة للمحافظـة مثـل المراكـز والمـدن والمجالـس الشـعبية ومديريـات الخدمـات، وكذلـك وجـود روابـط لجهـات حكوميـة أو محافظـات، وكذلـك فئـة أخـرى للروابط غـير المدرجـة في قائمـة التحليـل).

وقـد تـم تحليـل 24 موقعًـا للمحافظـات المصريـة بنسـبة 82.7% مـن إجـمالي المحافظـات (29 محافظـة)، وهـي كل المواقـع التـي تـم رصدهـا عـبر آليـات مختلفـة منهـا الصفحـات المرتبطـة ببوابـة الحكومـة المصريـة( )، وكذلـك البحـث مـن خـلال محـركات البحـث Google مـن خـلال اسـتخدام اسـم المحافظـة. ووفقًـا لمـا عرضـه (McMillan, 2000) فـإن تحليـل محتـوى المواقـع الإلكترونيـة تواجهـه العديـد مـن الصعوبـات ولكـن هـذه الصعوبـات يمكـن التغلـب عليهـا بالاختيـار الجيـد للعينـة ودقـة عمليـة التكويـد أو صـدق وثبـات القائمـين بتكويـد المحتـوى وكذلـك منهجيـة تحديـد وحـدة التحليـل. ووفقًـا لمـا اسـتند إليـه كل مـن (Ha & James, 1998) فـإن عـدد صفحـات الموقـع الإلكـترونيWeb site قـد تـتراوح بـين صفحـة واحـدة و 50.000 صفحـة، وهـو مـا يتطلـب الكثـير مـن الوقـت لتحليـل إجـمالي الصفحـات، إضافـة إلى احتماليـة وجـود تحيـز مبنـي عـلى التبايـن في عـدد صفحـات كل موقـع.

وقـد تـم اعتـماد وحـدة التحليـل الصفحـة الرئيسـية للموقـع Home page باعتبارهـا بوابـة الوصـول لهـذا الموقـع ويفـترض أن تعـبر عـن العنـاصر الرئيسـية داخـل الموقـع، كـما أن المسـتخدم مـن خـلال الصفحـة الرئيسـية يقـرر مـا إذا كان سـوف يسـتمر في تصفـح الموقـع أو الخـروج إلى موقـع آخـر. كـما تـم بعـد ذلـك تدريـب شـخصين عـلى تنفيـذ عمليـة التكويـد. وبالإضافـة إلى تكويـد كل المحتـوى الموجـود في الصفحـة الرئيسـية فـإن الارتباطـات النصيـةText links وارتباطـات الصـورImage links وشريـط التصفـح Navigation Bar أيضًـا قـد خضعـت للتحليـل وتـم تكويدهـا مـا دامـت لهـا صلـة بالفئـات التـي يتـم رصدهـا والخاصـة بالفئـات الثـلاث الرئيسـية. كـما تـم أيضًـا تكويـد العنـاصر التـي لم يخصـص لهـا فئـات داخـل الدليـل تحـت عنـوان (أخـرى).

ونظـرًا لأن الدراسـة تنتمـي إلى نـوع الدراسـات ذات الطبيعـة الإستكشـافية، فـإن الدليـل اعتمـد في حسـاب نقـاط كل موقـع مـن خـلال الرصـد للعنـصر (الفئـة) بشـكل مبـاشر مـع التأكـد مـن أن أيقونـة هـذه الفئـة فاعلـة. كـما تـم إجـراء العديـد مـن الاختبـارات للأيقونـات للتأكـد مـن وجودهـا الفعـلى لا التصميمـي. وينـوه الباحثـان إلى أن هنـاك

بعض القصور الذي ربما يعتري طريقة العد المباشر للفئة دون تكرارها (توجد) (لا توجد). وهناك من يتبنى أسلوبًا للتحليل قائمًا على تدرج تراكمي لكل فئة لقياس وجود الفئة وعدم وجودها ثم تكرارها (0 - 000) ويعنى ذلك مثلًا ربما حصول الفئة الفرعية على درجة عالية في حال تكرار العنصر نفسه أكثر من مرة، مثل (وجود أكثر من إيميل في الموقع يضيف نقاطًا لهذه الفئة بعدد الإيميل المتاح). ويطمئن الباحث إلى النتائج التي تم التوصل إليها بسبب طبيعة الدراسة الاستكشافية وعدم رصد تكرار للفئات الفرعية في المواقع التي تم تحليلها بسبب الطبيعة الأولية التي تمر بها مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي.

تم تحليل المواقع الخاصة بالمحافظات المصرية في الفترة من 22 يونية 2009 إلى 28 يونية 2009. وقد تم تحليل مضمون المواقع الإلكترونية الخاصة بالمحافظات في الفترة الزمنية نفسها.

نتائج الدراسة:

أولًا: ترتيب المواقع التي تم تحليلها وفقا لمعدلات التصفح:

اعتمد هذا الجزء من الدراسة على النتائج المتوافرة من خلال موقع (Alexa.com) المتخصص في توفير بيانات ومعلومات حول المواقع الإلكترونية لتحديد مدى معرفة هذه المواقع أو انتشارها Visibility . تم جمع البيانات الخاصة بمعدل الزيارات التي تتم لمواقع المحافظات التي خضعت للتحليل (مرفق رقم 2)، وترتيبها بين المواقع التي تتم زيارتها وفقًا لمتوسط حساب Traffic Rank. وتشير النتائج التي تم رصدها من خلال موقع Alexa.com إلى أن هناك تغيرًا إيجابيًا في معدل الزيارات للمواقع بـ 15 محافظة خلال ثلاثة أشهر (مايو، يونية، يولية 2009)، وهي (مطروح ـ القاهرة ـ الدقهلية ـ جنوب سيناء ـ السويس ـ المنوفية ـ بور سعيد ـ أسوان ـ الشرقية ـ الغربية ـ بني سويف ـ الإسكندرية ـ البحيرة ـ دمياط ـ الوادي الجديد)، بينما سجل الموقع تغيرًا سلبيًا في معدل الزيارات لعدد 9 محافظات خلال الأشهر ذاتها،

وهـي (الإسـماعيلية ـ المنيـا ـ كفـر الشـيخ ـ قنـا ـ أسـيوط ـ الفيـوم ـ الأقـصر ـ سـوهاج ـ البحـر الأحمـر). ويوضـح الجـدول التـالي ترتيـب المواقـع الخاصـة بالمحافظـات وفقًـا لمعـدلات الزيـارات بـين المواقـع في جمهوريـة مـصر العربيـة.

جدول رقم (1)

يوضح ترتيب المواقع وفقًا لمعدل الزيارات بين المواقع في مصر

م	المحافظة	ترتيب الموقع	م	المحافظة	ترتيب الموقع
١	الإسكندرية	٣٨٧	١٣	المنيا	٣٠,٨٩٤
٢	بورسعيد	٢,٢١٣	١٤	دمياط	٣٢,٨٣٩
٣	المنوفية	٢,٢١٦	١٥	بني سويف	٣٨,٠١١
٤	القاهرة	٢,٤٣٣	١٦	البحر الأحمر	٤٤,٢٨٣
٥	الدقهلية	٦,١٣٦	١٧	أسوان	٦٨١,٣٧٣
٦	الشرقية	٨,١٢٧	١٨	الإسماعيلية	N/A
٧	مطروح	٨,٤٠٣	١٩	جنوب سيناء	N/A
٨	السويس	١١,٨٩٧	٢٠	قنا	N/A
٩	كفر الشيخ	١٣,٨٦٦	٢١	أسيوط	N/A
١٠	الفيوم	١٩,٤٥١	٢٢	الأقصر	N/A
١١	البحيرة	٢٠,٤٦٩	٢٣	سوهاج	N/A
١٢	الغربية	٢٣,٠٢٢	٢٤	الوادي الجديد	N/A

وتشـير النتائـج السـابقة إلى أن 7 مواقـع إلكترونيـة مـن بـين 24 موقعًـا للمحافظـات المصريـة جـاءت ضمـن أكـثر 10000 موقـع زيـارة وفقًـا لمتوسـط Alexa.com لحسـاب معـدل زيـارة المواقـع في جمهوريـة مـصر العربيـة. وحظـي الموقـع الإلكـتروني لمحافظـة الإسـكندرية بأعـلى معـدلات للزيـارة، وجـاء ترتيبـه (387) بـين المواقـع. بينـما جـاءت 10 مواقـع ضمـن المواقـع مـن 10000 وحتـى 50000، وحـل أحـد المواقـع ضمـن مـا فـوق 500000. ولم تتوافـر بيانـات حـول 7 مواقـع إلكترونيـة للمحافظـات.

وتعـد النتائـج السـابقة مـؤشرًا عـلى الأهميـة النسـبية التـي تحظـى بهـا بعـض المواقـع الإلكترونيـة للمحافظـات المصريـة. وبالرغـم مـن أن المواقـع السـبعة التـي تحظـى بأعـلى

متوسـط للزيـارات تضـم مواقـع لم تحصـل عـلى معـدل عـالٍ للنقـاط وفقًـا لدليـل تقييـم تطبيـق الحكومـة الإلكترونيـة كـما سـيتضح لاحقًـا، فـإن ذلـك يمكـن تفسـيره في إطـار مـؤشرات التنميـة البشريـة الخاصـة بتلـك المحافظـات، وخاصـة معـدلات التعليـم والدخـل. فحسـب تقريـر التنميـة البشريـة (Egypt Human Development Report 2008) فـإن المحافظـات التـي تحظـى بمعـدلات تصفـح مرتفعـة جـاء معظمهـا في ترتيـب متقـدم وفقًـا لدليـل التنميـة البشريـة. فجـاءت الإسـكندرية في المرتبـة الرابعـة وبورسـعيد في المرتبـة الأولى والمنوفيـة الحاديـة عـشرة والقاهـرة الخامسـة والدقهليـة التاسـعة والشرقيـة في المرتبـة الثانيـة عـشرة بـين المحافظـات المصريـة. أيضًـا ثـلاث مـن هـذه المحافظـات, وهـي (بورسـعيد والإسـكندرية والقاهـرة) تـأتي ضمـن المحافظـات المصنفـة وفقًـا للدليـل عـلى أنهـا محافظـات حضريـة. وهـذه النتائـج تبـدو منطقيـة ويمكـن تفسـيرها في ضـوء نظريـة الفجـوة الرقميـة Digital Divide؛ حيـث إن العديـد مـن الدراسـات التـي أجريـت في هـذا الإطـار أشـارت إلى وجـود علاقـة ارتباطيـة بـين اسـتخدامات الإنترنـت ومتغـيرات مثـل مسـتوى التعليـم والدخـل ومـكان الإقامـة (حـضر- ريـف). (Mason& Hacker. 2003 DiMaggio et al., 2001, Tolbert, Mossberger & McNeal, 2002) .

وتشـير معـدلات المشـتركين في الإنترنـت وفقًـا لدليـل التنميـة البشريـة أيضًـا إلى أن المتغـيرات نفسـها يمكـن أن تكـون لهـا علاقـة ارتباطيـة أيضًـا بمعـدلات اسـتخدامات الإنترنـت في الواقـع المـصري؛ حيـث تشـير النتائـج إلى أن معـدلات الاشـتراك في خدمـات الإنترنـت تصـل في المتوسـط إلى (233) لـكل 1000 مـن السـكان في المحافظـات الحضريـة، ومنهـا 3 محافظـات (الإسـكندرية وبورسـعيد والقاهـرة) جـاءت ضمـن المواقـع الأكـثر زيـارة. بينـما تنخفـض معـدلات الاشـتراك في الإنترنـت لتصـل إلى متوسـط 56 / 1000 في محافظـات الوجـه البحـري و 32 / 1000 في محافظـات الوجـه القبـلي.

وتحتـاج هـذه النتائـج لمزيـد مـن البحـوث التطبيقيـة للتعـرف عـلى الأهميـة التـي تحظـى بهـا هـذه المواقـع مـن خـلال وجهـة نظـر المسـتخدمين ومـدى رضائهـم عـن هـذه المواقـع والأسـباب التـي تدعوهـم لتصفـح المواقـع. كـما أن هنـاك حاجـة لدراسـة العلاقـة بـين

متغـيرات مثـل الخصائــص الاجتماعيــة والاقتصاديــة للجمهــور المســتخدم ومعــدل الزيــارات لمواقــع الحكومـة الإلكترونيـة. وهنـاك أيضًـا حاجـة لدراسـة تأثـير الجوانـب التقنيـة للمواقـع ومـدى تحقيقهـا لاحتياجـات المســتخدمين الخاصــة بالمعلومـات أو الخدمـات أو إتاحــة فــرص للمشــاركة مــن جانــب ومعـدل الزيـارات مـن جانـب آخـر. أيضًـا هنـاك حاجـة لقيـاس أثـر متغـير الثقـة أو مصداقيـة السـلطات المحليـة وزيـادة الطلـب عـلى التواصـل أو زيـارة المواقـع الإلكترونيـة.

ثانيًا: نتائج التحليل البنيوي المواقع الإلكترونية للمحافظات:

1.ترتيب مواقع المحافظات في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية:

تشـير نتائـج تحليـل المضمـون إلى أنـه يمكـن تقسـيم المواقـع الإلكترونيـة للمحافظـات المصريـة التـي تـم تحليلهـا إلى ثـلاث فئـات عـلى النحـو التـالى:

الفئـة الأولى: وتشـمل موقعـين حصـلا عـلى مجمـوع نقـاط يتجـاوز نصـف عـدد نقـاط المجمـوع الـكلي (35 نقطـة) الـذى تـم وضعـه لتحليـل هـذه المواقـع وفقًـا للمـؤشرات التـي تـم تبنيهـا للدراسـة، وهـي (المعرفـة الإلكترونيـة E-knowledge والخدمـات الإلكترونيـةE-service وإتاحـة الفـرص لمشـاركة أوسـع للمواطنــين أو الحكــم الإلكــتروني E-governance). وتضــم هــذه المجموعــة محافظتــين، هــما مطـروح بــ (24) نقطـة بنسـبة 68.6% مـن إجـمالي النقـاط العـام، ومحافظـة القاهـرة وحصـل موقعهـا الإلكـتروني عـلى (19) نقطـة بمـا يـوازي 54.3% مـن إجـمالي النقـاط.

شكل رقم (2): الموقع الإلكتروني لمحافظتي مطروح والقاهرة



وبالرغم من أن وجود الموقع الإلكتروني لمحافظة القاهرة في هذه المجموعة يعد منطقيًا حيث كونها إحدى المحافظة الحضرية وتأتي في المرتبة الخامسة بين محافظات مصر في ترتيب معدلات التنمية البشرية ويرتفع فيها معدلات المشتركين بشبكة الإنترنت (1000/182.7) مقارنة بالمتوسط العام للمناطق الحضرية في مصر(1000/76) (Egypt Humen Development Report 2008)، فإن وجود الموقع الخاص بمحافظة مطروح في المرتبة الأولى وحصوله على أعلى النقاط يستوجب الدراسة المتعمقة. فبالرغم من أن البيانات الخاصة بمعدلات الاشتراك في الإنترنت (1000/130) في محافظة مطروح في مقابل (1000/76) متوسط المناطق الحضرية في مصر قد تدعم هذه النتائج، فإن تراجع المحافظة في مؤشرات التنمية البشرية بمكوناته الثلاثة (العمر+الدخل+التعليم) (0.706) في مقابل (0.723) المتوسط العام في مصر، يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الدراسات لبحث آليات تعامل السلطات المحلية مع الحكومة الإلكترونية حتى يتسنى للباحثين فهم الظروف والمتغيرات التي تؤثر على تبني بعض المحافظات الاتجاه إلى الاعتماد على الإنترنت كوسيلة لتحسين الممارسات الحكومية وتحقيق مشاركة أفضل للمواطنين دون الأخرى.

الفئة الثانية: وتضم عشرة مواقع لم يتجاوز عدد النقاط التي حصلت عليها نصف الإجمالي العام للنقاط، ولكنها اقتربت منه. وتضم هذه المجموعة مواقع المحافظات التالية: (الدقهلية 17 نقطة، أي 48.6%) و(الإسماعيلية ـ المنيا ـ جنوب سيناء 15 نقطة، أي 42.9%) و (السويس 14 نقطة، أي 40%) و (المنوفية ـ بورسعيد 13 نقطة، أي 37.1%) و (أسوان ـ كفر الشيخ 12 نقطة، أي 34.3%) و (قنا 11 نقطة، أي 31.4%).

ويمكن أن توصف هذه المواقع بأنها أقل من المتوسطة في تبنيها للحكومة الإلكترونية وفقًا للنموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة. وبالنظر إلى هذه المحافظات يمكن رصد تباينها في موقعها الجغرافي إذ تضم محافظات من الدلتا وصعيد مصر ومحافظات حدودية. وتتباين المحافظات السابقة في مستويات التنمية بها. فبينما

تحتـل محافظـات (بورسـعيد والسـويس والإسـماعيلية وأسـوان والدقهليـة والمنوفيـة) مراكـز متقدمـة في معـدلات التنميـة البشريـة (1،2،6،8،9،11) عـلى التـوالي، تحتـل محافظـات (كفـر الشـيخ وقنـا والمنيـا) مراكــز متأخــرة بــين محافظــات مــصر (16،17،20) عــلى التــوالي (Egypt Humen Development Report 2008) . وتشـير الإحصائيـات أيضًـا إلى وجـود تبايـن بـين هـذه المحافظـات في معـدلات امتـلاك الإنترنـت. ففـي حـين تصـل معـدلات المشـتركين في خدمـة الإنترنـت في محافظـة بورسـعيد 1000/319.8، وفي محافظـة السـويس 1000/173 مقارنـة بالمتوسـط العـام في مـصر 1000/76، تنخفـض معـدلات المشـتركين في باقـي محافظـات هـذه المجموعـة (الدقهليـة 55.6، المنوفيـة 41.6، الإسـماعيلية 41.4، المنيـا 40.5، كفـر الشـيخ 39.1، قنـا 30.6، وأسـوان 12.9) لـكل 1000 مـن السـكان.

والسـؤال الـذي يطـرح نفسـه هـو: مـا هـي المتغـيرات التـي جمعـت كل هـذه المحافظـات في فئـة واحـدة بالرغـم مـن أن التحليـل الأولي يشـير إلى تبايـن المعطيـات التـي يمكـن أن تؤثـر عـلى تبنيهـا للحكومـة الإلكترونيـة؟ والإجابـة تكمـن في أنـه ربمـا يكـون للتوجهـات والسياسـات الخاصـة بالسـلطات المحليـة تجـاه الحكومـة الإلكترونيـة أثـر مبـاشر في تحديـد مـدى الاعتـماد عـلى المواقـع الإلكترونيـة كأداة للاتصـال السـياسي. أضـف إلى ذلـك أنـه ربمـا يعـود ذلـك في الأسـاس إلى توافـر كـوادر مؤهلـة في بعـض المحافظـات مـن العاملـين الذيـن لديهـم رؤيـة ولديهـم الإمكانيـات التقنيـة ويملكـون سـلطات تفعيـل هـذه المواقـع بمـا يحقـق في النهايـة الهـدف مـن وجودهـا. وبالرغـم مـن ذلـك فـإن هنـاك حاجـة لمزيـد مـن الدراسـات التـي يجـب أن تبحـث في السياسـات الحكوميـة المحليـة الخاصـة بمشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة.

الفئــة الثالثــة: التــي يمكــن أن يطلــق عليهــا المحافظــات الفقــيرة في تطبيــق الحكومــة الإلكترونيــة وفقًــا لنمــوذج التحليــل الــذى اتبعتــه الدراســة. وتضــم هــذه المجموعــة 12 موقعًــا لم تصــل النقــاط التــي حصلــت عليهــا إلى الثلــث. وتضــم هــذه المجموعــة مواقــع محافظــات: (أســيوط ـ الشرقيــة ـ الغربيــة 10 نقــاط، أي 28.6%) و (الفيــوم ـ الأقــصر ـ

بنـي سـويف 9 نقـاط، أي 25.7%) و (سـوهاج ـ الإسـكندرية ـ البحـيرة ـ البحر الأحمر 8 نقـاط، أي 22.8%) و (دميـاط 7 نقـاط، أي 20%) و (الـوادي الجديـد 6 نقـاط، أي 17.1%). وبالرغـم مـن أن وجـود محافظات مثـل (الفيـوم وأسـيوط سـوهاج وبنـي سـويف والأقـصر والبحـيرة) ضمـن هـذه المجموعـة يعـد منطقيًّـا في ضـوء المعطيـات الخاصـة بمعـدلات التنميـة البشريـة وترتيبهـا المتأخر(13،14،18،19،21،22عـلى التـوالي) بـين المحافظـات، وكذلـك معـدلات المشـتركين في خدمـة الإنترنـت المنخفضـة (18.2،19.2،34.7،10.1، 28.8، 15.5) لـكل 1000 مـن السـكان مقارنـة بالمتوسـط العـام 1000/76، فـإن وجـود محافظـات (الإسـكندرية ودميـاط والغربيـة والشرقيـة) التـي تحتـل مواقـع متقدمـة (12،7،3،4 عـلى التـوالي) بـين محافظـات مـصر وفقًـا لمـؤشرات التنميـة البشريـة، وكذلـك تزيـد فيهـا معـدلات امتـلاك خدمـة الإنترنـت عـن المتوسـط العـام في مـصر(256.6، 96.9، 81،116.6) (Egypt Humen Development Report 2008) يشـير إلى أن مثـل هـذه المتغـيرات قـد لا تكـون وثيقـة الصلـة بمـدى تبنـي السـلطات المحليـة في هـذه المحافظـات الإنترنـت كوسـيلة للاتصـال السـياسي.

جدول رقم (2)

ترتيب مواقع المحافظات في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية

الترتيب	المحافظة	تقديم المعلومات E-Knowledge	تقديم الخدمات E-Services	إتاحة الفرص لمشاركة المواطنين E-Governance	إجمالي النقاط
1	مطروح	11	5	8	24
2	القاهرة	9	2	8	19
3	الدقهلية	7	4	6	17
4	الإسماعيلية	9	3	3	15
4	المنيا	8	1	6	15
4	جنوب سيناء	5	4	6	15
5	السويس	7	2	5	14
6	المنوفية	4	5	4	13
6	بورسعيد	6	3	4	13
7	أسوان	4	2	6	12
7	كفر الشيخ	7	1	4	12
8	قنا	7	2	2	11
9	أسيوط	5	2	3	10
9	الشرقية	4	1	5	10
9	الغربية	5	2	3	10
10	الفيوم	7	1	1	9
10	الأقصر	7	1	1	9
10	بني سويف	4	0	5	9
11	سوهاج	6	1	1	8
11	الإسكندرية	3	1	4	8
11	البحيرة	4	3	1	8
11	البحر الأحمر	5	1	2	8
12	دمياط	4	2	1	7
13	الوادي الجديد	2	2	2	6
المتوسط					M=11.75

وتشير النتائج السابقة إلى أنه بتحليل المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية في ضوء النموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة ويحتوى ثلاثة مكونات: (تقديم المعلومات، وتقديم الخدمات، وتفعيل مشاركة المواطنين) إلا أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية وخاصة من منظور سياسي يربط بين زيادة الاعتماد على التكنولوجيا وتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي لا تزال في مراحلها الأولى أو ما يمكن أن نطلق عليه مرحلة «الطفولة الإلكترونية»، إذ إن نتائج تحليل المضمون تشير إلى أن المتوسط العام للمواقع الإلكترونية للمحافظات (11.75) وهو ما يؤكد أنها لا تزال فقيرة في مجال تبني الحكومة الإلكترونية وفقًا لمنظور الدراسة.

وهذه النتائج تؤكد أن المحافظات المصرية، خاصة المحافظات التي ترتفع فيها معدلات التعليم والدخل وعدد المشتركين في خدمة الإنترنت، لم تستفد حتى الآن من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتاحة بشكل كافٍ في التواصل مع المواطنين على المستوى المحلي. وهذا ربما يعود إلى عدم معرفة أو عدم اهتمام السلطات المحلية في الكثير من المحافظات بالإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم المعلومات للمواطنين، وكذلك تسهيل حصولهم على الخدمات الحكومية وتفعيل مشاركتهم من خلال آليات التواصل الأفقي التي تتيحها الإنترنت وتطبيقاتها.

2.مقارنة بين أفضل وأقل مواقع المحافظات في مجالات الحكومة الإلكترونية

يوضح الجدول التالي النتائج التفصيلية الخاصة بالمواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة، وهى: تقديم المعلومات، وإتاحة الخدمات وتسهيل أنماط لمشاركة المواطنين عبر هذه المواقع.

جدول رقم (3)

أفضل وأقل خمسة مواقع إلكترونية في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية

العنصر	أفضل خمسة مواقع إلكترونية	النقاط الخاصة بالعنصر	مجموع عام النقاط للموقع	أقل خمسة مواقع إلكترونية	النقاط الخاصة بالعنصر	مجموع عام النقاط للموقع
توفير المعلومات E-Knowledge	مطروح	11	24	الوادي الجديد	2	6
	القاهرة	9	19	الإسكندرية	3	8
	الإسماعيلية	9	15	بني سويف	4	9
	المنيا	8	15	دمياط	4	7
	الدقهلية	7	17	البحيرة	4	8
إتاحة الخدمات E-Services	مطروح	5	24	بني سويف	0	9
	المنوفية	5	13	الإسكندرية	1	8
	الدقهلية	4	17	سوهاج	1	8
	جنوب سيناء	4	15	البحر الأحمر	1	8
	بورسعيد	3	13	الفيوم	1	9
تسهيل المشاركة E-Governance	مطروح	8	24	دمياط	1	7
	القاهرة	8	19	البحيرة	1	8
	الدقهلية	6	17	سوهاج	1	8
	المنيا	6	15	الأقصر	1	9
	جنوب سيناء	6	15	الفيوم	1	9

1.2مقارنة المواقع الإلكترونية في مجال تقديم المعلومات:

إن ضـمان وصـول وسـهولة الحصـول عـلى المعلومـات مـن خـلال الوسـائل التكنولوجيـة المتاحـة وتطبيقاتهـا يعـد الطريـق الوحيـد مـن أجـل انفتـاح وشـفافية النظـام السـياسى في اتجـاه الغالبيـة العظمى مـن المواطنـين؛ فالإنترنـت قـد تسـاعد في توفـير مجموعـة مـن الأدوات التـي تعمـل عـلى تضييـق الفجـوة بـين أولئـك الذيـن يملكـون المعلومـات وأولئـك الذيـن يفتقـرون إلى المعلومـات بمـا يقـود إلى تحقيـق فـرص متكافئـة للوصـول إلى المعلومـات والاسـتفادة منهـا.

وتشير النتائج إلى أن هناك خمسة مواقع حصلت على أفضل النقاط في مجال تقديم المعلومات إلكترونيًا للمواطنين، وهي (مطروح 11 نقطة)، (القاهرة و الإسماعيلية 9 نقاط)، (المنيا 8 نقاط) و(الدقهلية 7 نقاط) من إجمالي نقاط هذا المكون (13) نقطة. ويلاحظ أن هذه المحافظات أيضًا جاءت في مقدمة المحافظات من حيث مجموع النقاط العام.

ولكن يجب أن تؤخذ هذه النتائج بحذر شديد حتى لا يكون هناك تضليل في الاعتماد على وجود المعلومات كمؤشر لتبني المحافظات مرحلة من مراحل الحكم الإلكتروني، وهي مرحلة تقديم المعلومات التي تصب في إطار توظيف الإنترنت في تحسين معرفة المواطنين كمرحلة أولية في إطار تفعيل المشاركة السياسية. والسؤال الذي يجب أن يُطرح هنا هو: ما هي نوعية ومدى جودة المعلومات المقدمة؟ وهل تصب في إطار المعلومات السياسية المفيدة Political usefulness information التي تساعد في خلق معرفة جيدة تساعد في تكوين رأي عام واعٍ يصب في عملية اتخاذ القرار بشكل إيجابي؟ أم أن المعلومات التي تقدم تعد من المعلومات غير المفيدة سياسيًّا Political useless information وترتبط غالبًا بقضايا عامة أو معلومات ترويجية Image-building information أو تاريخية دون أن تكون وثيقة الصلة بالسياسات العامة على المستوى المحلي؟

فالملاحظات التي تم رصدها من خلال تحليل المضمون تشير إلى أن معظم المعلومات التي تقدم عبر المواقع الإلكترونية هي معلومات ترويجية عن تاريخ المحافظة وأشهر المناطق السياحية بها والشخصيات الثقافية والسياسية التي تنتمي إليها. وبالرغم من توافر معلومات يمكن أن تصنف على أنها معلومات مفيدة مثل فرص الاستثمار المتاحة في المحافظة والهياكل التنظيمية للمديريات وبعض المعلومات حول الأنشطة المحلية، فإن غياب المعلومات الخاصة بالقرارات على المستوى المحلي والمناقشات التي تتم على مستوى المجالس المحلية والأوضاع التنموية في المحافظة والخطط الاستراتيجية للمحافظات وآليات التعامل مع المشكلات التي تواجه كل

محافظة وأوضاع المرأة وحقوق الإنسان في المحافظة والخريطة السياسية للمحافظة قد يجعل من المعلومات المتوافرة من خلال هذه المواقع « معاومات سياسية غير مفيدة "Political Useles Information.

وتوضح هذه النتائج أن أقل 5 مواقع في إتاحة المعلومات للمواطنين هي (الوادي الجديد) (نقطتان) و (الإسكندرية) (3 نقاط) و (بني سويف ـ دمياط ـ البحيرة) (4نقاط). والملاحظ أن هذه المواقع جميعها من المحافظات الفقيرة في مجال تبني الحكومة الإلكترونية، وهو ما يشير إليه مجموع النقاط العام لكل منها. وتؤكد هذه النتائج أن مثل هذه المحافظات لم تهتم حتى بتوظيف المواقع الإلكترونية لنشر معلومات أساسية عن الواقع المحلي. وعلى الرغم من أن تقديم المعلومات هو إحدى الوظائف الأساسية التي تسعى مشروعات الحكومة الإلكترونية إلى تحقيقها وخاصة في المراحل الأولى (مرحلة النشأة) وفقًا للنموذج الذي صاغته الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (UN&ASPA, 2002) ، فإن هذه المواقع لم تستفد من الإنترنت في هذا الاتجاه. ذلك يستوجب أن تعيد السلطات المحلية النظر في مشروعات الحكومة المحلية بما يمكنها من تحقيق الوظائف المتوقعة منها لتحقيق الأهداف التي تصب في اتجاه توظيف تكنولوجيا المعلومات وخاصة الإنترنت لتطوير نظام الحكم المحلي وتحقيق المزيد من الديمقراطية من خلال إتاحة المعلومات المفيدة سياسيًا للمواطنين على المستوى المحلي.

2.2مقارنة بين المواقع الإلكترونية للمحافظات في مجال تقديم الخدمات:

تشير النتائج إلى أن المحافظات الخمسة التي حصلت على أفضل النقاط في مجال تقديم الخدمات إلكترونيًا هي (مطروح ـ المنوفية 5 نقاط) و (الدقهلية ـ جنوب سيناء 4 نقاط) و (بورسعيد 3 نقاط) من إجمالي النقاط الخاصة بهذا المكون (9 نقاط). ويلاحظ أن محافظة مطروح كانت هي الأفضل أيضًا في مجال تقديم الخدمات إلكترونيًا، وهو ما يؤكد تطور مشروع الحكومة الإلكترونية الذي تتبناه

المحافظـة مقارنـة بمشروعـات المحافظـات الأخـرى. ويلاحـظ أيضًـا أن باقـي المواقـع جـاءت ممثلـة لمحافظـات المجموعـة الثانيـة (أقـل مـن المتوسـط) في مجـال الحكومـة الإلكترونيـة.

ومـما يمكـن ملاحظتـه في هـذه النتائـج غيـاب الموقـع الخـاص بمحافظـة القاهـرة عن هـذه المجموعة بالرغـم مـن أنـه الموقـع الثـاني في ترتيـب أفضـل بعـد محافظـة مطـروح مـن حيـث إجـمالي النقـاط العـام. فبالرغـم مـن أن محافظـة القاهـرة جـاءت ثـاني أفضـل موقـع في مجـال تقديـم المعلومـات فإنهـا غابـت عـن المواقـع التـي حصلـت عـلى أعـلى النقـاط في مجـال تقديـم الخدمـات الإلكترونيـة متسـاوية في ذلـك مـع المحافظـات الفقـيرة في مجـال الحكومـة الإلكترونيـة (الـوادي الجديـد – دميـاط) (نقطتـان)، وهـو مـا يعنـي تغليـب البعـد المعلومـاتي عـلى الأبعـاد الأخـرى الخاصـة بفاعليـة الحكومـة الإلكترونيـة.

وتشـير النتائـج السـابقة إلى أن هنـاك تراجعًـا كبـيرًا في مجـال تقديـم الخدمـات الإلكترونيـة مـن خـلال مواقـع المحافظـات المصريـة. ولم يحصـل موقـع محافظـة بنـى سـويف عـلى أي مـن النقـاط الخاصـة بمحـور تقديـم الخدمـات إلكترونيـا والمكـون مـن 9 نقـاط. وجـاءت أقـل المحافظـات (الإسـكندرية ـ سـوهاج ـ البحـر الأحمـر ـ الفيـوم) نقطـة واحـدة لـكل موقـع. وهـذه النتائـج تعكـس غيـاب البعـد الخـاص بالـدور الـذي يمكـن أن تلعبـه المواقـع الإلكترونيـة في مجـال تسـهيل حصـول المواطنـين عـلى الخدمـات بسرعـة وبأقـل جهـد وبغـض النظـر عـن قربهـم أو بعدهـم مـن مراكـز تقديـم الخدمـات عـن مشروعـات المحافظـات الإلكترونيـة.

إن أهميـة الاسـتفادة مـن تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات لتحسـين الأداء الحكومـي وخاصـة في المحليـات يبـدو أنهـا لم تصـل بعـد لصانعـي القـرار عـلى المسـتوى المحـلي. إن العلاقـة الوثيقـة بـين رضـاء المواطنـين عـن الخدمـات الحكوميـة وزيـادة مشـاركتهم السياسـية تحتـم عـلى كل هـذه المحافظـات الفقـيرة في هـذا البعـد أن تعيـد النظـر في محتويـات مواقعهـا بمـا يضمـن حصـول المواطنـين عـلى الخدمات الأساسـية إلكترونيًـا والتوسـع في ذلـك وتحسـينه تماشـيًا مع التطـور التكنولوجـي الذي يضيف يوميًـا العديد

مـن التطبيقـات التقنيـة التـي تصـب في هـذا الاتجـاه. كـما أن مقتضيـات الإدارة الجيـدة تقتـضي أن تسـتفيد السـلطات الحكوميـة المحليـة مـن الإمكانيـات التكنولوجيـة المتاحـة في توفـير المـوارد البشريـة والماديـة والوقـت الـلازم لتقديـم الخدمـات الحكوميـة عـبر الوسـائل التقليديـة. وتؤكـد العديـد مـن الدراسـات وجـود علاقـة عكسـية بـين الحكومـة الإلكترونيـة ومعـدلات الفسـاد لاسـيما في البـلاد الناميـة. فالحكومـة الإلكترونيـة تحسـن عمليـة تطبيـق القواعـد عـلى جميـع المواطنـين مـن خـلال تقييـد حريـة حركـة الموظفـين الحكوميـين وتفسـيراتهم المتباينـة للمعامـلات الحكوميـة، وزيـادة الشـفافية، وتفعيـل دور المواطنـين في الرقابـة عـلى أعـمال الحكومـة وصيانـة المـوارد العامـة للبـلاد، (Wescott, 2003) .

3.2مقارنة بين المواقع الإلكترونية للمحافظات في مجال تفعيل المشاركة السياسية:

تسـتهدف الديمقراطيـة تعزيـز إتاحـة المعلومـات وتوفير المعرفـة للمواطنين حـول العملية السياسـية والخدمـات العامـة والخيـارات المتاحـة أمامهـم. كـما أنهـا تسـتهدف أيضًـا تأمـين عمليـة التحـول مـن الإتاحـة السـلبية للمعلومـات إلى تفعيـل مشـاركة المواطنـين عـبر آليـات متعـددة مثـل اسـتطلاعات الـرأي واستشـارة المواطنـين، واسـتجلاء رؤاهـم بشـأن القضايـا المختلفـة وتشـجيع المواطنـين عـلى التصويـت الإلكـتروني حـول القضايـا المطروحـة، وتوفـير الآليـات التـي تضمـن قـدرة المواطنـين عـلى التعليـق عـلى القـرارات الخاصـة بهـم، وكذلـك تقديـم الشـكاوى والحصـول عـلى المقترحـات وغيرهـا مـن أنمـاط التفاعـل بـين المواطنـين والمسـئولين.

وتشـير النتائـج إلى أن هنـاك 5 مواقـع أتاحـت آليـات لتواصل المواطنـين وتفاعلهم من خـلال الحكومة الإلكترونيـة. وهـذه المواقـع هـي (مطـروح ـ القاهرة 8 نقـاط) و (الدقهليـة ـ المنيا ـ جنوب سـيناء 6 نقاط). ويلاحـظ أن هـذه المواقـع تجـاوزت أو اقتربـت من الحصول على 50% مـن عدد النقاط الخاصـة بهذا البعد (13 نقطـة). ويبـدو منطقيًـا أن تكـون مطروح والقاهـرة على رأس هذه المجموعة تماشيًا مع حصولهما على

أعلى النقاط في الإجمالي العام. وجاءت المواقع الثلاثة المتبقية من المجموعة الثانية (أقل من المتوسط). وبالرغم من أن توافر آليات للتفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين يعد بعدًا أساسيًا في النموذج المستخدم لتقييم الحكومة الإلكترونية E-governance، فإن تجاوز محافظتين فقط حد 50% من مجموع النقاط يشير إلى أن معظم تطبيقات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي فقيرة في مجال إتاحة فرص للتفاعل بين المواطنين والسلطات المحلية.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن توافر الآليات للتفاعل والتواصل بين المواطنين والحكومة أو بين المؤسسات الحكومية الإلكترونية وبعضها البعض أو ما يسمى Public outreach or Democratic outreach لا يعني بالضرورة تحقق الوظيفة بشكل فعال.

فأحيانًا ما يتم طرح قضايا قومية للنقاش المحلي، وهذا إما للبعد عن التعرض للقضايا المحلية، أو أن الأشخاص القائمين على المواقع الإلكترونية لا يدركون الهدف منها، فمثلًا في الموقع الخاص بمحافظة الإسماعيلية طرح السؤال التالي للنقاش: «ما رأيك في التوجه التكنولوجي الذي تدعمه الحكومة المصرية لخدمة المواطنين وكسر روتين العمل؟» وأحيانًا ما يكون المقصود من «المشاركة معنا في الرأي» الحصول على مقترحات لتطوير الموقع الإلكتروني. كما أن هناك العديد من الاستطلاعات الموجودة في المواقع لا تتوافر لها الشروط الموضوعية للحصول على بيانات دقيقة وغالبًا ما تكون متحيزة، نموذج لاستطلاعات الرأي: «ما رأيك في إنجازات محافظة المنيا؟».

وفي تجربة للباحثين بإرسال رسالة إلكترونية من خلال أيقونة «راسل المحافظ» إلى محافظ الإسماعيلية للشكوى من عدم إنارة أحد الطرق بمركز (التل الكبير)، فإنه وبعد مرور خمسة عشر يومًا تقريبًا لم يتم الرد على الرسالة. وقد تكون هناك أسباب متعددة لتفسير ذلك، ومنها وجود وسطاء أو حراس بوابة Gatekeepers لتوصيل الرسائل أو عدم توصيلها، أو غياب الاهتمام في الأساس بالرد والاهتمام فقط

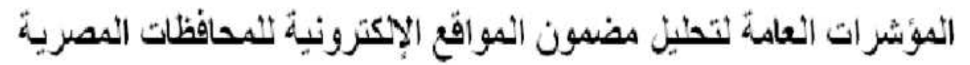
بالشـكل؛ أي وجـود وسـيلة التفاعـل دون رغبـة حقيقيـة في تفعيلهـا، أو هنـاك مشـكلات تقنيـة في استخدام الخدمـة. ولكـن مـا يجـب التركيـز عليـه هـو توفـير شـكل للتواصـل الإلكـتروني دون الـرد أو دون ضـمان لانسـياب المعلومـات صعـودًا وهبوطًـا لا يحقـق البعـد الثـاني لفاعليـة الحكـم الإلكـتروني وهـو الاسـتجابة للمواطنـين Public responsiveness or Democratic responsiveness.

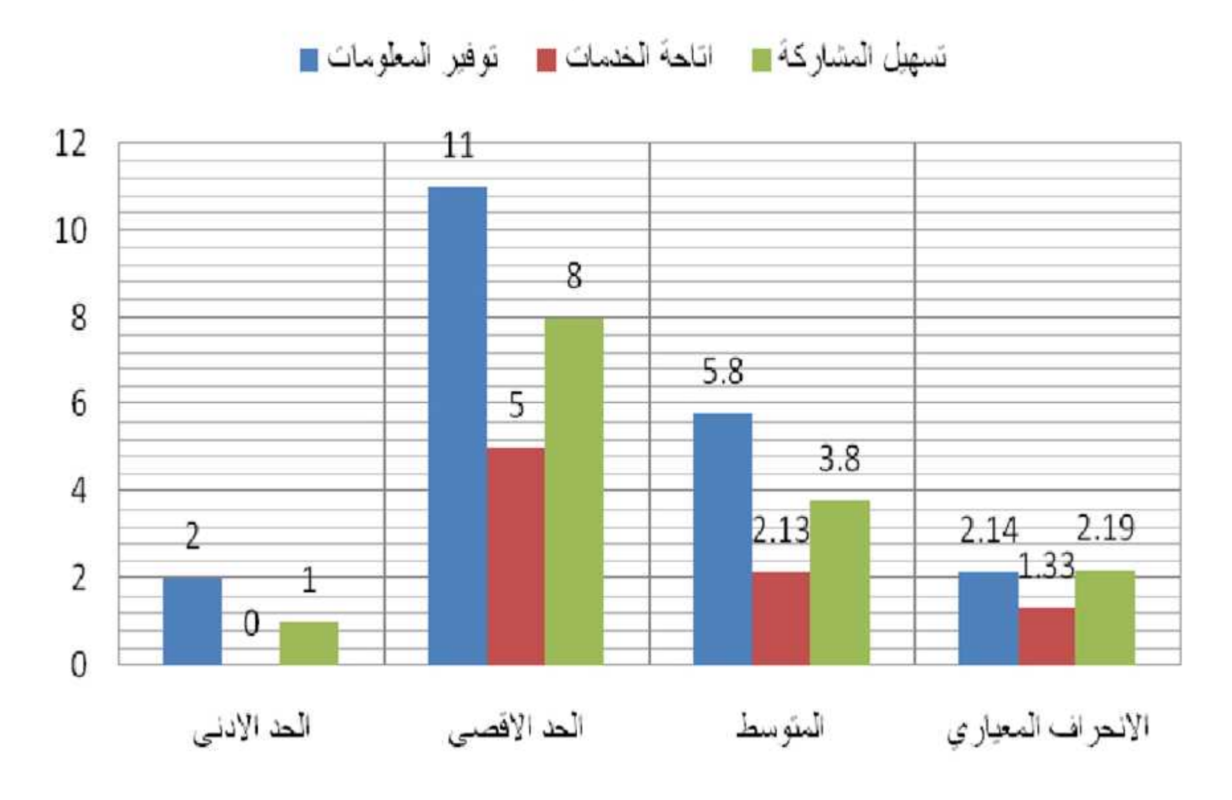
أمـا أقـل 5 مواقـع في ضـمان التواصـل بـين السـلطات الحكوميـة والمسـؤلين فلـم تحصـل إلا عـلى نقطـة واحـدة مـن إجـمالي النقـاط التـي تقيـس توافـر العنـاصر الخاصـة بهـذا البعـد (13 نقطـة). وجاءت المحافظـات جميعهـا مـن بـين المجموعـة الأكـثر فقـرًا في تبنـي مـشروع الحكومـة الإلكترونيـة (دميـاط ـ البحـيرة ـ سـوهاج ـ الأقـصر ـ الفيـوم)، وهـو مـا يؤكـد أن هـذه المواقـع جـاءت فقـيرة في كل العنـاصر الخاصـة بتقييـم مـشروع الحكومـة الإلكترونيـة.

3. المؤشرات العامة للمواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية:

تشـير النتائـج الخاصـة بحسـاب متوسـط النقـاط العـام إلى أن المكـون الخـاص بتقديـم المعلومـات سـجل أعـلى المتوسـطات (5.8 نقطـة)، بينـما سـجل المتوسـط الخـاص بعنـاصر الحكـم الإلكـتروني أو تفعيل مشـاركة المواطنـين في الحكـم (3.8 نقـاط)، فيـما انخفـض المتوسـط الخـاص ببعـد تقديـم الخدمـات إلكترونيًـا ليسـجل أدنى المتوسـطات حيـث بلـغ (2.13 نقطـة).

شكل رقم (3)





وتتطابـق هــذه النتائـج مـع الكثـير الدراسـات التـي أجريـت عـلى تجـارب الحكومـة الإلكترونيـة وأثبتـت أنـه في المراحـل الأولى تكـون الأولويـة للبعـد المعلومـاتي أو تتقـدم الوظيفـة الإعلاميـة غيرهـا مـن الوظائـف الأخـرى (تقديـم الخدمـات وتفعيـل مشـاركة المواطنـين (Norris, 2002) . ووفقًـا لمـا توصلـت إليه دراسـة سـترومر- جالـلى (Stromer-Galley, 2000) , فـإن الكثـير مـن السياسـيين يتجنبـون التفاعـل المبـاشر مـع المواطنـين مـن خـلال الإنترنـت بسـبب خوفهـم أو خشـيتهم مـن فقـد سـيطرتهم عـلى عمليـة الاتصـال.

وبحســاب الانحــراف المعيــاري للأبعــاد الثلاثــة يلاحــظ أن التبايــن بــين مواقــع الحكومــات الإلكترونيــة للمحافظــات بلــغ أدنى مســتوى لــه في البعــد الخــاص بتقديــم الخدمــات الحكوميــة عــبر الإنترنــت (1.33)، وهــو مــا يشــير إلى عــدم وجــود اختلافــات كبــيرة بــين المواقــع، حيــث إن جميعهــا تشــابهت أو تقاربــت فيــما يتعلــق بانخفــاض النقــاط التــي حصلــت عليهــا في تقييــم هــذا المحــور. وســجل الانحــراف المعيــاري قيمــة أعــلى (2.14)، وهــو مــا

يشـير إلى تبايـن نسـبي بـين المواقـع في اهتمامهـا ببعـد تقديـم المعلومـات عـبر الإنترنـت. فيـما سـجلت قيمـة الانحـراف المعيـاري أعـلى مسـتوى لهـا فيـما يتعلـق بالنقـاط التـي حصلـت عليهـا المواقـع الإلكترونيـة الخاصـة بعنـصر تفعيـل مشـاركة المواطنـين (2.19)، وهـو مـا يشـير إلى تبايـن نسـبى بـين المواقـع في توفـير هـذه الآليـات.

هـذه النتائـج تؤكـد أن مشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة عـلى المسـتوى المحـلي لا يمكـن اعتبارهـا بواقعهـا الراهـن أداة قـد تسـاعد في تحسـين نظـام الحكـم المحـلي. وبالرغـم مـن أن العديـد من الدراسـات أشـارت إلى أن توسـيع أنمـاط التفاعـل بـين المواطنـين والمسـئولين المحليـين يسـاعد في تطويـر نظـام الحكـم المحـلي، فـإن نتائـج تحليـل المضمـون للمواقـع الإلكترونيـة للمحافظـات أظهـرت تراجـع هـذه المواقـع في تزويـد المواطنـين بالمعلومـات المفيـدة سياسـيًّا، كـما أنهـا لا تهتـم بتقديـم الخدمـات الحكوميـة إلكترونيًّـا، إضافـة إلى عـدم إتاحتهـا لفـرص مشـاركة المواطنـين.

وبالرغـم مـن أن الدراسـات التـي أجريـت عـلى مشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة في العديـد مـن الـدول أشـارت إلى اهتـمام نسـبي بتوظيـف المواقـع في تحسـين كفـاءة الحكـم المحـلي وتحسـين آليـات تقديـم الخدمـات الحكوميـة وترشـيد التكاليـف الخاصـة بالعمليـة الإداريـة في مقابـل تراجـع في الاهتـمام بتوظيـف تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات في زيـادة مشـاركة المواطنـين عـلى المسـتوى المحـلي في إطـار الديمقراطيـة الإلكترونيـة (E-)، فـإن النتائـج التـي توصلـت إليهـا هـذه الدراسـة تؤكـد أن السـلطات المحليـة في مـصر لم تسـتفد مـن تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات في تحسـين أو تطويـر الجوانـب الإداريـة (Good management) أو مـن أجـل تحقيـق الحكـم الجيـد أو تعميـق الممارسـة الديمقراطيـة (Good) . وهـذا يؤكـد أن القائمـين عـلى مشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة عـلى المسـتوى المحـلي لا يملكـون اسـتراتيجية محـددة لاسـتخدم التكنولوجيـا أو غـير قادريـن عـلى تحديـد الأهـداف المـراد تحقيقهـا مـن التواجـد عـلى شـبكة الإنترنـت.

خاتمة الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل بنية ومضمون المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية، التي بلغ عددها 24 موقعًا من إجمالي عدد المحافظات البالغ 29 محافظة. وتم استخدام بوابة الحكومة المصرية (egypt.gov.eg)، ومحرك البحث Google باستخدام اسم المحافظة وأحيانًا كلمات دالة gov.eg لحصر المواقع التي خضعت للتحليل. وبالرغم من تواجد مواقع لمحافظات الجيزة وشمال سيناء والقليوبية, فإنها كانت غير نشطة، وأيضًا لم تتوافر مواقع لأحدث محافظتين (حلوان ـ 6 أكتوبر).

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة عامة، وهي ضعف العناصر الخاصة بتطبيق الحكومة الإلكترونية في تجربة المحافظات المصرية في ضوء النموذج الذي اعتمدت عليه ويشمل ثلاثة مكونات لتقييم الحكومة الإلكترونية E-government ، وهي: بعد تقديم المعلومات أو المعرفة E-knowledge ، وبعد إتاحة الخدمات أو تسهيل الحصول عليها عبر الموقع E-service، وبعد إتاحة فرص أوسع لمشاركة المواطنينE-governance .

وقد يكون عدم وضوح السياسات أو عدم بلورة رؤية محددة لتدشين مواقع إلكترونية خاصة بالمحافظات المصرية أحد أهم الأسباب التي تفسر ضعف هذه المواقع في المؤشرات الخاصة بفاعلية تطبيق الحكومة الإلكترونية وفقًا لمقترب أو لمدخل التكنولوجيا في خدمة العملية السياسية والذي يرتبط بزيادة المعلومات والمعرفة Good-informed citizens ، تحسن الأداء الحكومي government performance، وتحقيق اللامركزية Decentralization ، والرضاء العام Public satisfaction ، وزيادة المشاركة السياسية Political participation.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن المحافظات المصرية لم تستفد حتى الآن بالإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وأهمها الإنترنت في تبني مشروعات للحكومة الإلكترونية ذات رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية أو الاستخدامات

السياسـية للإنترنـت دون قصرهـا فقـط عـلى الجوانـب الإداريـة أو التسـويقية كأدوات للعلاقـات العامـة تهتـم بإبـراز الإنجـازات والأنشـطة الخاصـة بالمحافـظ، أو اعتبارهـا أداة للتأكيـد عـلى تبنـي المحافظـة لتكنولوجيـا المعلومـات بامتلاكهـا موقعًـا عـلى الإنترنـت مسـايرة للمنـاخ العـام (بعـد الموضـة)، دون وجود جـاد لـلأدوات التـي تقـود إلى تحقيـق رضـاء عـام للمواطنـين ينعكـس عـلى مشـاركة فاعلـة في العمليـة السياسـية. ووفقًـا لمـا طرحـه جوزيـف نـاي (Joseph S. Nye, 1999) فـإن التكنولوجيـا وحدهـا لـن تقـرر مـا إذا كانـت العمليـة الديمقراطيـة أو الممارسـة الديمقراطيـة سـوف تسـتفيد مـن البيئـة الاتصاليـة الجديـدة، ولكـن سـوف يتوقـف ذلـك عـلى الاختيـارات السياسـية في المرتبـة الأولى.

وتـوصي الدراسـة باسـتمرار البحـوث التـي تهتـم بتقييـم مشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة عـلى المسـتويين القومـي والمحـلي لرصـد أوجـه التبايـن والاتفـاق بـين هـذه المشروعـات. كـما تـوصي الدراسـة بـضرورة دراسـة القائمـين عـلى مشروعـات الحكومـة الإلكترونيـة في المحافظـات للوقـوف عـلى دوافـع الاسـتخدام وقواعـد عملهـم والسياسـات التـي تحكـم توجهـات المحافظـات فيـما يتعلـق بالحكومـة الإلكترونيـة. وهنـاك أيضًـا حاجـة لدراسـة أنمـاط اسـتخدام المواطنـين عـلى مسـتوى المحليـات للمواقـع الخاصـة بالمحافظـات واتجاهاتهـم حولهـا واقتراحاتهـم لتفعيـل هـذه المواقـع.

قائمة المراجع:

[1]Poindexter, P. M., & McCombs, M. E. (2001). Revisiting the Civic Duty to Keep Informed in the New Media Environment. J&MC Quarterly, 78 (1), 113-126.

[2] Abramson, J., Arterton, C., & Orren, G. (1998). The Electronic Commonwealth: The Impact of New media Technologies on Democratic Politics. NY: Basic Books.

[3] Castells, M. (2001). The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society. Oxford University Press.

[4] United Nations (2008). E-government Survey 2008: From e-Government to Connected Governance. Retrieved July 3, 2009, fromhttp://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN028607.pdf

[5] Internet World States (2009). Retrieved July 3, 2009, from http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

[6] Heeks, R. (2007). Understanding and Measuring E-government: International Benchmarking Studies. In United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESO) (Ed.), E-Participation and E-Government: Understanding the Present and Creating the Future (pp. 11-59). Retrieved July 5, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026527.pdf

[7]McQuail, D. (2005). McQuail's Mass Communication Theory. 5th Edition.London: Sage Publications; Castells, M. (2001). Op.cit.

[8]Van Dijk, J. (1996). Models of Democracy behind the Design and Use of New Media in Politics. The public, 3, 43-56.

[9] Curtin, G. (2007). Global E-Government and E-Participation Models, Measurement and Methodology: Issues and Challenges. In United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESO) (Ed.), E-Participation and E-Government: Understanding the Present and Creating the Future (pp. 59-75) Retrieved July 5, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026527.pdf

[10] United Nations (Economic & Social Affairs). (2008). UN-E-Government Survey 2008: From-E-Government to Connected Government. Retrieved Agoust 2, 2009, from https://publicadministration.un.org/egovkb/portals/egovkb/Documents/un/2008-Survey/unpan028607.pdf

[11] Ahmed, N. (2006). An Anthology of E-Participation Models, in United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESO) (Ed.), E-Participation and E-Government: Understanding the Present and Creating the Future) pp. 114-128). Retrieved July 5, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026527.pdf

[12]Van Dijk, J. (1996). Op.cit, PP 43-56.

[13] Holzer, M. & Melitski, J. (2003). A Comparative E-government Analysis of New Jersey's 10 Largest Municipalities. Rutgers University, Cornwall Center Publication Series. Retrieved July 7, 2009 from http://www.cornwall.rutgers.edu/pdf/Holzer.pdf

[14] Albrecht, S., et. al. (2008). E-Partizipation – Elektronische Beteiligung von Bevölkerung und Wirtschaft am E-Government. Germany, Bremen: Institut für Informationsmanagement GmbH (ifib). Retrieved July 6, 2009, from http://www.buergerengagement.bremen.de/sixcms/media.php/13/ifib-zebralog_e-partizipation%5B1%5D.pdf

[15] Stoica, V. & Ilas, A. (2009). Romanian Urban e-Government. Digital Services and Digital Democracy in 165 Cities. Electronic Journal of e-Government Volume 7 Issue, 171 – 182. Retrieved 10 July, 2009, from www.ejeg.com

[16] Zhang, J. (2002). Will the Government 'serve the people'? The Development of Chinese E-government. New Media & Society, 4 (2), 163-184.

[17] Brown, M., & Brudney, J. (2001). Achieving Advanced Electronic Government Services: An Examination of Obstacles and Implications from an International Perspective. Paper presented at the National Public Management Research Conference, Bloomington, IN.

[18] Yildiz, M. (2007). E-government Research: Reviewing the Literature, Limitations, and Ways Forward. Government Information Quarterly, 24, 646–665. Retrieved July 11, 2009, from http://www.sciencedirect.com/science?_ob=ArticleListURL&_method=list&_ArticleListID=961788269&_sort=r&view=c&_acct=C000041101&_version=1&_urlVersion=0&_userid=7302425&md5=b17f32bee7bb18c16e3d221fd27fb321

[19] United Nations & American Society for Public Administration (ASPA) (2002). Benchmarking E-government: A global perspective. Retrieved June 7, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan021547.pdf

[20] Winkel, O. (2004). Zukunftsperspektive Electronic Government. Aus Politik und Zeitgeschichte, B 18, 7-15.

[21] West, D. (2007). State and Federal E-Government in the United States. Retrieved July 7, 2009, from http://www.insidepolitics.org/egovt07us.pdf

[22] Musso, J., Wear, C., & Hale, M. (2000). Designing Web Technologies for Local Governance Reform: Good Management or Good Democracy? Political Communication, 17, 1-19.

[23] Chadwick, A., & May, C. (2001). Interaction Between States and Citizens in the Age of the Internet: "e-government" in the United States, Britain and European Union. Retrieved July 3, 2009, from http://www.brown.edu/Departments/Taubman_Center/polreports/egovt01us.html

[24] Fursich, E., & Robins, M. B. (2002). Africa.com: The Self-Representation of Sub-Saharan Nations on the World Wide Web. Critical Studies in Media Communications, 19(2), 190-211. Retrieved July 8, 2009, from http://www.csun.edu/~vcspc00g/454/africa.com-selfreponweb-csmc.pdf

[25] Holzer, M. & Melitski, J. (2003). A Comparative E-government Analysis of New Jersey's 10 Largest Municipalities. Rutgers University, Cornwall Center Publication Series. Retrieved July 7, 2009 from http://www.cornwall.rutgers.edu/pdf/Holzer.pdf

[26] Zhou, X. (2004). E-Government in China: A Content Analysis of National and Provincial Websites. Journal of Computer-Mediated Communication, 9 (4). Retrieved July 2, 2009, from http://jcmc.indiana.edu/vol9/issue4/zhou.html#third

[27]Stoica, V. & Ilas, A. (2009). Op.cit.

[28] Musso, J., Wear, C., & Hale, M. (2000). Op.cit, pp 1-19.

[29] Chadwick, A., & May, C. (2001).op.cit.

[30]Bonham, G. M., Seifert, J. W., & Thorson, S. J. (2001). The Transformational Potential of E-government: The Role of Political Leadership. Retrieved July 10, 2009 from http://www.maxwell.syr.edu/maspages/faculty/gmbonham/ecpr.htm

[31] Improvement and Development Agency (IDeA) (2002). Local e-government Now: A Worldwide View. Retrieved July 8, 2009, from http://www.sap.com/uk/industries/publicsector/debateit/june02/Deb_IT14/pages/idea.htm

[32] Stoica, V. & Ilas, A. (2009). Op.cit.

[33]Moon, M. J. (2002). The evolution of E-government among Municipalities: Rhetoric or Reality? Public Administration Review, 62 (4), 424-433; Zhou, X. (2004). Op.cit; Fursich, E., & Robins, M. B. (2002). Africa.com: The Self-Representation of Sub-Saharan Nations on the World Wide Web. Op.cit.

[34] McMillan, S. J. (2000). The Microscope and the Moving target: The Challenge of Applying Content Analysis to the World Wide Web. J&MC Quarterly, 77 (1), 80-98.

[35] Ha, L., & James, E. L. (1998). Interactivity Reexamined: A baseline Analysis of Early Business Web Sites. Journal of Broadcasting and Electronic Media, 42(2), 457-474.

[36] Alexa Internet, Inc. (2009). Retrieved July 13, 2009, from http://www.alexa.com

[37]Egypt Human Development Report. (2008). Egypt's Social Capital Contract: The Role of Civil Society. Egypt: United Nations Development Programme (UNDP) & Institute of National Planning.

[38] DiMaggio, P., Eszter Hargittai, E., Neuman, W. R., & Robinson, P.J. (2001). Social Implications of the Internet. Annu. Rev. Sociol, 27, 307–36. Retrieved July 23, 2009, from http://www.casa.ucl.ac.uk/cyberspace/dimaggio_social_implications_ofthe_internet.pdf; Mason, M. S. & Hacker, L. K. (2003). Applying Communication Theory to Digital Divide Research. IT& Society, 1(5), 40-55. Retrieved July 18, 2009, from http://www.wykladowcy.wspa.pl/wykladowca/pliki/pic/upload/12/social_implications_of_the_internet.pdf; Tolbert, C., Mossberger, K. & McNeal, R. (2002). Beyound the Digital Divide: Exploring Attitudes about Information Technology, Political Participation, and Electronic Government. Retrieved July 12, 2009, from http://www.allacademic.com/meta/p66023_index.html

[39]Egypt Human Development Report. (2008). Op.cit.

[40] Ibid.

[41] Ibid.

[42]United Nations & American Society for Public Administration (ASPA) (2002). Op.cit.

[43] Wescott, G. C. (2003). E-government to combat corruption in the Asia Pacific Region. repared for 11th International Anti-Corruption Conference, Seoul, Republic of Korea, 25 to 28 May 2003. Retrieved June 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan035450.pdf

[44] Norris, F. (2002). Electronic Government at the American Grassroots – Future Trajectory. Retrieved July 12, 2009, from http://www.umbc.edu/mipar/documents/HICSSpaper.pdf

[45] Stromer-Galley, J. (2000). On-line Interaction and Why Candidates Avoid It. Journal of Communication, 50 (4), 111-132.

[46]Joseph S. Nye, Jr. (1999). Information Technology and Democracy Governance. In, C. E. C. Kamarck & Jr. Joseph S. Nye (Eds.), Democracy.com?, Governance in A Networked World (pp. 1-33).UK :Hollis.

مرفقات:

مرفق (1)

دليل التحليل البنيوي المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية

المحافظة				
أولًا: عناصر الحكم الإلكتروني E-governance				
١- مشاركة أو تمثيل المواطنين				
المنتديات				
إيميل لبعض المسئولين				
استبيان				
إرسال تعليق				
نموذج للشكوى				
غرفة أو مساحة للدردشة				
روابط للمواقع الخاصة ببعض المسئولين				
مدونة				

أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
٢- تسهيل التواصل بين الجهات الحكومية				
خدمات البوابة				
وجود روابط لجهات أخرى تابعة للجهة				
روابط لجهات حكومية أخرى				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
إجمالي فئة عناصر الحكم الإلكتروني				
ثانيًا: عناصر الخدمات الإلكترونية E-services				
١- الخدمات غير التفاعلية				
معلومات حية أو مباشرة تخص الجوانب المعيشية اليومية				
الحصول على استشارات				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
٢- الخدمات التفاعلية				
ملء الاستمارات أو النماذج إلكترونيًّا				
الدفع الإلكتروني				
تحميل الملفات				
البحث في قواعد البيانات للحصول على معلومة أو استشارة				
إيميل للحصول على الخدمة				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
إجمالي فئة عناصر الخدمات الإلكترونية				
ثالثًا: عناصر المعرفة الإلكترونية E-knowledge				
١- تقديم معلومات حكومية أو رسمية				
معلومات حول الموقع والجهات التابعة أو المؤسسات التابعة والمسئولة				
معلومات عن الشئون الحكومية (الأداء الحكومي) أو الشئون السياسية				
معلومات حول السياسات والقواعد والإجراءات والقوانين الحكومية				

أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
٢- تقديم معلومات عامة				
معلومات عن المحافظة (التاريخ، الجغرافية، أهم الشخصيات، المناسبات الوطنية)				
معلومات حول الصناعات أو الاستثمار أو الجوانب الاقتصادية في المحافظة				
أخبار محلية خاصة بالمحافظة				
أخبار قومية أو خاصة بمحافظات أخرى				
أخبار دولية				
معلومات تعليمية (دورات تدريبية ورش عمل)				
معلومات من خبراء أو متخصصين				
وجود كتب أو أبحاث رقمية				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
إجمالي فئة عنصر المعرفة الإلكترونية				

مرفق (2)

قائمة بالمواقع الإلكترونية التي خضعت للتحليل

المحافظة	الموقع
مطروح	http://www.matrouh.gov.eg
القاهرة	http://www.cairo.gov.eg
الدقهلية	http://www.dakahliya.gov.eg
الإسماعيلية	http://www.ismaelya.gov.eg
المنيا	http://www.minia.gov.eg
جنوب سيناء	http://www.southsinai.gov.eg
السويس	http://www.suez.gov.eg
المنوفية	http://www.monofeya.gov.eg
بورسعيد	http://www.portsaid.gov.eg
أسوان	http://www.aswannews.gov.eg
كفر الشيخ	http://www.kafrelshiekh.gov.eg
قنا	http://www.kena.gov.eg
أسيوط	http://www.asuit.gov.eg
الشرقية	http://www.sharkia.gov.eg
الغربية	http://www.gharbiya.gov.eg
الفيوم	http://www.fayoum.gov.eg
الأقصر	http://www.luxor.gov.eg
بني سويف	http://www.benisueif.gov.eg
سوهاج	http://www.sohag.gov.eg
الإسكندرية	http://www.alexandria.gov.eg
البحيرة	http://www.behera.gov.eg
البحر الأحمر	http://www.redsea.gov.eg
دمياط	http://www.domyat.gov.eg
الوادي الجديد	http://www.newvalley.gov.eg

الفصل الخامس

بعيدًا عن ميدان التحرير، هل تؤثر وسائل الاتصال الجديدة؟

مقترب نظري لفهم نموذج الاتصال السياسي في المحليات في ضوء التطورات التكنولوجية

مقدمة:

تعـد دراسـة نظـام الاتصـال السـياسي في المحليـات أحـد المداخـل المهمـة للتعـرف عـلى علاقـة المواطنـين المحليـين بالمؤسسـات السياسـية المركزيـة والمحليـة مـن حيـث معرفـة الشـئون العامة والمشـاركة والتفاعـل فيـما تعلـق بالقضايـا المحليـة والقوميـة، وأيضًـا الرغبـة في المشـاركة المجتمعيـة والسياسـية عـلى كافـة المسـتويات. فمصـادر المعلومـات السياسـية والقضايـا مجـال الاهتـمام والأطـراف الفاعلـة في تشـكيل اتجاهـات المواطنـين وعنـاصر الشـبكات السياسـية في المجتمعـات المحليـة وكذلـك اتجاهـات المواطنـين نحـو المؤسسـات السياسـية كلهـا عنـاصر مهمـة لفهـم العلاقـات البينيـة بـين المواطنـين المحليـين وبعضهـم البعـض، وبينهـم وبـين المؤسسـات السياسـية والسياسـيين عـلى المسـتوى المحـلي وبينهـم وبـين السياسـيين والمؤسسـات السياسـية عـلى المسـتوى المركـزي.

وتتعـدد أنمـاط الاتصـال السـياسي في المجتمعـات المحليـة وفقًـا لمسـتوى تطـور هـذه المجتمعـات والخصائـص الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية التـي تميزهـا؛ فقـد يشـيع نمـط الاتصـال السـياسي التقليـدي في هـذه المجتمعـات حيـث يكـون الاعتـماد كليًـا عـلى الشـبكات الشـخصية Interpersonal Networks ويصبـح الأفـراد مثـل النخـب السياسـية وقـادة الـرأي في هـذه المجتمعـات مصـادر مبـاشرة للمعلومـات السياسـية، كـما يقومـون بـدور بـارز في توجيـة المواطنـين في اتخـاذ قرارتهـم السياسـية. وقـد يسـيطر نمـط اتصـال سـياسي حديـث تلعـب فيـه وسـائل الاتصـال الجماهيريـة التقليديـة دورًا كمصـادر للمعلومـات السياسـية وتسـاعد في تمكـين المواطنـين مـن اتخـاذ قرارتهـم السياسـية مـن خـلال الـشرح والتفسـير. أم النمـط الثالـث للاتصـال السـياسي فهـو يرتبـط بظهـور الإنترنـت وتطبيقاتهـا في العمليـة السياسـية.

---

*هـذا البحـث نوقشـت المسـودة الأولى لـه في مؤتمـر الجمعيـة الأمريكيـة للبحـوث السياسـية (APSA) بالتعـاون مـع جامعـة بوتسـوانا، «الدولـة والمجتمعـات المحليـة فى إفريقيـا». جابـرون، 15-27 يوليـو 2012.

يقوم هذا النمط على دور أكبر للإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية مع توفير فرص أكبر للتفاعل والتشاور السياسي بين المواطنين وبعضهم البعض وبين المواطنين والسياسيين. هذه الأنماط الثلاثة قد تمارس كلها في بعض المجتمعات المحلية في نفس الوقت، وتتفاوت معدلات الاعتماد عليها من مجتمع محلى إلى مجتمع آخر وفقًا لمراحل التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي الذى تمر به هذه المجتمعات. وهناك مجتمعات قد يتواجد فيها النمطان الأول والثاني جزئيًا أو كليًا، في حين قد يتواجد النمطان الثاني والثالث في مجتمعات أخرى.

ولا شك أن نمط الاتصال السائد في مجتمع من المجتمعات وثيق الصلة بطبيعة النظام السياسي والإعلامي المطبق في هذا المجتمع. فالمجتمعات الديمقراطية التي تتبنى اللامركزية باعتبارها أحد متطلبات الكفاءة والفاعلية السياسية سوف تنتج أنماطًا من الاتصال السياسي يعزز من مشاركة المواطنين المحليين محليًا وقوميًا. وعلى العكس من ذلك فإن نظم الحكم السلطوية سوف تزيد من مركزية نظم الاتصال السياسي القائم على التوجيه مما يترتب عليه انخفاض الوعى بالسياسات المحلية والعزوف عن الفعل السياسي والمشاركة وتنامى السخط السياسي نحو العملية السياسة والمؤسسات السياسية والسياسيين على المستويين المحلى والقومي.

وفي مصر لعبت الإنترنت دورًا كبيرًا في تغيير النظام السياسي المصري من خلال استخداماتها في أثناء ثورة 25 يناير 2012. وبلغت معدلات استخدام الإنترنت حوالى 20 مليون، أي 25% من السكان تقريبًا خلال هذه الفترة. كما أشارت الإحصائيات أيضًا إلى نمو متواصل لاستخدام شبكة التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك في نفس الفترة الزمنية، حيث بلغت الزيادة في معدلات الاستخدام خلال الأشهر الستة التي تلت الثورة إلى 1.2 مليون مستخدم جديد

ليصل إجمالي المستخدمين إلى 9 مليون مستخدم أى نسبة 12% من السكان. كما أشارت إحدى الدراسات إلى تنامي دور الإنترنت كوسيلة للحصول على المعلومات

في أثنـاء الانتخابـات؛ حيـث تتفـوق الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي عـلى الراديـو كمصـدر للمعلومـات السياسـية بـين عينـة الدراسـة .

كـما أثبتـت دراسـة أخـرى أن 67٪ مـن مسـتخدمي الشـبكات الاجتماعيـة تسـتخدمه لأغـراض سياسـية. كـما أشـارت أيضًـا إلى أن أولئـك الذيـن يسـتخدمون الشـبكات الاجتماعيـة بـين مسـتخدمي الإنترنـت يعتقـدون أن الـدور السـياسي للشـبكات فعـال إلى حـد كبـير 89.5٪؛ حيـث قـال 5 مـن بـين كل 10 مسـتخدمين للإنترنـت إنهـم أصبحـوا مشـاركين وأكـثر نشـاطًا في العمليـة السياسـية في الواقـع .

التوسـع في اسـتخدام الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي فى الاتصـال السـياسى قبـل وفي أثنـاء وبعـد ثـورة 25 ينايـر بشـكل دفـع البعـض إلى الربـط بـين التغيـير السـياسى الـذى حـدث واسـتخدامات الإنترنـت وشـبكات التواصـل الاجتماعـى؛ حيـث أتاحـت الإنترنـت وشـبكات التواصـل الاجتماعـى الفرصـة للتواصـل وتبـادل المعلومـات والحشـد والتعبئـة الـذى سـاعد بشـكل مبـاشر فى ممارسـة أشـكال متعـددة مـن الأفعـال السياسـية التقليديـة مثـل المظاهـرات الاحتجاجيـة والإضرابـات وغيرهـا. هـذا إضافـة إلى دور الإنترنـت فى تشـجيع المواطنـين عـلى المشـاركة بأشـكال غـير تقليديـة مثـل حمـلات جمـع التوقيعـات الإلكترونيـة والمظاهـرات الإلكترونيـة وغيرهـا. هـذه الاسـتخدامات السياسـية للانترنـت دعمـت مفهـوم هيبرمـاس للمجـال العـام القائـم عـلى الفعـل الاتصـالي الحـر والمشـاركة للجميـع. وهنـاك العديـد مـن الدراسـات التـى ربطـت بـين التوسـع فى اسـتخدامات تكنولوجيـا الاتصـال وتغـير منظومـة الاتصـال السـياسى بصفـة عامـة اعتـمادًا عـلى نظريـة النظـم. مثـل هـذه الدراسـات تسـاعد فى فهـم المجـالات التـى تحتـاج إلى تحسـين وخطـط العمـل المسـتقبلية لتمكـين هـذه المجتمعـات المحليـة. (Bonson et al, 2012) .

ومـا يمكـن ملاحظتـه هـو اتجـاه مجـال بحـوث الاتصـال السـياسي إلى رصـد اسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت وتطبيقاتهـا عـلى المسـتوى الوحـدة الأكـبر Macro أى المسـتوى الوطنـي أو مسـتوى الدولـة، مـع تجاهـل تـام لدراسـات التغيـيرات والتأثـيرات

السياسـية للإنترنـت وتطبيقاتهـا عـلى مسـتوى الوحـدات الأصغـر Micro، المجتمعـات المحليـة. وليـس هنـاك مـن شـك في أن التوسـع في الاسـتخدامات السياسـية للإنترنـت في مـصر يحتمـل أن ينتقـل إلى المجتمعـات المحليـة التـي ربمـا تجـد في هـذه الأدوات للتواصـل السـياسي وسـيلة لتطويـر هـذه المجتمعات سياسـيًّا واجتماعيًّـا واقتصاديًّـا. مـا يجـب أن يشـغلنا نحـن الباحثـين في مجـال الاتصـال السـياسي هـو رصـد مـدى تغـير أسـاليب وآليـات التعامـل مـع المعلومـات السياسـية والنقـاش السـياسي والمشـاركة المجتمعيـة والسياسـية عـلى المسـتوى المحـلى في المرحلـة الحاليـة. إن السـبيل إلى تمكـين المجتمعـات المحليـة قـد يبـدأ مـن تمكينهـا قدراتهـا التواصليـة الـذى يتيـح فرصـة أكـبر لمشـاركة أكـثر فعاليـة للمواطنـين في المجـال العـام Public sphere ؛ حيـث إن تعـرض المواطنـين لوجهـات نظـر متعـددة وخـبرات متعـددة هـي متطلبـات مسـبقة لتفعيـل المشـاركة المجتمعيـة والسياسـية .

ولا يخفـى عـلى الباحثـين في مجـال بحـوث الاتصـال السـياسي ضعـف الاهتـمام بدراسـة نظـام الاتصـال السـياسي في المجتمعـات المحليـة وخاصـة في الـدول الناميـة، كـما أن هنـاك غيابًـا للدراسـات التـي تفـسر انعكاسـات النظـم السياسـية عـلى نظـم الاتصـال السـياسي في المجتمعـات المحليـة. هـذا ويطـرح ظهـور الإنترنـت وتنامـى اسـتخدامها السـياسي العديـد مـن التسـاؤلات حـول مـدى تأثـير ذلـك عـلى التمكـين السـياسي Political Eempowerment للمواطنـين بصفـة عامـة ومواطنـي المجتمعـات المحليـة بصفـة خاصـة. خاصـة وأن الإحصائيـات الحكوميـة تشـير إلى نمـو معـدلات اسـتخدامات الإنترنـت في المحليـات؛ حيـث أشـارت البيانـات إلى نسـبة مسـتخدمي الإنترنـت في محافظـات الدلتـا والصعيـد وصلـت إلى 33.8 % مـن عـدد المسـتخدمين في مـصر (20.48%، 13.% عـلى التـوالي) وذلـك خـلال عـام 2008 .

إن الاهتـــمام بدراســـة العلاقـــة بـــين وســـائل وأســـاليب الاتصـــال والمجتمعـــات المحليـــة لا تعـــد فقـــط التصـــدى لدراســـة قضيـــة بينيـــة، ولكـــن تعـــود فى الأســـاس إلى الفلاســـفة والمفكريـــين الأوئـــل مـــن اليونانيـــين الذيـــن وضعـــوا أســـاس الديمقراطيـــة. وفى مجـــال دراســـة تأثـــير وســـائل الاتصـــال عـــلى المجتمعـــات المحليـــة هنـــاك اتجاهـــان رئيســـيان. الأول تصـــدى

لدراسة تأثير استخدامات مواد إعلامية محلية على الشعور بالانتماء والاندماج للسكان المحليين. والآخر اهتم برصد تأثير الانتماء والاندماج في المجتمعات المحلية على زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية. (Hoffman & Eveland, 2012). وعلى سبيل المثال توصلت دراسة (.McLeod et al 1996 ,) إلى أن استخدام وسائل الإعلام المحلية قد يزيد من معدلات اندماج ومشاركة المواطنين المحليين.

وهذه الدراسة هي محاولة بحثية لفهم نموذج بناء شبكات التواصل السياسي وآليات عملها وتأثيراتها على المستوى المحلي في عصر يشهد ازديادًا في استخدامات تكنولوجيا الاتصال. وتطرح هذه الدراسة فرضية أساسية وهي: «هناك علاقة بين استخدامات الإنترنت وتغير بناء وآليات عمل شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلي». ومن خلال دراسة ميدانية مقارنة بين مجموعات من المواطنين المحليين في قريتين بمحافظة المنيا، تحاول هذه الدراسة رصد آليات بناء وفعالية شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلي. كما تهتم بمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الشبكات التقليدية Interpersonal Networks وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة New Social Networks. وتركز الدراسة على مجموعة عناصر في تحليل هذه الشبكات منها معرفة الأفراد المؤثرين على المستوى المحلي ومستوى المعرفة السياسية وطبيعة النقاش السياسي والقضايا مجال الاهتمام. كما ترصد الدراسة انعكاسات ذلك على الفعالية السياسية للمواطنين المحليين على المستوى المحلي والمستوى القومي. هذه الدراسة تأتي في إطار رصد تأثيرات استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تمكين الفئات المهمشة في الدول الافريقية ومنها مصر. إن تمكين سكان المحليات من خلال إتاحة أنماط جديدة من التواصل السياسي قد تزيد من مشاركتهم الفعالة في تشكيل المجال العام على المستويين المحلي والوطني.

مشكلة الدراسة:

افترضـت (Voltmer, 2001) أن الاتصـال السـياسي نظـام يخضـع للمعايـير التـي تطبـق عـلى كل النظـم المماثلـة. وتـرى أنـه لـكي يحـدث تغيـير في بنيـة نظـام الاتصـال السـياسي هنـاك ثـلاث مكونـات يجـب أن تخضـع للتحليـل للوقـوف عـلى مـدى إعـادة توجيههـا وتفاعلهـا لتحديـد المـدى الـذي يمكـن في إطـاره تقييـم مـدى تغـير النظـام. هـذه المكونـات الثلاثـة هـي السياسـيون، ووسـائل الإعـلام، والجمهـور .

وافـترض (Dahlgren, 2012) أن اسـتخدامات التكنولوجيـا الجديـدة وخاصـة الإنترنـت وتطبيقاتهـا قـد تقـود إلى زعزعـة اسـتقرار Destabilization نظـام الاتصـال السـياسي. ويـرى أن هـذا اللاسـتقرار لـه جوانـب إيجابيـة حيـث يعمـل عـلى خلخلـة البنـى التقليديـة للنظـام ويعمـل عـلى ظهـور بنـى جديـدة، إضافـة إلى إتاحـة الفرصـة لإدمـاج أفـراد جـدد؛ مـما يزيـد مـن قاعـة التمثيـل في منظومـة الاتصـال السـياسي وكذلـك يفتـح قنـوات جديـدة وفرصًـا للتفاعـل بـين الأطـراف المشـاركة في عمليـة الاتصـال. مـن هـذا المنظـور فـإن التكنولوجيـا تعـزز فـرص تحقيـق مفهـوم هيبرمـاس Public Sphere لمقرطـة نظـام الاتصـال كركيـزة أساسـية لتطويـر عمليـة الديمقراطيـة. هـذا المقـترب يفـترض وجـود مجـالات حـرة لنقـل وتبـادل المعلومـات والأفـكار وخلـق آليـات للنقـاش العـام حـول القضايـا والأفـكار المطروحـة والتفاعـل بـين المواطنـين لبلـورة رأي عـام تجـاه القضايـا مجـال اهتمامهـم. ومـع تنامـي عمليـة الفعـل الاتصـالى والمشـاركة المجتمعيـة والسياسـية للمواطنـين بفعـل التوسـع فى اسـتخدامات تكنولوجيـا الاتصـال والمعلومـات في الكثـير مـن البلـدان, ومنهـا مـصر. أصبحـت نظريـة هيبرمـاس «الفعـل الاتصـالى Theory of Communicative Action» مدخـلًا مهـمًا لفهـم طبيعـة التغـيرات التـى تحـدث فى النظـام الاتصـالى واحتـمالات تطورهـا. وعـلى الرغـم مـن ذلـك فـإن هنـاك مـن يعتـبر المتطلبـات التـى اشـترطها هيبرمـاس الخـاص بالمشـاركة للجميـع participation by all والوصـول إلى حالـة «الخطـاب النموذجـى» «Ideal speech situation» والإجـماع النموذجـى consensus ideal تمثـل حالـة مثاليـة يصعـب تحقيقهـا مـما دفـع البعـض لنقـد هـذه النظريـة. (Ross & Chiasson, 2011) .

وتطـرح هـذه الدراسـة سـؤالًا بحثيًـا أساسـيًا وهـو: «هـل تغـير نظـام الاتصـال السـياسي في المجتمعـات المحليـة في مـصر بفعـل اسـتخدامات الإنترنـت وتطبيقاتهـا؟

أسئلة الدراسة:

1. مـا مصـادر المعلومـات التـي يعتمـد عليهـا المواطنـون المحليـون في الحصـول عـلى المعلومـات السياسـية؟

2. ما القضايا التي تحظى باهتمام المواطنين المحليين؟

3. من هي الأطر الفاعلة أو المؤثرة في اتخاذ القرارات على المستويات المحلية؟

4. ما مدى استخدام شبكات التواصل الإلكترونية سياسيًا في المجتمعات المحلية؟

5. ما اتجاهات المواطنين المحليين نحو النخب السياسية المحلية والمركزية؟

6. ما تقييم المواطنين المحليين لمشاركتهم المجتمعية والسياسية؟

7. ما مدى إحساس المواطن المحلي بالقدرة والفاعلية السياسية؟

8. ما المتغيرات التي تؤثر في عملية التواصل السياسي على المستوى المحلى؟

الإطار النظرى للدراسة:

العلاقة بين التطور التكنولوجى ونظام الاتصال السياسي:

تـرى Voltmer, 2006 أن أحـد متطلبـات إنعـاش العمليـة الديمقراطية أو تحقيق التحـول الديمقراطي هـو إنهـاء سـيطرة النخـب السياسـية عـلى المجـال العـام، وإتاحـة الفرصـة لوجهـات نظـر متعـددة تعـبر عـن كيانـات غـير ممثلـة للمشـاركة في الخطـاب العـام؛ حيـث تشـير إلى أن جـودة المعلومـات السياسـية المتداولـة في المجـال العـام وتنشـيط عمليـة التفاعـل معهـا هـما مـن المتطلبـات الأساسـية للديمقراطيـات الناشـئة وخاصـة بعـد انهيـار نظـم سياسـية قديمـة اسـتمرت لفـترات طويلـة .

ويـدور كثـير مـن النقـاش حـول دور الإنترنـت في التأثـير عـلى الممارسـات السياسـية بمـا يقـود إلى تغـير في هـذه الممارسـات. وتتعـدد الاتجاهـات في هـذا السـياق بـين مـن يـرى مـن الباحثـين أن للإنترنـت دورًا إيجابيًّـا ومـن يـرى أنهـا لم تحـدث تغـيرًا جوهريًّـا في الممارسـات السياسـية وأن التوقعـات المرتبطـة بذلـك مبالـغ فيهـا. وتبنـى الأطروحـات الإيجابيـة لـدور الإنترنـت السـياسي عـلى قدرتهـا في زيـادة مصـادر المعلومـات السياسـية وتعـدد الاتجاهـات السياسـية المعـبرة عنهـا وتفاعـل المواطنـين مـع بعضهـم البعـض وتفاعلهـم مـن السياسـيين. كـما تبنـى أيضًـا عـلى دور الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في زيـادة اهتـمام فئـة الشـباب بالسياسـة واحتـمالات تأثيراتهـا الإيجابيـة عـلى زيـادة معـدلات مشـاركتهم المجتمعيـة والسياسـية. ويـرى أولئـك الذيـن يقولـون بـدور إيجـابي للإنترنـت (عـلى سـبيل المثـال: (Kennedy,2008), (Coleman & Blumler, 2009) Coleman & Moss, 2008) ; (Erikson, 2008 and (Penman &Tumbull, 2012)) أنهـا توفـر الفرصـة للحصـول عـلى معلومـات متنوعـة وتزيـد مـن فـرص المواطنـين في التفاعـل والمشـاركة مـن خـلال الأدوات التكنولوجيـة التـي أصبحـت متاحـة لهـم والتـي لا تتطلـب مجهـودًا كبـيرًا للاندمـاج في الفعـل السـياسي؛ حيـث تتيـح الإنترنـت فرصًـا متسـاوية للجميـع وتتخطـى الحـدود السياسـية والاجتماعيـة التـي تعـوق وصـول البعـض للمعلومـات والتعبـير عـن وجهـات نظرهـم مـن خـلال وسـائل الاتصـال التقليديـة .

أمـا الاتجـاه الآخـر الـذي يتحفـظ عـلى مثـل هـذه الأطروحـات فـيرى أن هنـاك فجـوة رقميـة Digital Divide تؤثـر بشـكل رئيـسي عـلى مقرطـة الوصـول واسـتخدام التكنولوجيـا الجديـدة، وأن الأكـثر منطقيـة هـو أن النخـب التقليديـة سـوف تسـتخدم الإنترنـت وتطبيقاتهـا لتزيـد مـن سـيطرتها عـلى المجـال العـام بمـا يؤثـر سـلبًا عـلى تعدديـة الآراء وتمثيـل الفئـات المهمشـة والمسـتبعدة مـن المشـاركة السياسـية .

وقـد طـرح Dahlberg, 2001 ثلاثـة نمـاذج يمكـن مـن خلالهـا فهـم العلاقـة بـين الإنترنـت والسياسـة. الأول وهـو التحرريـة الإلكترونيـة Cyber-libertarianism . هـذا النمـوذج يقـوم عـلى دور الإنترنـت في تسـهيل آليـات التسـويق السـياسي مثـل

المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام والتصويت عن بعد كبديل لأنماط الممارسة التقليدية. النموذج الثاني وهو «المجتمعية» Communitarian ويقوم على دور الإنترنت في تعظيم مشاركة الجماهير القاعدية Grass-roots وهو ما ينعكس على تقوية أو تمكين المجتمعات السياسية المحلية من خلال إتاحة فرص أكبر للاندماج في العملية السياسية. النموذج الثالث قائم على «الديمقراطية التحررية Deliberative وهي التي يمكن أن تتحقق من خلال تطويع التكنولوجيا للتفاعل وتبادل الأفكار في المجال العام Public sphere . وهناك من يرى أن استخدام الإنترنت يمكن أن يعزز التماسك المجتمعي Community cohesion والتحررية السياسية Political deliberation والمشاركة السياسية Political participation. ويقوم هذا في الأساس على الدور الذى يمكن أن تقوم به الإنترنت في تعزيز المشاركة المجتمعية Civic engagement . وهناك العديد من الأشكال أو الممارسات التي تقود في هذا الاتجاه مثل الشبكات المجتمعية Community networks ونمو المجتمعات السياسية الافتراضية عبر شبكة الإنترنت Online political communities وأيضا الجهود الحكومية مركزيًّا ولامركزيًّا لتشجيع المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات عبر العديد من الآليات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة (Chadwick, 2006) .

وبالرغم من أن التفاعل بين وسائل الاتصال وخاصة الجديدة منها والديمقراطية تشكل أحد المجالات المهمة للباحثين في مجال العلوم السياسية والاتصال، فإنها من المناطق غير المستكشفة إلى حد كبير وخصوصًا في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتحول ديمقراطي. ومثل الاهتمام الذي أولاه الكثير من الباحثين لدور وسائل الإعلام التقليدية في مقرطة النظام السياسي في أفريقيا على سبيل المثال، فإن الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات موضوع يستحق الاهتمام .

تكنولوجيا الاتصال والتمكين السياسي للمجتمعات المحلية:

تتكـون المجتمعـات المحليـة مـن شـبكات اجتماعيـة Social Networks وهـي مجموعـة مـن العقـد Nodes التـي يمكـن أن تشـمل أفـرادًا أو منظـمات أو أشـكالًا اجتماعيـة أخـرى ترتبـط بمجموعـة مـن الروابـط أو العلاقـات مثـل الصداقـة أو الانتـماء لفكـرة أو تبـادل المعلومـات (Wasserman & Faust, 1994) . ولمـا كان إنتـاج الأفـكار السياسـية واسـتخدامها ونشرهـا أو تبادلهـا يمثـل أحـد مهـام الشـبكات الاجتماعيـة المحليـة، فـإن دراسـة هـذه العمليـة تسـاعد في فهـم بنيـة هـذه الشـبكات ودوائـر تأثيرهـا وتأثرهـا محليًّـا وقوميًّـا. ومـع ظهـور وسـائل التواصـل الحديثـة وأهمهـا الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، فـإن تطويـر المشـاركة فى المجتمعـات المحليـة مـن خـلال اسـتخدام أدوات الاتصـال الجديـدة ICTs أصبحـت مـن الموضوعـات التـي تحظـى بأهميـة كبـيرة خاصـة فى المجتمعـات الغربيـة خـلال العشـرين سـنة الأخـيرة، وهـو مـا ينبغـي أن يكـون في مجتمعاتنـا أيضًـا. (Ashton & Thorns, 2007) حيـث يـرى كثـير مـن الباحثـين أن الوسـائل التكنولوجيـة الجديـدة وبخاصـة الإنترنـت سـاعدت في الوصـول إلى المجتمعـات المحليـة الصغـيرة، وتنبـأ Castelle بـأن وسـائل الاتصـال الحديثـة سـوف تؤثـر عـلى المنظومـات الاجتماعيـة حتـى في المجتمعـات المحليـة .

فوسـائل وسـائل الإعـلام تعـد إحـدى الركائـز الأساسـية لتحقيـق الديمقراطيـة وعنـصرًا مهـمًّا فى تشـكيل المجـال العـام. ويرتبـط المجـال العـام بنظريـة التحديـث Modernization theory وتطويـر أولويـات القضايـا فى المجتمـع؛ حيـث يتوقـع أن تقـوم وسـائل الإعـلام بوظيفـة مهمـة كمراقـب Watchman ونـاشر للسياسـات ومعلـم للمواطنيـين. ويمكـن أن تتيـح وسـائل الاتصـال الجديـدة فرصًـا للمجتمعـات المحليـة للخـروج مـن دائـرة الصمـت التـى تعيـش فيـه بفعـل عـدم اهتـمام وسـائل الاعـلام المركزيـة بهـا؛ حيـث تتيـح الوسـائل الجديـدة فرصًـا للمواطنـين المحليـين للتعبـير عـن وجهـات نظرهـم محليًّـا ووطنيًّـا للاندمـاج والمشـاركة الفاعلـة عـلى المسـتويين المحـلى والوطنـى (Rodrigues, 2010) . وفى إطـار عـدم الرضـاء المجتمعـى عـما تقدمـه وسـائل الإعـلام الجماهيريـة

التقليدية وتوافر فرص الوصول لوسائل الاتصال الجديدة ظهر الدور البارز لهذه الوسائل فى إتاحة فرص للمواطنين للحصول على المعلومات السياسية والمشاركة فى النقاشات بشكل أكثر فعالية فى المجال العام.

ووفقًا لدراسة (Pew, 2011) حول مصادر معرفة المواطنين الأمريكيين بما يجرى في المجتمعات المحلية فإن الشباب (18- 39 عاما) يعتمدون على الإنترنت في المرتبة الأولى للحصول على معلومات سياسية بنسبة (26%) في مقابل (19%) للتلفزيون و (16%) للصحف. في حين تعتمد الشريحة العمرية الأكبر (+40 عامًا) على الصحف والتلفزيون في المرتبة الأولى بنسبة (34%) لكل منهما في مقابل (12%) للإنترنت. كما أثبتت نفس الدراسة أن الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى وأصحاب الدخول الأعلى يبدون اهتماما أكبر بمتابعة القضايا المحلية وخاصة ما يتعلق منها بالبعد المدني Civic dimension مثل السياسات المحلية وأنشطة الحكومة المحلية والفعاليات المحلية. كما تؤكد الدراسة إلى الدور المتنامي للإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية المحلية. كما تشير الدراسة إلى دور الاتصال الشخصي الشفاهي Word of mouth الحيوي في تبادل المعلومات المتعلقة بالمجتمعات المحلية على المستوى الأصغر Community news، وتراجع دور الوحدات الحكومية المحلية كمصادر للمعلومات في المجتمع المحلى.

وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقات قوية بين الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية وتحقيق الأبعاد الخاصة بالتكامل المجتمعي Community integration وكذلك الاهتمام بالسياسة المحلية والمعرفة بالقضايا المحلية والمشاركة السياسة على المستوى المحلى (Mcleod et. al, 1996) . وهذا يعني أن غياب وسائل الإعلام المحلية ربما تقود إلى عكس هذه النتائج. ويرى كثير من الباحثين أن الإنترنت وتطبيقاتها أتاحت أنماطًا جديدة لمشاركة المواطنين وهو ما يعزز الوعى المجتمعى ومشاركة المواطنين. كما أن ظهور الشبكات الاجتماعية قد أتاح أمام المواطنين أنماطًا جديدة من المشاركة المجتمعية وقنوات إضافية للتشاور وتبادل الخبرات والتفاعل

مـع مواطنـين آخريـن ومجتمعـات محليـة أخـرى وهـو مـا يسـهل عمليـة الحـوار المجتمعـى وتقديـم الأفـكار المبتكـرة وينمـي التعـاون والمشـاركة (Bonson et al, 2012) . كل هـذه الأنمـاط التفاعليـة بـين المواطنـين وبعضهـم البعـض وبـين المواطنـين والسياسـيين فى المحليـات يمكـن أن يزيـد الاهتـمام بالأمـور السياسـية ومشـاركة المواطنـين ويوسـع أنمـاط مشـاركة المواطنـين ويسـاعد فى تعزيـز الانتـماء والثقـة. (lazer, Nebolo, Esterling, & Goldschmidt, 2009) .

بالرغـم مـن ذلـك، فـإن التحمـس للـدور الـذى يمكـن أن تلعبـه وسـائل الاتصـال الحديثـة فى تحديـث المجتمعـات المحليـة مـن خـلال تشـجيع الحـوار وتبـادل الأفـكار والآراء والمشـاركة قـد بـدأ فى الفتـور. وتشـير دراسـات تمـت فى هـذا السـياق إلى أن الاسـتفادة مـن التكنولوجيـا تصـب أكـثر فى صالـح الفئـات الاجتماعيـة الأكـثر دخـلًا، والطبقـات الوسـطى أكـثر مـن سـكان المناطـق الريفيـة والفقـراء. عـزز هـذا اتجاهًـا يـرى أن دور التكنوجيـا فى تشـجيع المشـاركة المجتمعيـة يرتبـط بالأفـراد والمؤسسـات التـى تسـتخدمها بشـكل أكـبر مـن التكنولوجيـا نفسـها (Rodrigues, 2010) .

نموذج دراسة تأثير تكنولوجيا الاتصال الجديدة على نظام الاتصال السياسي:

تتبنـى هـذه الدراسـة نمـوذج (Dahlgren, 2012) الـذي يطـرح ثلاثـة أبعـاد يمكـن أن تسـاعد في اختبـار مـدى تحقيـق مفهـوم يورجـن هيبرمـاس لــ Public sphere في نظـام الاتصـال السـياسي. فمـن خـلال تحليـل هـذه الأبعـاد الثلاثـة وهـي البعـد البنـائي، والبعـد التمثيـلي، والبعـد التفاعلي يمكـن التعرف عـلى المـدى الـذى تتوافـر فيـه فرصـة بنـاء المجـال العـام في مجتمـع مـا، كـما يعتـبر التحليـل وفقًـا لهـذه الأبعـاد آليـة لتحليـل مـدى تأثـير التكنولوجيـا في تغيـير نظـام الاتصـال السـياسي ومـدى مسـاهمتها في خلـق المجـال العـام Public Sphere .

البعد الأول: انعكاسات التطور التكنولوجى على بنيةStructure نظام الاتصال السياسي:

يرتبط البعد الأول لدراسة نظام الاتصال السياسي في المحليات برصد ملامح المؤسسات الرسمية ومنها المؤسسات الإعلامية وأنماط ملكيتها وطرق تمويلها والأطر القانونية لها. هذا البعد وثيق الصلة ببعض الجوانب التقليدية للممارسة الديمقراطية ومنها ضمان حرية الرأي والتعبير والوصول إلى وسائل الإعلام وديناميكية الشمول Inclusive والاستبعاد Exklusive.

ومن منطلق أن المؤسسات الإعلامية تعمل في إطار اجتماعي وسياسي تتأثر به، فإن دراسة الواقع الاجتماعي له علاقة بنوع المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام وطبيعتها. وحيث ما تكون المؤسسات الاجتماعية والسياسية ضعيفة فليست هناك احتمالية لوجود اتجاهات إيجابية لخلق مؤسسات تساعد في بناء المجال العام. وفيما يتعلق بالإنترنت فإن الجوانب البنائية التي يجب أن تخضع للتحليل تشمل عملية التوزيع الجغرافي لخدمات الإنترنت Cyber-geography بما تتضمنه من جوانب اقتصادية وقانونية واجتماعية وثقافية وتقنية. بعض هذه العوامل قد تؤثر على استخدامات الإنترنت وخاصة ما يتعلق باستخدامها لأغراض سياسية.

البعد الثاني: انعكاسات التطور التكنولوجى على أنماط تمثيل القوىRepresentation المشاركة في نظام الاتصال السياسي:

يرتبط تمثيل وسائل الإعلام وتعبيرها عن الاحتياجات المجتمعية للمجتمعات المحلية بوجود مؤسسات سياسية واجتماعية ديمقراطية تساعد في توفير بيئة مشجعة لتكوين Public Sphere. في هذا السياق هناك مجموعة من الأسئلة التي تطرح وتتعلق بالمخرجات التي تقدمها وسائل الإعلام ومدى تعبيرها عن التعددية والتزامها بالدقة والموضوعية والاكتمال والتوجهات السياسية وغيرها من الجوانب.

البعد الثالث: انعكاسات التطور التكنولوجى على تفاعل المواطنينInteraction في نظام الاتصال السياسي:

يرتبط مفهوم التفاعل ارتباطًا وثيقًا بما ذهب إليه هيبرماس Habermas من أن مفهوم الجمهور العام Public يجب أن ينظر إليه بأنه شيء مختلف عن جمهور وسائل الإعلام. ووفقًا لمفهوم الباحث، فإن الجمهور العامPublic يوجد بفعل عمليات تخاطب تفاعلي discursive interactional processes . يعنى هذا أن استهلاك الأفراد لما تقدمه وسائل الاتصال بشكل فردى من خلال متابعتهم لوسائل الإعلام لا يشكل الجمهور العام. يرتبط إذن تكوين الرأي العام وفقًا لهذه الرؤية في الأساس ارتباطًا جوهريًا بمشاركة الناس في حوارات عامة حول القضايا المطروحة وهو ما قد يحقق أحد أوجه الممارسة الديمقراطية المرتكزة إلى التشاور والتداول بين المواطنين وبعضهم البعض وبينهم وبين المؤسسات السياسية.

وهناك وجهان لعملية التفاعل, الجانب الأول: هو تفاعل المواطنين مع وسائل الإعلام من خلال التفكير فيما تقدمه وسائل الاعلام وتفسيره والاستفادة من المعلومات والأفكار في الحياة اليومية. والجانب الثاني: لعملية التفاعل يرتبط بتفاعل المواطنين بعضهم البعض حول القضايا المطروحة. وقد يأخذ ذلك شكل المحادثات الشخصيةTwo-person conversations أو الاجتماعات العامة. وباستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي اتسعت آفاق التفاعل بين المواطنين من خلال الإمكانيات التفاعلية التي توفرها الوسيلة، مما يزيد من فرص خلق المجال العام.

البيئة الاجتماعية والسياسية والإعلامية للمجتمع المحلى مجال الدراسة:

الواقع الاجتماعي:

يمثل مجتمع الدراسة (محافظة المنيا) واحدة من المحافظات الخمسة التي تنخفض فيها مؤشرات التنمية البشرية Human Development Indicators HDI مقارنة بباقى المحافظات في مصر منذ 2005 وحتى 2010. وتأتي المحافظات

الخمســـة من منطقـــة صعيد مـــصر Upper Egypt وتضـــم بالإضافـــة إلى محافظة المنيـــا محافظات (الفيوم وبنى ســـويف وســـوهاج و أســـيوط) وهـــي محافظات مرتبطـــة حدوديًا مما يجعلها تشـــكل كتلة تتشـــابه فيها الظـــروف الاجتماعية والثقافيـــة. وتضم محافظـــة المنيا والتي يزيد تعداد ســـكانها عـــن 3 ملايين نســـمة أكبر عدد مـــن القرى الأكثر فقـــرًا على مســـتوى الجمهورية وعددهـــا 356 قرية مـــن إجمالى 1141 قرية أى بنســـبة (31.2%) . وترتفع معـــدلات الأمية في المحافظـــة لتصل إلى 41.3% في الشريحـــة العمريـــة + 15 عامًـــا، بالمقارنة بمعدلات الأميـــة في مصر التي تبلـــغ 34%. وتمتلك 90.8% مـــن الأسر في محافظـــات الصعيـــد أجهزة تلفزيـــون ترتفع في المناطـــق الحضرية لتصـــل إلى 96.1%، وتنخفـــض في المناطق الريفيـــة لتصل إلى 87.5%. أما الراديو فهو أقل انتشـــارًا حيـــث تصل المعدلات إلى 62.4% في وتزيد أيضًا النســـبة في الحضر لتصـــل إلى 76% وتنخفض في الريف إلى 54.1%. (EHDR 2010, 2011) .

الواقع السياسي:

النظـام المطبـق في المحليـات حتـى الآن حتـى وإن كان نظريًـا يسـمى إدارة محليـة إلا أنـه في الواقـع لا يحقـق لامركزيـة سياسـية أو إداريـة أو ماليـة للمحليـات. وبالرغـم مـن أن قانـون الإدارة المحليـة في مصر 43 لسـنة 1979 أخـد بنظـام متـوازٍ في هيكلـة المؤسسـات المحليـة أو مـا يعـرف بنظـام المجلسـين، حيـث يوجـد بـكل وحـدة إداريـة (محافظـة، ومركـز، ومدينـة، وحـى، وقريـة) مجلـس معين وآخـر منتخـب، إلا أن واقـع الممارسـة في المحليـات يظهـر سـيطرة المجلـس التنفيـذي المعـين عـلى عمليـة اتخـاذ القـرارات وتنفيـذ السياسـات المحليـة. ويعـد غيـاب الإرادة السياسـية للتحـول إلى اللامركزيـة وقصـور التشريعـات والتدابـير القانونيـة التـي تدعـم اللامركزيـة السياسـية والماليـة والإداريـة أسـبابًا أساسـية لتكريـس المركزيـة في ممارسـة المهـام والمسـئوليات السياسـية عـلى المسـتوى المحـلى.

نتـــج عـــن هـــذا النظـــام ظواهـــر ســـلبية أهمهـــا ضعـــف قـــدرة المؤسســـات المحليـــة، ســـواء المنتخبـــة أو المعينـــة عـــلى مقابلـــة مطالـــب المواطنـــين عـــلى هـــذا المســـتوى وضعـــف توظيـــف

الموارد المتاحة سواء تلك المحولة من المستوى المركزي أو المحصلة محليًا، وعدم وضوح العلاقات المؤسسية سواء الرئيسية أو الأفقية، وترافق كل ذلك تفاوتات تنموية من إقليم اقتصادي إلى آخر وفي ذات الاقليم، بل وفي داخل المحافظة الواحدة من وحدة محلية لأخرى. قاد ذلك أيضًا إلى ضعف المشاركة السياسية للمواطن في الشأن المحلى، سواء من حيث المساهمة في صنع القرارات المحلية أو حتى الدور الرقابي على المؤسسات المحلية. (Abedel Latif, 2011) .

كما تعانى المجتمعات المحلية أيضًا غياب تواجد نشط للأحزاب السياسية ولجانها على المستويات المحلية. وبالرغم من أن الأحزاب السياسية الشرعية تتواجد على المستوى المركزي بشكل قوى، فإن تواجدها على المستوى المحلى يعد رمزيًا (مستوى المحافظة) وتكاد تختفي تمامًا في المجتمعات المحلية (مستوى المراكز والقرى) وخاصة في محافظات صعيد مصر (Arab Strategic Report 1994, 1995) .

يرتبط بذلك غياب التواجد الفاعل لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلى. وقد تتواجد بعض تلك المنظمات ولكن فقط تلك التي تهتم بخدمات الرعاية المباشرة للموطنين المحليين مثل تقديم خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الاقتصادية، لكن تختفي منظمات المجتمع المدني النشطة التي تعمل في مجال التعليم المدني وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمواطنة. وهناك أسباب متعددة منها ما يعود إلى عدم الوعى بأهمية مثل هذه المنظمات لتنمية الواقع المحلى وبعضها يعود إلى قيود أمنية أو مجتمعية تحد من نشاط هذه المؤسسات في المجتمعات المحلية. في ضوء ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية هي في جوهرها علاقة تبعية ذات هامش ديمقراطي، حيث إن المؤسسات السياسية المحلية تعد أدوات لتنفيذ سياسة الدولة وتدعيم لنظام الحكم المركزي.

وما يجب الإشارة إليه أن ثورة 25 يناير 2011 قد أوجدت حالة من الحراك السياسي قد تدفع إلى تبنى نظام حكم لامركزي تنشط فيه الأحزاب السياسية

المحليـة وأيضًـا تلعـب فيـه منظـمات المجتمـع المـدني دورًا فاعـلًا في التعليـم المـدني والدعـوة والمنـاصرة والرقابـة عـلى المؤسسـات السياسـية المحليـة.

الواقع الإعلامي:

انعكـس الوضـع السـياسي المحـلي عـلى واقـع نظـام الإعـلام المحـلى. فمركزيـة النظـام السـياسي المحـلى تبعتهـا أو نتـج عنهـا مركزيـة إعلاميـة وضعـف في بنيـة النظـام الإعلامـي المحـلى، حيـث لا تتوافـر وسـائل اتصـال معـبرة عـن السـكان المحليـين. ففـي مجتمـع الدراسـة هنـاك محطـة واحـدة إذاعية (شـمال الصعيـد) أنشـئت عـام 1981 وهـي تبـث مـن محافظـة المنيـا التـي تتوسـط محافظـات الفيـوم وبنـى سـويف وأسـيوط كمجـال تغطيـة لهـذه المحطـة الإذاعيـة المحليـة. أيضًـا هنـاك قنـاة تلفزيونيـة واحـدة تغطـي نفـس المحافظـات (القنـاة السـابعة- قنـاة الصعيـد) وقـد بـدأ بثهـا عـام 1993 (Saleh, 1998) . أما الصحـف المحليـة في المجتمـع مجـال الدراسـة فهـي محـدودة للغايـة وغالبًـا مملوكـة للسـلطات المحليـة ويكـون مضمونهـا تبريـر أعـمال السـلطات المحليـة والدفـاع عنهـا، وتحتـوي هـذه الصحـف في الأغلـب الأعـم مضامـين دعائيـة إيجابيـة وتفتقـد إلى المهنيـة (Saleh, 1998) . أمـا معـدلات الوصـول إلى الإنترنـت في مجتمـع الدراسـة فهـي محـدودة بالمقارنـة بمعـدلات الوصـول في المحافظـات الأخـرى مثـل القاهـرة؛ حيـث أشـارت الإحصائيـات أن معـدلات انتشـار الإنترنـت في محافظـة المنيـا بلغـت 2.29% في عـام 2008، مقارنـة بنسـبة 16.69% في محافظـة القاهـرة . وتعـود الفجـوة الرقميـة Digital divide بـين المجتمعـات المحليـة إلى التبايـن الاجتماعـي والثقـافي والاقتصـادي بينهـا وبـين المسـتويات المركزيـة.

الإطار المنهجى:

أداة جمع البيانات:

تـــم الاعتـــماد عـــلى أداة المناقشـــات الجماعيـــة البؤريـــة Focus group discussions كأداة كيفيـــة لجمـــع البيانـــات. وهـــذه الأداة تتـــلاءم وطبيعـــة بعـــض المواطنـــين المحليـــين المســـتهدفين للدراســـة. يســـاعد ذلـــك أيضًـــا في الحصـــول عـــلى معلومـــات أكـــثر تفصيـــلًا مـــما

مكـن الباحـث مـن صياغـة نمـوذج معـرفي يفسر طبيعـة وآليـات عمـل شـبكات التواصـل السـياسي عـلى المسـتوى المحـلى. بمـا يشـمله ذلـك مـن طـرق التعامـل مـع المعلومـات السياسـية والنقـاش السـياسي والنشـاط السـياسي عـلى المسـتوى المحـلى.

المحاور الأساسية لدليل المناقشات:

اشتمل دليل المناقشة البؤرية على المحاور التالية:

- القضايا التي تمثل مجال اهتمام المواطنين المحليين.
- مصادر المعلومات السياسية للشبكات الاجتماعية على المستوى المحلي.
- آليات التواصل السياسي على المستوى المحلي.
- العناصر الفاعلة أو القوى الفاعلة في شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلي.
- المشاركة المجتمعية والسياسية للمواطنين المحليين.

عينة الدراسة:

تـم تطبيـق هـذه الدراسـة في قريـة «البرجايـة» وقريـة «بنـي حسـين» بمحافظـة المنيـا والتـي تبعـد حـوالى 280 كـم جنـوب العاصمـة القاهـرة. وقريـة البرجايـة تقـع في مركـز سـمالوط وتبعـد عـن مدينـة المنيـا عاصمـة المحافظـة 7كـم شـمالًا. وقريـة «بنـي حسـين» تتبـع مركـز المنيـا، وتبعـد عـن مدينـة المنيـا 7 كـم شرقًـا. تـم إجـراء 6 مناقشـات بؤريـة لعينـة تمثـل غـير مسـتخدمين لشـبكة الإنترنـت ومسـتخدمين لشـبكة الإنترنـت بواقـع مجموعتـين لـكل فئـة، ومجموعتـين مختلطـين تضـمان مسـتخدمين وغـير مسـتخدمين, تـم اختيـار ثـلاث مجموعـات للإنـاث ومثلهـم للذكـور. وشـارك في هـذه المناقشـات 52 مبحوثًـا ممـن تزيـد أعمارهـم عـن 18 عامًـا، بواقـع 27 سـيدة و25 مـن الذكـور. وتـم إجـراء هـذه المناقشـات البؤريـة خـلال يونيـة وأغسـطس 2012.

نتائج الدراسة الميدانية لنظام الاتصال السياسي في المحليات:

استنادًا لنموذج (Dahlgren, 2012) الخاص بتحليل بنية نظام الاتصال السياسي وفقًا للأبعاد الثلاثة (البنائي، التمثيلي، التفاعلي)، وفي ضوء نتائج التحليل الكيفي باستخدام أداة مناقشات المجموعات البؤرية، يمكن رصد ملامح تأثير استخدامات الإنترنت على نظام الاتصال السياسي المحلي كالتالي:

أولًا: تأثيرات استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على هيكلية نظام الاتصال السياسي في المحليات:

تشير النتائج إلى أنه ليست هناك تغيرات جوهرية في المصادر التي يعتمد عليها المواطنون المحليون فيما يتعلق بالوسائل الاتصالية التي تزودهم بالمعلومات السياسية المتعلقة بالشأن العام. فما زالت وسائل الإعلام المركزية هي المصدر الأهم للمعلومات السياسية مع الاعتماد أحيانًا على القيادات الطبيعية في هذه المجتمعات لاستقاء المعلومات المحلية والقومية؛ حيث تشير هذه الدراسة إلى أن التلفزيون القومي ما يزال هو المصدر الأساسي للمعلومات السياسية بالنسبة للقطاع الأكبر من المواطنين المحليين وخاصة للمعلومات الخاصة بالمركز أو الدولة. وجاءت إجابات المبحوثين لتؤكد ذلك «حد يعرف السياسة غير من التليفزيون» و«احنا مشغلين التليفزيون 24 ساعة على النشرة» و «التليفزيون بيجيب كل حاجة». تجدر الإشارة إلى أن المواطنين يعتمدون على قنوات قومية في الأساس تبث على الأقمار الصناعية أو أرضية. بينما لم يحدث الإنترنت أي تغير في هيكلية نظم التواصل السياسي في المجتمعات المحلية كمصدر مكمل أو بديل للمعلومات.

انعكس ذلك على نوعية الموضوعات التي تحظى باهتمام السكان المحليين، حيث جاءت القضايا والسياسات المركزية على مستوى الدولة على أجندة أولويات المواطنين المحليين. عبرت عن ذلك معظم المجموعات: «بنهتم بالقضايا العامة لأنها الأهم وأخبار القرية صغيرة». وكانت القضايا القومية مثل الانتخابات الرئاسية والأمن والفساد

والبطالـة وارتفـاع الأسـعار وغيـاب أو صعوبـة الحصـول عـلى بعـض المـواد الأساسـية مثـل الوقـود هـي الحـاضرة عـلى مسـتوى المناقشـات السياسـية عـلى المسـتوى المحـلي مـع غيـاب شـبه تـام لمناقشـة السياسـات المحليـة. ربمـا جـاء الاهتـمام بالقضايـا المحليـة في صـورة شـكوى مـن بعـض الخدمـات المقدمـة للمواطنـين المحليـين تتعلـق بالخبـز وسـوء التعليـم ومشـكلات المزارعـين دون الإشـارة إلى ذلـك في إطـار نقـد سياسـات محليـة. وغالبًـا مـا كان يشـار إليهـا في سـياقات تتعلـق بالسياسـات العامـة المركزيـة.

وقـد ربـط كثـير مـن المبحوثـين بـين الاهتـمام بالقضايـا المركزيـة وتأثـير ذلـك عـلى تحسـين جـودة الخدمـات المقدمـة لهـم دون الإشـارة إلى تأثـير السياسـات العامـة المركزيـة عـلى سياسـات أو مؤسسـات سياسـية محليـة. ويتوقـع المواطنـون المحليـون أن إصـلاح أو حـل المشـكلات القوميـة سـوف ينعكـس بالـضرورة عـلى إصـلاح الأحـوال المحليـة. وقـد عـبر عـن ذلـك المشـاركون في المجموعـات النقاشـية: «الـلى فـوق لـو كان كويـس هيصلـح الـلى تحـت» و «احنـا بنكمـل بعـض لـو الرئيـس كان كويـس المحافـظ هيبقـى كويـس».

ويمكـن رصـد شـبكات التواصـل السـياسي عـلى المسـتوى المحـلى عـلى مسـتويات مختلفـة. فكبـار السـن وغـير المتعلمـين والنسـاء يعتمـدون في معرفـة الشـئون السياسـية العامـة عـلى التلفزيـون ويقومـون بالتواصـل مـع أقربائهـم وجيرانهـم لنقـل هـذه المعلومـات أو لمسـاعدتهم في تكويـن آرائهـم. الشـباب ومـن يتمتعـون بمسـتويات تعليميـة أعـلى مـن الذكـور والإنـاث يعتمـدون عـلى مصـادر متنوعـة منهـا التلفزيـون والصحـف والإنترنـت ويتبادلـون مـع أقرانهـم هـذه المعلومـات ويتناقشـون حولهـا ولا ينتظـرون مسـاعدتهم في اتخـاذ قرارتهـم. وأظهـر معظـم المشـاركين اهتمامًـا بتبـادل المعلومـات الخاصـة بالقضايـا القوميـة أو المركزيـة مقارنـة بالقضايـا المحليـة: «لـو في حاجـة في البلـد مـش ببقـى مهتـم قـوى انى أبلغهـا», «الحاجـات الـلى جـوه مهمشـة».

والنتائـج تشـير إلى أن النسـاء في المسـتويات المحليـة وخاصـة مـن ذوى المسـتويات التعليميـة المتوسـطة وغـير المتعلـمات يعتمـدن عـلى التلفزيـون كوسـيلة للحصـول عـلى المعلومـات، لكـن لا يزلـن يعتمـدن عـلى النخـب السياسـية المحليـة «كبـارات البلـد» والذيـن

يتمتعـون مـن وجهـة نظرهـم بوعـى أكـبر وقـدرة عـلى الحكـم الصائـب عـلى الأمـور السياسـية. «النـاس الكبـيرة هـي الـلى بتوجهنـا هـي الـلى معـاشرة وعارفـة الصـح», هكـذا عـبرت مجوعـة النسـاء غـير المتعلـمات أو مـن تلقـين مسـتويات تعليميـة منخفضـة. وهـذه الشـخصيات التـي تعتمـد عليهـا النسـاء تمثـل نمـاذج تقليديـة تنشـط عـلى مسـتوى المحليـات وتقـوم بتقديـم خدمـات اجتماعيـة وتسـاعد المواطنـين المحليـين في حـل مشـكلاتهم الاجتماعيـة وأحيانًـا يقومـون بدعمهـم اقتصاديًـا.

ويتمتـع هـؤلاء الذيـن يمثلـون الأطـر الفاعلـة عـلى المسـتويات المحليـة بسـمعة طيبـة واسـتقامة ولا يبحثـون عـن مصالـح شـخصية ويتمتعـون بمصداقيـة. مـا يلفـت النظـر أن هـؤلاء الذيـن يعتمـد عليهـم بعـض المواطنـين المحليـين وخاصـة النسـاء لا يمثلـون القيـادات السياسـية المحليـة الرسـمية «العمـدة وشـيخ البلـد» «احنـا هنـا مـش هنصـدق أى حـد علشـان معظمهـم بتـاع مصلحتـه», «مـا عنـدش فيـه ثقـه في النـاس والعمـده زى زمـان», «بالرغـم مـن إن فيـه كبـير للبلـد بـس فيـه نـاس كتـير بتخالفـه», «أنـا مُـصر إنـه مـا فيـش حـد ممكـن أمـشى وراه في البلـد، وأنـا ببنـى قـرارى مـن نفسـى ومـن الـلى بشـوفه في التلفزيـون».

كـما تشـير النتائـج إلى أنـه مـن خـلال المجموعـات التـي تمـت مناقشـتها أن التأثـير السـياسي لرجـال الديـن عـلى المسـتويات المحليـة محـدود؛ حيـث لم يـشر أي مـن المبحوثـين إلى دور محـوري لهـؤلاء كمصـادر للمعلومـات السياسـية أو قـوى فاعلـة تسـاعد في اتخـاذ قراراتهـم السياسـية «اعتمـد عـلى حـد فاهـم سياسـة والشـيوخ مـا خـدش رأيهـم في أى حاجـة لأنهـم بيفتـوا في السياسـة». وتشـير النتائـج إلى تراجـع دور الـزوج والأب والأخ الأكـبر كمصـادر للمعلومـات السياسـية وكقـوى فاعلـة في تشـكيل الوعـى السـياسي للمواطنـين المحليـين واتخـاذ القـرارات «أنـا بسـمع كل النـاس وبعديـن اعمـل الـلى يمليـه عليـه ضمـيرى». وكـما عـبرت إحـدى المشـاركات مـن طالبـات الجامعـة: «حتـى لـو والـدى حـاول إقناعـى بقـرار مـا مثـل التصويـت لشـخص في الانتخابـات فهـو لـن يذهـب معـى في أثنـاء عمليـة التصويـت وسـوف أعطـي صـوتي لمـن أريـد».

ربما كان للأقران وخاصة بين الشباب الدور الأكبر في التأثير على قراراتهم السياسية. هذا لا ينفي أن الآباء يمارسون نوعًا من الإقصاء الفوقى بمنع الفتيات مثلًا من المشاركة المجتمعية على المستوى المحلى. كذلك يمارس الآباء رفضًا لتواصل الفتيات عبر الإنترنت في القرى ويقتصر تواصل الفتاة عبر الإنترت عندما تكون في الجامعة وعاصمة المحافظة «مدينة المنيا» بعيدًا عن سلطة الأسرة. ولكن انعكس هذا سلبًا على الفتيات وجعلهن يصرحن على غير المعتاد بالنسبة للمرأة في المجتمعات المحلية برغبتهن في التمرد وإنهاء هذه الأوضاع غير المنصفة ضد الفتيات.

وتتضح الفروق بين المواطنين المحليين في الاشخاص الذين يلجأون إليهم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السياسية، حيث يميل الأقل تعليمًا من النساء والرجال إلى مواصفات ترتبط بقيم تقليدية في المجتمعات المحلية هي في الأغلب الأعم أخلاقية, مثل: «جدع - طيب - يخدم دون مقابل - يتمتع بمصداقية - يعمل الخير للخير وليس لمصالح شخصية». في حين يميل الأكثر تعليمًا من الشباب إلى الاعتماد على أشخاص تتوافر فيهم صفات مهنية, مثل: «فاهم سياسة - مقنع - مصدر ثقة - واقعي - متعلم».

وتشير النتائج إلى أن المجموعات التي تستخدم الإنترنت وتحديدًا الذكور يعتمدون على شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الإخبارية في الحصول على المعلومات السياسية المتعلقة بالدولة أو المجتمع المحلى. أما بالنسبة للفتيات المستخدمات للإنترنت فلا يعتمدن عليها كمصادر للمعلومات السياسية. ويقتصر الاستخدام فقط لأسباب تعليمية أو اجتماعية وليست سياسية.

ثانيًا: تأثيرات استخدامات الإنترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي على معدلات تمثيل المواطنين المحليين في نظام الاتصال السياسي (مدى التعبير عن القضايا المحلية) Representation :

يتضح من خلال تحليل النتائج الخاصة بمدى تعبير وسائل الإعلام التقليدية عن المواطنين، ومدى تأثير الإنترنت على إمكانية تمثيل وجهات النظر للسكان المحليين وعرض القضايا المحلية بشكل أكبر، أن معظم المواطنين المحليين يشعرون أنه ليست هناك معلومات تتعلق بالواقع المحلى ذات أهمية يمكن أن يبحثوا عنها. وفي حال وجود معلومات تتعلق بالأنشطة الحكومية على المستوى المحلى يعتمد معظم المواطنين المحليين على مصادر الاتصال الشخصي Interpersonal sources (مثل موظف ينتمى للقرية ويعمل في أى من المؤسسات السياسية المحلية), يكون مشاركًا أو لديه معرفة بقرارت متعلقة بالمجتمع المحلى. حيث يقوم هذا الشخص عبر آلية الاتصال الشفهي Word of mouth بنقل هذه المعلومات للمواطنين المحليين. ويرغب بعض المواطنين في المزيد من المعلومات السياسية المتعلقة بالواقع المحلى أو القومي ولكن بشرط أن تكون جديدة «لو فيه جديد هنستقبل». كما أبدى بعض المشاركين الرغبة في معرفة سياسية أكبر ولكنهم لا يعرفون ما هي المصادر «عايزين بس مش عارفين نحصل عليها».

وبالرغم من أن المواطنين على المستوى المحلى يعتمدون على قنوات التلفزيون من خلال متابعة نشرات الأخبار وبرامج التوك شو Talk Show كمصادر أساسية للمعلومات السياسية، فإن معدلات الثقة فيها تتفاوت من مجموعة إلى أخرى؛ حيث تميل معظم المجموعات إلى تقييم سلبى لهذه المحطات بسبب تضارب وجهات النظر والأفكار التي تعرضها كل قناة، إضافة إلى عدم تعبيرها عن القضايا الحقيقية التي تمس مصالح المواطنين «كل قناه بتذيع بشكل مختلف وبتدمر دماغ البنى آدم» و «الإعلام كله عايز تطهير» «في ناس كتير في التليفزيون مش بتقول الصراحة».

وبالرغم من أن التنوع والتعددية قد ينظر إليهما بشكل إيجابي بما يمكن المواطن من تكوين رأيه بشكل أفضل اعتمادًا على المعلومات المختلفة، فإنه يبدو أن تعود المواطنين المحليين طوال فترات سياسية سابقة وتحديدًا قبل ثورة 25 يناير 2011 على عدم التعرض لوجهات نظر سياسية متباينة جعلهم لا يقبلون هذا الاختلاف.

إذا أضفنـا إلى ذلـك أن الانفتـاح الإعلامـي الـذى شـهدته مـصر بعـد 25 ينايـر لا يخضـع لمعايـير المهنيـة والشـفافية ويعـبر أحيانـا بشـكل أقـرب إلى الدعايـة السياسـية منـه إلى الإعـلام السـياسي هـو مـا سـاعد في توجيـه نقـد المواطنـين لوسـائل الإعـلام. يضـاف إلى ذلـك ضعـف مسـتويات التعليـم والثقافـة بصفـة عامـة والقـدرة عـلى النقـد والتحليـل بصفـة خاصـة بـين الكثـير مـن المواطنـين المحليـين جعلهـم يشـعرون بعـبء كبـير نتيجـة لتعرضهـم إلى معلومـات سياسـية متعـددة الاتجاهـات. وبالرغـم مـن وجـود قنـاة تلفزيونيـة محليـة يفـترض اهتمامهـا بالشـأن المحـلى، فـإن غالبيـة المشـاركين في المناقشـات لم يعتمـدوا عليهـا لأنهـا بحسـب تعبيراتهـم «مـا بتهتمـش بقضايانـا». وهـذا يطـرح تحديًـا جديـدًا وهـو إذا كانـت قنـوات التواصـل السـياسي المحـلي (القنـوات المحليـة) لا تعـبر عـن قضايـا المواطنـين المحليـين فـما جـدوى وجودهـا. إن عـدم رضـاء المواطنـين عـن التغطيـة الإعلاميـة للقضايـا المحليـة يعنـي اسـتمرار معانـاة نظـام الاتصـال السـياسي في تمثيلـه لجميـع الفئـات وطرحـه لـكل القضايـا وخاصـة المحليـة.

ولكـن بالنسـبة لأولئـك الذيـن يسـتخدمون الإنترنـت (نسـبة قليلـة) ظهـر لديهـم اهتـمام نسـبي ببعـض المشـكلات التـي تعـانى منهـا مجتمعاتهـم المحليـة والتـي لا تحظـى باهتـمام وسـائل الإعـلام القوميـة والمحليـة. وأطلـق بعـض الشـباب مبـادرات إلكترونيـة منهـا «جـروب أبنـاء البرجايـة» عـلى الفيـس بـوك وكذلـك صفحـة «البرجايـة» لمناقشـة وعـرض مشـكلات القريـة، بينـما لم يتـم رصـد مثـل هـذه المبـادرات في قريـة «بنـي حسـين».

هـذه النتائـج تشـير إلى اسـتمرار نظـام الاتصـال السـياسي المحـلي بأنماطـه القائمـة، وأن اسـتقراره لم يهتـز نتيجـة لظهـور الإنترنـت وتطبيقاتهـا؛ حيـث يركـز الإعـلام القومـي والمحـلي عـلى النخـب السياسـية وقضاياهـا كـما أنـه يهتـم بالقضايـا القوميـة دون المحليـة. هـذا يعـزز المخـاوف مـن غيـاب تمثيـل الفئـات الأضعـف (في هـذا السـياق سـكان المناطـق البعيـدة عـن المركـز وتحديـدًا القـرى والنجـوع) في المجـال العـام لغيـاب المعلومـات المتعلقـة بهـم وعـدم قدرتهـم عـلى التفاعـل مـع الأفـكار التـي يتـم تداولهـا عـلى المسـتويين المحـلي والقومـي. وبالرغـم مـن وجـود الإنترنـت ومـا يمثلـه مـن فرصـة لزيـادة التعـرض للقضايا

المحليـة وإعطـاء الفرصـة للسـكان المحليـين للتعبـير عـن قضاياهـم، فـإن النتائـج لا تشـير إلى تغـير مؤثـر في بنيـة النظـام السـياسي المحـلي وبالتـالي غـاب الاهتـمام بالمحليـات، ويسـتمر النظـام القائـم في تحيـزه ولاديمقرطيتـه.

ثالثًا: تأثيرات استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تفاعل المواطنين المحليين ومشاركتهم السياسية:

توضـح النتائـج أن مشـاركة المواطنـين المحليـين في مؤسسـات سياسـية محليـة محـدودة نتيجـة لسـيطرة نخـب تقليديـة عـلى العمـل المجتمعـي والسـياسي عـلى المسـتوى المحـلى أو نتيجـة لشـيوع ثقافـة مجتمعيـة تعـوق المـرأة مـن المشـاركة السياسـية والمجتمعيـة. مـا يغلـب عـلى معظـم المشـاركين هـو أنهـم بعيـدون عـن المشـاركة المجتمعيـة والمشـاركة السياسـية المحليـة. وقـد يكـون لطبيعـة نظـام الاتصـال السـياسي في المحليـات ببعديـه سـابق الاشـارة إليهـما (البنـائي، التمثيـلي) دور كبـير في التأثـير عـلى البعـد الثالـث وهـو التفاعـل والمشـاركة المجتمعيـة والسياسـية. فغيـاب قنـوات للتواصـل السياسـية تكـون متاحـة للمواطنـين المحليـين وتعـبر عـن قضاياهـم وتمنحهـم الفرصـة للمشـاركة في المجـال العـام، انعكـس عـلى مسـتوى تفاعلهـم ومشـاركتهم المجتمعيـة والسياسـية.

بالرغـم مـن ذلـك هنـاك بعـض المبـادرات التـي تنـم عـن مشـاركة تحدثـت عنهـا مجموعـة الذكـور مـن الحاصلـين عـلى مؤهـلات تعليميـة أعـلى، في مقابـل المـرأة والحاصلـين عـلى مؤهـلات تعليميـة منخفضـة وغـير المتعلمـين.

كـما تشـير النتائـج إلى أن هنـاك تقييـمًا سـلبيًا للنخـب السياسـية المحليـة تمثـل ذلك في هجـوم أغلبية المشـاركين عـلى «عمـدة القريـة» بمـا يمثلـه مـن انتهازيـة سياسـية وعـدم اهتـمام بمصالـح المواطنـين. نـال الهجـوم أيضًـا القيـادات التنفيذيـة والشـعبية عـلى المسـتويات المحليـة المختلفـة بـدءًا بالقريـة وانتهـاء بالمحافظـة. وأيضًـا هنـاك اتجـاه سـلبى نحـو النخـب السياسـية المركزيـة سـواء المتمثلـة في ممثـلي هـذه المجتمعـات المحليـة عـلى المسـتوى المركزيـة (أعضـاء البرلمـان) أو الـوزارات المركزيـة. «النـاس الـلى فوق هي

اللى بتوقفلنا مصالحنا» «لو كانوا بيعملوا حاجة للبلد كنا هنرضا عنهم لكنهم مش بيعملوا» «احنا في وادى وهما في وادى» و كل واحد مهتم بنفسه وما حدش بيهتم إلا لما المصيبه بتحصل». من خلال هذه العبارات عبَّر المشاركون عن الإهمال الذى تعاني منه المجتمعات المحلية.

عدم الرضا السياسي للمواطنين المحليين نال النخب السياسية المركزية ممثلة في الحكومة والوزراء وامتد إلى السلطات المحلية والنخب السياسية المحلية ممثلة في المحافظة ورؤساء المدن والقرى والعمد والمشايخ «ما حدش بيسمع للناس والمحافظ مش بينزل للناس يشوف مصالحها» «مش بنشوفهم ولا بينزلو أرض الواقع» «ما بنشوفهمش غير في الانتخابات علشان الأصوات». هذا لا ينفي وجود نخب سياسية غير رسمية حظيت بتقدير المشاركين وخاصة بين النساء غير المتعلمات أو من نلن قسطًا أقل من التعليم. هذه النخب السياسية غير الرسمية تتمثل في شخصيات «كبارات البلد» غالبًا من ينشطون اجتماعيًا في حل النزاعات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين.

وبالرغم من انخفاض مستويات المشاركة المجتمعية والسياسية على المستوى المحلى، فإن هناك اهتمامًا بالمشاركة السياسية على المستوى المركزى. ظهر ذلك من خلال اهتمام المبحوثين بالانتخابات الخاصة برئيس الجمهورية وقت إجراء الدراسة 2012. وقد يفسر ذلك الاهتمام اعتقاد المواطنين بأن اختيار الرئيس سوف يساعد في حل مشكلاتهم المحلية.

ويشعر سكان المجتمعات المحلية بضعف فعاليتهم السياسية على المستويين المحلى والمركزي. بالرغم من تعبير البعض عن الإحساس بالأهمية في أوقات الانتخابات المركزية (البرلمان والرئاسة)، إلا أنهم يشعرون أن هذا الاهتمام وقتي يرتبط بحصول النخبة على أصوات المواطنين المحليين للتمثيل في المؤسسات السياسية دون أدنى اهتمام بعد ذلك بالمواطنين المحليين.

فقـدان الاهتـمام بالمشـاركة في الفعاليـات السياسـية والمجتمعيـة المحليـة يبـدو جليًّـا مـن خـلال آراء المشـاركين مثـل «الـلى ليـه دور مختارينـه مـن الأول وبيبقـى أقـرب الأقربـين لـلى ماسـك», «قلنـا مـا قلنـاش مـا حـدش بيسـمعنا» «عايـز أشـارك بـس الـلى عايزينـه بيعملـوه» «بتمنـى بـس الموضـوع مـش بإيـدى» «البلـد عمومًـا مالهـاش دور والنـاس بتـوع الفلـوس هـما الـلى بيأثـروا» «لا حاسـة إنى مـا ليـش دور زى 30 مليـون مـصرى مـا لهمـش أى لـزوم» « زى النـاس مـا تعمـل هنعمـل». بينـما عـبرت أقليـة عـن دورهـا الفاعـل «أيـو دورى ليـه لزمـه لـو كل واحـد وصـل صوتـه للمسـؤلين هيعرفـوا عننـا كل حاجـة» «أنـا ليـه لـزوم لـو شـاركت برأيـى سـواء خـدو بيـه أو لا».

بالرغـم مـن ذلـك، فهنـاك اسـتثناء ظهـر مـن خـلال إجابـات الذكـور مـن المسـتخدمين لشـبكة الإنترنـت؛ حيـث يشـعرون أن الإنترنـت سـاعدتهم في التأثـير عـلى القـرارات المحليـة مـن خـلال الجـروب الإلكـتروني للقريـة. هـذا الجـروب يضـم شـبابًا وقيـادات مجتمعيـة جديـدة ويمـارس نوعًـا مـن المعارضـة السياسـية الافتراضيـة للقيـادات السياسـية المحليـة. وقـد عـبَّر بعـض المشـاركين عـن أن الإنترنـت سـاعدت في أن يكونـوا مؤثريـن داخـل مجتمعهـم المحـلي.

ولكـن بصفـة عامـة تؤكـد النتائـج ضعـف تفاعـل ومشـاركة المواطنـين في الفعاليـات السياسـة المحليـة وكذلـك التفاعـل مـع السياسـيين المحليـين، وأيضًـا يشـعرون بضعـف فعاليتهـم وتأثيراتهـم عـلى السياسـات العامـة والمحليـة. ولم تسـاعد الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في إحـداث تغير جوهـري في زيـادة تفاعـل المواطنـين المحليـين ومشـاركتهم السياسـية.

مقترب نظري لنظام الاتصال السياسي على المستوى المحلى في ضوء نتائج الدراسة:

استـنادًا إلى نتائـج التحليـل الكيفـي الـذي توصلـت إليـه هـذه الدراسـة، فـإن هنـاك ثلاثـة نمـاذج يمكـن أن تسـاعد في فهـم نظـام التواصـل السـياسي في المجتمعـات المحليـة، هـي:

النموذج الأول:

يتزايـد وفقًـا لهـذا النمـوذج الاعتـماد عـلى قيـادات الـرأي والنخـب المحليـة والقيـادات العائليـة كمصـادر الحصـول عـلى المعلومـات السياسـية وتوجيـه المواطنـين أو التأثـير عليهـم في عمليـة اتخـاذ القـرارات السياسـية المحليـة والمركزيـة. هـذا النمـوذج يشـهد تراجعًـا في المجتمعـات المحليـة ولم يتبـق منهـا سـوى تأثـير النخـب المحليـة المجتمعيـة في عمليـة اتخـاذ القـرار. وغالبًـا مـا يرتبـط ذلـك بفئـة النسـاء غـير المتعلـمات أو مـن حصلـن عـلى مؤهـلات تعليميـة متوسـطة. بـين هـذه الفئـة هنـاك تغـير في مصـادر الحصـول عـلى المعلومـات حيـث تلعـب وسـائل الاتصـال الجماهيريـة وتحديـدًا التلفزيـون الـدور الأكـبر في تزويـد المواطنـين بالمعلومـات السياسـية. لكـن مـا تـزال هـذه الفئـة تتطلـع إلى نخـب سياسـية محليـة قـد تسـاعدها في اتخـاذ القـرارات السياسـية عـلى المسـتويين المحـلى والمركـزي. وباسـتثناء هـذه الفئـة لا يوجـد تأثـير كبـير لهـذا النمـوذج في المجتمعـات المحليـة في المرحلـة الحاليـة. يرتبـط بهـذا النمـوذج المخرجـات التاليـة:

1. الاعتماد على مصادر تواصل مجتمعي ووسائل الإعلام التقليدية.
2. انخفاض الوعى السياسي بصفة عامة بين غالبية السكان المحليين.
3. الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بشكل أكبر من القضايا المحلية.
4. ليس لديها رأي محدد في مدى التعبير عن قضاياهم محليًا أو إقليميًا.
5. تبعية المواطنين المحليين للنخب السياسية المحلية في عملية اتخاذ القرارات.
6. محدودية المشاركة السياسية والإحساس بالفعالية السياسية للمواطنين المحليين.
7. عدم وضوح الاتجاهات نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

النموذج الثاني:

وفقًا لهذا النموذج يزيد الاعتماد على وسائل الاتصال الجماهيرية وخاصة التلفزيون كمصادر للمعلومات السياسية ومناقشة هذه المعلومات مع بعض عناصر الشبكات الاجتماعية المحلية, والتي قد تكون الجيران والأصدقاء وزملاء العمل وأحيانا الأقارب دون وجود تأثير قوى لأي من هذه القوى في توجيه المواطن المحلي لاتخاذ القرار. هذا النموذج هو أكثر سيطرة ووضوحًا في بنية الاتصال السياسي المحلي في المرحلة الحالية. حيث عبر معظم المشاركين من كل المجموعات تقريبًا عن ذلك وهو ما يجعل الباحث يميل إلى اعتبار أن هذه الحالة أو هذا النموذج الذي يتجاوز النمط التقليدي في الاتصال السياسي على المستوى المحلي، وإن كان لم يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة، هو الأكثر شيوعًا والأكثر تعبيرًا عن واقع الممارسة الفعلية في المحليات. يرتبط بهذا النموذج المخرجات التالية:

1. الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية المركزية.
2. ارتفاع نسبي للوعي السياسي للمواطنين المحليين.
3. الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بشكل أكبر من القضايا المحلية.
4. عدم الشعور بالرضاء عما يقدم عن الواقع المحلي في وسائل الإعلام.
5. استقلالية المواطنين المحليين في عملية اتخاذ القرارات السياسية.
6. محدودية المشاركة السياسية والإحساس بالفعالية السياسية للمواطنين المحليين.
7. الاتجاهات السلبية نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

النموذج الثالث:

وهـو نمـوذج الاعتـماد عـلى مصـادر جديـدة للمعلومـات تتجـاوز وسـائل الإعـلام التقليديـة إلى الاعتـماد عـلى المصادر الإلكترونيـة (الإنترنـت وتطبيقاتهـا) ليـس كبديـل للإعـلام التقليـدي ولكـن مكمـل لـه. يرتبـط بهـذا النمـوذج تغـير في تشـكيل الشـبكات الاجتماعيـة التقليديـة ليتداخـل فيهـا أنمـاط جديـدة غـير الأصدقـاء والزمـلاء والجـيران والأقـارب, مثـل النشـطاء الإلكترونيـين أو أشـخاص يعيشـون في نفـس المجتمـع المحـلى (القريـة) دون أن يرتبطـوا بعلاقـات تقليديـة مـع الآخريـن. هـذا النمـط للاتصـال السـياسي داخـل المجتمعـات المحليـة يمثـل إرهاصـات لمرحلـة جديـدة حيـث إن مـن يقومـون بـه هـم من فئـة الشـباب الذكـور الحاصلـين عـلى مسـتويات تعليميـة أعـلى مقارنـة بباقـي الفئـات. وبالرغـم مـن أن هـذه الحالـة تعـد محـدودة في الوقـت الراهـن إلى أن وجودهـا وتأثيرهـا قـد يشـهد تطـورًا سريعًـا يرتبـط بتطـور انتشـار واسـتخدام الإنترنـت وشـبكات التواصـل الاجتماعـي عـلى المسـتويين المركـزي والمحـلى. يرتبـط بهـذا النمـوذج المخرجـات التاليـة:

1. الاعتـماد عـلى وسـائل الإعـلام التقليديـة كمصـادر للمعلومـات، مـع الاعتـماد أحيانًـا عـلى الإنترنـت وتطبيقاتهـا.
2. ارتفاع الوعي السياسي للمواطنين المحليين.
3. تنامي الاهتمام بالقضايا المحلية في منظومة الاتصال السياسي بين المواطنين المحليين.
4. عدم الرضاء عن مدى تعبير وسائل الإعلام التقليدية قومية أو محلية عن قضاياها.
5. التشاورية في عملية اتخاذ القرارات السياسية بين المواطنين المحليين.
6. فاعليـة وتمكـين المواطنـين المحليـين وزيـادة المشـاركة المجتمعيـة والسياسـية عـلى المسـتويات المحليـة.
7. تنامي الاتجاهات السلبية نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

خاتمة:

لقد تنبأ (Castells, 2000) بتأثيرات استخدام ICTs على جوانب مختلفة من الأنظمة المجتمعية ومن ضمنها نظام الإعلام؛ لكن النتائج حتى الآن فى بعض المجتمعات وخاصة المحلية منها لم تصل إلى مرحلة التغير المأمول. ففي ضوء النموذج التي تبنته هذه الدراسة من حيث قياس تأثر نظام الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية بأبعاده الثلاث (الهيكلي أو البنائي، التمثيلي، التفاعلي) لم ترصد تغيرات جوهرية يمكن عزوها إلى تأثيرات التكنولوجيا الحديثة.

فالأنماط التقليدية لنقل وتبادل المعلومات (الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي) ما زالت تلعب دورًا محوريًا ولم تبزغ منصات إعلامية محلية جماهيرية مرتكزة على الوسائل التكنولوجية وتمثل مصادر للمعلومات السياسية تنافس هذه الوسائل التقليدية. هذا يعني أن نظام الاتصال السياسي المحلي وفقًا للبعد الأول (البعد البنائي) لم تدخل عليه تغيرات جوهرية. وتمثل التغير في انتشار محدود لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي غير مستخدمة بشكل فعال كأدوات لإنتاج ونقل وتبادل المعلومات السياسية. أيضًا بتحليل نظام التواصل السياسي في بعده الثاني المتعلق بمدى التعبير عن قضايا وشئون السكان المحليين (البعد التمثيلي) لم يلاحظ تغير كبير في هذا الخصوص. حيث لم تستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسائل مكملة أو بديلة للوسائل التقليدية في التعبير عن القضايا المحلية. حيث ما تزال القضايا المركزية هي المطروحة على أجندة السكان المحليين وهي التي تحظى باهتمام في مناقشاتهم العامة. وغابت الإنترنت عن أن تكون البديل الإعلامي الذي يعبر من خلاله السكان المحليون عن قضاياهم وطرحها على المستويين المحلي والقومي. ولقد انعكس ذلك على البعد الثالث لتحليل نظام الاتصال السياسي المحلي (التفاعل والمشاركة) حيث إن هناك عدم شعور بعدم الكفاءة السياسية وضعف المشاركة المجتمعية لغياب القنوات المحلية التي يمكن من خلالها حشد المواطنين وتعبئتهم للمشاركة. فما زالت الإنترنت وتطبيقاتها تستخدم على نطاق ضيق وبين فئات محددودة مما يقلل من أهميتها في تنمية المشاركة المحلية.

هـذا يقـود إلى القـول بـأن المرحلـة التـي تمـر بهـا المجتمعـات المحليـة وقـت إجـراء الدراسـة مـا تزال تمثـل مرحلـة انتقاليـة تتواجـد فيهـا الأنظمـة التقليديـة جنبًـا إلى جنـب مـع النظـم الجديـدة وتتفـاوت معـدلات التبنـى لهـذه النظـم الجديـدة مـن مجتمـع إلى آخـر. والنتيجـة المترتبـة عـلى ذلـك أن العديـد مـن المواطنـين المحليـين لم يدركـوا حتـى الآن التغيـيرات التـى تمـت فى الأنظمـة المجتمعيـة أو ليـس لديهـم القـدرة عـلى التعامـل مـع النظـم والأنمـاط الجديـدة. ولذلـك يصبـح التسـاؤل هـو كيـف يفهـم المواطنـين تطبيقـات التكنوجيـا وكيـف يسـتخدمونها؟ أكـثر أهميـة مـن السـؤال الخـاص بمـدى توافـر التكنولوجيـا للمواطنـين المحليـين مـن عدمـه؛ حيـث إن التهميـش والإقصـاء لبعـض المناطـق المحليـة مـن أن تصبـح حيـة وفاعلـة فى اسـتخدامات التكنولوجيـا الجديـدة لأغـراض سياسـية يمثـل شـكلًا جديـدًا للانقسـام divide يمكـن أن يمثـل عقبـة أمـام الوصـول إلى مجتمـع متماسـك كأحـد القضايـا التـى تشـكل اهتـمام الأحـزاب الاجتماعيـة الديمقراطيـة أو أحـزاب الطريـق الثالـث.

نتائـج هـذه الدراسـة تؤكـد أن توافـر التكنولوجيـا فى حـد ذاتهـا لا يضمـن اسـتخدامها لأغـراض سياسـية سـواء مـن جانـب المواطنـين أو السـلطات السياسـية المحليـة. فبـدون تغيـير فى النظـام السـياسي المحـلي الـذي يشـمل السياسـات والسياسـيين وأسـلوب الحكـم لا يمكـن التوقـع بوجـود أنمـاط للتفاعـل السـياسي والتشـاور والمشـاركة وشـفافية الأداء الحكومـي. كل هـذا يتطلـب تغـيرًا جوهريًـا فى الوضـع الحـالي القائـم وهـو مـا قـد يتطلـب المزيـد مـن الوقـت لإحـداث التغـير المطلـوب. وفى النهايـة فإنـه لا يمكـن النظـر فقـط إلى أن التكنولوجيـا هـى إمـا أن تحقـق أو لا تحقـق تغيـيرًا فى نظـام سـياسى أو اجتماعـى معـين، لأن هـذا يقـود إلى أن التبسـيط مبنـي عـلى فرضيـة دور التكنولوجيـا الحاسـم أو الحتمـي فى عمليـة التغيـير دون النظـر إلى العوامـل الداخليـة الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية التـى قـد تؤثـر تأثـيرًا كبـيرًا عـلى أنمـاط وآليـات اسـتخدام التكنولوجيـا. (Suchman et al., 1999) .

مراجع الدراسة:

[1] Pew Research Center. (2011). Global Digital Communication: Texting, Social Networking Popular Worldwide. February 12. http://www.pewglobal.org/files/2011/12/PewGlobal-Attitudes-Technology-Report-FINAL-December-20-2011.pdf

[2] Farag, E. & Saleh, A. (2011). Voting Inclinations of Egyptian Voters in the 2011 Parliamentary Election. Presented at Misr University for science and Technology, Center for Public Opinion Research, Egypt.

[3] Saleh, A. (2012). Social Media and Politics in Egypt: A tool for well-informed citizen or media as usual. Paper presented at the Global Media Forum "The role of media in the Arab world's transformation process : Deutsche Welle Media Dialogue, Boon, Germany

[4] Bonson, E., Torres, L., Royo, S. & Flores, F. (2012). Local e-government 2.0: Social media and corporate transparency in municipalities. Government Information Quarterly, 29 (123-132).

[5] Karppinen, K. (2008). Media and the Paradoxes of Pluralism. In Hesmondhalgh, David and Toynbee, Jason (eds.).The Media and Social Theory: 27-42. London: Routledge

[6] Ministry of Communication and Information Technology (MCIT). (2008). The Future of the Internet Economy in Egypt. Retrieved July 20, 2010, from http://www.new.egyptictindicators.gov.eg/en/Publications/PublicationsDoc/Internet_Economy2008102711369.pdf

[7] Hoffman, L. H. & Eveland, Jr. W. P. (2010). Assessing causality in the relationship between community attachment and local news media. Mass Communication and society, 13, 174-195.

[8]McLeod, J., Daily, K. Guo, Z., Eveland, W. Bayer, J., Yang, S. et al. (1996). Community integration, local media use, and democratic processes. Communication Research, 23, 179-209.

[9]Voltmer K., Editor (2006). Mass media and political communication in new democracies. London: Routledge, p. 3-4

[10] Dahlgren, P. (2012).The Internet. Public Sphere, and Political Communication: Dispersion and Deliberation. Political Communication 22.2: 147-162.

[11] Ross, A. & Chiasson, M. (2012). Habermas and Information Systems: New Directions. Information and Organization, 21:123-141

[12] Voltmer K., Editor (2006). Op. cit., p. 4

[13] Coleman, S. (2003). The Future of the Internet and Democracy beyond Metaphors, Towards Policy. In Promise and Problems of E-Democracy: Challenges of Online Citizen Engagement (ed). OECD Publications, Paris: 143–162; Coleman, S. & Moss, G. (2008). Governing at a Distance – Politicians in the Blogosphere. Information Polity: The International Journal of Government & Democracy in the Information Age 13.1: 7-20; Erikson, E.(2008). Hillary is My Friend: My Space and Political Fandom. Rocky Mountain Communication Review, 5.1: 3-16; Kennedy, D. (2012). Political Blogs: Teaching Us Lessons about Community. Nieman Reports 62. 2: 36-37; Penman, R. & Turnbull, S. (2012). Socially Inclusive Processes: New Opportunities with New Media? "Media International Australia142: 74-86.

[14] Barber, R. B. (1995). Participatory Democracy. In Lipset, S. Martin (ed.), The Encyclopedia of Democracy: Routledge, London, 921–924.

[15] DiMaggio, P. & Hargittai, E. (2001). From the 'Digital Divide' to 'Digital Inequality': Studying Internet Use as Penetration Increases. Presented at Princeton University, Center for Arts and Cultural Policy Studies; Norris, P. (2001). Digital Divide, Civic Engagement, Information Poverty and the Internet in Democratic Societies. New York: Cambridge University Press.

[16] Dahlberg, L. (2001). Democracy via Cyberspace. New Media and Society, 3 (2): 157-77.

[17] Chadwick, A. (2006). Internet politics: States, citizens, and new communication technologies. New York: Oxford University Press.

[18] Hydén, G., et al. (2003). Media and Democracy in Africa, NJ.: Transaction Publishers.

[19]Wasserman, S. & K. Faust. (1994). Social network analysis: Methods and applications. Cambridge, NY: Cambridge University Press.

[20] Ashton, H. & Thorns, D . H. 2007. The role of information communication technology in retrieving local community. City & Community, 6:3, 211-229.

[21] Castells, M. (2000). Materials for an Exploratory Theory of the Network Society. British Journal of Sociology 51.1: 5-24.

[22] Rodrigues, U. (2010). The promise of a new media and development agenda. Media International Austria, 137, 36-46.

[23] Pew Research Center. (2011). How people learn about their local community. Retrieved June 5, from http://pewinternet.org/~/media//Files/Reports/2011/Pew%20Knight%20Local%20News%20Report%20FINAL.pdf

[24] Mcleod, M. J., et al. (1996). Community integration, local media use and democratic process. Communication Research, Vol. 23 (2): 179-209.

[25] Bonson, Enrique. "Local E-government 2.0: Social Media and Corporate Transparency in Municipalities." Government Information Quarterly 29: 123-132.

[26] Lazer, Daivd et al. 2009.Online Town Hall Meetings."Exploring Democracy in the 21st Century". Washington, D.C. Congressional Management Foundation.

[27]Ibid, 36-46.

[28] Dahlgren, P. (2012).The Internet. Public Sphere, and Political Communication: Dispersion and Deliberation. Op. cit. PP 147-162.

[29] Habermas, J. (1989). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society. Cambridge, Mass: MIT Press.

[30] Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). (2006). August 16. http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pls/census/cnsest_a_sex_ama

[31]Institute of National Planning. (2011). Egypt human development report 2010. Egypt: Cairo

[32] Abdel Latif, L. (2011). The national program for decentralization in Egypt, in Helal, A. & Abedel Wahab, S. (2011). Decentralization and empowering local communities: International and Egyptian experiences, Egypt: Cairo University, Decentralization Support Unit, pp. 199-216.

[33] Arab Strategic Report 1994. (1995). Cairo: Al Ahram Center for political and Strategic Studies. p. 380

[34]Saleh, A. (1998). The relationship between Local media and local political authorities in Egypt. Egypt: Sohag University.

[35] Ibid.

[36] Ministry of Communication and Information Technology (MCIT). (2008). Op. cit.

[37]Castells, M. (2000). Materials for an Exploratory Theory of the Network Society.Op. cit. 5-24.

[38]Suchman, L., Blomberg, J., Orr, J. E. & Trigg, R. (1999). Reconstructing technologies as social practice. American Behavioral Scientist, 43, pp. 392–408.

الفهرس



أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامى

الأنترنت و السياسة //:https

عن المؤلف:

- حاصل على درجة الدكتوراه في الاتصال السياسي, وكانت بعنوان: "استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الاتصال السياسي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا ومصر"، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة فريدريش ألكسندر، ألمانيا، ٢٠٠٥.
- وكيل مؤسس لكلية الاتصال والإعلام – الجامعة البريطانية في مصر.
- أستاذ مساعد الإعلام – جامعة سوهاج، ومستشار رئيس الجامعة للإعلام، ٢٠٠٥-٢٠١٠.
- أستاذ زائر بجامعة ماساتشوستس، برنامج السياسات الأمريكية والفكر السياسي الأمريكي، يونيو- يوليو ٢٠١١، الولايات المتحدة الأمريكية.
- استشاري البنك الدولي لإستراتيجيات الاتصال ببرامج الحماية الاجتماعية.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل في الدول العربية والأجنبية.
- له العديد من الكتب والبحوث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية.
- عضو الجمعية الأمريكية للدراسات السياسية (APSA).
- عضو رابطة خريجي الجامعات الألمانية.


I SBN 9789773995348

